

شرح العلامة قطب الدين محمود بن محمد الرازي المتوفي
سنة ٧٦٦ الملقب بتحرير القواعد المنطقية في
شرح الرسالة الشمسية التي صنفها الامام
نجم الدين عمر بن علي القزويني
المعروف بالسكراتبي
المتوفي سنة ٤٩٣
نفع الله بهما
آمين

*(وبهامشه حاشية العلامة الحقيق والفهامة المدقق الفاضل
السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني على شرح قطب الدين
الرازي على متن الشمسية في المنطق نفع الله بهما آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

ان أمسي دور تنظم بينان البيان وأزهي زهر ينثري أردان الأذهان حمد مدح أنطق الموجودات
بآيات وجوب وجوده وشكر منعم أغرق الخلق في بحار فضاله وجوده تلاءم في ظلم الليالي
أنوار حكمته الباهرة واستنار على صفحات الأيام آثار سلطنته القاهرة فحمدته على ما أولانا من آلاء
أزهرت رياضها ونشكره على ما أعطانا من نعماء أترعت حياضها وتسأله أن يفيض علينا من زلال
هدايته ويوفقه للعروج الى معارج عذابه وان يخص رسوله محمدا أشرف البريات بأفضل الصلوات
وآله المنتجبين وأصحابه المنتجبين بأكمل التحيات * (وبعد) * فقد طال الحاح المشتغلين على المترددين
الى أن أشرح الرسالة الشمسية * وأبين فيه القواعد والمنطقية علمائهم بأنهم سألوا عريضا ما هرا
واستمطروا وسعيا ما هرا ولم أزل أدافع قوما منهم بعد قدامهم وأسوف الامر من يوم الى يوم لاشتغال بال
فداستولى على سلطانه واختلال حال قد تبين لدى برهانه ولعلمي بان العلم في هذا العصر قد خبت ناره
وولت الادبار أنصاره الا أنهم كلما ازددت مطالوتسويقا ازدادوا حياوتسويقا فلم أجرب دامن اسعافهم
بما اقترحوا وايصالهم الى غاية ما التمسوا فوجهت ركب النظر الى مقاصد مسائلها وسجنت مطارف
البيان في مسائل دلالتها وشرحتها شرحا كشف الاصداغ عن وجوه فرائد فوائدها وناط الا على معاهد
قواعدها وضممت اليها من الابحاث الشريفة والنكت اللطيفة ما خلت عنها ولا بد منها بعبارة
رائقة تسابق معانيها الأذهان وتقريرات شائقة يجب استماعها الاذان * وسميته بفتح والقواعد
المنطقية في شرح الرسالة الشمسية * وخدمت به على حضرة من خصه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة
الانسية وجعله بحيث يصاعده بضاعه يرتفعه مراتب النبوة والدين ويتطأ أدون سرادقات دولته
رقاب الملوك والسلاطين وهو الخلدوم الاعظم دستوراً أعظم الوزراء في العالم صاحب السيف والقلم
سباق الغايات في نصب رايان السعادات البالغ في اشاعة العدل أقصى النهايات ناظورة ديوان الوزارة
عين أعيان الامارة اللائح من غرته الغبراء لوائح السعادة الابدية الفائح من همته العلية روائح

العناية السرمديّة بمهدقواعد الملّة الربانيّة مؤسس مباني الدولة السلطانيّة العالی عنان الجلال رايات
اقباله التالی لسان الاقبال آیات جلالة ظل الله علی العالمین لمجا الافاضل والعالمین شرف الحق والدولة
والدين رشيد الاسلام ومرشد المسلمين الامير أحمد شعر
الله لقبه من عنده شرفاً * لانه شرفت دين الهدى شيمه
ان الامارة باهت اذبه نسبت * والحمد لله الماشيق منه ١٤٥٥

لا زال اعلام العدل في أيام دولته عالیه وقيمة العلم من آثاره بینه عالیه وأیادیه علی أهل الحق فائضه
واعادیه من بین الخلق غائضه فهو الذي عم أهل الزمان بافاضته العدل والاحسان وخص أهل العلم من بينهم
بفواضل متوالیه وفصائل غیر متناهیة ورفع لأهل العلم مراتب السکال ونصب لأرباب الدين
مناصب الاجلال وخفض لأصحاب الفضل جناح الافضال حتی جلبت الی جناب رفعة بضائع العلوم من
کل مرعى محقق ووجه تلقاء مدين دولته مطايا الآمال من کل فج عبق اللهم کما یدنه لاعلاء کلمتک فأبدیه
وکن نور خلدہ لتقام مصالح خلقک فخلده شعر

من قال آمین أبقی الله مهجته * فان هذا دعاء يشمل البشر

فان وقع فی حیر القبول فهو غاية المقتصد ونهاية المأمول والله تعالى أسأل أن توفقني للصدق والصواب
ويجنبني عن الخطأ والاضطراب انه ولی التوفيق وبه ازمة التحقيق * قال (بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي أبدع نظام الوجود واختراع ماهیات الاشياء بمقتضى الجود وأنشأ بقدرته أنواع الجواهر
العقاییة وأفاض برحمته محرکات الاجرام الفلكیة والصلاة علی ذوات الانفس القدسیة المتزهة عن
الکدورات الانسیة خصوصاً علی سیدنا محمد صاحب الآيات والمعجزات وعلى آله وأصحابه التابعین
الصحیح والبیّنات (وبعد) فلما کان باتفاق أهل العقل واطباق ذوی الفضل أن العلوم سیمایة القدسیة
أعلى المطالب وأهمی المناقب وأن صاحبها أشرف الاشخاص البشریة ونفسه أسرع اتصالاً بالاعمال
المملکیة وکان الاطلاع علی دقائقها والاحاطة بکنه حقائقها لا یمکن الا بالعلم الموسوم بالمنطق اذ به یعرف
صحتها من سقمها وغشها من سميتها فأشار الی من سعد بلطف الحق وامتاز بتأیید من بین كافة الخلق
ومال الی جنبه الدانی والقاصی وأفلح بتأیید الله الطایع والعاصی وهو المولی الصادر صاحب المعظم
العالم الفاضل المقبول المنعم المحسن الحبيب النسیب ذو المناقب والمفاخر شمس الملّة والدين بهاء الاسلام
والمسلمین قدوة الاکبر والامثال ملک الصدور والافاضل قطب الاعالی فلتک المعالی محمد بن المولی
الصدر المعظم صاحب الاعظم دستور والآفاق آصف الزمان ملک وزراء الشرق والغرب صاحب
دوان الممالک بهاء الحق والدين ومؤید علماء الاسلام والمسلمین قطب الملوک والسلطانین محمد أدام
الله ظلّه مواضع جلالة الذي مع حادثة سنة فاق بالسمعة ابدیه والکرامات السرمديّة
واختص بالفضائل الجمیلة والخصائل الجیدة بتحریر کتاب فی المنطق جامع لقواعده حاول اصوله
وضوابطه فبادرت الی مقتضى اشارته وشرعت فی تبتیه وکتابته مستلزماً أن لا أخل بشیء یعتدیه من القواعد
والضوابط مع زیادات شریفة ونسکت لطیفة من عندی غیر تابع لا أحد من الخلق بل للحق الصریح
الذي لا یتیه الباطل من بین یدیه ولا من خالجه * وسميته بالرسالة الشمسیة فی القواعد المنطقیة * ورتبته
على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة متصفاً بمحجّل التوفیق من واهب العقل ومتوکلاً علی جوده المفیض
للخير والعدل انه خير موفّق ومعیّن * أما المقدمة فمهیّماتین الاول فی ماهیة المنطق وبیان الحاجة الیه *
* أقول الرسالة مرتبة علی مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة أما المقدمة فی ماهیة المنطق وبیان الحاجة الیه
وموضوعه وأما المقالات فالاولا فی المفردات والثانیة فی القضايا وأحكامها والثالثة فی القیاس
وأما الخاتمة فی مواد القیاس وأجزاء العلوم وانما رتبها علیها لان ما یجب ان یعلم فی المنطق اما ان يتوقف

* (بسم الله الرحمن الرحيم)
الجدولیه والصلاة علی نبیه
(قوله ورتبته علی مقدمة
وثلاث مقالات وخاتمة)
* أقول هكذا وجدنا عبارة
المتن فی کثیر من النسخ
والصواب ان لفظة ثلاث
ههنا زائدة وقعت سهواً من
قلم الناسخین يدل علی ذلك
قول المصنف فیما بعد وأما
المقالات فتثلاث (قوله
فأولاهها فی المفردات) أقول
قد يطلق المفرد ويراد به
ما یقابل المثني والمجموع أعنی
الواحد وقد يطلق ويراد به
ما یقابل المضاف فیقال هذا
مفرد أي ليس بمضاف وقد
یطلق علی ما یقابل المركب
وسیأتی فی مباحث الالفاظ
وقد يطلق علی ما یقابل الجملة
فیقال هذا مفرد أي ليس
بجملة وهو بهذا المعنی یتناول
المركبات التقییدیه أيضاً
والمراد بالمفردات ههنا هو
هذا المعنی الاخیر فیندرج
فیها الکلیات الخمس
والتعسیرات أيضاً لانها
مركبات تقییدیه والدلیل
علی ذلك انه قد جعل المفردات
فی مقابلة القضايا حیث قال
المقالة الثانیة فی القضايا
(قوله لان ما یجب ان یعلم فی
المنطق) أقول قبل علیه ان
ما یجب ان یعلم فی المنطق
یکون جزءاً منه لان ما هو

خارج عنه لا يعلم فيه قطعا وحينئذ يلزم ان تكون المقدمة خادمة للمنطق وهو باطل لانها تقوم على ان مقدمة الشروع في العلم خارجة عنه وايضا اذا كانت المقدمة خادمة كان الشروع فيها شروعا في المنطق اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع في جزء من أجزائه والمفروض ان الشروع في المنطق موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المنطق موقوفا على الشروع في المقدمة قطعاً فنقول الشروع في المقدمة شروع في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فيلزم ان يكون الشروع في المقدمة موقوفا على الشروع في المقدمة وذلك بحال والجواب ان في الكلام مضافا محذورا في ما يجب ان يعلم في كتب المنطق فيلزم ان تكون المقدمة خادمة من كتب الفن لاجرا منه فاندفع المحذوران معا والدليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود بيان انحصار الرسالة في الاشياء الخمس لبيان انحصار العلم فاصل الكلام ان هذه الرسالة كتاب في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن يليق به ان يترتب على هذه الاشياء الخمس فهذه الرسالة يليق بها ان تترتب عليها أما الصغرى فظاهر وأما الكبرى فلان ما يجب ان يعلم في كتب هذا الفن الخ (قوله أو عن المركبات) أقول أرادهم المركبات التامة بناء على ما ذكرناه فلا إشكال في كلام الشارح أيضا (قوله أو من حيث المادة وهي الخاتمة) أقول أو رد عليه ان الخاتمة كاذبة أو لا مشتملة على المادة وأجزاء العلوم معا وما ذكرته في الحصر يدل على اشتغالها على المادة فقط وأجيب بأن المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها وأما أجزاء العلوم فانما ذكرت فيها تبعاً لادخالها في الايصال الذي هو المقصود فلا محذور في خروجها عن هذا الحصر (قوله والمراد بالمقدمة ههنا) أقول انما قال ههنا لان المقدمة في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس أو حجة موقوفة تطلق ويرادهم اما يتوقف صحة الدليل عليه فتتناول مقدمات الادلة وشرائطها كالجواب الصغرى وفعاليتها ٤ وكيفية الكبرى في الشكل الأول مثلا (قوله فلا يتم التقريب) أقول هو شوقي الدليل على

الشروع فيه عليه أولا فان كان الاول فهو المقدمة وان كان الثاني فالما أن يكون البحث فيه عن المقترحات فهو المقالة الاولى أو عن المركبات فلا يخالو اما ان يكون البحث فيه عن المركبات الغير المقصودة بالذات وهو المقالة الثانية أو عن المركبات التي هي مقاصد بالذات فلا يخالو اما ان يكون النظر فيها من حيث الصورة وحدها وهو المقالة الثالثة أو من حيث المادة وهو الخاتمة والمراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم وجه توقف الشروع عما على تصور العلم فلان الشارح في علم لم يتصور أو لا ذلك العلم لكان طالبا للجهول المطابق وهو محال لا ممتنع توجه النفس نحو الجهول المطلق وفيه نظر لان قوله الشروع في العلم يتوقف على تصوّره ان أراد به التصور بوجه ما فسلم لكن لا يلزم منه أنه لا بد من تصوّره برسمه فلا يتم التقريب اذ المقصود بيان سبب ايراد رسم العلم في مفتاح الكلام وان أراد به التصور برسمه فلا نسلم أنه لو لم يكن العلم متصورا برسمه يلزم طلب الجهول المطابق وانما يلزم ذلك لو لم يكن العلم متصورا بوجهه من الوجوه وهو ممنوع فالاولى ان يقال لا بد من تصور العلم برسمه ليكون الشارح فيه على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجالا حتى ان كل مسألة منه ترد عليه علم أنهم من ذلك العلم كما ان من أراد سلوك طريق لم يشاهده لكن عرف أماراته فهو على بصيرة في سلوكه وأما على بيان الحاجة

وجه يستلزم الطالبو بعبارة أخرى تطبيق الدليل على وفق المدعى (قوله رسم العلم في مفتاح الكلام) أقول أراد به رسم المنطق حيث قال ورسمه والمراد بمفتاح الكلام أوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود أعني الفن فكانه قال اذ المقصود بيان سبب ايراد رسم المنطق في انشاء المقدمة وأجاب عن هذا النظر بهضمهم بأن المراد هو التصور بوجه ما يتم

التقريب لانه لما راجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيله الا في ضمن تصوّره بوجه مخصوص اختار المصنف التصور برسمه لانه لا يمكن ان يتصور بوجهه لا بخصوصه وكون غيره مستلزما لذلك الواجب لا يقدح في اختياره ان تحمله طريقان موصّلان الى مطالبه فانه يختار أحدهما بعينه وان كان الآخر مؤديا اليه أيضا وكان في عبارة الشرح إشارة الى ذلك حيث قال فلا أولى ولم يقل فالجواب (قوله فلا أولى ان يقال) أقول الوجه السابق يدل على وجوب التصور بوجه ما وامتناع الشروع مطالعا بدونه وهذا الوجه يدل على انه لا بد في الشروع على بصيرة من تصور العلم برسمه ولا يدل على انه لا بد لولا امتناع الشروع مطالعا (قوله وقف على جميع مسائله اجالا) أقول أراد به أن من تصور الحكومات علم باصول يعرفها أحوالها وأخبارها من حيث الاعراب والبناء حصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسألة من مسائل الخواها ممدخل في تلك المعرفة فاذا أورد عليه مسألة معينة منها تمكن بنظره من أن يعلم انها من الخواها بقول هذه مسألة لها ممدخل في معرفة أعراب الكلام وبناءها وكل مسألة كذلك فهي من الخوف هذه المسألة منه وكذا اذا تصور الميزان بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر حصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسألة منه لها ممدخل في تلك العصمة وتمكن بذلك من أن يعلم مسائله ويميزها عن غيرها تمكننا تماما وبالجملة اذا تصور علم برسمه فقد عرف خاصته وعلم ان كل مسألة منه لها ممدخل في تلك الخاصة وبذلك يقدر اذا أورد عليه مسألة منه ان يعلم انها من قدره تامة فكانه قد علم ذلك أولا ولم يرد انه بمجرد تصور العلم برسمه قد حصل له بالفعل العلم به مسائله من غيرها حتى يرد عليه انه خلاف الواقع اذ ليس كل من تصور علم المنطق بما ذكرنا حصل له العلم بالفعل بكل مسألة منه فورد عليه انها منه

(قوله ان كان طلبه متبينا) اقول يعني ان العلم في العلم فعل اختياري ولا بد من ان يعلم اولاً ان ذلك العلم فائدة ما والا لا يمنع الشروع مطالعته
 كما بين في موضعه ولا بد من أن تكون تلك الفائدة معتد بها انظر الى المشقة التي تكون للمشتغلين في تحصيل ذلك العلم والا لا كان شروعه فيه
 وطلبه له مما يبعد عينا عرفا وبذلك يتبرحه فيه قطعاً ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لربما
 زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلبه عبثا في نظره وأما اذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فانه تسكلم رغبته
 فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويراد بذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة (قوله فلان تمايز العلوم بحسب تمايز
 الموضوعات) اقول وذلك لان المقصود من العلوم بيان أحوال الاشياء ومعرفة أحكامها فاما إذا كان طائفة من الاحوال والاحكام متعلقة بشئ
 واحد أو بأشياء متناسبة وطائفة أخرى منها متعلقة بشئ آخر أو بأشياء متناسبة أخرى كان كل واحدة منهما عالما برأسها مما تارة عن صاحبها ولو
 كانتا متعلقة بشئ واحد أو بأشياء متناسبة بجهة واحدة لسكانتا علما واحدا ولم يستحسن عدد كل واحدة منهما عالما على حدة وعلم ان
 الواجب على الشارع في كل علم أن يتصوره بوجه ما والا لا يمنع الشروع فيه وأما ضرورة برسمه فاما يجب ان يكون شروعه فيه على بصيرة وان
 يعتقد أن لتلك العلم فائدة مخصوصة ترتب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد جازيا أو غير جازم طالما قالوا واقع أولاً وأما الاعتقاد بما هو فائده وغيره
 في الواقع فاما يجب ذلك لئلا يكون سعيه في تحصيله مما يبعد عبثا على مامر ولين داد سعيه في تحصيله اذا كانت تلك الفائدة مهمة له وأما معرفته بأن
 موضوع العلم أي شئ هو فليست بواجبة للشروع بل هي لزادة البصيرة في الشروع وقوله لم يتميز العلم المطلوب عنده ولم يكن له بصيرة في طلبه
 أراد به انه لم يتميز بزيادة تميز ولم يكن له زيادة بصيرة لان التميز والبصيرة قد حصل له بتصوره برسمه وقد تحقق بما تقر ان مقدمة العلم المذكورة
 هي اثلاثة أشياء أحدها تصور العلم بوجه ما أو برسمه وثانيها التصديق بفائده وثالثها التصديق بموضوعية موضوعه والاولى أن يجعل

مباحث الالفاظ أيضا من
 المقدمة لتوقف استفادة العلم
 وفادته على معرفة أحوال
 الالفاظ الا ان المصنف
 أوردها في صدر المقالة الاولى
 وقد يجعل من المقدمة أيضا
 بيان مرتبة العلم فيما بين
 العلوم وبيان شرفه وبيان
 واضعه وبيان وجه تسميته

البسمة فلانه لو لم يعلم غايه العلم والغرض منه ما كان طلبه عبثا وأما على موضوعه فلان تمايز العلوم بحسب
 تمايز الموضوعات فان علم الفقه مثلا لا يمتاز عن علم أصول الفقه بموضوعه لان علم الفقه يبحث فيه
 عن أفعال المكلفين من حيث انها تتحل وتحرم وتصح وتفسد وعلم أصول الفقه يبحث عن الأدلة الشرعية من
 حيث انها تستنبط منها الاحكام الشرعية فلما كان لهذا موضوع ولذا موضوع آخر صار علمين متميزين
 منفردا كل منهما عن الآخر فلو لم يعرف الشارع في العلم أن موضوعه أي شئ هو لم يتميز العلم المطلوب عنده
 ولم يكن له في طلبه بصيرة ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه أو رده ما في بحث واحد
 وصدر البحث بتقسيم العلم الى التصور والتصديق لتوقف بيان الحاجة اليه عليه فقال
 * (العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشئ في العقل واما تصور معه حكم وهو اسناد أمر الى آخر

باسمه والاشارة الى مسائله اجمالا فهذه أمور وتسعة ثمانية منها متعلقة بالعلم المطلوب وموجبة لمزيد تغيره عند الطالب ولزيادة بصيرته في طلبه وواحدة
 منها متعلقة بطريق فادته واستفادته أعني مباحث الالفاظ والاحسن في التعليم ان يذكر كلها ولا وقد يكفي بعضهم هاولا بحرف في شئ من ذلك
 اذ لا ضرورة هناك الا في التصور بوجه ما والتصديق بفائدة كما بيناهم ولذلك قال بعضهم الاولى أن يفسر المقدمة بما بين في تحصيل الغن (قوله
 ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه) اقول وذلك لان بيان الحاجة الى المنطق هو ان يبين ان الناس في أي شئ يحتاجون
 اليه فذلك الشئ يكون غاية وغرضه ويحصل بذلك معرفة العلم بغايته وهي تصوره برسمه وأما بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة
 لجواز أن يكون رسمه بشئ آخر دون غايته فصار بيان الحاجة أصلا متضمنا لبيان الماهية برسمه فالدلالة أو رده المصنف في بحث واحد وابتدأ
 ببيان الحاجة فشرح في تقسيم العلم الى قسميه أعني التصور والتصديق لتوقفه عليه فان قلت لا حاجة فيه الى هذا التقسيم بل يكفي ان يقال العلم
 ينقسم الى ضروري ونظري الى آخر المقدمات قلت المقصود ببيان الحاجة الى علم المنطق بقسميه أعني الموصول الى التصور والموصول الى التصديق
 فالعلم بقسم العلم أولا الى التصور والتصديق ولم يبين أن في كل واحد منهما ماضر ويا ونظر بإمكان اكتسابه من الضروري لجاز أن تكون
 التصورات بأسرها مثلا ضرورية فلا حاجة اذن الى الموصول الى التصور وجاز أن تكون التصديقات بأسرها ضرورية فلا حاجة اذن الى الموصول
 الى التصديق فلا يثبت الاحتياج الى جزأى المنطق معا وقد عرفت ان المقصود بذلك (قوله العلم اما تصور فقط) اقول هذا التصور قد يكون تصورا
 واحدا كنصور الانسان وقد يكون متعدد بالانسيبة كنصور الانسان والكتاب أو مع نسبة غير ثمانية أيضا الماتية بديه كالحيوان والناطق أو اضافية
 نحو غلام زيد أو مائة غير خبرية كقولك اضرب واما خبرية يشك فيها فان كل ذلك من قبيل التصورات السالفة لطلوها عن الحكم وأما الجزء
 الشرطي فليس فيها حكم أيضا الا فرضا فادرا كالبس تصديقا بالفعل بل بالقوة القرينة كما سيبي (قوله واما تصور معه حكم) اقول هذا التصور
 لا بد أن يكون متعدد اذ لا بد فيه من تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية حتى يمكن افتتان الحكم به كما سياتي

(قوله أما التصور الخ) أقول القسم الأول مشتمل على شيئين أحدهما التصور والثاني كونه بالاحكام والقسم الثاني مشتمل أيضا على شيئين التصور وكونه مع الحكم فاحتيج الى بيان التصور الذي هو المشترك بين القسمين والى بيان الحكم فان عدم الحكم يعرف بالمناقضة اليه وحيدته يتضح القسمان بحجز تهما معا (قوله فذلك الضمير اما أن يعود) أقول فان قيل لم يجوز أن يعود الى العلم قلنا لا معنى لتوسط تعريفه بين قسميه بل ينبغي أن يقدم عليهما فان قلت مطلق التصور مرادف للعلم كما يصرح به في الفائدة في الافتتاح بتقسيم العلم ثم تعريف مرادفه الذي هو تعريفه في الحقيقة قلت الفائدة في ذلك التنبيه على ان التقسيم هو العمدة في بيان الحاجة دون تعريفه لانه معلوم بوجه ساو ذلك كاف في تقسيمه أو التنبيه على ان تقسيم العلم بذلك مشهور وفسر مطلق التصور به ليعلم انه مرادفه كما صرح بذلك في قوله تنبيه على ان التصور كما يطلق الخ فان قلت تقسيم العلم الى تصور فقط وتصور معه حكم يدل على ان معنى التصور وأمر مشترك بين هذين القسمين يتقدم تارة بافتراق الحكم وتارة بعدم الحكم فقد علم بذلك ان التصور يطلق على ٦ ما يرادف العلم ويعم التصديق فلا حاجة في ذلك الى ان يعرف مطلق التصور دون التصور

فقط وأما إطلاق التصور على ما يقابل التصديق فذلك معلوم من المتعارف المشهور ولا مدخل فيه للتعريف وهو ظاهر ولا للتقسيم اذ لم يعلم منه الاطلاقه على المعنى المشترك دون اطلاقه على خصوصية القسم الاول قلت الحال كما ذكرت لكن في التعريف تنبيه على ما يدل عليه التقسيم اذ لما يغفل عنه ولهذا التنبيه فائدة ستظهر عن قريب (قوله أما الحكم فهو اسناد أمر الخ) أقول هذا بعلم الحكم الخلق والاتصال والانفصال ايجابا أو سلبا (قوله ثم مفهوم السكاتب) أقول تأخر ادراك مفهوم السكاتب عن ادراك الانسان كما يقتضيه لفظه ثم ليس أمرا واجبا بل هو أمر استحساني فان الاولى ان

ايجابا أو سلبا ويقال للجمهور تصديق) * (أقول) العلم اما تصور فقط أى تصور لاحكام معه ويقال له التصور الساذج كتصور الانسان من غير حكم عليه بنى أو اثبات واما تصور معه حكم ويقال للجمهور تصديق كما اذا تصورنا الانسان وحكمنا عليه بأنه كاتب أو ليس بكاتب أما التصور فهو حصول صورة الشئ في العقل فليس معنى تصورنا الانسان الا ان ترسم منه صورة في العقل بهما تميز الانسان عن غير عند العقل كما ثبتت صورة الشئ في المرآة الا أن المرآة لا يثبت فيها الا مثل المحسوسات والنفس مرآة تنطبع فيها مثل المعقولات والمحسوسات فقوله وهو حصول صورة الشئ في العقل إشارة الى تعريف مطلق التصور دون التصور فقط لانه لما ذكر التصور فقط ذكر أمرين أحدهما التصور والمطلق لان المقيد اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما التصور فقط أى الذى هو التصور الساذج فذلك الضمير اما أن يعود الى مطلق التصور أو الى التصور فقط لا جائز أن يعود الى التصور فقط لصـ حصول صورة الشئ في العقل على التصور الذى معه حكم فلو كان تعريفه للتصور فقط لم يكن مانعاً لثبوت غيره فيه فتعين أن يعود الضمير الى مطلق التصور دون التصور فقط فيكون حصول صورة الشئ في العقل تعريفه وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط مع ان المقام يقتضى تعريفه تنبيه على أن التصور كما يطلق فيها هو المشهور على ما يقابل التصديق أعنى التصور الساذج كذلك يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق وهو مطلق التصور وأما الحكم فهو اسناد أمر الى آخر ايجابا أو سلبا والواجب واقعا النسبة والسلب هو انتزاعها فاذا قلنا الانسان كاتب أو ليس بكاتب فقد اسندنا للكاتب الى الانسان وأوقعنا نسبة ثبوت الكتابة اليه وهو ايجاب أو رفعنا نسبة ثبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا ان يدرك أولا الانسان ثم مفهوم السكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة أولا ووقوعها فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه والانسان المتصور محكوم عليه وادراك الكاتب هو تصور المحكوم به فالكاتب المتصور محكوم به وادراك نسبة ثبوت الكتابة أولا ثبوتها هو تصور النسبة المحكومة وادراك وقوع النسبة أولا وقوعها بمعنى ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة هو الحكم وادراك النسبة المحكومة بدون الحكم كمن تشكك في النسبة

يلاحظ الذات أولا ثم مفهوم الصفات وأما ادراك نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان فلا بد أن يتأخر عن ادراكها معار قوله أو بمعنى ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة) أقول يريد به أن لا يعنى بادرل وقوع النسبة أولا ووقوعها ان يدرك معنى الوقوع أولا والوقوع مضافا الى النسبة فان ادراكها مع ادراكها ليس حكما بل هو ادراك مركب تقسمه من قبيل الاضافة بل يعنى بادرل الوقوع ان يدرك ان النسبة واقعة أو يسمى هذا الادراك حكما ايجابيا أو بادرل عدم الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست بواقعة أو يسمى هذا الادراك حكما سلبيا ولا شك ان ادراك وقوع النسبة أولا ووقوعها يجب أن يتأخر عن ادراك النسبة المحكومة كيجب تأخر ادراكها عن ادراك طرفيها (قوله وربما يحصل الخ) أقول لا خفاء في تأخر ادراك الانسان وادراك مفهوم الكاتب وادراك النسبة بينهما وانما الالتباس بين ادراك النسبة المحكومة وبين الادراك الذى سميتاه حكما فلذلك أشار الى تأخيرهما اذ يقال ربما يحصل لادراك النسبة المحكومة بدون الحكم فان المتشكك في النسبة المحكومة متردد بين وقوعها أولا ووقوعها فقد حصل له ادراك النسبة المحكومة قطعا ولم يحصل له الادراك المسمى بالحكم فهما متغايران جزما وكذلك من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها فانه قد حصل له ادراك النسبة المحكومة وتوهم بجزائرها السلب تجوز امر جوحا ولم

يحصل له الحكم السلي فادراك النسبة الحكمية مغاير للحكم السلي واذا كان غدم وقوعها وتوهم وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية
وتجويز جانب الايجاب تجوز امر حوالم يحصل له الحكم الايجابي فادراك النسبة الحكمية مغاير للحكم الايجابي ايضا (قوله وعند متأخرى
المنطقيين) أقول قد توهموا ان الحكم فعل من أفعال النفس الصادرة عنها بناء على ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم تدل على ذلك كالاسناد
والايقاع والانتزاع والايجاب والسلب وغيرها والحق انه ادراك لا فعل لاننا اذا رجعنا الى وجداننا علمنا ان بعد ادراكنا النسبة الحكمية الحلية
أوالاتصالية أوالاتصالية لم يحصل لنا سوى ادراك ان تلك النسبة واقعة أي مطابقة لما في نفس الامر أو ادراك انه ليست بواقعة أي غير
مطابقة لما في نفس الامر (قوله لان الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا) أقول وذلك لان الفعل هو التأثير واليجاد الاثر والانفعال هو التأثر
وقول الاثر فلا يصديق أحدهما على ما يصدق عليه الاخر بالضرورة وأما ان الادراك انفعال فانهما يصح اذا فسر الادراك بانفعاله ان النفس
بالصورة الخاصة له من الشيء وأما اذا فسر بالصورة الخاصة في النفس فيكون من مقولة السكيف قد لا يكون فعلا ايضا (قوله وأما على رأي
الحكماء فالصدق هو الحكم فقط) قول هذا هو الحق لان تقسيم العلم الى هذين القسمين انما هو لامتنياز كل واحد منهما عما عن الاخر بطريق
خاص يستحصل به ثم ان الادراك المسمى بالحكم يتفرع بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجة المنقسمة الى أقسامها وما عدا هذا الادراك له طريق
واحد يوصل اليه وهو انقول الشارح فتصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية بشارك سائر التصورات في الاستحصا
بالقول الشارح فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل المجوع قسمين واحدا من العلم المسمى بالصدق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص فن
لاحظ مقصود الفن أعني بيان الطريق الموصلة الى العلم لم يلتبس عليه ان الواجب في تقسيمه ملاحظة الامتنياز في الطرق فيكون الحكم أحد
قسميه المسمى بالصدق لكنه مشروط في وجوده الى ضم أمر متعدد من افرااد القسم الاخر واذا عرفت هذا فنقول اذا أردت تقسيم
العلم على هذا المذهب قلت العلم أي الادراك مطلقا ما أن يكون ادرا كالان النسبة واقعة أو ليست بواقعة وأما أن يكون ادرا كالعبر ذلك فالاول
يسمى تصديقا والثاني تصورا واذا أردت تقسيمه على مذهب الامام قلت العلم اما أن يكون ٧ ادرا كالامور اربعة هي المحكوم عليه والمحكوم
به والنسبة الحكمية وتكون

به والنسبة الحكمية وتكون
لك النسبة واقعة أو غير واقعة
وأما أن يكون ادرا كاهو غير
لك الادراك المذكور فالاول
هو التصديق والثاني هو
التصور وأما تقسيم المصنف
فلا يصح على مذهب الحكماء

أو توهمها فان الشك في النسبة أو توهمها بدون تصورهما محال لكن التصديق لا يحصل بالمحصل الحكم
وعند متأخرى المنطقيين ان الحكم أي ايقاع النسبة أو انتزاعها فعل من أفعال النفس فلا يكون ادرا كما
لان الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا فلو قلنا ان الحكم ادراك يكون التصديق بمجموع التصورات
الاربعة وهو تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم
وان قلنا انه ليس بادراك يكون التصديق بمجموع التصورات الثلاث والحكم هذا على رأي الامام وأما
على رأي الحكماء فالصدق هو الحكم فقط والفرق بينهما من وجوه أحدها ان التصديق بسيط على

قطعا لان التصديق عندهم هو الحكم وحده لا التصور الذي معه الحكم ولا على مذهب الامام أيضا وبيان ذلك ان حاصل ما ذكره المصنف
ان أحد قسمي العلم هو ادراك غير مجامع للحكم والقسم الثاني هو ادراك مجامع الحكم ويرد عليه أن تصور المحكوم عليه وحده ادراك مجامع
الحكم فيلزم ان يخرج عن القسم الاول ويدخل في الثاني فيكون تصور المحكوم عليه وحده تصديقا وكذا يكون تصور المحكوم به وحده تصديقا
آخرو يكون تصور النسبة المقارن للحكم تصديقا ثالثا ويكون مجموع هذه التصورات المقارنة للحكم تصديقا رابعا ويكون كل اثنين من
هذه التصورات تصديقا آخر فترتي عدد التصديقات في مثل قولك الانسان كاتب على مقتضى تقسيمه الى سبعة يكون الحكم في كل واحد
منها خارجا عن التصديق بمجموعه فلا يكون تقسيمه منطبقا على شيء من المذهبين بل لا يكون صحيحا في نفسه لان التصديق على هذا التفسير يكون
مستفادا من القول الشارح ويكون ما يجامعه ويقرن به أعني الحكم مستفادا من الحجة وهذا باطل ومنهم من قال معنى هذا التقسيم ان الادراك
ان لم يكن معروض الحكم فهو القسم الاول وان كان معروضا له فهو التصديق وحيلة فلا يلزم أن يكون تصور المحكوم عليه وحده أو تصور
المحكوم به وحده ولا مجموعهما معادلا أحدهما مع النسبة الحكمية تصديقا بل يلزم أن يكون مجموع التصورات الثلاث تصديقا لانه ادراك
معروض الحكم بل يلزم أن يكون ادراك النسبة وحدها تصديقا لان الحكم عارض له حقيقة ويلزم أيضا أن يكون الحكم خارجا عن التصديق
عارضه فان قلت قد صرح المصنف بأن المجموع المركب من الادراك والحكم يسمى بالصدق وذلك مذهب الامام بعينه قلت ذلك لا يجزيه
نفسه علان القسم الثاني الخارج عن التقسيم هو الإدراك المجامع للحكم لا المجموع المركب منهما فان كان التصديق عبارة عن القسم الثاني
فالحال على ما عرفت من عدم انطباقه على شيء من المذهبين وفساد في نفسه وان كان عبارة عن المجموع المركب منهما كما صرح به لم يكن التصديق
قسميه من العلم بل مركبا من أحد قسميه مع أمر آخر مقارن له أعني الحكم وذلك باطل وأيضا يصدق على تصور المحكوم عليه والحكم معا أنه
مجموع مركب من ادراك وحكم فيلزم أن يكون تصديقا وكذا يكون تصور المحكوم به مع الحكم تصديقا آخر وهذا التصور والنسبة مع
الحكم تصديقا ثالثا وكذا المجموع المركب من هذه التصورات الثلاثة والحكم تصديقا رابعا ويحصل من تركيب اثنين منها مع الحكم

ثلاثة أخرى فبرقي عدد التصديقات الى سبعة أيضا الآن أحد هذه السبعة هو مذهب الامام بخلاف السبعة السابقة (قوله اما ان يكون الخ)
أقول قسم الشيء هو ما كان مندرجا تحتها وأخص منه وقسم الشيء هو ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شيء آخر مثلا اذا قسمت الحيوان
الى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما قسما من الحيوان وقسما لا آخر ومعنى كون قسم الشيء قسما له أن يكون ذلك
الشيء قسما منه في الواقع وقد جعلته قسما له ومعنى كون قسم الشيء قسما منه عكس ذلك (قوله لان التصديق ان كان عبارة عن التصور
مع الحكم) أقول هذا بناء على ان التصديق عبارة عن الادراك الجامع للحكم أو المعروض للحكم كما يدل عليه عبارة صاحب الكشف
وتابعه كالصنف وغيره في تقسيم العلم كما بيناه سابقا وأما اذا أراد بالتصديق ما هو مذهب الامام أعني المجموع المركب من التصورات الثلاث
والحكم فلا يظهر أن التصديق بهذا المعنى قسم من التصور فلا يلزم ان يكون المجموع المركب من شيء وآخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء
حتى يكون قسما منه ومندرجا تحتها ألا ترى أن مجموع الجدار والسقف لا يكون سقفا ولا جدارا بل يحتاج حينئذ الى ان يتمسك بما ذكره في
التصديق بمعنى الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع المركب قسم للتصور كما أنه بمعنى الحكم قسم له أيضا وقد جعلته في التقسيم قسما من العلم
الذي هو نفس التصور فيكون قسم الشيء قسما منه (قوله وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور)
أقول من قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق لم يرد بالتصور ومعنى علم شامل للتصديق بل أراد بالتصديق ادراك ان النسبة واقعة أو

ليست واقعة وأراد بالتصور
ادراك ما عدا ذلك ولا شك
أن هذين القسمين متقابلان
ليس أحدهما متناولا
للاخر أصلا حتى يلزم أن
يكون قسم الشيء قسما له
وقسم الشيء قسما منه وأما
التصور بمعنى الادراك مطلقا
أعني ما هو مرادف للعلم فهو
معنى آخر ولفظ التصور
يطابق بالاشتراك اللفظي
على هذا المعنى أعني الادراك
مطلقا وعلى المعنى الاول أعني
الادراك المتغير للادراك
المسمى بالحكم فلا يلزم شيء
من المحذورين أو أراد

مذهب الحكماء ومركب على رأى الامام وثانها ان تصور العارفين والنسبة شرط للتصديق خارج عنه على
قولهم وشطرا داخل فيه على قوله وثانها أن الحكم نفس التصديق على زعمهم وجزؤه الداخل على
زعمه واعلم أن المشهور فيمابين القوم ان العلم اما تصور واما تصديق والمصنف عدل عنه الى التصور
الساذج والى التصديق وسبب العدول ورود الاعتراض على التقسيم المشهور ومن وجهين الاول ان التقسيم
فاسد لان أحد الامرين لازم وهو اما أن يكون قسم الشيء قسما له أو يكون قسم الشيء قسما منه وهما
باطلان وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصور
وقد جعل في التقسيم المشهور قسما له فيكون قسم الشيء قسما له وهو الامر الاول وان كان عبارة عن الحكم
والحكم قسم للتصور وقد جعل في التقسيم قسما من العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسم الشيء قسما منه
وهو الامر الثاني وهذا الاعتراض انما يرد اذا قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور وأما
اذا قسم العلم الى التصور والساذج والى التصديق كما جعله المصنف فلا وروده عليه لا نختار أن التصديق
عبارة عن التصور مع الحكم فقله التصور مع الحكم قسم من التصور قلنا ان أردتم به أنه قسم من التصور
الساذج المقابل للتصديق فظاهر أنه ليس كذلك وان أردتم به أنه قسم من مطلق التصور فليس كذلك لكن قسم
التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الساذج فلا يلزم أن يكون قسم الشيء قسما له * الثاني أن
المراد بالتصور الذهني مطلقا والمقيد بعدم الحكم فان عني به الحضور والذهني مطلقا يلزم انقسام

بالتصديق المجموع المركب من الادراك والحكم وأراد بالتصور رادراك ما عدا ذلك فلا محذور وأيضا لان التصديق قسم للتصور بالمعنى
الانحصار وقسم من التصور بالمعنى الاعمال فلا إشكال على ما هو مراد القوم أصلا نعم ظاهر عبارتهم بوجه التباسين ول بتفسيرهم التصديق
والتصور بالمقابل كما قررناه (قوله فلا زور ودله لا نختار الخ) أقول هذا كلام يدل على ان الاعتراض متوجه على تقسيم المصنف أيضا
لكونه من دفع بالجواب الذي قررنا الشارح وأما على التقسيم المشهور فهو وارد عليه غير من دفع عنه وقد عرفت اندفاعه أيضا بما قررناه الآن
اندفاعه عن تقسيم المصنف أظهر من اندفاعه عن التقسيم المشهور كما لا يخفى (قوله والثاني أن المراد الخ) * أقول قبل نتيجة هذا على كلام المصنف
أيضا بان يقال ان أراد بالتصور فقط الحضور والذهني مطلقا يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره كما ذكره ولم أيضا أن يكون قوله فقط لغوا
لأجابه أصلا وان أراد به المقيد بعدم الحكم لزم امتناع اعتبار التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره ثم فان قلت قوله وجوابه إشارة الى جواب
الاعتراض الثاني اذا أردت على تقسيم المصنف فاصل كلامه على قياس ما تقدم في الاعتراض الاول أن الاعتراض الثاني أيضا متوجه على
عبارة المصنف الا أنه من دفع به الجواب وأما على عبارة القوم فهو وارد غير من دفع قلت هذا الجواب كما يدفع الاعتراض الثاني عن كلام
المصنف يدفعه عن كلام القوم أيضا بل هو بكلامهم أنسب لان كون لفظ التصور مشتركا بين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين الحضور والذهني
مطلقا انما يظهر من كلامهم دون كلامه حيث ذكر والتصور في مقابلة التصديق وأراد به معنى يقابله قطعا مع أنهم يطلقون التصور على
ما كان مرادفا لغيره أعني الادراك مطلقا للتصور عند فهم معنيان وأما كلام المصنف فلا يقتضي إلا أن يكون التصور ومعنى واحد متناول

للتصور فقط وللتصور مع الحكم واما أن التصور يطلق على ما يقابل التصديق أعني ما اعتبر فيه عدم الحكم فلا دلالة عليه أصلاً لأنه جعل
التصور فقط مقابل التصديق فاعتبار عدم الحكم مستغنى عنه فبقدر ما لا يتصوره من غير تصور وليس داخل في مفهوم لفظ التصور بل هو مستعمل بمعنى الإدراك
مطلقاً وقد ضمن اليه قدرًا زائداً وجعل المقيد قسمياً لا تصديقاً فقط ولا تصوراً وعنده معنى واحد فأتضح عما ذكرناه أن الاشتراك في لفظ التصور وانما يظهر
من كلامهم دون كلامه وبهذا الاشتراك يندفع الاعتراضان معاً في التقسيم المشهور وأما اندفاعهما عن تقسيم المصنف فانما هو الجواب الأول
لان المقابل للتصديق عنده كالمصرح به هو التصور فقط وليس التصديق قسمياً منه بل هو قسم من التصور ومطلقاً فاندفع الاعتراض الأول فلا
يلزم أن يكون قسم الشيء قسمياً له وكذا المعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً هو التصور ومطلقاً لا التصور فقط وعدم الحكم انما اعتبر في التصور
فقط لا في التصور ومطلقاً فاندفع الاعتراض الثاني أيضاً (قوله وانه محال) أقول وذلك لانه يلزم تركب الشيء من النقيضين على مذهب الامام
واشترط الشيء بنقيضه على مذهب الحكماء (قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني) لى قوله والمعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً هو
التصور ولا بشرط شيء فلا إشكال (الح) أقول فيه بحث لان المعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً هو التصور والحكم عليه وتصور الحكم عليه وتصور
النسبة الحكمية وكل واحد من هذه التصورات تصور خاص مستغنى عن القول بالشارح اذا كان نظراً فيكون كل واحد منها تصوراً ساذجاً
مقابلاً للتصديق ومندرجاً تحت مطلق التصور فقد اعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً هو التصور الذي اعتبر فيه عدم الحكم فلا إشكال باق بحاله
والجواب ان يقال ان عدم الحكم معتبر في التصور الساذج على أنه صفة له وقد فيه والمعتبر في التصديق هو ذات التصور الساذج لاصفة وقبده
فان الموصوف اذا كان جزءاً من الشيء لا يلزم أن يكون صفة جزءاً منه ألا ترى أن قطع الخشب ٩ أجزاء للسرب وليس كون تلك القطع جزءاً
منه وكذا الحال في الشرط

فان الموصوف اذا كان شرطاً
لشيء لا يجب ان يكون صفة
شرطه فإذا كانت الانسان
كاتب فجزء هذا التصديق
أو شرطه هو تصور الانسان
وهذا التصور في نفسه
موصوف بعدم الحكم لان
الحكم لم يعرض له بل انما
عرض للمجموع الادراكات
الثلاث لكن هذه الصفة
خارجة عن ماهية التصديق

الشيء الى نفسه والى غيره لان الحضور والذهني مطلقا فانفس العلم وان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار
التصور في التصديق لان عدم الحكم حينئذ يكون معتبراً في التصور ولو كان التصور معتبراً في التصديق لكان
عدم الحكم معتبراً فيه والحكم معتبراً فيه أيضاً فيلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق وانه محال وجوابه
ان التصور يطلق بالاشتراك على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور الساذج وعلى الحضور والذهني مطلقاً
كقوله التنبيه عليه والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني والحاصل أن الحضور والذهني مطلقاً هو
العلم والتصور اما ان يعتبر بشرط شيء أي الحكم ويقال له التصديق أو بشرط لشيء أي عدم الحكم
ويقال له التصور الساذج أو لا بشرط شيء وهو مطلق التصور والمقابل للتصديق هو التصور وبشرط لشيء
والمعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً هو التصور ولا بشرط شيء فلا إشكال * قال

* (وليس الكل من كل منهم ما يدعيه اهل الامامية لانها لا تنافي ولا نظر يا اولاد الادار أو تسائل) *

(أقول) العلم ما يدعيه وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور الحرارة والبرودة كتصديق بأن
النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان واما نظري وهو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور والعقل

(٢ - قطب) وموصوفها وهو ذات ذلك التصور داخل فيه فلا يلزم تركب التصديق من الحكم ونقيضه بل من الحكم
والموصوف بنقيضه ولا استحالة في ذلك فان كل واحد من أجزاء المبحث موصوف بنقيض الآخر وكذا موصوفها بشرط لتحقيق الحكم دون
الصفة فلا يلزم اشتراط الشيء بنقيضه بل بالموصوف بنقيضه ولا استحالة في ذلك أيضاً فان شرط الصلاة كالطهارة مثلاً لا موصوف بأنه ليس بصلاة
هذا هو التحقيق الذي أفاده اشارة قدس سره في شرحه لامطالع وانما ينفي الكلام ههنا على ما هو ظاهر الحال في التقسيمات من ان المعتبر في
كل قسم هو مورد القسمية تقر بيالى فهم المبتدئ فمن شنع عليه في أمثال هذه المواضع فذلك من جهلة بعاقب حاله أو طمعه من الجهلة باعتقاد
رفعة شأنه بترتيب مقاله (قوله ما يدعيه) وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب (أقول) البديهي بهذا المعنى مرادف للضروري
المقابل للنظري وقد يطلق البديهي على المقدمات الأولية (قوله كتصور الحرارة) أقول مثل لكل واحد من البديهي والنظري بالتصور
والتصديق تنبهاً على أن التصور ينقسم الى البديهي والنظري وان التصديق أيضاً ينقسم اليهما وسيأتي تحقيق ذلك بالادلة ولا إشكال في
تعر يفى البديهي والنظري من التصور فان البديهي منه ما لا يتوقف على نظر وكسب أصلاً والنظري منه ما يتوقف عليه وأما التصديق ففي
تعر يفى قسميه اشكال وذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر ويكون تصور الحكم عليه والحكم به محتاجاً اليه ومثل هذا التصديق
يسمى بديهي كالحكم بان الممكن محتاج الى المؤثر لا مكانه مع انه يصدق عليه انه يتوقف على نظر فيدخل في تعريف النظري ويخرج عن
تعريف البديهي فيبطل التعريفان طردوا وعكسا والجواب ان التصديق عبارة عن الحكم فاذا كان مستغنياً في ذاته عن النظر كان بديهي
داخل في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظر وهذا هو المراد مما ذكر في تعريفه وأما توقفه على النظر في أطرافه فذلك توقف بالواسطة وإذا
جعل التصديق عبارة عن مجموع المركب كالمذهب الامام قزويني هذا الاشكال

فإن ادعى أنه يلزم حينئذ استحصال الانهائية له امدافعة واحدة أو في زمان متناهية الملائمة وأن ادعى أنه يلزم حينئذ استحصال الانهائية له في
 أزمنة غير متناهية سلمنا الملائمة ومنعنا بطلان اللازم لجواز أن تكون النفس قديمة موجودة في أزمنة غير متناهية ماضية ويحصل لها في تلك
 الأزمنة ادرا كانت غير متناهية فيحصل لها الاتساع المطالب الموقوف على تلك الادراكات التي لا تنهاى (قوله فان الامور الغير المتناهية
 معدت لحصول المطالب) أقول قيل عليه ان الامور الغير المتناهية هي انما هي العلوم والادراكات التي تقع فيها الحركات الفكرية أعني الانتقالات
 الذهنية الواقعة فيها عند ترتيبها فانك اذا أردت تحصيل المطالب بالنظر فلا بد هناك من علوم سابقة عليه ومن ترتيبها والانتقال من بعضها الى
 بعض فالعلوم السابقة ليست معدت للمطالب لانها اجتماعه فان العلم باجزاء المعرفة يجمع العلم بالعرف والعلم بالقدومات يجمع العلم بالنتيجة
 فلو كانت العلوم السابقة معدت للمطالب لما أمكن مجامعتها اياه لان المعدن يجب الاستعداد للشيء واستعداد الشيء هو كونه موجودا بالقوة
 القريبة من العمل أو البعيدة فيمتنع أن يجمع وجوده بالفعل نعم الانتقالات الواقعة في تلك العلوم عند ترتيبها معدت للمطالب لانها اجتماعه بل انما
 يحصل المطالب عند انقطاعها فالعلوم السابقة اما على موجبة للمطالب أو شروط لحصوله فلا بد أن تكون حاصلة بجمعة معان عند حصول
 المطالب وان كانت الافكار والانتقالات الواقعة فيها غير حاصلة عند حصول المطالب فيلزم حينئذ احاطة الذهن بأمور غير متناهية دفعة واحدة
 وهو محال فيتم الدليل ويسقط الاعتراض وأجيب بأنه لا شك أن الحركات الفكرية معدت لحصول المطالب بجمعة الاجتماع مع بعضها ما يقع
 فيه تلك المعدنات أعني العلوم والادراكات وان لم يتنوع اجتماعها مع المطالب لكن البشتم يجب اجتماعها بأسرها دفعة واحدة فالتنوع من
 أنفسها في القياسات المركبة الكثيرة المقدمات والنتائج التي يتوصل بها الى المطالب أنما تدل عند حصول المطالب عن كثير من تلك المقدمات
 السابقة مع الجزم بالمطالب بل ربما تغفل بعد ما حصل لنا المطالب عن المقدمات القريبة التي ١١ بها حصل لنا المطالب ابتداء مع ملاحظة

المطالب وحصوله بالفعل وذلك ظاهر في المسائل الهندسية الكثيرة المقدمات جدا فان من زاولها علم أنه عندما حصل له التصديق المطالب بتلك المسائل قد دهل عن المقدمات البعيدة ذهولا تاما بالارتياح في ذلك التصديق وعلم أيضا أنه يلاحظ تلك المسائل بعد حصولها ويجزم بها جزما

بقولكم حصول العلم المطالب يتوقف على ذلك التقدير على استحصال الانهائية له أنه يتوقف على استحصال الامور الغير المتناهية دفعة واحدة فلا نسلم أنه لو كان لاكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف حصول العلم المطالب على حصول أمور غير متناهية دفعة واحدة فان الامور الغير المتناهية معدت لحصول المطالب والمعدنات ليس من لوازمها ان تجتمع في الوجود دفعة واحدة بل يكون السابق معدا لوجود اللاحق وان عنيتم به أنه يتوقف على استحصالها في أزمنة غير متناهية فسلم ولكن لا نسلم ان استحصال الامور الغير المتناهية في الأزمنة الغير المتناهية محال وانما يستحيل ذلك لو كانت النفس حادثة فأما اذا كانت قديمة تكون موجودة في أزمنة غير متناهية فجاز أن يحصل لها علوم غير متناهية في أزمنة غير متناهية فيقول هذا الدليل مبني على حدوث النفس وقد برهن عليه في فن الحكمة * قال * (بل البعض من كل منه ما يندمى والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر وهو ترتيب أمور معلومة للتأدي الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دائما المتناقضة بعض العقلاء بعضا في مقتضى أفكارهم بل

يقينيا مع الغفلة عن المقدمات القريبة أيضا نعم يعلم اجبالا أن هناك مقدمات يقينية توجب اليقين بها التصديق فظهر أن العلوم والادراكات السابقة لا يجب اجتماعها مع المطالب دفعة بل يكفي حصولها متعاقبة وحينئذ كان ذلك الاعتراض متجها غير ساقط ومحتاجا الى الجواب الذي ذكره الشارح وانما تحكم على تلك الامور الغير المتناهية بكونها معدنات لانها محال المعدنات أو في حكمها في عدم لزوم الاجتماع في الوجود وان كانت متارة عن المعدنات في جوارز الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة وان لم يجب اجتماعها مع المطالب مفضلة أي بالفعل لكن يجب أن يتجامع بمجملة أي بالقوة القريبة كما ذكرت في المسائل الهندسية قلت إدراك النفس دفعة لا موزع غير متناهية بمجملة غير محال وانما الخيال ادراكها اياهاد دفعة مفضلة فيجوز أن يحصل للنفس أمور غير متناهية مفضلة في أزمنة غير متناهية وتكون تلك الامور حاصلة لها الآن أي عند حصول المطالب المتوقف عليها بمجملة على انما قول كما جاز أن لا تكون تلك الامور حاصلة بالفعل عند حصول المطالب جاز أيضا أن لا تكون حاصلة بالقوة القريبة فلا بد لنفي هذا الجواز من دليل (قوله هذا الدليل مبني على حدوث النفس) أقول قد يتوهم عدم إتمامه عليه لان الناظر لخصيص المطالب ادواته اليه فلا بد أن يحصل عنده بعد ما قصد اليه وقبل أن يحصل له جميع ما يتوقف عليه من العلوم والادراكات وذلك زمان متناه فيمتنع أن يحصل فيه أو غير متناهية وفساده ظاهر لان حصول المطالب بطريق التسلسل يستلزم أن تكون تلك الامور حاصلة له في نفسه ولو متعاقبة في أزمنة غير متناهية وأما اذا توجه الى تحصيل المطالب بالنظر فلا يجب عليه الا ملاحظة ما هو مبادى قريبة له لئلا يمكن من النظر وأما ملاحظة المبادى البعيدة فلا نعم يجب أن يكون قد حصل له قبل ذلك تلك المبادى البعيدة والانتظار الواقعة فيه التصو وحصول المبادى القريبة له هذا أولى أن يقال ليس جميع التصورات والتصدقات نظرا بالان بعض التصورات كنصو والحرارة والبرودة وأمثالها ما وبعض التصديقات كالتصديق بان النبي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وبأن الكل أعظم من الجزء ونظائرهما حاصلة لنا بالنظر واكتساب

(قوله) أما أن يكون جميع التصورات والتصديقات (أقول يعني أن التصورات إما أن تكون كلها بديها أو كلها نظريا أو يكون بعضها نظريا وبعضها بديها وقد بطل القسم الأولان فتمين القسم الثالث وكذلك حال التصديقات لا يخلو عن هذه الأقسام الثلاثة فاندفع ما يقال من أن الأقسام تسعة حاصلة من ضرب أقسام التصورات في أقسام التصديقات ولما كان التصورات والتصديقات أمور وجودية لم يتجه أن يقال جاز أن لا يكون شيء من التصورات والتصديقات بديها ولا نظريا فإن النظرى بمعنى اللابديهي وجاز أن لا يكون شيء منها بديها واللابديهي كزيدا لمعوم فإنه ليس كتابا ولا كاتباً ١٢ (قوله لان من علم لزوم أمر لا يتخر) أقول أو رد الدليل على اكتساب التصديقات فإنه أمر

بحقق لا ينبغي لاحد أن يشك فيه بخلاف التصورات فإن اكتسابها لم يخل عن وصمة المشبهة كيف وقد ذهب الامام الى أن التصورات كلها بديهيية لا يجرى فيها اكتساب وفي التمثيل أورد مثالا للتصور ومثالا للتصديق توضيحا (قوله بحيث يطاق عليها اسم الواحد) أقول أى اسم هو الواحد فلاضافة بيانية (قوله ويكون بعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر) أقول هذا داخل في مفهوم الترتيب اصطلاحا ومناسب للتعرفى فى اللغوى وأما التأليف فهو جعل الاشياء المتعددة بحيث يطاق عليها اسم الواحد ولم يقترب في مفهومه النسبة بالتقدم والتأخر والترتيب يرادف التأليف (قوله وانما اعتبر الجهل فى المطلوب) أقول مبادئ المطلوب لا بد أن تكون معلومة أى حاصلة قبل حصوله لانه تصور الترتيب فيها فذلك قال ترتيب أمور معلومة واما المطلوب فينبغى

الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين فست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات والاحاطة بالصحيح والفاصل من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ورسموه بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخط في الفكر) *

(أقول) لا يخلو اما أن يكون جميع التصورات والتصديقات بديها أو يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا أو يكون بعض التصورات والتصديقات بديها والبعض الآخر منها - ما نظرنا بالاقسام مختصرة فيها ولما بطل القسمان الأولان تعين القسم الثالث وهو أن يكون البعض من كل منها - ما بديها والبعض الآخر نظريا والنظرى يمكن تحصيله بطريق الفكر من البديهي لان من علم لزوم أمر لا يتخرم - علم وجود المزموم حصل له من العلمين السابقين وهو - ما العلم باللازمة والعلم بوجود المزموم العلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم يكن تحصيل النظرى بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين لان حصوله بطريق الفكر والفكر ترتيب أمور - معلومة للتأدى الى المجهول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وقد عرفنا الحيوان والناطق ترتيبناهما بأن تقدمنا الحيوان وأخرنا الناطق حتى يتأدى الذهن منه الى تصور الانسان وكذا إذا أردنا التصديق بأن العالم حادث ووسطنا المتغير بين طرفي المطلوب وحكمه ما بأن العالم متغير وكل متغير حادث فصل لنا التصديق بحوادث العالم والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبة وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطاق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض الآخر بالتقدم والتأخر والمراد بالأمور ما فوق الامر الواحد - ذلك كل جميع يستعمل في التعريفات في هذا الفن وانما اعتبرت الامور لأن الترتيب لا يمكن الا بين شيئين فصاعدا وبالمعلومة الامور الحاصلة صورها عند العقل وهي تناول التصورية والتصديقية من اليقينييات والظنات والجهليات فان الفكر كما يجرى في التصورات يجرى أيضا في التصديقات وكما يكون في اليقيني يكون أيضا في الظنى والجهلى اما الفكر في التصور والتصديق اليقيني فكما ذكرنا واما في الظنى فكذلك ولنا هذا الحائط ينتثر منه التراب وكل حائط ينتثر منه التراب ينهدم فهذا الحائط ينهدم واما في الجهلى فكما اذا قيل العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم لا يقال العلم من الالفاظ المشتركة فإنه كما يطلق على الحصول العقلى كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وهو أخص من الاول ومن شرائط التعريفات النحرز عن استعمال الالفاظ المشتركة لاننا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات الا اذا قامت قرينة تدل على تعيين المراد من معانيها وهذا قرينة دالة على ان المراد بالعلم المذكور في التعريف الحصول العقلى فإنه لم يفهم في هذا الكتاب الابيه وانما اعتبر الجهل في المطلوب حيث قال للتأدى الى المجهول لاستحالة استعمال المعلوم وتحصيل الحاصل وهو أعظم من أن يكون تصوريا أو تصديقا بالمجهول التصورى فاكتسابه من الامور التصورية وأما المجهول التصديقى فاكتسابه من الامور التصديقية ومن لطائف هذا التعريف أنه مشتمل على العمل الاربع

بحقق لا ينبغي لاحد أن يشك فيه بخلاف التصورات فإن اكتسابها لم يخل عن وصمة المشبهة كيف وقد ذهب الامام الى أن التصورات كلها بديهيية لا يجرى فيها اكتساب وفي التمثيل أورد مثالا للتصور ومثالا للتصديق توضيحا (قوله بحيث يطاق عليها اسم الواحد) أقول أى اسم هو الواحد فلاضافة بيانية (قوله ويكون بعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر) أقول هذا داخل في مفهوم الترتيب اصطلاحا ومناسب للتعرفى فى اللغوى وأما التأليف فهو جعل الاشياء المتعددة بحيث يطاق عليها اسم الواحد ولم يقترب في مفهومه النسبة بالتقدم والتأخر والترتيب يرادف التأليف (قوله وانما اعتبر الجهل فى المطلوب) أقول مبادئ المطلوب لا بد أن تكون معلومة أى حاصلة قبل حصوله لانه تصور الترتيب فيها فذلك قال ترتيب أمور معلومة واما المطلوب فينبغى

أن لا يكون معلوما وحاصلا من الوجه الذى يطلب من النظر تحصيله وان وجب أن يكون معلوما بوجه آخر حتى يمكن طلبه بالاختيار (قوله واما المجهول التصورى فاكتسابه من الامور التصورية) أقولى يعني أن طريق اكتساب التصور من التصورات وطريق اكتساب التصديق من التصديقات معلومان وأما طريق اكتساب التصور من التصديقات أو بالعكس فما لم يتحقق وجوده وان لم يقم برهانه أيضا على امتناعه (قوله انه مشتمل على العمل الاربع) أقول كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بد له من علة مادية وعلة صوريه وهما داخلتان فيه ومن علة فاعلية وعلة غائية وهما خارجتان عنه وقد يعرف الشيء بقياس الى علة واحدة أو علتين أو ثلاثا واذا عرف بالاربعة كان ذلك أكمل من باقى الأقسام وليس المراد من التعريف بالعلم أن تكون هي بنفسها معرفة لانها مباديية للمعول بل المراد أنه يؤخذ للمعول

بأقنيس الى العالم لمجولات عليه فيعرفهم اوماذا كرم من أن فاعل النظر هو المرثب الناظر وأن غاية - فهو التادى الى مجهول فهو قول تحثي
وأمان الامور والمعلومة مادية وأن الهيئة العارضة لتلك الامور صورية فهو قول على سبيل التشبيه لان النظر من الاعراض النفسانية
والمادة والصورة انما تكونات للجسام (قوله فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة) أقول اعترض عليه بان صورة الفكر كذا اعترف
به هي الهيئة الاجتماعية ولا شأن أن الهيئة ليست نفس الترتيب بل هي معلولة له فيكون دلالة الترتيب عامها التزامية كدلالتة على المرتب ويمكن أن
يقال ان دلالة الترتيب على الهيئة التي هي المعلولة له أظهر من دلالتة على المرتب الذي هو فاعله لان دلالة العلة على معلولها أقوى وأظهر من دلالة
المعلول على علتة لان العلة المعنية بتدل على معلول معين والمعلول المعين يدل على علتة ما فإذا التبيه على ذلك فغير بالمطابقة على معنى أن دلالة
الترتيب على الهيئة كالمطابقة في الظهور (قوله لان بعض العقلاء ينافض بعضا) أقول دل هذا على أن الفكر قد يكون خطأ وأن بداهة العقل
لا تفي بتمييز الخطأ عن الصواب والالواق الخطأ من العقلاء الطالين للصواب الهار بين عن الخطأ وانما قال بل الانسان الواحد ينافض نفسه
في وقتين لانه أظهر فان العاقل المفكر اذا نفش عن أحواله وجد أنه يعتقد أموراً متناقضة بحسب أوقات مختلفة في يفكر في وقت ويعتقد حكماً
ثم يفكر في وقت آخر ويعتقد حكماً آخر متناقضاً للحكم الأول فالوقائع انما هي للفكرين وأما النتيجةان فشيئتان على اتحاد الزمان المعترف
التناقض واقتصر على بيان الخطأ في الأفكار الكاسبة للتصديقات لعدم ١٣ ظهور ذلك في التصورات (قوله فثبت

الحاجة الى قانون) أقول
يريد أن المقصود وان كان
معسرة فبما يصححها
الانظار الجارية كنهها
متعذرة فلا بد من قانون
يرجع اليه في معرفة أحوال
أى نظراً ريد من الانظار
المخصوصة (قوله من
ضرور بانها) أقول لم يرد
ان اكتساب النظريات انما
يكون من الضروريات
ابتداء بل أراد أن اكتسابها
تعمية تدل على الضروريات
انما ابتداء أو بواسطة لجواز
أن يكتسب نظري من نظري
آخر ويكتسب ذلك النظري
الآخر من نظري ثالث

فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة فان صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات
والتصديقات كالمهيئة الحاصلة لاجزاء السرير في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلة بالالتزام اذ لا بد لكل ترتيب
من مرتب وهي القوة الفاعلة كالتجار للسرير وأمر معلومة اشارة الى العلة المادية كقطع الخشب للسرير
وللتأدي الى مجهول اشارة الى العلة الغائية فان الغرض من ذلك الترتيب ليس الا ان يتأدى الذهن الى المطلوب
المجهول كالحول السلطان مثلاً للسرير وذلك الترتيب أى الفكر ليس بصواب دائماً لان بعض العقلاء ينافض
بعضاً في مقتضى افكارهم فمن واحد يتأدى فكره الى التصديق بحدوث العالم ومن آخر الى التصديق بعدمه
بل الانسان الواحد ينافض نفسه بحسب الوقتين فقد يفكر ويؤدى فكره الى التصديق بعدم العالم ثم يفكر
وينساق فكره الى التصديق بحدوثه فالفكر ان ليس بصوابين والازم اجتماع النقيضين فلا يكون كل فكر
صواباً فثبت الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات التصورية والتصديقية من ضرورياتها
والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاصلة الواقعة فيها أى في تلك الطرق حتى يعرف منها كل نظر بأى طريق
يكتسب وأي فكر صحيح وأي فكر فاسد وذلك القانون هو المنطق وانما يسمى به لان ظهور والقوة النطقية
انما يحصل بسببه وروى ما أنه آلة قانونية تعصم رعاها الذهن عن الخطأ في الفكر فالآلة هي الوساطة
بين الفاعل ومنفعلة في وصول أثر البه كالمشار للتجار فانه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره اليه
فالقيس الاخير لاخراج العلة المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها ومنفعلة اذ علة الشئ علة ذلك الشئ
بالواسطة فان (ا) اذا كان علة (ب) و (ب) علة (ج) كان (ا) علة (ج) (لج) ولكن بواسطة (ب) الا انها
ليست بواسطة بينهما في وصول أثر العلة البعيدة الى المعلول لان أثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول فضلاً عن

وهكذا يمكن لا بد من الانتهاء الى الضروريات دفعا للدور والتسلسل (قوله أى فكر صحيح وأي فكر فاسد) قول قد عرفت أن الفكر مادة
هي الامور والمعلومة ومعرفة هي الهيئة الاجتماعية اللازمة للترتيب فاذا صح أن كان الفكر صحيحاً أو فاسداً تماماً أو فاسداً بجزء كان فاسداً فاذا
أريداً اكتساب تصور لم يمكن ذلك من أى تصور كان بل لا بد له من تصورات لها مناسبة مخصوصة الى ذلك التصور والمطلوب وكذا الحال في
التصديقات فكل مطلوب من المطالب التصورية والتصديقية مبادي معينة يكتسب منها ثم ان اكتسابه من تلك المبادي لا يمكن أن يكون بأى
طريق كان بل لا بد هناك من طريق مخصوص له شرائط مخصوصة فيحتاج في كل مطلوب الى شيئين أحدهما تعبير مادية عن غيرهما والثاني
معرفة الطريق الخاص في تلك المبادي مع شرائطها فاذا حصل مبادي وسلكت فيها ذلك الطريق أصيب الى المطلوب فان وقع خطأ مافي
المبادي أو في الطريق لم يصب والمتكفل بتحصيل هذين الامرين كما ينبغي هو هذا الفن (قوله لان ظهور والقوة النطقية) أقول النطق يطلق على
النطق الظاهري وهو التكلم وعلى العاق الباطني وهو ادراك المعقولات وهذا الفن يقوى الاول ويسلك بالثاني مسلك السداد فهذا الفن
يقوى ويظهر كلامه معنى النطق للنفس الانسانية المسماة بالمنطق فاشتق له اسم من النطق (قوله لان أثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول) أقول
قيل عليه فعلى هذا لا يكون المعلول منفعلاً عن العلة البعيدة فلا تكون العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعلة ذلك الفاعل بل تكون واسطة
بين فاعلها ومنفعلة كاصحح به أولاً حيث لا يحتاج في اخرجها عن تمرير الآلة الى القيد الاخير بل هي خارجة بقوله ومنفعلة أى منفعل

ذلك الفاعل والجواب التام اذا فرضنا ان (ا) مثلا او جد (ب) و (ب) او جد (ج) فلا شك ان (ا) له مدخل في وجود (ج) وليس ذلك الا لكونه فاعلا لا لانه لا يمكن وجود (ج) الا بان يصير (ا) فاعلا (ب) لكنه فاعل بعد لم يصل اثره الى (ج) فيكون (ج) ايضا متفعلا بعد فبصدق على (ب) حيث انه واسطة بين الفاعل ومنفعه في الجملة فيخرج الى اخر ارجاءه بالقياس الى ما ذكرناه مفصلا اشار اجابا بقوله اذ علة الاشياء علة له بالواسطة فتأمل (قوله والقانون امر كلي) أقول اذا قلت مثلا كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كلي أي مفهوم كلي لا يمنع نفس تصور من وقوع الشركة فيه وله جزئيات متعددة يحتمل هو علمهم وهو وهذه القضية أيضا امر كلي أي قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها فروع هي الأحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كقوله لا يذبح في قال يذبح مرفوع وعمر وفي ضرب بحر ومرفوع الى غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة القريبة من الفعل والقانون والاصل والقاعدة والضابط اسماء لهذه القضية الكلية بالقياس الى تلك الفروع النادرة فيها واستخرجها منها الى الفعل يسمى تفريعا وذلك بان يحتمل موضوعها أعني الفاعل على زيد مثلا فيحصل قضية وتجعل صغرى القياس وتلك القضية الكلية كبرى هكذا يذبح فاعل وكل فاعل مرفوع فيستخرج ان زيدا مرفوع فقد خرج هذا العمل هذا الفرع ١٤ من القوة الى الفعل وقس على ذلك غيره فقوله امر كلي أي قضية كلية وقوله منطبق أي

ان يتوسط في ذلك شيء آخر وانما الواصل اليه اثر العلة المتوسطة لانه الصادر منها وهي من العينة والقانون امر كلي ينطبق على جميع جزئياته ليعتبر أحكامها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع فانه امر كلي منطبق على جميع جزئياته يتعرف أحكام جزئياته منه حتى يتعرف منه ان زيد امر مرفوع في قولنا ضرب زيد فانه فاعل وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية في الاكتساب وانما كان قانونا لان مسائله قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها كما اذا عرفنا ان السالبة الضرورية تنعكس الى سالبة دائمة عرفنا منه ان قولنا لا شيء من الانسان بحجر الضرور ودية تنعكس الى قولنا لا شيء من الحجر بانسان دائما وانما قال تعصم مراعاتها للذهن لان المنطق ليس هو نفسه يعصم للذهن عن الخطا والالم يعرض للمنطق خطأ أصلا وليس كذلك فانه ربما يخطئ لاهمال الآلة هذه ذمها مفهوم التعريف واما احترازاته فلا آلة بمنزلة الجنس والقانونية بمنزلة الفصل يخرج الاكالات الجزئية لا رباب الصنائع وقوله تعصم مراعاتها للذهن عن الخطا في الفكر يخرج العلوم القانونية التي لا تعصم مراعاتها للذهن عن الضلال في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية وانما كان هذا التعريف رسميا لان كونه آلة عارض من عوارضه فان الذاتي للشيء انما يكون له في نفسه والآلية للمنطق ليست له في نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم الحكمية ولانه تعريف بالغاية ادغاية المنطق العصمة عن الخطا في الفكر وغاية الشيء تكون خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم وهما نافذة جميلة وهي ان حقيقة كل علم مسأله لانه قد حصلت تلك المسائل أولا ثم وضع اسم العلم بازائها فلا يكون له ماهية وحقيقة وراء تلك المسائل فعرفته بحسب حده وحقيقته لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله وليس ذلك مقدمة للشروع فيه وانما المقدمة معرفة بحسب رسمه فلهذا صرح بقوله ورسموه

مشمول بالقوة على جزئياته أي على جميع أحكام جزئيات موضوعه وقوله ليتعرف أحكامها منه أي بالفعل على الوجه الذي قررناه (قوله لانه واسطة بين القوة العاقلة) أقول قيل عليه ان القوة العاقلة قابلة للمطالب الكسبية لافاعلة لها واجب بأن الحكم ان كان فعلا فلا اشكال في التصديقات وان كان ادراكا فكونه آلة اما بناء على الظاهر المتبادر الى أفهام المبتدئين من كون العاقلة فاعلة لا ادراكا كما ذكره واما بناء على أنه آلة بين القوة العاقلة وبين

المعلومات التي ترتبها الاكتساب الجهولات فان اثر الحاصل فيها بترتيب العاقلة اياها على وجه الصواب وانما هو واسطة هذا دون الفن (قوله ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم) أقول أسماء العلوم المخصوصة بالمنطق والنحو والفقه وغيرها تطلق تارة على المعلومات المخصوصة فيقال مثلا فلان يعلم النحو أي يعلم تلك المعلومات المعينة وأخرى على العلم بالمعلومات المخصوصة وهو ظاهر فعلى الاول حقيقة كل علم مسأله كما ذكره وأولاً وعلى الثاني حقيقة كل علم التصديقات بمسأله كما صرح به ثانياً ولا يترتب عليه بان أجزاء العلوم كالسيد ذكره في الخاتمة ثلاثة الموضوع والمبادئ والمسائل وأجيب بان المقصود بالذات من هذه الثلاثة هو المسائل وأما الموضوع فانما احتج اليه ليرتبط بسببه بعض المسائل ببعض ارتباطا يحسن معه جعل تلك المسائل الكثيرة علما واحداً وكن المبادئ انما احتج اليها لتوقف تلك المسائل الكثيرة عليها فالانساب والاولى أن تعتبر تلك المسائل على حدة وتسمى باسم فن جعل الموضوع والمبادئ من أجزاء العلوم فلعل ذلك منه تسخيف على شدة احتياج العلم اليهما فنزلا منزلة الاجزاء مع أنه يجوز أن يعتبر المقصود بالذات أعني المسائل مع ما يحتاج اليها معنى الموضوع والمبادئ معا ويسمى باسم فيكونان حينئذ من أجزاء العلوم لكن الاول أولى كالاختصاص (قوله لانه قد حصلت تلك المسائل أولا ثم وضع اسم العلم بازائها) قيل عليه ان مسائل العلوم تتزايد يوما فاما العلوم والصناعات انما تتكامل بتلاحق الافكار فكيف يقال ان المسائل قد حصلت أولا ثم وضع اسم العلم بازائها وأجيب بان وضع الاسم ليعرفه لا يتوقف على تحصيله في الخارج بل في ذهن فلم يرد بخص بل المسائل أولا ثم استخرجت ودوت بتسمياتها ثم سميت باسم العلم بل أراد ان تلك المسائل لوحظت اجمالا وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها مستخرجا فاعلم وبوضوحها حاصل بالقوة لا اشكال

(قوله دون أن يقول وحده) أقول لأنه لو قال ذلك لم يكن صحيحاً ولو كان هو أي ذلك القانون أو قال وحده كان صحيحاً لكنه عارض
التنبية المذكور (قوله العلم هو التصديقات بالمسائل) أقول هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرناه صريحاً ثانياً (قوله لكن تصور العلم
بجده يتوقف) أقول لما كان حقيقة العلم هي التصديقات بالمسائل وأريد تصور بجده احتيج إلى أن يتصور تلك التصديقات التي هي أجزائه
فإذا تصور تلك التصديقات بأسرها لمحة فحصل تصور العلم بجده إلا بمعنى التصور والشئ بجده التام لا تصور بجده مع أجزائه
والتصور أمر لا يجري فيه يتعلق بكل شئ حتى أنه يجوز أن يتصور والتصور أن يتصور والتصديق بل يجوز أن يتصور وعدم التصور ولما كان
تصور جميع تلك التصديقات أمراً ممتنعاً لم يكن تصور العلم بجده مقدماً للضرورة (قوله إشارة إلى جواب معارضة) أقول إذا استدلل
على مطالب بدليل فالخصم أن يمنع مقدمة معينة من مقدماته أو كل واحدة منها على التعمين فذلك يسمى معارضة مقضة ونقضا تفصيلياً ولا يحتاج
في ذلك إلى شاهد فإن ذكر شئ يتقوى به المنع يسمى سند المنع وإن منع مقدمة غير معينة بأن يقول ليس دليلك بجميع مقدماته صحيحاً ومعه
أن فيها خللاً فذلك يسمى نقضا اجالياً ولا بد هناك من شاهد على الاختلال وإن لم يمنع شيئاً من ١٥ المقدمات لا معينة ولا غير معينة بل أورد

دليلاً مقابلاً للدليل المستدل
دالاً على نقيض مدعاه فذلك
يسمى معارضة (قوله المنطق
مجموع قوانين الاكتساب)
أقول وذلك لأن الاكتساب
أما للتصور وأما للتصديق
والأول إنما هو بالقول
الشارح والثاني بالخط ففوائين
الاكتساب ليست الأقوانين
متعلقة بأحد مبادئ
القوانين المنطقية المتعلقة
بلاكتساب التصورات
والتصديقات فليس هناك
قانون متعلق بالاكتساب
خارج عن المنطق (قوله بل
بعض أجزائه بديهي
كالشكل الأول) أقول فإن
انتاجه لنتيجة بين لا يحتاج
إلى بيان أصلاً بل كل من
تصوره وجبتين كائنتين على

دون أن يقول وحده إلى غير ذلك من العبارات تنبيه على أن مقدمة الشروع في كل علم سماعاً لا حجة فإن
قلت العلم بالمسائل هو التصديق به أو معرفة العلم بجده تصور وهو التصور لا يستفاد من التصديق قلت العلم
بالمسائل هو التصديق بالمسائل حتى إذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل العلم المطلوب لكن تصور
العلم المطلوب بجده يتوقف على تصور تلك التصديقات لا على نفسها فالصور غير مستفاد من التصديق * قال
(وليس كله بديهي أو الاستغنى عن تعلمه ولا نظر أو التماسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري
مستفاد منه) *

(أقول) هذا إشارة إلى جواب معارضة توردها وتوجيهها أن يقال المنطق بديهي فلا حاجة إلى تعلمه بيان
الأول أنه لو لم يكن المنطق بديهي بالكان كسبياً فاحتج في تحصيله إلى قانون آخر وذلك القانون أيضاً يحتاج إلى
قانون آخر فإما أن يدور الاكتساب أو يتسلسل وهما محالان لا يقال لا نسلم لزوم الدور أو التسلسل وإنما
يلزم لم ينته الاكتساب إلى قانون بديهي وهو ممنوع لأننا نقول المنطق مجموع قوانين الاكتساب فإذا
فرضنا أن المنطق كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها والتقدير أن الاكتساب لا يتم إلا بالمنطق فيتوقف
اكتساب ذلك القانون على قانون آخر وهو أيضاً كسبي على ذلك التقدير فالدور أو التسلسل لازم وتقرير
الجواب أن المنطق ليس بجميع الأجزاء بديهي أو الاستغنى عن تعلمه ولا بجميع أجزائه كسبياً ولا يلزم الدور
أو التسلسل كما ذكره المعترض بل بعض أجزائه بديهي كالشكل الأول والبعض الآخر كسبي كباقي الأشكال
والبعض الكسبي إنما يستفاد من البعض البديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل واعلم أن ههنا مقامين
الأول الاحتياج إلى نفس المنطق والثاني الاحتياج إلى تعلمه والدليل إنما ينتهض على ثبوت الاحتياج إليه
لا إلى تعلمه والمعارضة المذكورة وإن فرضنا تمامها لا تدل إلا على الاستغناء عن تعلم المنطق وهو لا يناقض
الاحتياج إليه فلا يبعد أن لا يحتاج إلى تعلم المنطق لكونه ضرورياً بجميع أجزائه أو لكونه معلوماً بشئ
آخر وتكون الحاجة ماسة إليه نفسه في تحصيل العلوم النظرية فالذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة

هيئة الضرب الأول من الشكل الأول وتصور الموجبة الكلية التي هي نتيجة ما جزم بديهي باستلزامها ما يابها وهكذا حال باقي الضروب وكذلك
القياس الاستثنائي المتصل فإن من علم الملازمة وعلم وجود المألوم وعلم وجود اللازم قطعاً وعلم بديهي أن المقدمتين المذكورتين أعني المقدمة
الدالة على الملازمة والمقدمة الدالة على وجود المألوم تستلزمان تلك النتيجة وهكذا الحال إذا استثنى نقيض التالي وكذا القياس الاستثنائي
المنفصل بديهي الانتاج وكثير من مباحث العكس والتناقض بديهي أيضاً فإن قلت إذا كانت هذه المباحث بديهيّة فلا حاجة إلى تدوينها في
الكتب قلت في تدوينها في الكتب فائدة أن أحدها إزالة ما عسى أن يكون في بعضها من خفاء محجوج إلى التنبية وثانيها أن يفصل بين ما
المباحث الأخرى الكسبية (قوله إنما يستفاد من البعض البديهي) أقول فإن قيل استفادة البعض الكسبي من البعض البديهي إنما تكون
بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك النظر إلى قانون آخر فيعود المحذور فلماذا ذلك النظر أيضاً بديهي فالكسبي من المنطق مستفاد من البديهي
منه بطريق بديهي فلا حاجة إلى قانون آخر أصلاً (قوله فالذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة) أقول ليس عليه إنما يلزم ذلك إذا قرر
كلام المعارض على ما وجهه ولنا أن نقرر هكذا لو كان المنطق محتاجاً إليه لكان ما بديهي ما وكسبياً وكلاًهما باطل أما الأول فلا فإنه يلزم
الاستغناء عن تعلمه وليس كذلك وأما الثاني فلزوم الدور أو التسلسل في تحصيله وعلى هذا فتدبى المعارضة على نفي الاحتياج إلى المنطق نفسه

وحيث يجب بذلك الجواب ورد بان ابطال كونه بينهما أو كسبية ما يدل على انه ثابته في نفسه ولا يتعلق له بكونه محتاجا اليه أو غير محتاج اليه اذ يصح
 أن يقال ليس المنطق مما لا يحتاج اليه واللسان ما بينهما أو كسبية أو كلاهما باطل فوجب أن يكون محتاجا اليه فظهر أن هذه شبهة يتمسك بها
 في نفي هذا العلم سواء احتج اليه أو لم يحتج ولما أيضا ان تقول في تقرير المعارضة المنطق كسبي فلا يحتاج اليه في اكتساب النظر يات المحتاجة الى
 المنطق اما الاول فلا تله لولم يكن كسبية المكان بينهما هو باطل والا لا تستغنى عن تعلمه واما الثاني فسلاته لو احتج اليه مع كونه كسبية لازم الدور او
 التسلسل ولم يلتفت الشارح الى هذا التقرير راذ كان المناسب حينئذ أن يقدم المصنف ذكر النظرى وان يشير الى لزوم الدور او التسلسل في
 اكتساب النظر يات المحتاجة الى المنطق لان يقتصر على لزومها في تحصيله في نفسه ويمكن أن يقال ما بين المصنف الاحتياج الى المنطق
 نفسه او اذ ان يبين أن حاله ما ذاهل هو بدسبي بجميع احزائه حتى يستغنى عن تدوينه في الكتب وهو كسبي بجميع اجزائه حتى يمنع
 تحصيله فضلا عن تدوينه ويبين فساد التسمين فظهر ان المنطق ليس مما يستغنى عن تدوينه ولا مما يمنع تحصيله وتدونيه مع كونه محتاجا اليه
 فوجب ان يدون في الكتب ولم يلتفت الشارح أيضا الى هذا التوجيه لان المشهور في كتب الفن ايراد المعارضة في هذا الموضوع لنفي الاحتياج
 اليه (قوله لان المقابلة على سبيل الممانعة) أقول يعني ان المعارضة مقابلة الدليل بدليل آخر مما منع الاول في ثبوت مقضاه وما ذكرتم ليس كذلك
 (قوله لا يتميز عند العقل الابدع العلم بموضوعه) ١٦ أي لا يتميز عند العقل بموضوعه بل لا يماثله ولا يحصل له زيادة بصيرة في الشروع

لان المقابلة على سبيل الممانعة * قال
 * (البحث الثاني في موضوع المنطق * موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو أى لذاته
 أو لما يساويه أو لجزئته فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق يبحث عنهما من
 حيث انهما توصل الى مجهول تصوري أو تصديقي ومن حيث انهما يتوقف عليهما الموصول الى التصور وككونها
 كلية وجزئية وذاتية وعرضية وضمنية وافتراضية وخصوصية ومن حيث انهما يتوقف عليهما الموصول الى
 التصديق اما توقفهما ككونهما قضية وعكس قضية ونقيض قضية واما توقفهما بعدا ككونهما موضوعات
 ومجولات)
 (أقول) قد سمعت ان العلم لا يتميز عند العقل الابدع العلم بموضوعه ولما كان موضوع المنطق أنخص من
 مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام وجب ألا تعريف مطلق موضوع العلم حتى يحصل
 معرفة موضوع علم المنطق فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كبعد الانسان العلم
 الطب فانه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض وكالكامة العلم الخوف فانه يبحث فيه عن أحوالها
 من حيث الاعراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هو أى لذاته كالتجيب اللاحق لذات
 الانسان أو تلحق الشيء لجزئته كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان أو تلحقه بواسطة أمر خارج

في العلم الابدع العلم
 بان موضوعه ماذا أعني
 التصديق بان الشيء الفلاني
 مثلا موضوع لهذا العلم كما
 أسرنا اليه سابقا (قوله
 ولما كان موضوع
 المنطق أنخص من مطلق
 الموضوع) أقول هذا
 كلام القوم ويشاهد منه
 الى الفهم ان المقصود تصور
 الموضوع فلذلك اعترض
 عليه بان العلم بالخاص
 مسبوق بالعلم بالعام اذا
 احتج مع هناك شيئا

أحد ههنا ان يكون العلم بالخاص علمه بالكنه وثانها ان يكون العام ذاتيا للخاص وكلاهما مجموع في
 صورة النزاع وأجب عن ذلك أن الخاص ههنا أعني موضوع المنطق مقيد بالعام أعني موضوع العلم مطلق ولا يتصور معرفة المقيد الابدع
 معرفة المطلق وانضمامه الى ما قديده ورد هذا الجواب بان المطالب ههنا ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يصح توقفه على معرفة مفهوم
 الموضوع بل المطالب معرفة ما صدق عليه مفهوم موضوع المنطق كالمعلومات التصورية والتصديقية وليس ذلك مقيدا فسط ما ذكرتم بل
 الحق انه لما كان المقصود التصديق بان الشيء الفلاني موضوع للمنطق وذلك لا يمكن الابدع معرفة مفهوم الموضوع لانه وقع محولا في هذا التصديق
 فسر أولا والحاصل ان المطالب في هذا المقام لو كان تصور ما صدق عليه مفهوم موضوع المنطق لم يحتج الى معرفة مفهوم الموضوع أصلا لانه عارض
 له لا ذاتي له واما اذا كان المطالب التصديق بالموضوعية احتج الى بيان مفهومه سواء جعل في التصديق موضوعا قبل موضوع المنطق هو هذا
 أو جعل محولا قبل هذا موضوع المنطق (قوله تلحق الشيء لما هو هو) أقول لفظة ما موصولة وأحد الضميرين راجع الى ما والاخر الى
 الشيء أى تلحق الشيء الذي هو أى ذلك الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته (قوله كالتجيب اللاحق لذات الانسان) أقول
 فان قلت العارض للشيء ما يكون محولا عليه خارجا عنه والتجيب ليس محولا على الانسان أجيب بانهم يتسامحون في العبارات كثيرا
 فيذكر من مبدء المجهول كالتجيب والمنطق والضحك والكتابة وغيرها ويريدون بها المحمولات المشتقة منها واعلم ان العوارض التي تلحق
 الاشياء لذاتها لا يكون بينها وبين تلك الاشياء واسطة في ثبوتها اليها بحسب نفس الامر واما العلم بشيئها اليها بحسب نفس الامر فربما يحتاج الى
 برهان (قوله كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان) أقول طريقة المتأخرين انهم يجعلون اللاحق بواسطة الجزء الاعلى من
 الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلوم وليست بحقيقة بل الحق ان الاعراض الذاتية تلحق الشيء لذاته ولما يساويه سواء كان جزؤه

أوضحا عما عنه (قوله لما فهم من الغرابة بالقياس الى المعروض) أقول يعني ان الثلاثة الأولى من الاعراض انما عرفت الى الذات في الجملة نسبت الى الذات وتسمى ذاتية وأما الثلاثة الأخيرة فهي وان كانت عارضة لذات المعروض لانها ليست متمسكة بالذات بل بالقياس الى ذات المعروض فلم تنسب اليها بل سميت اعراضا غريبة (قوله والعلم لا يبحث فيه الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها) أقول وذلك لان المقصود في العلوم بيان أحوال موضوعها والاعراض الذاتية لشيء أحوال له في الحقيقة وأما الاعراض الغريبة فهي في الحقيقة أحوال لاشياء أخرى بالقياس اليها اعراض ذاتية فيجب ان يبحث عنها في العلوم الباحثة عن أحوال تلك الاشياء مثل الحركة بالقياس الى الابيض عرض غريب بالقياس الى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم وقس عليها ما عداها (قوله فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية) أقول ليس المراد انهما معا موضوع المنطق بل هي مقيدة بصفحة الاتصال موضوعه وذلك لان المنطق لا يبحث عن جميع أحوال المعلومات التصورية والتصديقية مطلقا بل عن أحوالها ١٧ باعتبار صحة اتصالها الى مجهول وتلك الأحوال هي الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال وأما أحوال المعلومات لامن هذه الحشوية أعني صحة الاتصال ككونها موجودة في الذهن أو غير موجودة وكونها مطابقة لمناهيات الاشياء في أنفسها أو غير مطابقة لها الى غير ذلك من أحوالها ولا يبحث المنطق عنها فليس غرضه معرفة ما يقام فوضوع المنطق مقيد بصحة الاتصال لا بنفس الاتصال والالم يصح البحث عن نفس الاتصال لانه ليس حيث يمكن الاعراض الذاتية بل قيد للموضوع بل الاتصال وما يتوقف عليه اعراض ذاتية له يبحث عنها في هذا العلم (قوله لانه يبحث عنها من حيث انها توصل الى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي) أقول أحوال المعلومات

عنه مسأله كالمضحك العارض للانسان بواسطة التعجب والتفصيل هناك ان العوارض ست لان ما يعرض للشيء اما ان يكون عروضا لذاته أو لجزئه أولا من خارج عنه والامر الخارج عن المعروض اما مسأله أو أعم منه أو أخص منه أو مابين له فالثلاثة الأولى وهي العارض لذات المعروض والعارض لجزئه والعارض للمساوي تسمى اعراضا ذاتية لاستنادها الى ذات المعروض أما العارض لذات فظاهر وأما العارض للجزء فلا ان الجزء داخل في الذات والمستند الى ذات مستند الى الذات في الجملة وأما العارض للامر المساوي فلا ان المساوي يكون مستندا الى ذات المعروض والعارض مستند الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض أيضا مستندا الى الذات والثلاثة الأخيرة وهي العارض لامر خارج أعم من المعروض كالحركة الإيضحية بواسطة أنه جسم وهو أعم من الابيض وغيره والعارض للخارج الاخص كالمضحك العارض للحيوان بواسطة أنه انسان وهو أخص من الحيوان والعارض بسبب المبان كالحركة العارضة للماء بسبب النار وهي مباينة للماء تسمى اعراضا غريبة لما فهم من الغرابة بالقياس الى ذات المعروض والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها فلا فال عن عوارضه التي تحته لما هو والخ اشارة الى الاعراض الذاتية وقامة للعدم مقام الحدود ذاتا فلهذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق انما يبحث عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فكذلك المعلومات التصورية والتصديقية لانه يبحث عنها من حيث انها توصل الى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي كما يبحث عن الجنس كالحويوان والفصل كالناطق وهما معلومات تصور يان من حيث انهما كيف يركبان ليوصل المجموع الى مجهول قصوري كالتسان وكما يبحث عن القضاء بالمتعددة كقولنا العالم متغير وكل متغير محدث وهما معلومات تصديقيان من حيث انهما كيف يؤلفان فيصير المجموع قديما موصلا الى مجهول تصديقي كقولنا العلم محدث وكذلك يبحث عنها من حيث انها يتوقف عليها الموصل الى التهور ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنس او فصلا وخاصة ومن حيث انها يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا أي بلا واسطة ككون المعلومات التصديقية

هي الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال وأما أحوال المعلومات لامن هذه الحشوية أعني صحة الاتصال ككونها موجودة في الذهن أو غير موجودة وكونها مطابقة لمناهيات الاشياء في أنفسها أو غير مطابقة لها الى غير ذلك من أحوالها ولا يبحث المنطق عنها فليس غرضه معرفة ما يقام فوضوع المنطق مقيد بصحة الاتصال لا بنفس الاتصال والالم يصح البحث عن نفس الاتصال لانه ليس حيث يمكن الاعراض الذاتية بل قيد للموضوع بل الاتصال وما يتوقف عليه اعراض ذاتية له يبحث عنها في هذا العلم (قوله لانه يبحث عنها من حيث انها توصل الى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي) أقول أحوال المعلومات

(٣ - قطب) التصورية التي يبحث عنها في المنطق ثلاثة أقسام أحدها الاتصال الى مجهول تصوري اما بالكلية كما في الحد التام واما بوجه ما ذاتي أو عرضي كما في الحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص وذلك في باب التعريفات وثانيها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصوري توقفا قريبا ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنس او فصلا وخاصة فان الموصل الى التصور يتركب من هذه الامور فالإصالة يتوقف على هذه الاحوال بلا واسطة فذكر الجزئية ههنا على سبيل الاستطراد والبحث عن هذه الاحوال في باب الكتابات الخمس وثالثها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا أي بواسطة ككون المعلومات التصورية موضوعات ومحولات والبحث عنها في ضمن باب القضاء او أما أحوال المعلومات التصديقية التي يبحث عنها في المنطق ثلاثة أيضا أحدها الاتصال الى المجهول التصديقي يقينيا كان أو غير يقيني جازما أو غير جازم وذلك مباحث القياس والاستقراء والتمثيل التي هي أنواع الحجج وثانيها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا قريبا وذلك مباحث القضايا ثالثها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا أي بواسطة ككون المعلومات التصديقية مقدّمات وقواني فان المقدم والتالي قضيتان بالقوة القريبة من الفصل فيهما ممدودان في المعلومات التصديقية

ذون التصورية بخلاف الموضوع والجهول فانهما من قبيل التصورات (قوله هذه الاحوال) أقول إشارة الى الاتصال والاحوال التي يتوقف عليها الاتصال (قوله والجهول اما تصوري واما تصديقي) أقول لما انحصر العلم في التصور والتصديق انحصر العلم يوم في التصور والمصدق به قطعا وانحصر الجهول أيضا في التصور والتصديق لان ما كان مجهولا اما أن يكون بحيث اذا علم وأدرك كان ادراكه تصورا واما أن يكون بحيث اذا علم وأدرك كان ادراكه تصديقا (قوله فلانه في الاغلب مركب) أقول وذلك لان الحد التام مركب قطعا والحد الناقص قد يكون مركبا وقد لا يكون عندهم من جواز الحد الناقص بالفصل وحده هو الرسم التام مركب قطعا والرسم الناقص قد يكون مركبا وقد لا يكون عندهم من جواز الرسم الناقص بالخاصة وحدها فان قلت القول الشارح غير مركب قلت من جواز الحد الناقص بالفصل وحده هو الرسم الناقص بالخاصة

وحدها قال في تعريف النظر انه يحصل بل أمر أو ترتيب أمور ليسكن المصنف قد تسامح فاعتبر في النظر الترتيب وجوز التعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحدها (قوله لان الموصل الى التصور التصورات والموصل الى التصديق التصديقات) أقول وذلك لان الموصل القريب الى التصور هو الحد والرسم وهما من قبيل التصورات سواء كانا مفردين أو مركبين تقييديين والموصل البعيد الى التصور هو الكليات الخمس وهي أيضا من قبيل التصورات والموصل القريب الى التصديق هو أنواع الحجية أعني القياس والاستقراء والتشثيل وهي مركبة من قضايا وكمالهان من قبيل التصديقات (قوله ولا يكون له آلة) أقول أي لا يكون له آلة مؤثر فيه كآلة في حصوله فان المحتاج اليه ان

قضية أو عكس قضية أو تقيض قضية واما توقع بعيد أي بواسطة ككونهم اموضوعات ومجولات فان الموصل الى التصديق يتوقف على القضايا بالذات اتركب منها والقضايا موقوفة على الموضوعات والمجولات فيكون الموصل الى التصديق موقوفا على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمجولات بواسطة توقف القضايا عليها وبالجملة المنطقي يبحث عن احوال المعالومات التصورية والتصديقية التي هي اما نفس الاتصال الى المجولات أو الاحوال التي يتوقف عليها الاتصال وهذه الاحوال عارضة للمالومات التصورية والتصديقية لذواتها فهو باحث عن الاعراض الذاتية لها قال

*(وقد حجت العادة بأن يسمى الموصل الى التصور قولنا شارحا والموصل الى التصديق حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وضما لتقديم التصور على التصديق طبعاً لأن كل تصديق لابد فيه من تصور والمحكوم عليه اما بذاته أو بامر صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لا ممتنع الحكم من جهل أحده هذه لامور

(أقول) قد عرفت ان الغرض من المنطقي استحصال المجعولات والجهول اما تصوري أو تصديقي فنظر المنطقي اما في الموصل الى التصور واما في الموصل الى التصديق وقد حجت المادة أي عادة المنطقيين بأن يسموا الموصل الى التصور قولنا شارحا أو كونه قولنا فلا انه في الاغلب مركب والقول برادفه واما كونه شارحا فاشرحه وايضا حجة ماهيات الاشياء والموصل الى التصديق حجة لان من تمسك به استدلالا على مطالبه غلب على الخضم من حجج اذا غلب ويجب أي يستحسن تقديم مباحث الاول أي الموصل الى التصور وعلى مباحث الثاني أي الموصل الى التصديق بحسب الوضع لان الموصل الى التصور والتصورات والموصل الى التصديق التصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعاً فافيه مقدم عليه وضعا يوافق الوضع الطبع وانما قلنا التصور مقدم على التصديق طبعاً لان التقدم الطبيعي هو أن يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علة له والتصور وكذلك بالنسبة الى التصديق أماته ليس علة له فظاهر والازم من حصول التصور وحصول التصديق ضرورة وجوب وجود المعلول عند وجود العلة وأما أنه يحتاج اليه التصديق فلان كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته أو بامر صادق عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور الحكم للعالم الاول بانه متناع الحكم من جهل أحده هذه التصورات وفي هذا الكلام قد نبه على فائدتين احدهما ان استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه ليس معناه أنه يستدعي تصور المحكوم عليه بكنهه الحقيقية حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء تمتنع الحكم عليه بل المراد به انه يستدعي تصور بوجهه اما بكنهه حقيقة أو بامر صادق عليه فانما تحكم على أشياء لانعرف حقائقها كالتحكم على واجب الوجود بالعالم والقدرة على شيء

استعمل بتحصيل المحتاج كان متقدما عليه تقدم ما بالعلة كتقدم حركة اليد على حركة الفتح وان لم يستعمل بذلك كان متقدما عليه تقدم ما بالطبع كتقدم التصديق على التصديق تقدم ما بالطبع كإيمانه وما ثبت ان لهذا النوع أعني التصورات تقدم ما بالطبع على النوع الآخر أعني التصديقات كان الاول أن تكون المباحث المتعلقة بالاول مقدمة في الوضع على المباحث المتعلقة بالثاني (قوله أحدهما أن استدعاء التصديق الخ) أقول كان التصديق لا يستدعي تصور المحكوم عليه بكنهه حقيقة بل يستدعي تصور بوجهه ما سواء كان بكنهه أو لا وذلك لان التحكم أحكاما يمتدنية نظرية أو بديهة كإل ونسب أشياء الى أخرى ولا نعرف كنه حقائق المحكوم عليه ولا المحكوم به ولا النسبة التي بينهما على ما لا يخفى

(قوله والا) أقول أي إن لم يكن بالاول النسبة الحكمية وبالثاني إشفاق النسبة وانتزاعها فاما أن يراد بالحكم في الموضوعين النسبة الحكمية فيلزم أن لا يكون لقوله لا امتناع الحكم من جهل أحد هذه الامور بمعنى ذلك لان قوله والحكم ان كان معطوفا على قوله المحكوم عليه كان المعنى ولا بد في التصديق من تصور الحكم أي النسبة الحكمية لا امتناع النسبة الحكمية في الواقع بدون تصورهما وهذا باطل وان كان معطوفا على تصور المحكوم عليه كان المعنى ولا بد في التصديق من النسبة الحكمية لا امتناع النسبة الحكمية وهذا أظهر فسادا واما أن يراد بالحكم في الموضوعين ايقاع النسبة وانتزاعها فيكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور ايقاع النسبة لا امتناع ايقاع النسبة وانتزاعها بدون تصورهما وعلى هذا يلزم أن يكون التصديق متوقفا على تصور ايقاع النسبة وانتزاعها وهو باطل كما حققه فان قلت هذا الوجه رابع وهو أن يراد بالاول ايقاع النسبة الحكمية قلت فيلزم أن يكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور ايقاع النسبة الحكمية لا امتناع النسبة الحكمية من جهل ايقاع النسبة وهو باطل قطعاً مع ان المقصود هو ان الحكم يطلق على النسبة الحكمية وعلى ايقاعها حاصل على هذا الوجه أيضاً (قوله قال الامام في الملخص) أقول المقصود من هذا الكلام ابراد اعراض على ما تقدم من ١٩ - قوله فنقول قوله لان كل تصديق لا بد فيه من الخ

ودفع ذلك الاء - تراص أما
تقرر بر الاعتراض فهو أن
يقال ان المصنف لم يقل لان
كل تصديق لا بد فيه من تصور
الحكم حتى يصح حينئذ
ما قرعته عليه من ان الحكم
لأورده ايقاع النسبة لكان
تصور ايقاع النسبة داخلاً في
ماهية التصديق ولذا اجزاء
التصديق على أربعة بل قال
لان كل تصديق لا بد فيه من
تصور المحكوم عليه والمحكوم
به والحكم وهذه العبارة
تحمّل وجهين أحدهما أن
يجعل قوله والحكم معطوفاً
على المحكوم عليه فيكون
المعنى ولا بد فيه من تصور
الحكم وحينئذ يتم ما ذكرته
والثاني ان يجعل قوله
والحكم معطوفاً على تصور
المحكوم عليه فيكون المعنى

ترا من بعد بأنه شاغل للغير المعين فلو كان الحكم مستنداً بالنظر المحكوم عليه بكه حقيقة لم يصح منّا
أمثال هذه الاحكام وثانيتها ان الحكم فيما بينهم مقول بالاشتراك على معنيين أحدهما النسبة الإيجابية
المتصورة بين الشئين وثانيتها ايقاع تلك النسبة الإيجابية وأنتزاعها يعني بالحكم حيث حكم بأنه لا بد
في التصديق من تصور الحكم النسبة الإيجابية أو السالبة وحيث قال لا امتناع الحكم من جهل ايقاع النسبة
أو انتزاعها فتنبيه على تغير معنى الحكم والافان كان المراد به النسبة الإيجابية في الموضوعين لم يكن لقوله
لا امتناع الحكم من جهل أحد هذه الامور معنى أو ايقاع النسبة فيه ما فيلزم استدعاء التصديق تصور
ايقاع النسبة وهو باطل لانا اذا أدركنا أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة يحصل التصديق ولا يتوقف حصوله على
تصور ذلك الادراك فان قلت هذا التمثيل اذا كان الحكم ادراكاً كاملاً اذا كان فعلاً بالتصديق يستدعي تصور
الحكم لانه من الافعال الاختيارية لنفسه والافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد شعور رهاها والقصد
الى اصدارها فصول الحكم وقوف على تصور حصول التصديق وقوف على حصول الحكم فصول
التصديق وقوف على تصور الحكم على ان المصنف في شرحه للملخص صرح به وجعله شرطاً لاجزاء
التصديق حتى لا يزيد اجزاء التصديق على أربعة فنقول قوله لان كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم يدل
على ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق فلو كان المراد به ايقاع النسبة في الموضوعين اراد اجزاء
التصديق على أربعة وهو مصرح بخلافه قال الامام في الملخص كل تصديق لا بد فيه من ثلاث تصورات
تصور المحكوم عليه وبه والحكم فيلزم فرق ما بين قوله وتقول المصنف ههنا لان الحكم فيما قاله الامام تصور
لا محالة بخلاف ما قاله المصنف فانه يجوز أن يكون قوله والحكم معطوفاً على تصور المحكوم عليه فحينئذ
لا يكون تصوراً كائنه قال ولا بد في التصديق من الحكم وغير لازم منه ان يكون تصوراً وان يكون معطوفاً
على المحكوم عليه فحينئذ يكون تصور رافيه نظراً لان قوله والحكم لو كان معطوفاً على تصور المحكوم عليه
ولا يكون الحكم تصوراً والواجب أن يقول لا امتناع الحكم من جهل أحد هذين الامرين ولو صرح بحل قوله
أحد هذه الامور على هذا أظهر الفساد من وجه آخر وهو أن اللازم من ذلك استدعاء التصديق تصور

ولا بد فيه من نفس الحكم فلو جعل الحكم بمعنى ايقاع النسبة وانتزاعها لم يلزم محذوراً أصلاً بل كان الحكم نفسه جزءاً من التصديق لا تصوره نعم
ما ذكرته يتم في عبارة الملخص حيث صرح فيها بان المعنى في التصديق تصور الحكم فلو كان الحكم بمعنى ايقاع النسبة وانتزاعها لكان التصديق على
أربعة لا يقال لعل الامام جعل الحكم بمعنى ايقاع ادراكاً كما هو مذهب الاوائل وسماه تصوراً فادعى ان كل تصديق لا بد فيه من ثلاث
تصورات تصور المحكوم عليه وبه والتصور الذي هو الحكم وحينئذ فلا يتم ما ذكره الشارح في عبارة الملخص أيضاً لاننا نقول مذهب الامام أن
ايقاع فعل لا ادراك فوجب أن يراد بالحكم في تلك العبارة النسبة الحكمية لا ايقاعه والاراد اجزاء التصديق عنده على أربعة واما تقرير
الدفع فان يقال لا يصح أن يكون قوله والحكم معطوفاً على تصور المحكوم عليه والواجب أن يقول لا امتناع الحكم من جهل أحد هذين
الامرين المحكوم عليه وبه ولو حل الامر على معنى الامرين كفي تعريض هذا الفن لأظهر الفساد من وجه آخر وهو عدم انطباق الدليل على
المسند لان الدليل لا يثبت الأمرين والمدعى مركب من أمور ثلاثة وأيضاً يلزم أن يكون ذكر الحكم في المدعى لغواً لا مدخل له فيها وهو
المقصود ههنا من تقدم التصور على التصديق

(قوله لا شغل له منطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ) أقول انما اعتبر هذه الحقيقة لان المنطقي اذا كان نحوي يابيضافه شغل بالا لفاظ لكن
 لان من حيث هو منطقي بل من حيث انه نحوي (قوله ولكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ) أقول فالمنطقي اذا اراد ان يعلم غيره
 بمجهول لا تفوز يا وتصدق بيقا القول الشارح أو الخطة فلا بد له هناك من الالفاظ ليكنه ذلك وانما اذا اراد ان يحصل هو لنفسه أحد الجهويين
 باحد الطريقين فليس الالفاظ هناك أمرا ضروريا بل يمكنه تعقل المعاني بمجرد عن الالفاظ لكنه عسير جدا وذلك لان النفس قد
 تعودت ملاحظة المعاني من الالفاظ بحيث اذا ارادت ان تتعقل المعاني وتلاحظها تتخيل الالفاظ وتنقل منها الى المعاني ولو ارادت تعقل المعاني
 صرفة صعب عليها ذلك وهو به ثامة كيشهد به الرجوع الى الوجدان بل تقول لمن اراد استفادة المنطق من غيره أو افادته اياه احتياجا الى
 الالفاظ وكذا الحال في سائر العلوم فلذلك عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشروع في العلم كما أشرنا اليه ثم ان المنطقي يبحث عن الالفاظ على
 الوجه السلكي المتناول لجميع اللغات لتكون هذه المباحث مناسبة للمباحث المنطقية فانها أمور قانونية متناولة لجميع المفهومات ووربما
 يوزد على الندرة أحوال مخصوصة باللغة التي دونها هذا الفن لزيادة الاعتناء بها (قوله يلزم من العلم به العلم بشئ آخر) أقول يريد بالعلم

الحكموم عليه وبه والمضى استدعاء التصديق التصورين والحكم فلا يكون الدليل واردا على المدعى وأيضا
 ذكر الحكم يكون حيث مستدركا اذا المطالب بيان تقدم التصور على التصديق طبعها والحكم اذا لم يكن
 تصورا لم يكن له دخل في ذلك * قال
 * (وأما المقالات فثلاث المقالة الاولى في المفردات وفيها أربعة فصول الفصل الاول في الالفاظ * دلالة
 اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وبتوسط ما يدخل فيه ذلك
 المعنى ضمن كدلالته على الحيوان وعلى الناطق فقط وبتوسط ما يخرج عنه التزام كدلالته على
 قابل العلم وصنعة الكتابة)

(أقول) لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ فانه يبحث عن القول الشارح والخطة وكيفية ترتيبها
 وهو لا يتوقف على الالفاظ فان ما يوصل الى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناها وكذلك ما يوصل
 الى التصديق فهو مفهومات القضايا لفظها واسكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ صار الظاهر
 فيها مقصودا با معرض وبالقصدا اناني ولما كان النظر فيها من حيث انها دلائل المعنى قد تم الكلام في الدلالة
 وهي كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والشئ الاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان
 كان لفظا فالدلالة لفظية والآخر لفظية كدلالة الخط والعقد والاشارات والنصب * والدلالة اللفظية اما بحسب
 جعل جاعل وهي الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى أو لا وهي
 لا يخلو اما ان يكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على اربع فان طبع اللفظ يقتضي
 التلغظ به عند عرض الوجع له أولا وهي العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ
 والمقصود هنا هو الدلالة اللفظية الوضعية وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه وهي
 اما مطابقة أو تضمن أو التزام وذلك لان اللفظ اذا كان دال بحسب الوضع على معنى فذلك المعنى الذي هو
 مدلول اللفظ اما ان يكون عين المعنى الموضوع له أو داخل فيه أو خارجا عنه فالدلالة اللفظ على معناه بواسطة
 ان اللفظ موضوع لذلك المعنى في مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فان الانسان انما يدل على

الادراك اعم من أن يكون
 تصورا أو تصديقا بواقعة متناهية أو
 غيره (قوله كدلالة الخط
 والعقد) أقول وكذلك دلالة
 النصب والاشارة وهذه
 الدلالات غير لفظية لكنها
 وضعية وقد تكون دلالة
 غير اللفظية عقلية كدلالة
 النوع على المؤثر (قوله والوضع
 جعل اللفظ بازاء المعنى)
 أقول هذا تعريف وضع
 اللفظ واما تعريف الوضع
 المطلق المتناول له وغيره فهو
 جعل شئ بازاء شئ آخر
 بحيث اذا فهم الأول فهم
 الثاني (قوله كدلالة أخ)
 أقول هو بفتح الهمزة والخاء
 المعجمة واما أخ بفتح الهمزة
 وضمة الواو المعجمة فالدلالة
 على وجع الصدر يقال أخ
 الرجل أما اذا سئل (قوله)

فان طبع الالفاظ يقتضي الناطق به عند عرض المعنى له) أقول وبهذا الاقتضاء صار هذا اللفظ الاعلى ذلك المعنى
 أعنى الوجع فتكون الدلالة منسوبة الى الطبع كما أن صدور اللفظ منسوب الى الطبع أيضا (قوله من وراء الجدار) أقول انما اعتبر هذا
 القيد ليطهر دلالة اللفظ على وجود الالفاظ عقلا فان المسموع من المشاهد يعلم وجود الالفاظ بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه عقلا واما المسموع
 من وراء الجدار فلا يعلم وجود الالفاظ بالمشاهدة بل بالدلالة التي لا شبهة فيه واما انحصار الدلالة
 اللفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية فبالاستقراء لا بالحصر العقلي الدائر بين النقي والاثبات فان دلالة اللفظ اذا لم تكن مستندة الى الوضع ولا
 الى الطبع لا يلزم أن تكون مستندة الى العقل قط ما لم يكن مستقرا بنافذ تجد الا هذه الاقسام الثلاثة (قوله متى أطلق) أقول أى كلما أطلق
 فان الدلالة المعتبرة في هذا الفن ما كانت كلية واما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فاحسب هذا الفن لا يحكمون بان ذلك
 اللفظ دال على ذلك المعنى بخلاف اصحاب العربية والاصول (قوله للعلم بوضعه) أقول احتراز عن الدلالة الطبيعية والعقلية وانما قال للعلم بوضعه
 أى بوضع ذلك اللفظ ولم يقل للعلم بوضعه له أى لعنايته لئلا يختص بالدلالة المطابقة وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في اقسامها الثلاثة المذكورة

بالخصر العظمى لان دلالة اللفظ بالوضع اما ان تكون على نفس المعنى الموضوع له او على جزئيه او على نفيها (قوله وعلى الامكان العام تضمنا)
أقول يريد ان لفظ الامكان حين يطبق على الامكان الخاص يدل على الامكان العام دلالة ٢١ تضمينية وذلك لا ينافي دلالاته على الامكان العام

أيضا دلالة مطابقة وذلك
لانه اجتمع في الامكان العام
شيان أحدهما كونه جزءا
للمعنى الموضوع له أعني
الامكان الخاص والثاني
كونه موضوعا فلا بد أن
يدل لفظ الامكان عليه
دلالتيه من تنبئ الجهتين
فاذا اعتبرنا دلالاته التضمينية
صدق عليها أنها دلالة للفظ
على تمام المعنى الموضوع له
فاذا قيدنا حد المطابقة بقيد
التوسط خرجت تلك الدلالة
التضمينية عن حد المطابقة
(قوله لتحقيقها) أقول أي
لتحقق تلك الدلالة التضمينية
فانها ثابتة بواسطة وضع اللفظ
للامكان الخاص ولا مدخل
فيه لوضعه للامكان العام بل
لوضع للامكان العام بسبب
دلالة أخرى عليه مطابقة
(قوله وعلى الضوء التزاما)
أقول لما كان الضوء مشتركا
على جهتين احدهما كونه
لازما للمعنى الموضوع له
أعني الجرم والثانية كونه
موضوعا فلفظ الشمس
يدل عليه دلالتيه احدهما
مطابقة والاخرى التزام
ويصدق على هذه الدلالة
الالتزامية أنها دلالة للفظ
على المعنى الموضوع له
فبنتقض حد المطابقة
بالالتزام فاذا اعتبرنا قيد
التوسط لم ينتقض (قوله كان

الحيوان الناطق لاجل انه موضوع للحيوان الناطق ودلالته على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع للمعنى
داخل فيه ذلك المعنى المدلول للفظ تضمن كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق فان الانسان انما يدل
على الحيوان أو الناطق لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول
اللفظ ودلالته على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع للمعنى الذي خرج عنه ذلك المعنى المدلول التزاما كدلالة الانسان
على قابل العلم وصناعة الكتابة فان دلالاته عليه بواسطة أن اللفظ موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم
وصناعة الكتابة خارج عنه أما تسمية الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق أي موافق لتمام ما وضع له
من قولهم طابق النعل النعل اذا توافقا أو ما تسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى الموضوع له
داخل في ضمنه فهي دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له وأما تسمية الدلالة الثالثة بالتزام فلان
اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج للارزوم وانما قيد حدود الدلالات
الثلاث بتوسط الوضع لانه لو لم يقيده لانتقض حد بعض الدلالات ببعضها وذلك لجواز أن يكون اللفظ
مشتركا بين الجزع والكل كلامكان فانه موضوع للامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين
وللامكان العام وهو سلب الضرورة عن أحد الطرفين وان يكون اللفظ مشتركا بين المازوم واللازم
كالشمس فانه موضوع للجرم والضوء يتصور من ذلك ضرورة أن يطلق لفظ الامكان ويراد به
الامكان العام والثانية ان يطلق ويراد به الامكان الخاص والثالثة ان يطلق لفظ الشمس ويعني به الجرم
الذي هو المازوم والرابعة ان يطلق ويعني به الضوء اللازم واذا تحقققت هذه الصور فنقول لم يبق حد دلالة
المطابقة بقيد توسط الوضع لانتقض بدلالة التضمن والالتزام اما الانتقاض بدلالة التضمن فلانه اذا أطلق لفظ
الامكان وأراد به الامكان الخاص كان دلالاته على الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان العام تضمنا
و يصدق عليها أنها دلالة للفظ على المعنى الموضوع له لان الامكان العام بما وضع له أيضا لفظ الامكان فيدخل
في حد دلالة المطابقة دلالة التضمن فلا يكون مانعا واذا قيدناه بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لان دلالة
لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصور وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له ولكن ليست بواسطة ان
اللفظ موضوع للامكان العام لتحقيقها وان فرضنا انتقاضا وضعه بازائه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان
الخاص الذي يدخل فيه الامكان العام وأما الانتقاض بدلالة الالتزام فلانه اذا أطلق لفظ الشمس وعني به
الجرم كان دلالاته عليه مطابقة وعلى الضوء التزاما مع أنه يصدق عليها أنها دلالة للفظ على ما وضع له فلولم يبقيد
حد دلالة المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه دلالة الالتزام ولما قيد به خرجت عنه تلك الدلالة وان كانت
دلالة اللفظ على ما وضع له الا انها ليست بواسطة أن اللفظ موضوع له لانا فرضنا أنه ليس بموضوع للضوء
كان دالا عليه بتلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للجرم المازوم له وكذا لو لم يبقيد حد دلالة التضمن بذلك القيد
لانتقض بدلالة المطابقة فانه اذا أطلق لفظ الامكان وأراد به الامكان العام كان دلالاته عليه مطابقة وصدق
عليها أنها دلالة للفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له لان الامكان العام دخل في الامكان الخاص وهو معنى
وضع اللفظ بازائه أيضا فاذا قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت عنه لانه ليست بواسطة أن اللفظ موضوع
لما دخل ذلك المعنى فيه وكذلك لو لم يبقيد حد دلالة الالتزام بتوسط الوضع لانتقض بدلالة المطابقة فانه اذا أطلق
لفظ الشمس وعني به الضوء كان دلالاته عليه مطابقة وصدق عليها أنها دلالة للفظ على ما خرج عن المعنى
الموضوع له فهي داخلية في حد دلالة الالتزام لولا التقييد بتوسط الوضع فاذا قيد به خرجت عنه لانه ليست
بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه قال

*(و يشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارج محالة يلزم من تصور المسمى في الذهن تصور وهو الا لا متبع

دلالته عليه مطابقة) أقول يعني أن هناك دلالة مطابقة وان كان هناك أيضا دلالة تضمينية لما عرفت تلك المطابقة تدخل في حد التضمن ان لم
يقتد بذلك القيد واذا قيد فلا انتقاض (قوله وعني به الضوء كان دلالاته عليه مطابقة) أقول وهناك أيضا دلالة التزامية لما عرفت فتأمل

(قوله ولا حفاء في أن اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه) أقول أي عن المعنى الموضوع له واللازم أن يكون كل لفظ وضع المعنى دالا على معان غير متناهية وهو ظاهر البطلان (قوله فلا يدل دلالة على الخارج من شرط) أقول وأما الدلالة على المعنى الموضوع له أعني المطابقة فيكون فيها العلم بالوضع فإن السامع إذا علم أن اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد أن ينتقل ذهنه من سماع اللفظ إلى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة وكذا إذا علم أن ذلك اللفظ موضوع لعان متعدد قلنا عنه سماعه ينتقل ذهنه إلى ملاحظة تلك المعاني بأسرها فيكون دالا على كل واحد منها مطابقة وإن لم يعلم أن مراد المتكلم ما ذمنا تلك المعاني فإن كون المعنى مراد المتكلم ليس معتبرا في دلالة اللفظ عليه إذ هي أعني دلالة اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوما من اللفظ سواء كان مراد المتكلم أو لا وأما الدلالة التضمنية فلا تحتاج أيضا إلى اشتراط لأن اللفظ إذا وضع لمعنى مركب كان دالا على كل واحد من أجزائه دلالة تضمنية لأن فهم الجزء لا يفهم الكل ولا يمكن أن يكون اللفظ موضوعا لخصوصية معنى مركب من أجزاء غير متناهية ٢٢ حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على أمور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن أيضا أن يوضع

لفظا واحدا يراز كل واحد من معان غير متناهية بأوضاع غير متناهية حتى يلزم كونه دالا بالمطابقة على ما لا يتناهي (قوله أولا أجل أنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه) أقول الدلالة التضمنية داخلية في هذا القسم لأن المعنى التضمني وإن لم يوضع له اللفظ لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعا (قوله والعدم المضاف إلى البصر يكون البصر خارجا عنه) أقول المضاف إذا أخذ من حيث هو مضاف كانت الإضافة داخلية فيه والمضاف إليه خارجا عنه وإذا أخذ من حيث ذاته كانت الإضافة أيضا خارجة عنه ومفهوم العمى هو العدم المضاف إلى البصر من حيث هو مضاف فتكون الإضافة إلى البصر داخلية في مفهوم العمى ففهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بصر مرصع عدم الملازمة بينهما في الخارج) (أقول) لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له ولا حفاء أن اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه فلا بد لدلالة على الخارج من شرط وهو اللزوم الذهني أي كون الأمر الخارجيا لازما لمعنى اللفظ بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره فانه لو لم يتحقق هذا الشرط لامتنع فهم الأمر الخارجى من اللفظ فلم يكن دالا عليه وذلك لأن دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع لاحد الأمرين أما لاجل أنه موضوع بأجزائه أولا أجل أنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه واللفظ ليس بموضوع للأمر الخارجى فلو لم يكن بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره لم يكن الأمر الثانى أيضا متحققا فلم يكن اللفظ دالا عليه ولا يشترط فيها اللزوم الخارجى وهو كون الأمر الخارجى بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج كما أن اللزوم الذهني هو كون الأمر الخارجى بحيث يلزم من تحقق المسمى في الذهن تحققه في الذهن لأنه لو كان اللزوم الخارجى شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه واللازم باطل فاللزوم مثله أما الملازمة فلا امتناع تحقق الشرط بدون الشرط وأما بطلان اللازم فلان العدم كالمعنى يدل على الملكة كالبصر دلالة الالتزامية لأنه عدم البصر عما يشانه أن يكون بصيرا مع المعاندة بينهما في الخارج فان قلت البصر جزء مفهوما للعمى فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل بالتضمن فنقول العمى عدم البصر لا العدم والبصر والعدم المضاف إلى البصر يكون البصر خارجا عنه والالتزام في العمى البصر وعدمه * قال

فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بصر مرصع عدم الملازمة بينهما في الخارج) (أقول) لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له ولا حفاء أن اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه فلا بد لدلالة على الخارج من شرط وهو اللزوم الذهني أي كون الأمر الخارجيا لازما لمعنى اللفظ بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره فانه لو لم يتحقق هذا الشرط لامتنع فهم الأمر الخارجى من اللفظ فلم يكن دالا عليه وذلك لأن دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع لاحد الأمرين أما لاجل أنه موضوع بأجزائه أولا أجل أنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه واللفظ ليس بموضوع للأمر الخارجى فلو لم يكن بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره لم يكن الأمر الثانى أيضا متحققا فلم يكن اللفظ دالا عليه ولا يشترط فيها اللزوم الخارجى وهو كون الأمر الخارجى بحيث يلزم من تحقق المسمى في الذهن تحققه في الذهن لأنه لو كان اللزوم الخارجى شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه واللازم باطل فاللزوم مثله أما الملازمة فلا امتناع تحقق الشرط بدون الشرط وأما بطلان اللازم فلان العدم كالمعنى يدل على الملكة كالبصر دلالة الالتزامية لأنه عدم البصر عما يشانه أن يكون بصيرا مع المعاندة بينهما في الخارج فان قلت البصر جزء مفهوما للعمى فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل بالتضمن فنقول العمى عدم البصر لا العدم والبصر والعدم المضاف إلى البصر يكون البصر خارجا عنه والالتزام في العمى البصر وعدمه * قال

(أقول) أراد المصنف بيان نسب الدلالات الثلاثة لبعضها بعضا لعدم استلزام عدمه فالمطابقة لا تستلزم التضمن أي ليس متى تحققت المطابقة تحققت التضمن لجواز أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط فيكون دلالة عليه مطابقة ولا تضمن ههنا لأن المعنى البسيط لا جزمه وأما استلزام المطابقة الالتزام فغير متيقن لان

ويكون البصر خارجا عنه (قوله لجواز أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط) أقول لم هذا الدليل أيضا يعرف أن الالتزام لا يستلزم التضمن فإن المعنى البسيط إذا كان له لازم ذهني كان هناك التزام بلا تضمن (قوله فغير متيقن) أقول قد يقال عدم استلزام المطابقة الالتزام متيقن ويستدل عليه بأنه لا يجوز أن يكون لكل معنى لازم ذهني واللازم من تصور معنى واحد تصور لازمه ومن تصور لازمه تصور لازم لازمه وهكذا إلى غير النهاية فيلزم من تصور معنى واحد ادراك أمور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال فلا بد أن يكون هناك معنى لا يكون له لازم ذهني فإذا وضع اللفظ بأزاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام ورد ذلك لجواز أن يكون بين المعنيين لازم متعكس فيكون لكل منهما لازما ذهنيا لا آخر ولا استحالة في ذلك كافي المتضامين مثل الآوة والبنوة وذلك لأن الالتزام من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الآخر حتى يكون وراحمالا ومنهم من استدلل على عدم الاستلزام بأننا نجزم قطعا بجواز تعقل بعض المعاني مع الجهول عن جميع ما عداه فيتحقق هناك المطابقة بدون الالتزام فان صح ذلك فقد تم ما دعاه من عدم الاستلزام

(قوله وزعم الإمام) أقول مبني على أن سلب الغير لازم ذهني لكل معنى من المعاني بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصوله فيه وليس يخرج فأن تصور مركب من المعاني مع العقلة من سلب غير هاهنا ولو صح لاستلزم كل تصور وتصديق هاهنا ما لم يطل قطعا ثم سلب الغير لازم بين المعاني الاعم وهو أن يكون تصور الالتزام مع تصور الالتزام كافيا في الجزم بالزوم والمعتبر في الالتزام هو اللزوم البين بالغي الاخص وهو أن يكون تصور المالمزوم مستلزما للتصور الالتزام (قوله لم يعلم أيضا) وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة أقول قد يتوهم أن مفهوم السكابة والجزئية بل مفهوم التركيب لازم ذهني لكل معنى مركب فيكون التضمن مستلزما للالتزام وهو باطل لانه قد تصور معنى مركبا مع الذهول عن كونه مركبا وعن مفهوم السكابة والجزئية فليس شيء منها لازما ذهنيا يلزم من تصور المالمزوم تصور وهو قد ندعى ههنا أيضا بانجزم بحوار تعقل بعض المعاني المركبة مع العقلة عن جميع المفاهيم الخارجية على قياس ما قيل في المطابقة فلا يكون التضمن مستلزما للالتزام (قوله لان التابع في الصغرى ان قيد بالحيشية منعناها) أقول وذلك لان اذا قلت التضمن تابع من حيث ٢٣ هو تابع فان أردت ان التضمن نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذه العبارة كان

لان الالتزام يتوقف على أن يكون المعنى الالفاظ لازم بحيث يلزم من تصور والمعنى تصويره وكون كل ماهية بحيث يوجب دلالة لازم كذلك غير معلوم لجواز أن يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا كذلك فاذا كان الالفاظ موضوعا لتلك الماهية كان دلالة علمها مطابقة ولا الالتزام لا تنفع شرطه وهو الالتزام الذهني وزعم الامام ان المطابقة مستلزما للالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها و قد له أنما ليست غير هاهنا الالفاظ اذ دل على المالمزوم بالمطابقة دل على الالتزام في التصور بالالتزام وجوابه ان الانسليم ان تصور كل ماهية يستلزم تصور أنما ليست غير هاهنا كثير اما تصور ماهيات الاشياء ولم يخطر به الناظر هاهنا فضلا عن انما ليست غير هاهنا وهذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام لانه كما يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية بسيطة لم يعلم أيضا وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة لجواز أن يكون معنى الماهيات المركبة ما لا يكون له لازم ذهني فالالفاظ الموضوع بارائه دل على أجزائه بالتضمن دون الالتزام وفي عبارة المصنف تسامح فان الالتزام مما ذكره ليس تبين عدم استلزام التضمن الالتزام بل عدم تبين استلزام التضمن الالتزام والفرق بينهما ظاهر واما هما أي التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة لان ما لا يوجد ان الامعاء الان ما تابعا لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع وانما قيد بالحيشية احترازا عن التابع الاعم كالحرارة للنار فانها تابعة للنار وقد وجد بدونها كفي الشمس والحرارة واما من حيث انما تابعة للنار فلا توجد الامعاء وفي هذا البيان نظر لان التابع في الصغرى ان قيد بالحيشية منعناها وان لم يقدمه لم يتكرر الحد الاوسط فلا ينتج المطالب ويمكن أن يجب عليه بان الحيشية في الكبرى ليست قيد الاوسط بل للحكم فيها فبتكر الحد الاوسط نعم الالتزام من المقدمتين ان التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدون المطابقة وهو غير المطلوب والمطلوب ان التضمن مطابقة لا يوجد بدون المطابقة وهو غير لازم من المقدمتين * قال

(والدال بالمطابقة ان قصد بجزئته الدلالة على جزم معناه فهو المركب كراحي الحجارة ولا فهو المفرد) * (أقول) الالفاظ الدال على المعنى بالمطابقة امان ان يقصد بجزئته الدلالة على جزم معناه أولا يقصد ان قصد بجزئته الدلالة على جزم معناه فهو المركب كراحي الحجارة فان الراحي مقصود منه الدلالة على رحي منسوب الى موضوع ما والحجارة مقصود منه الدلالة على الجسم المعين وبمجموع المعنيين معنى راحي الحجارة فلا بد ان تابع ولا يخفى عليه ان قيد بالحيشية في الكبرى لا يجوز أن يكون قيمة للحكم كونه عليه لانك اذا قلت التابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه جعلت قولك من حيث هو تابع متعلقا بالتابع فان أردت بالتابع من حيث هو تابع مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا تكون القضية كلية بل طبيعية فلا تصلح كبرى لاشكل الأول بل لا يكون لها معنى يحصل وان أردت به تعليل اتصاف ذات التابع بوصف التبعية بهذه الحيشية أو تعقيد فيها كان تعليل أو تعقيد الاشياء بنفسه وهو فاسد أيضا فتبين ان الحيشية متعلقة بالحكم كونه فيكون المعنى ان كل تابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفا بالتبعية لذلك المتبوع فلا يراد التابع الاعم فانه لا يوجد بدون متبوعه موصوفا بالتبعية له لكن يتجه حينئذ ما ذكره الشرح من ان الالتزام من الدليل حيث ان التضمن والالتزام لا يوجد بدون متبوعه موصوفا بالتبعية لذلك المتبوع فالتبعية لازمة لماهية التضمن والالتزام فاذالم يوجد بدون هذه الصفة لم يوجد مالمنا فاهـ ذه القضية المقيدة لازمة للقضية المطلوبة والأولى في بيان استلزامهما المطابقة ان يقال هما يستلزمان الوضع المستلزم للمطابقة فيستلزمانها اقطعا (قوله وبمجموع المعنيين معنى راحي الحجارة) أقول يعني ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ يدل

تابع ولا يخفى عليه ان قيد بالحيشية في الكبرى لا يجوز أن يكون قيمة للحكم كونه عليه لانك اذا قلت التابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه جعلت قولك من حيث هو تابع متعلقا بالتابع فان أردت بالتابع من حيث هو تابع مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا تكون القضية كلية بل طبيعية فلا تصلح كبرى لاشكل الأول بل لا يكون لها معنى يحصل وان أردت به تعليل اتصاف ذات التابع بوصف التبعية بهذه الحيشية أو تعقيد فيها كان تعليل أو تعقيد الاشياء بنفسه وهو فاسد أيضا فتبين ان الحيشية متعلقة بالحكم كونه فيكون المعنى ان كل تابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفا بالتبعية لذلك المتبوع فلا يراد التابع الاعم فانه لا يوجد بدون متبوعه موصوفا بالتبعية له لكن يتجه حينئذ ما ذكره الشرح من ان الالتزام من الدليل حيث ان التضمن والالتزام لا يوجد بدون متبوعه موصوفا بالتبعية لذلك المتبوع فالتبعية لازمة لماهية التضمن والالتزام فاذالم يوجد بدون هذه الصفة لم يوجد مالمنا فاهـ ذه القضية المقيدة لازمة للقضية المطلوبة والأولى في بيان استلزامهما المطابقة ان يقال هما يستلزمان الوضع المستلزم للمطابقة فيستلزمانها اقطعا (قوله وبمجموع المعنيين معنى راحي الحجارة) أقول يعني ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ يدل

عليه مطابقة وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان هنالك موضوع واحد كدلالة الانسان على الحيوان الناطق أو أوضاع متعددة بحسب أجزاء اللفظ والمعنى كرامي الحجارة مثلاً فان الجزء الاول منه موضوع المعنى والجزء الثاني معنى آخر فاذا أخذ مجموع المعنيين معاً كان مجموع اللفظ موضوعاً لمجموع المعنى لا موضوعاً للمعنى بل وضع اجزائه لاجزائه والمطابقة تعميم القبولين معاً (قوله وهو العبودية لاسمها ليست جزء المعنى المقصود أى الذات الشخصية) أقول وذلك لان العبودية صفة للذات الشخصية وليست داخلية فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن ليس ذلك المعنى أيضاً جزءاً للذات الشخصية وهو ظاهر وانما قال كعبد الله علماً لانه اذا لم يكن علماً كان مركباً اضافياً كرامي الحجارة وكذا الحيوان الناطق ٢٤ اذ لم يكن علماً كان مركباً بقبولين بامان الموصوف والصفة (قوله وهى جزء معنى اللفظ المقصود)

يكون اللفظ جزء وان يكون لجزءه دلالة على معنى وان يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ وأن يكون ذلك الجزء اللفظ على جزء المعنى المقصود مقصودة فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء أصلاً كهمزة الاستفهام وما يكون له جزء لكن لا دلالة له على معنى كز يد وما يكون له جزء دال على المعنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود كعبد الله علماً فان له جزءاً كعبد دال على معنى وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود أى الذات الشخصية وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود ولكن لا يكون دلالة مقصودة كالحب وان اذا سمى به شخص انساني فان معناه حيثما للمسايسة الانسانية مع الشخص والمسايسة الانسانية بمجموع مفهومى الحيوان والناطق فالحيوان مثلاً الذى هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذى هو الشخص الانسانى لانه دال على مفهوم الحيوان ومفهوماً جزء المسايسة الانسانية وهى جزء معنى اللفظ المقصود لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست مقصودة فى حال العلمية بل ليس المقصود من الحيوان الناطق الا الذات الشخصية والاى وان لم يقصد بجزءه منه الدلالة على جزء معناه فهو المفرد سواء لم يكن له جزء أو كان له جزء ولم يدل على معنى أو كان له جزء دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ كعبد الله أو كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لم يكن دلالة مقصودة فمفرد يتناول الالفاظ الاربعة فان قلت المفرد مقدم على المركب طبعاً فلم أخره وضعاً ومخالفة الوضع الطبع في قوة الخطا عند المحضين فتقول للمفرد المركب اعتباران أحدهما بحسب الذات وهو ماصدق عليه المفرد من زيد وعمر وغيرهما وثانيهما بحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ بازائه كالكتاب مثلاً لان له مفهوماً هو شئ له الكتابة وذاثا هو ماصدق عليه الكاتب من افراد الانسان فان عنيتهم بقواسم المفرد مقدم على المركب طبعاً أن ذات المفرد مقدم على ذات المركب فسلم ولكن تأخره ههنا فى التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عنيتهم به أن مفهوم المفرد مقدم على مفهوم المركب فهو ممنوع فان القبول فى مفهوم المركب وجودية وفى مفهوم المفرد عدمية والوجود فى التصور سابق على عدم فلذا أخر المفرد فى التعريف بقرينة فى الاقسام والاحكام لانها بحسب الذات وانما اعتبر فى القسم دلالة المطابقة لا التضمن ولا الالتزام لان المعنى سبب فى تركيب اللفظ وافراده دلالة جزئه على جزء معناه المطابق وعدم دلالة معناه لدلالة جزئه على جزء معناه التضمنى والالتزامى وعدم دلالة معناه لاعتباره التضمن أو الالتزام فى التركيب والافراد لزم أن يكون اللفظ المركب من لفظين موضوعين لعنيين بسيطين مفرداً لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضمنى اذ لا جزئه وان يكون اللفظ المركب من لفظين الموضوعين بازاء معنى له لازم ذهنى بسيطاً مفرداً لان شيئاً من جزء اللفظ لا دلالة له على جزء المعنى الالتزامى وفيه نظر لان غاية ما فى الباب أن يكون اللفظ بالقياس الى المعنى المطابق مركباً او بالقياس الى المعنى التضمنى

أقول أى المسايسة الانسانية جزء المعنى المقصود فيكون مفهوم الحيوان أيضاً جزء ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء (قوله وانما اعتبر فى القسم) أقول أى اعتبر فى القسم المطابقة وحدها ولم يعتبر الدلالة لمطابقة بحيث يندرج فيها التضمن والالتزام أيضاً وأما اعتبار التضمن والالتزام بدون المطابقة فمما لا يذهب اليه وهم ثم اذا اعتبر بطلق الدلالة فاما ان يشترط فى التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء معناه المطابق وجزء معناه التضمنى وجزء معناه الالتزامى جميعاً حتى اذا قصد بجزء اللفظ الدلالة على أجزاء معانيه الثلاثة كان مركباً واذا انبنى الدلالات الثلاث بالقياس الى اجزاء جميع هذه المعانى أو بالقياس الى بعضها كان مفرداً واما ان يكتفى فى التركيب بالدلالة على جزء من أجزاء هذه المعانى وحينئذ يتحقق التركيب

بالنظر الى المطابقة وحدها بالنظر الى غيرها أيضاً وكذلك يتحقق الافراد بالنظر الى كل واحد من الدلالات الثلاثة لانه عدم التركيب فاد التفتى التركيب فنظر الى التضمن مثلاً كان هنالك افراد نظر اليه والاول مستبعد جداً فذلك لم يتعرض له وبين ان الثانى يستلزم كون اللفظ مفرداً مركباً فنظر الى دلالتين واعتراض عليه بأنه لا يجوز فى ذلك بل هذا أول الجواز مما جوز ومن تركيب اللفظ وافراده نظراً الى معنيين مطابقين وقد يمتدح ذلك بان التركيب والافراد فى عبد الله انما كانا فى حالتين وبحسب وضعين مختلفين فليس هنالك زيادة التباس بين الاقسام بخلاف ما نحن فيه فان التركيب والافراد فيه وان كانا باعتبار دلالتين لاسمهما فى حالة واحدة وبحسب رضع واحد فالتباس الاقسام بزيادة التباس

(قوله والاولى ان يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى آخره) أقول ذكر الافراد ههنا على ما في بعض النسخ اسطرادوا الصحيح تركه اذا المقصود ان التركيب باعتبار المعنى التضمني والالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق وأما الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار المعنى التضمني والالتزامي من غير عكس لجواز تحقق الافراد نظر الى التضمن والالتزام لا الى المطابقة كما في المثالين المذكورين لكن التركيب هو المفهوم الوجودي واعتباره بحسب المعنى المطابق يغني عن اعتباره بحسب المعنيين الاخرين فذلك اعتبر المطابقة وحدها وليتفت الى ما يقتضيه الافراد من الالكفاء غير المطابقة (قوله وأما الالتزام فلا نه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي الخ) أقول وأعرض عليه بان الدلالة الالتزامية وان استلزم المطابقة الا ان تركيب اللفظ بحسب الالتزام لا يستلزم تركيبه بحسب المطابقة لجواز أن يكون المعنى الالتزامي مركبا لجزء اللفظ على جزءه ولا يكون المعنى المطابق كذلك ولا يحذور في ذلك اذ لم يلزم حينئذ دلالة الالتزام بالمطابقة بل لزم تركيب المدلول الالتزامي دون المدلول المطابق ولادليل يدل على استحالة ذلك و ردها الاعتراض بان جزء اللفظ اذا دل على جزء معناه الالتزامي بالالتزام فلا بد أن يكون له هذا الجزء من اللفظ مدلول مطابق والالزم ثبوت الالتزام بدون المطابقة والجزء الاخر من اللفظ لا يكون مهملا ولا الالم يكن هناك تركيب بل ضم مهمل الى مستعمل واذا لم يكن مهملا بل موضوعا للمعنى فذلك المعنى لا يكون عين المدلول المطابق للجزء الاول والا كانا لفظين مترادفين يدل كل منهما على ما يدل عليه الاخر فلا تركيب هناك أيضا بل يكون معنى مغايرا للمعنى الجزء الاول فله حصل الجزأي اللفظ مدلولان مطابقة ان قطعا ولزم التركيب باعتبار المطابقة ٢٥ أيضا فان قلت اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي لا يلزم

أوالالتزامي مفردا ولما جاز أن يكون اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفردا ومركبا كما في عبد الله لان مدلوله المطابق قبل العملية يكون مركبا وبعدها يكون مفردا فلم لا يجوز ذلك باعتبار المعنى المطابق والمعنى التضمني أو الالتزامي فالاولى أن يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى التضمني أو الالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المعنى المطابق أما في التضمني فلا نه متى دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني دل على جزء معناه المطابق لان المعنى التضمني جزء المعنى المطابق و جزء الجزء جزء وأما في الالتزامي فلا نه متى دل جزء اللفظ على جزء معناه الالتزامي بالالتزام فقد دل على جزء المعنى المطابق بالمطابقة لا متناع تحقيق الالتزام بدون المطابقة وقد يتحقق الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى المطابق لا بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي كما في المثالين المذكورين فلهذا خصص القسم الى الافراد والتركيب بالمطابقة الآن هذا الوجه يقدّر أولوية اعتبار المطابقة في القسمة والوجه الاول ان تم فيه وجوب اعتبار المطابقة في القسمة * قال * (وهو ان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة كفي ولا وان صلح لذلك فان دل بهيته على زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو السكامة وان لم يدل فهو الاسم) * (أقول) اللفظ المفرد اما أداة أو كلمة أو اسم لانه اما أن يصلح لان يخبر به وحده أو لا يصلح فان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة كفي ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يخبر به وحده اما ان لا يصلح للاخبار به أو أصلا كفي فان الخبر به في قولنا زيد في الدار هو حصل أو حاصل ولا مدخل لفي في الاخبار به واما أن يصلح للاخبار

(٤ - قطب) أيضا أن يكون للجزء الاخر من اللفظ مدلول مطابق آخر كيدناه فلزم التركيب بحسب المطابقة قطعا (قوله فان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة) أقول يشكل هذا بمثل الضمائر المتصلة كالالف في ضرب بالواو في ضرب بواو الكاف في ضرب بك والياء في غلاي فان شيئا من هذه الضمائر لا يصلح لان يخبر به وحده ويحتاج عنه بان المراد من عدم صلاحية الاداة لان يخبر بها وحدها انها لا تصلح لذلك لابتغائها ولا بما يراى فيها اولئك الضمائر تصلح لان يخبر بها اذ انها في الف في ضرب بالياء هي ما والواو في ضرب بواو هي هم والكاف في ضرب بك هي أنت والياء في غلاي هي أنا وهذه المراد فان تصلح لان يخبر بها وحدها وليس لفظة في مرادفة للظرفية حتى يرد انها لا تكون اداة أيضا وذلك لان لفظ الظرفية معناها مطلق الظرفية ولفظة في معناها ظرفية مخصوصة معتبرتين حصول ز يدو بين الدار وهذا ظرفية مخصوصة فالمهمة تفر على هذا الوجه لا تصلح لان يخبر بها أو عن اختلاف معنى الظرفية المطلقة فانه صالح لهما وقس على ذلك معنى لفظة من ومعنى لفظ ابتداء ولو قيل الاداة ما لا يصلح لان يخبر بها أو يخبر عنها لم ترد الضمائر التي وقعت خبرا عنها كالالف والواو والتاء في ضربت نعم يحتاج في ضرب بك وغلاي الى التأويل المذكور ولو قيل اللفظ المفرد اما أن لا يصلح معناه لان يخبر به وعنه وحده فهو الاداة لم يحتاج الى تأويل فان الضمائر المتصلة المذكورة مما يصلح معناه لان يخبر به وحده وان لم تصلح نفسها للاخبار به (قوله ولا مدخل لفي في الاخبار به) أقول قيل عليه ليس المقصود من زيد في الدار الاخبار عنه بالحصول مطلقا بل بالحصول في الدار فلا بد أن يكون لفظة في جزء من الخبر به في المعنى كما ان لا في زيد لا خبر جزء من أجزاء الخبر به فلا فرق بينهما وهذا كلام حق لكن الشارح نظر الى جانب اللفظ فوجد الرفع الذي هو حق الخبر به في هذا التركيب حاصل في الجزء الاخر المقدّر قبل

كلمة في حكمهم بان الخبر به قد تم قبلها ووجد الرفع في الخبر جازما لا يجعله جزءا من الخبر به (قوله حتى انهم قسموا الادوات الى زمانية وغير زمانية) أقول يعني ان القوم في أول باب القضايا ذكر وان الرباط بين الموضوع والمحمول اداة وقسموا الرباطة الى غير زمانية وهي ما لا يدل على زمان أصلا كهو في قولك زيد هو قائم وان زمانية وهي ما يدل عليه ككان في زيد كان قائما فدل ذلك على انهم عدوا الافعال الناقصة أدوات (قوله ونظر النخاعة فيهما من حيث اللفظ نفسه) أقول لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة انما تشارك ما عداها من الافعال المسماة بالتامة لتمامها مع فاعلها كلاما في كثير من العلامات والاحوال للفظية جعلوها أفعالا وأما القوم فقد وجدوها أن معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها ووجدوها أدركها في الادوات وان كانت متميزة عن سائر الادوات بالدلالة على الزمان ولذلك سماها بعضهم كلمات وجودية لانها تدل على الثبوت ومن ثم قبل الاولى ان ترسح القسمه يقال للفظ المفرد اما أن يكون معناه غير تام أي لا يصلح لان يخبر به وحده ولا عنه واما أن يكون معناه تاما أي يصلح لاحدهما أولهما معا والاول أعني الغير التام اما أن لا يدل على زمان أصلا فهو الاداة واما أن يدل عليه وهو الافعال الناقصة والثاني أيضا ان لم يدل على زمان به بيته فهو الاسم وان دل فهو الكلمة وقد يقال أيضا للاسماء الموصولة لا تصلح لان يخبر بها وحدها بل تحتاج الى الصلة في ذاتها فيجب أن تكون أدوات ويحجب بانها أصلا كذلك لكنها لا يحتاج الى صلة تبينها فالمحكوم به وعليه هو الموصول والصلة خارجة عنه مبينة له (قوله وان صلح لان يخبر به وحده الخ) أقول هذا القسم لكون مفهومه وجوديا كان أولى بالتقديم من القسم الذي قدمه لكون مفهومه عدميا لكن هذا القسم الوجودي ينقسم الى قسمين فلو قدم فاما أن ينقسم الى قسميه أولا ثم يذكر ما هو قسميه فيلزم ٢٦ تباعد القسمين وذلك لوجوب الانتشار في الفهم واما أن يذكر ما هو قسميه في عقبه ثم يعاد الى

تقسيمه ثانيا وذلك بحسب تكرار في ذكر القسم الوجودي كافي عبارة الكافية في تقسيم الكلمة الى أقسامها فانتهت برهنا تقديم العدمي احراز اعان المحذورين واما في تقسيم القسم الثاني أعني تقسيم ما يصلح لان يخبر به وحده الى قسميه فقد روي تقديم الوجودي أعني الاسم اذ لا محذور ههنا (قوله كضرب

ويضرب) أقول والاول مثال لما يدل به بيته على الزمان الماضي والثاني لما يدل به بيته على الحاضر وعلى الزمان المستقبل فعلى أيضا لكونه مشتركا بينهما (قوله بل بحسب جوهره ومادته كالزمان الخ) أقول لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال على تلك الازمنة حتى يرد انه يلزم من ذلك أن يكون تعاليب الزمان بأسرها دالة على ما يدل عليه لفظ الزمان وهو باطل قطعا بل أراد ان الجوهر له مدخل في الدلالة على الزمان بخلاف الكلمة فان الهيئة هناك مسوقة بالدلالة على الزمان كما سند كرهوا اعتراض عليه بان دلالة الكلمة على الزمان بالصيغة ان صحت فانما تصح في لغة العرب دون لغة العجم فان قولك آمدو آيد متحدان في الصيغة ونختلفان في الزمان وقد تقدم ان نظر الفس في الالفاظ على وجه كلي غير مخصوص بلغة دون أخرى وأجيب بان الاهتمام باللغة العربية التي دونها الفن غالب في زماننا أكثر فلا بد في اختصاص بعض الاحوال بهذه اللغة كما مر من اليه الاشارة (قوله بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اتحدت المادة كضرب ويضرب) أقول رد عليه بان صيغ الماضي في التكام والحطاب والغيبة مختلفة قطعا ولا اختلاف في الزمان بل نقول صيغة المجهول من الماضي مختلفة صيغة المعلوم وصيغته من الثلاثي المجرى والمزيد والرابع مختلفة بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان فليس اختلاف الصيغة مستلزما لاختلاف الزمان حتى يتم شهادته على ان الدال على الزمان هو الصيغة (قوله واتحد الزمان عند اتحاد الصيغة) أقول رد عليه أيضا بان صيغة المضارع تدل على الحال والاستقبال على الاصح وليس هناك اختلاف صيغة فالاولى أن يقال ما يصلح لان يخبر به وحده واما أن يصلح لان يخبر عنه أيضا ولا والاول الاسم والثاني الكلمة فان قلت يلزم من ذلك أن يكون أسماء الافعال كلمات قلت لا بل في ذلك لان هيئات اذا كان بمعنى بعد يبغي أن تكون كلمة مثله واما عدا النخاعة اياها أسماء فلام ولفظية وبالجملة كل ما لا يصلح معناه حقيقة لان يخبر به وحده فهو عند القوم اداة سواء كان عند النخاعة فعلا كالافعال الناقصة أو اسما كاذوا واثرا هو كل ما يصلح لان يخبر به وحده ولا يصلح لان يخبر عنه فهو عندهم كلمة وان كان عند النخاعة من الاسماء فعلى هذا

يكون امتياز الاداة عن اعمومها بقيد معنى والامتنياز الاسم بقيد غرضي وامتنياز الاسم بقيد دين وجوهرية
 (قوله مسموعة) أقول أي مرتبة في السمع بان يشع بعضها قبل وبعضها بعد (قوله هي الفاظ أحر وف) أقول أراد بالفاظ ما يتر كس من
 الحروف كزيد قائم وبالخروف ما يقابلها كقولك بك فانه مركب من اداة واسم وكل واحد منهما حرق واحد ولولا كفي بالفاظ لكاء لتناولها
 للحروف أيضا (قوله ليست بهذه المثابة) أقول وذلك لان المادة والهيئة مسموعتان معا (قوله هذا الشاركة الى تقسيم الاسم بالقياس الى معناه)
 أقول جعل هذه القسمة مخصوصة بالاسم لان انقسام اللفظ الى الجزئي والكلّي انما هو بحسب اتصاف معناه بالجزئية والسككية ومعنى الاسم
 من حيث هو معناه معنى مستقل لا تصاف به ما فان معنى زيد من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح لان يوصف بالجزئية ويحكم به اعليه
 وكذا معنى في الانسان يصلح لان يحكم به اعليه بالسككية وأما الحرف فان معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلا لا حاله ان يكون يحكم به اعليه
 أصلا وذلك لان معنى من مثله هو ابتداء مخصوص ملحوظ بين السير والبصرة مثلا على وجهه يكون هو آلة للملاحظة ما ومرتبة تعرف حاله ما فلا
 يكون بهذا الاعتبار ملحوظا فلا يصلح لان يكون يحكم به فاضلا عن ان يكون يحكم به اعليه وكذا الفعل التام كضرب مثلا يشتمل على حدث
 كالضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وتلك النسبة ملحوظة بينهما على أنهما آلة للملاحظة ما على قياس معنى الحرف وهذا المجموع أعني
 الحدث مع النسبة الملحوظة بذلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم به اعليه بشئ نعم جزؤه أعني الحدث وحده مأخوذ في
 مفهوم الفعل على أنه مسند الى شئ آخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه يحكم به وأما باعتبار مجموعه معناه فلا يكون يحكم به اعليه ولا به أصلا
 فالفعل انما يتأخر عن الحرف باعتبار اشتغال معناه على ما هو مسند الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح لان يكون مسندا
 به أو مسندا اليه وان شئت اتضح هذه المعاني عندك فعبّر عن معنى من بلفظه ثم انظر هل ٢٧ تقدر أن تحكم به اعليه أو به ولا تظن أن تكون

في مريه من ذلك وكذا عبر عن
 معنى ضرب بلفظه ثم تأمل
 فيه فانك تجدك أنك جعلت
 الضرب مسندا الى شئ وربما
 صرح به أو أمات اليه
 وأما مجموع الضرب والنسبة
 المعتبرة بينهما وبين غيره فحما
 لا يصح يحكم به اعليه ولا به
 وكذا عبر عن مفهوم الانسان
 بلفظه فانك تجد أنه صالحا
 لان يحكم به اعليه وبه ملحوظا

فعلی هذا يلزم أن تكون السككية مركبة للدلالة أصلها او مادتها على الحدث وهيبتها وصورتها على الزمان
 فيكون جزؤه اذ لا على جزء معناه فتقول المعنى من التركيب أن يكون هنالك أجزا مترتبة مسموعة وهي
 الالفاظ والحروف والهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة فلا يلزم التركيب والقييد بالعين من الازمنة الثلاثة
 لادخله في الاحتراز لانه قيد حسن لان السككية لا تكون الا كذلك فليس من يدايضاح وجه التسمية إنما
 بالاداة فلانها آلة في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض وأما بالسككية فلانها من السكك وهو الجرح كأنه لما
 دامت على الزمان وهو متجدد ومصرم تكلم الحائط بتغير معناه أو بالاسم فلانه أعلى مرتبة من سائر أنواع
 الالفاظ فيكون مشتملا على معنى السمو وهو العلو * قال
 * (وحيث أن ما أن يكون معناه واحدا أو كثيرا فان كان الاول فان تشخص ذلك المعنى سمي علما والافتواطم
 ان استوف افراده الذهنية والخاص جسية فيه كالانسان والشمس ومشكك ان كان حصوله في البعض أولى
 وقدم وأشد من الآخر كوجود النسبة الى الواجب والممكن وان كان الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني

لا شبهة فيه قطعنا ظهور أن معنى الاسم من حيث هو معناه يصلح للاتصاف بالسككية والجزئية والحيكم به اعليه وأما معنى السككية والاداة
 من حيث هو معناه فلا يصلح شئ من ذلك أصلا لكن اذا عبر عن معناه بالاسم كان يقال معنى من أو معنى ضرب صح أن يحكم به اعليه
 بالسككية أو الجزئية وهذا الاعتبار لا يكونان معنى السككية والاداة قبل معنى الاسم فأتضح بذلك أن الاسم صالح لان ينقسم الى الجزئي والكلّي
 المنقسم الى المتواطئ والمشكك بخلاف السككية والاداة أو انما الانقسام الى المشترك والمتفرد باقسامه الى الحقيقة والحجاز فليس مما يختص
 بالاسم وحده فان الفعل قد يكون مشتركا كتحليل بمعنى أوجد واقتري وعس من معنى أقبل وأدبر وقد يكون منفردا كصلى وقد يكون حقيقة
 كقتل اذا استعمل في معناه وقد يكون مجازا كقتل بمعنى ضرب بأشديد او كذا الحرف أيضا يكون مشتركا كمن بين الابتداء والتبعيض وقد
 يكون حقيقة كفي اذا استعمل بمعنى الظرفية وقد يكون مجازا كفي اذا استعمل بمعنى على والسفر في جريان هذه الانقسامات في الالفاظ كلها ان
 الاشتراك والنقل والحقيقة والحجاز كلها صفات الالفاظ بالقياس الى معانيها وجميع الالفاظ متساوية الاقدام في صحة الحكم عليها بها وأما
 السككية والجزئية المعتبرتان في التقسيم الاول فهما بالحقيقة من صفات معاني الالفاظ كسماوي وقد عرفت أن معنى الاداة والسككية لا يصلحان
 لان يوصفا بشئ فان قلت المشترك وتطائروا ان كانت من صفات الالفاظ حقيقة لكنها تتضمن صفات أخرى للمعاني فان اللفظ اذا كان مشتركا
 بين المعاني كانت تلك المعاني مشتركة فيه قطعنا فليزمن من جريان هذه الانقسام في السككية والاداة تصاف معنيهما بتلك الصفات الضمنية وقد
 تبين بطلان ذلك قلت التقسيم يستلزم اعتبار الصفات الصريحة واعتبار الحكم بها على موصوفاتها أو اما الصفات الضمنية فربما لا يلتفت
 اليها حال التقسيم واذا أراد الالتفات اليها والحكم بها على معنى السككية والاداة عبر عنه بالابغاط ما بل بلفظ آخر كما أشركنا اليه فلا محذور (قوله
 من غير نظر الى المعنى الاول) أقول يعني أن المعتبر في الاشتراك ان لا يلاحظ في أحد الوضعين الوضع الآخر سواء كانا في زمان واحد أو لا وسواء

كان بينهما مناسبة أولا (قوله
الى ذات القوائم الاربع)
أقول وقيل الى انفرس خاصة
واعلم أن الجزئي يقابل الكل
فلا يجمع شيان من أقسامه
وأن المتواطئ والمشكك
يتقابلان فلا يجتمعان في شيء
وأما المشترك فقد يكون
جزئيا بحسب كلام معنیه
كزيد اذا سمى به شخصان وقد
يكون كلياً بحسبهما كالعين
وقد يكون كلياً بحسب أحد
معنیه وجزئياً بحسب
الآخر كأنظا الانسان اذا
جعل علماً الشخص أيضاً اذا
اعتبر معناه الكلّي فاما أن
يكون متواطئاً ومشككاً
وقس على ذلك حال المنقول
فانه يجوز جريان هذه الاقسام
فيه فيجوز أن يكون المعنيان
المنقول عنه والمنقول اليه
جزئيين أو كليين أو أحدهما
جزئياً والآخر كلياً نعم
المنقول والمشترك متقابلان
فلا يجتمعان وكذا الحال بين
الحقيقة والجاز (قوله فانه
اسم للحركة في السكك) أقول
والاولى أن يقال لله - حركة
حول الشيء (قوله الى ترتيب
الاثرة على ماله صالح العلية)
أقول كترتيب الاسمال على
شرب السقمونيا وترتيب
الحمرمة على الاسكار

على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما أولاً ثم نقل الى الثاني حينئذ ان ترك
موضوعه الاول يسمى لفظاً منقولاً لا عرفياً ان كان الناقل هو العرف العام كاللابة وشريعان كان الناقل هو
الشرع كالصلاة والصوم واصطلاحيان كان هو العرف الخاص كاصطلاح النخاعة والنظار وان لم يترك
موضوعه الاول يسمى بالنسبة الى المنقول منه حقيقة وبالنسبة الى المنقول اليه مجازاً كالاسد بالنسبة الى
الحيوان المقترس والرجل الشجاع)*

(أقول) هذا الشارح الى قسمة الاسم بالقياس الى معناه فالاسم اما أن يكون معناه واحداً أو كثيراً فان كان الأول
أي ان كان معناه واحداً فاما أن يشخص ذلك المعنى أي لم يصلح أن يكون مقولاً على كثير من أولم يشخص
أي يصلح أن يقال على كثير من فان تشخص ذلك المعنى ولم يصلح أن يقال على كثير من كزيد يسمى علمياً في
عرف النخاعة لانه علامة دالة على شخص معين وجزئياً حقيقياً في عرف المنطقيين وان لم يشخص وصلح أن
يقال على كثير من فهو الكلّي والكثير من أفرادها فلا يخلو ما أن يكون حصوله في أفراد الذهنية والخارجية
على السوية أولاً فان تساوت الافراد الذهنية والخارجية في حصوله وصدقه علمياً يسمى متواطئاً لان
افراده متوافقة في معناه من التواطؤ وهو التوافق كالانسان والشمس فان الانسان له افراد في الخارج
وصدقه علمياً بالسوية والشمس لها افراد في الذهن وصدقه علمياً أيضاً بالسوية وان لم تساو الافراد بل كان
حصوله في بعضها أولى أو أقدم أو أشد من البعض الآخر يسمى مشككاً والتشكك على ثلاثة أوجه
التشكك بالاولوية وهو اختلاف الافراد في الاولوية وعدمها كالوجود فانه في الواجب أتم وأثبت وأقوى
منه في الممكن والتشكك بالتقدم والتأخر هو أن يكون حصول معناه في بعض الافراد متقدماً على حصوله
في البعض الآخر كالوجود أيضاً فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكك بالاشد والضعف
وهو أن يكون حصول معناه في بعضها أشد من حصوله في البعض الآخر كالوجود أيضاً فانه في الواجب أشد
من الممكن لان آثاره وجودية وجود الواجب أكثر كما أن أثر البياض وهو تفرق البصر في بياض الثلج
أكثر مما هو في بياض العاج وانما يسمى مشككاً لان افراده مشتركة في أصل معناه ومختلفة بأحد الوجوه
الثلاثة فالناظر اليه من نظر الى جهة الاشتراك تخيله أنه متواطئ لتوافق افراده فيه وان نظر الى جهة
الاختلاف أوهمه أنه مشترك كانه لفظاً له معان مختلفة كالعين فالناظر فيه يشكك هل هو متواطئ أو
مشترك فلهذا سمى بهذا الاسم وان كان الثاني أي ان كان المعنى كثيراً فاما أن يتخالف بين تلك المعاني فنقل بان
كان موضوعاً لمعنى أولاً لحفظ ذلك المعنى ووضع لمعنى آخر للنسبة بينهما أولم يتخالف فان لم يتخالف النقل بل
كان وضعه لتلك المعاني على السوية أي كما كان موضوعاً لهذا المعنى يكون موضوعاً لذلك المعنى من غير نظر
الى المعنى الاول فهو المشترك لاشتراكه بين تلك المعاني كالعين فان موضوعاً للباصرة والماء والركبة والذهب
على السواء وان تخالف بين تلك المعاني نقل الى فاما أن يترك استعماله في المعنى الاول أولاً فان ترك يسمى لفظاً
منقولاً لنقله من المعنى الاول الى الناقل اما الشرع فيكون مقولاً شرعياً كالصلاة والصوم فانهما في الاصل
للدعاء ومطلق الامساك ثم نقلهما الشرع الى الاركان المخصوصة والامساك المخصوص مع النية واما غير
الشرع وهو اما العرف العام فهو والمنقول العرفي كاللابة فانها في أصل اللغة لكل ما يدب على الارض ثم نقله
العرف العام الى ذوات القوائم الاربع من الخيل والبغال والخيول والعرف الخاص يسمى منقولاً اصطلاحياً
كاصطلاح النخاعة والنظار اما اصطلاح النخاعة فكالمفعول فانه كان اسماً للمصدر عن الغاء ل كالاكل والشرب
والضرب ثم نقله النخاعة الى كلمة دلت على معنى في نفسه معتبر بأحد الأزمنة الثلاثة وأما اصطلاح النظائر
فكالدور وان فانه كان في الاصل للحركة في السكك ثم نقله النظائر الى ترتيب الاثر على ماله صالح العلية وان لم
يترك معناه الاول بل يستعمل فيه أيضاً يسمى حقيقة ان استعماله في الاول وهو المنقول عنه ومجازاً ان استعماله
في الثاني وهو المنقول اليه كلاسد فانه وضع أولاً للحيوان المقترس ثم نقل الى الرجل الشجاع لعلاقة بينهما وهي

(قوله) وأما الحقيقة فلام الخ أقول جعل لفظ الحقيقة فعلة بمعنى المفعول ما هو دأمر حتى المتعدى بأحد المعنيين وحسب ما يجب أن يجعل التثنية للقول من الوصفية إلى الاسمية كقوله في الحقيقة ونظائرها ويجعل لفظ الحقيقة في الأصل جارية على موصوف مؤنث غير مذكور وكقوله فلان مررت بقبيلة بني فلان وجازأت يؤخذ من حق اللازم بمعنى الثابتة فلا شك في التثنية (قوله فهو شئ مثبت في مقامه) أقول هذا الإشارة إلى المعنى الأول وقوله معلوم الدلالة إشارة إلى المعنى الثاني (قوله فقد جازمكانه) أقول فعلى هذا يكون الجازم صدرا ميبا يستعمل بمعنى اسم الفاعل ثم نقل إلى اللفظ المذكور وقد وجهه بان المتكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الأصلي إلى معنى آخر فهو محل الجواز (قوله ومن الناس) أقول فيه متغير لهم بناء على ظهور رفساد ظنهم فان الناطق موصوف بالفصح فالفصاحة صفة الناطق فهم مختلفان ٢٩ في المعنى وان صدقا على ذات واحدة مع صدق الناطق على ذات أخرى بدون الفصح وكذا السيف موصوف بالصارم والصارم بمعنى القاطع صفة له مع ان السيف أعم منه فيكون لفظ الترادف في هذين المثالين وأبعد منهما قوتهم اترادف فيما بين شيئين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض واماطن الترادف بين الموصوف والصفة المساوية له كالانسان والسكران بالامكان فهو وان كان باطلا أيضا لأنه ليس بذلك العبد بالسكينة وكان منشأ الفن في المتساويين قوتهم انعكاس الموجبة كلية كقوله فلما وجدوا أن كل مترادفين متعديان في

الناطق على ذات أخرى بدون الفصح وكذا السيف موصوف بالصارم والصارم بمعنى القاطع صفة له مع ان السيف أعم منه فيكون لفظ الترادف في هذين المثالين وأبعد منهما قوتهم اترادف فيما بين شيئين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض واماطن الترادف بين الموصوف والصفة المساوية له كالانسان والسكران بالامكان فهو وان كان باطلا أيضا لأنه ليس بذلك العبد بالسكينة وكان منشأ الفن في المتساويين قوتهم انعكاس الموجبة كلية كقوله فلما وجدوا أن كل مترادفين متعديان في

الشجاعة فاستعمله في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق المجاز أما الحقيقة فلأنهم ان حق فلان الامر أي أثبتته أو من حقيقته اذا كنت منه على يقين وإذا كان اللفظ مستعملا في موضوعه الاصل إلى فهو شئ مثبت في مقامه معلوم الدلالة وأما المجاز فلأنه من جاز الشئ يجوز له اذا تعدها وإذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي فقد جازمكانه الاول وموضوعه الأصلي قال

(وكلم لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه) * (أقول) ما مر من تقسيم اللفظ كان بالقياس إلى نفسه وبالنظر إلى نفس معناه وهذا تقسيم اللفظ بالقياس إلى غيره من الالفاظ فاللفظ اذا نسب بناء إلى لفظ آخر فلا يتناول ما أن يتوافقا في المعنى أي يكون معناه واحدا أو يتخالفا في المعنى أي يكون لاحدهما معنى ولا آخر معنى آخر فان كانا متوافقين فهو مرادف له واللفظان مترادفان أخذ من الترادف الذي هو مركوب أحدهما معنى آخر كان المعنى مركوب واللفظان را كبان عليه فيكونان مترادفين كاللث والاسدون كانا مختلفين فهو مباين له واللفظان متباينان لان المباينة المخارقة ومتى اختلف المعنى لم يكن المركوب واحدا فتجوز المخارقة بين اللفظين للفرقة بين المركوبين كالانسان والفرس ومن الناس من ظن أن مثل الناطق والفصح ومثل السيف والصارم من الالفاظ المترادفة لصدهما على ذات واحدة وهو فاسد لان الترادف هو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون العكس * قال

(*) وأما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه أو غير تام والتمام ان احتتمل الصدق والكذب فهو الظاهر والقضية وان لم يحتتمل فهو الانشاء فان دل على طاب الفعل دلالة أو قسمة أي وضعية فهو مع الاستعلاء أمر كقولنا ضربت أنت ومع انطوع سؤال ودعاء ومع التساوي التماس وان لم يدل فهو تنبيه يدرج فيه التمهين والترجي والتعجب والقسم والثناء وأما غير التام فهو اما تعييدي كالحيوان الناطق واما غير تعييدي كالركب من اسم وأداة أو كلمة وأداة * (أقول) لما فرغ من المفرد واقسامه مشرع في المركب واقسامه وهو اما تام أو غير تام لانه اما ان يصح السكوت عليه أي يقيد المخاطب فائدة قائمة ولا يكون حينئذ ذمسة تبع اللفظ آخر ينظره المخاطب كما اذا قيل زيد فبقي المخاطب منتظرا لان يقال فاعلم أو فاعلمه لا بخلاف ما اذا قيل زيد فاعلم أو فاعلمه لا يصح السكوت عليه فان صح السكوت عليه فهو المركب التام ولا فهو المركب الناقص وغير التام والمركب التام اما أن يحتتمل الصدق والكذب وهو الظاهر والقضية أو لا يحتتمل وهو الانشاء فان قيل الظاهر اما ان يكون مطابقا للواقع أولا فان كان مطابقا للواقع لم يحتتمل الكذب وان لم يكن مطابقا لم يحتتمل الصدق فلان خبر داني في الحد فقد

لانه اما أن يقيد المخاطب فائدة قائمة أي يصح السكوت عليه فيجعل صحة السكوت تفسير الفائدة التامة حتى لا يتوهم أن المراد بالفائدة التامة الفائدة الجديدة التي تحصل للمخاطب من المركب التام فيلزم أن لا يكون مثل السماء فوقنا وغيره من الاخبار المألوفة للمخاطب سر كما انما اذا لا يحصل منه للمخاطب فائدة جديدة (قوله ولا يكون مستتبعا) أقول هذا تنبيه يراد أيضا لصحة السكوت اذ فيه نوع اجماع أيضا كأنه قال المراد بصحة سكوت المتكلم على المركب أن لا يكون ذلك المركب مستتبعا للفظ آخر استدعاء المحكوم عليه للمحكوم به أو بالعكس فلا يكون المخاطب حينئذ منتظرا للفظ آخر كأنه يتظار للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه وان نظر المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به وقد أشروا إلى أن المراد بالاستتباع أي الاستدعاء بالانتظار المتعينين ما ذكره بقوله كما اذا قيل زيد الخ حينئذ لا ينتج أن يقال يلزم أن لا يكون مثل ضرب بزيد يدمر كبا

نأما لان المخاطب منتظر إلى أن يبين المضروب ويقال عمر إلى غير ذلك من القيود كالزمان والمكان

(قوله بمجرد النظر الى مفهوم اللفظ) أقول يعني اذا جرد النظر الى مفهوم المركب ويطمح النظر عن خصوصية المتكلم بل عن خصوصية ذلك المفهوم وينظر الى محصل مفهومه وما هيته كان عند العقل محتملا للصدق والكذب فلا يردان خبر الله تعالى وكذا خبر رسوله لا يحتمل الكذب لانه اذا قطعنا النظر عن خصوصية المتكلم ولا حفظنا محصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه لما ثبتت شئ شئ أو سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل وكذا لا يردان مثل قولنا الكل أعظم من الجزء وغيره من البديهيات التي يحجز العقل بها عند تصور طرفيها مع النسبة لا يحتمل عنده الكذب أصلا بل هو جازم بصدقه وحاكم بامتناع كذبه قطعاً لانه اذا قطعنا النظر عن خصوصية تلك البديهيات ونظرنا الى محصل مفهوماتها وما هياتها وجدناه لما ثبتت شئ شئ أو سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه والحاصل أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظرنا الى ماهية مفهومه ومع قطع النظر عما عداها حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر وحده نثب فلا إشكال في أن الاخبار بأمرها محتملة للصدق والكذب وههنا سؤال مشهور وهو أن تعريف الخبر باحتمال الصدق والكذب يستلزم الدوران الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع والجواب أن ذلك انما يرد على من فسر الصدق والكذب بما ذكرتم وأما اذا فسر الصدق بمطابقة النسبة الايقاعية والانتراعية للواقع والكذب بعدم مطابقتها للواقع فلا ورود له أصلاً (قوله احترازاً عن الاخبار الدالة على طلب الفعل) أقول اعترض عليه بان الكلام ٣٠ في تقسيم الانشاء لا يكون تلك الاخبار دالة في مورد القسمة فكيف يخرج بتقييد الدلالة

بالوضع ويمكن أن يجاب عنه بان المراد الاحتراز عن تلك الاخبار اذا استعملت في طلب الفعل بطريق الانشاء على سبيل الجواز فتكون دالة على في الانشاء لكن دلالتها على المعنى الانشائي مجازية فلا تعد أمراً الآن ألفاظها في الاصطلاح اخبار وان كان معانيها في هذا الاستعمال طلباً (قوله لكن المصنف أدرج الاستفهام تحت التنبيه) أقول قيل عليه كيف يصح ادراجها في التنبيه مع أن الاستفهام دال على الطلب دالة وضعية والتنبيه مالا يدل على الطلب دالة وضعية

يجاب عنه بان المراد بالاول والواصلة أو الفاصلة بمعنى أن الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب في كل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب بجميع الاخبار داخلية في الحدود وهذا الجواب غير مرضي لان الاحتمال لا معنى له حيث يثبيل يجب أن يقال ما صدق أو كذب والحق في الجواب أن المراد احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهوم الخبر ولا شك ان قولنا السهم فوقنا اذا جردنا النظر الى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الخارج يحتمل عند العقل الكذب وقولنا اجتماع النقيضين موجود يحتمل الصدق بمجرد النظر الى مفهومه فيحصل التقسيم أن المركب انما ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر والافه والانشاء وهو اما أن يدل على طلب الفعل دالة أو لية أي وضعية أو لا يدل فان دل على طلب الفعل دالة وضعية فاما أن يقارن الاستعمال أو يقارن التساوي أو يقارن الخضوع فان قارن الاستعمال فهو أمر وان قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو سؤال أو دعاء وانما قيد الدلالة بالوضع احترازاً عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع فان قولنا كتب عليكم الصلاة أو أطلب منك الفعل دل على طلب الفعل لكنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل للاختراع عن طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لانه ينبه على ما في ضمير المتكلم ويندرج فيه النهي والترجي والنداء والتعجب والقسم ولغائل أن يقول الاستفهام والنهي خارجان عن القسمة لما الاستفهام فدالته لا يليق جمعه له من التنبيه لانه استعمال ما في ضمير المخاطب لا تنبيه على ما في ضمير المتكلم واما النهي فله عدم دخوله تحت الامر لانه دال على طلب الترك لا على طلب الفعل لكن المصنف أدرج الاستفهام تحت التنبيه ولم يعتبر المناسبة اللغوية والنهي تحت الامر بناء على أن الترك هو كلف النفس لا عدم الفعل عما من شأنه أن يكون فاعلاً

وأجيب بأن الاستفهام وان دل بالوضع على طلب الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في القسم الاول ولو الذي هو الدال بالوضع على طلب الفعل بل يندرج في التنبيه الذي هو مالا يدل على طلب الفعل دالة وضعية ولغائل أن يقول الفهم وان لم يكن فعلاً بحسب الحقيقة بل هو انفعال أو كيف لكنه يعنى عرف اللغة من الأفعال الصادرة عن القلب والمتبادر من الالفاظ معانيها المفهومة عنها بحسب اللغة فيصدق على الاستفهام أنه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في التنبيه وأيضاً المطالب بالاستفهام من المخاطب هو تفهيم المخاطب للمتكلم الذي هو فعل المتكلم والتفهيم فعل بلا اشتباه فيلزم ما ذكرناه فان قلت التفهيم ليس فعلاً من أفعال الجوارح والمتبادر من لفظ الفعل اذا أطلق هو الأفعال الصادرة عن الجوارح قلت فعل هذا يلزم أن لا يكون قولك فهمني وعلمني وما أشبههما أمراً وهو باطل قطعاً (قوله ولم يعتبر المناسبة اللغوية) أقول وقد يقال الاستفهام تنبيه للمخاطب على ما في ضمير المتكلم من الاستعلام فالمناسبة اللغوية مرة واحدة ويرد بأن المقصود الأصلي من الاستفهام فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب لا تنبيه على ما في ضمير المتكلم من الاستعلام فاذا لوحظ المقصود الأصلي لم تكن تلك المناسبة مرة واحدة والامر في ذلك سهل (قوله والنهي تحت الامر بناء على أن الترك هو كلف النفس) أقول ذهب جماعة من المتكلمين الى أن المطلوب بالنهي ليس هو عدم الفعل كالمطلب الى الفهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدور الابد ولا حاصله فيحصل به بل المطلوب به هو كلف النفس عن الفعل وحينئذ يشترط النهي الامر في أن المطلوب به هو الفعل لا أن المطلوب بالنهي فصل

مخصوص هو الكف عن فعل آخر وحيد يمكن ادراجه في الامر كما ذكره ويمكن اخراجه عنه بان يفيد الامر بانه طلب فعل غير كف كإفلاحة بعضهم وذهب جماعة أخرى منهم الى أن المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتباره مستمرا اذله أن يفعل الفعل فيزول استمراره ودمه وله أن لا يفعله فيستمر (قوله ولو أردنا) أقول جعل الشارح طلب شيئا أعم من طلب الفعل لانه جعله متناولا لطلب الفهم وطلب غيره أعني طلب الفعل وطلب تركه وقد عرفت ان الاستفهام أعم أيضا يدل على طلب الفعل وكيف لا والمطلوب من الغير اما فعله فقط على رأى واما فعله مع عدمه على رأى آخر وليس المطلوب بالاستفهام هو العدم فتعين أن يكون هو الفعل اذ لا مقدور وغيرهما اتفاقا فالاولى أن يقال الانشاء اذا دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما أن يكون المقصود حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء فيه فهو الاستفهام واما أن يكون المقصود حصول شيء في الخارج أو عدم حصوله فيه فالاول مع الاستعلاء أمر الخ والثاني مع الاستعلاء عن الخ وانما قيدنا الاستفهام بالحسية لانه يعترض بخلافه فافهمنا فان المقصود منها حصول التعليم والتفهيم في الخارج اسكن خصوصية الفعل اقتضت حصول أثره في الذهن وهذا الفرق دقيق يحتاج الى تأمل صادق مع توفيق الهى والله الموفق (قوله المعانى هي الصور الذهنية من حيث وضع بازائها الالفاظ) أقول المعنى اما مدلول كما هو الظاهر من عنى يعنى اذا قصد أى المقصود واما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول منه أى المقصود وآياما كان فهو لا يطابق على الصورة الذهنية من حيث هي بل من حيث انها تنصرف من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان الدلالة ٣١ اللفظية العقلية أو الطبيعية ليست بمعبرة كما مررت اليه الإشارة فلذلك

ولو أردنا برادهم ما في القسمة فلنا الانشاء اما أن لا يدل على طلب شيء بالوضع فهو التنبيه أو يدل فلا يتخلو اما أن يكون المطلوب الفهم فهو الاستفهام أو غيره فاما أن يكون مع الاستعلاء فهو أمر ان كان المطلوب الفعل ونهى ان كان المطلوب الترك أى عدم الفعل أو يكون مع التساوى فهو التماس أو مع الخضوع فهو السؤال والدعاء واما المركب الغير التام فاما أن يكون الجزء الثاني منه قيد الاول وهو التقييدى كالحبوان الناطق أولا يكون وهو غير التقييدى كالركب من اسم وأداة أو كلة وأداة * قاله
 * (الفصل الثانى في المعانى المفردة * كل مفهوم فهو جزئى ان منع نفس تصور من وقوع الشركة فيه وكلى ان لم يمنع واللفظ الدال عليه ما يسمى كلياً وجزئياً بالعرض) *
 (أقول) المعانى هي الصور الذهنية من حيث انها موضع بازائها الالفاظ فان عبر عنها بالالفاظ مفردة فهى المعانى المفردة والالفاظ المركبة والكلام ههنا انما هو في المعانى المفردة كما ستعرف فكل مفهوم وهو الحاصل في العقل استخرجنى أو كلى لانه اما أن يكون نفس تصور أى من حيث انه متصور مانعاً من وقوع الشركة فيه أى من اشتراكه بين كثيرين وصدقه عليها ولا يكون فان منع نفس تصور من وقوع الشركة فهو الجزئى كهذا الانسان فان الهادية اذا حصل مفهومها عند العقل امتنع العقل بحد تصور من وقوع الشركة على متعدد وان لم يمنع الشركة من حيث انه متصور فهو السكى كالانسان فان مفهومها اذا حصل عند العقل لم يمنع من صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ نفس تصور منعه وهو السكى والاسكان للمعنى معنى لان المفهوم هو المعنى وانما قيد بنفس التصور لان من الكميات ما يمنع الشركة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه متممة

كما مررت اليه الإشارة فلذلك قال من حيث وضع بازائها الالفاظ وقد يكتفى في اطلاق المعنى على الصورة الذهنية بمجرد صلاحيتها ان تصور باللفظ سواء وضع لها لفظ أم لا والمناصب بهذا المقام هو الاول لان المعنى باعتبارها يتصف بالافراد والتركيب بالفعل وعلى الثانى صلاحية الافراد والتركيب (قوله فان عبر عنها) أقول يعنى ليس المراد ههنا من المعنى المفرد ما يكون بسمطة الاجزله ومن المعنى المركب ماله جزء بل المراد من المعنى المفرد ما يكون

لفظه مفردا ومن المعنى المركب ما يكون لفظه مركباً فالافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصلها ووصف المعانى بهما تبعاً لواقع المعنى المفرد ما يستفاد من الالفاظ المفردة والمعنى المركب ما يستفاد من الالفاظ المركبة وبعبارة أخرى المعنى المركب ما يستفاد جزئاً ومن جزء لفظه والمعنى المفرد ما لا يستفاد جزئاً من جزء لفظه سواء كان هناك للمعنى والالفاظ جزء أو لا يكون لشيء من اجزاء أو يكون لاجزء دون الآخر (قوله فكل مفهوم الخ) أقول ملخص الكلام ان ما حصل في العقل فهو بمجرد حصوله فيه ان امتنع في العقل فرض صدقه على كثيرين فهو الجزئى كذا تدريده ان اذا حصل عند العقل استعمال ان يفرض صدقه على كثيرين والآخرى ان لم يمنع بمجرد حصوله فيه فرض صدقه على كثيرين فهو السكى فالكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة (قوله أى من حيث انه متصور) أقول لما كان ظاهر العبارة يدل على ان المنع من الشركة هو نفس تصور منعه على ان المراد منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور (قوله وقد وقع في بعض النسخ الخ) أقول منشأ هذا السهو ان القوم قد يصفون اللفظ بالسكى والجزئى وان كان بالعرض فيقولون اللفظ اما أن يمنع نفس تصور منعه من وقوع الشركة فيه فهو الجزئى أولا يمنع فهو السكى (قوله وانما قيد بنفس التصور) أقول ليريدانه لو قيل كل مفهوم اما أن يمنع من الشركة الفهم ان المقصود منعه من اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر أى امتناع اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فيلزم أن يكون مفهوم واجب الوجود اختلف في حد الجزئى فلما قيد بالنصو وعلم ان المراد منعه في العقل من الاشتراك أى يمنع العقل من ان يجعله مشتركاً ولا يمنع منه ذلك فلا يمكن للعقل فرض اشتراكه ولا يلزم دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئى وانما التقييد بالنفس فلما لا يتوهم دخول مفهوم واجب الوجود فيه اذا لاحظ العقل مع ملاحظة

برهان التوحيد فان العقل حينئذ لا يمكنه فرض اشتراكه لكن هذا الامتناع لم يحصل بمجرد تصور وجوده وحصوله في العقل بل به وبملاحظة ذلك البرهان وأما مجرد تصور وجوده وحصوله في العقل فيمكن للعقل فرض اشتراكه (قوله وكالكليات الفرضية) أقول هي التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذهنية كالاشياء فان كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن ضرورة فلا يصدق في نفس الامر على شيء منهما انه لا شيء وكالات يمكن بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق عليه في نفس الامر انه ممكن علم فيه متنع صدق تقيضه في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكالات موجود فان كل ما هو في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما هو في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق تقيضه على شيء أصلا لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا تمنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها فيه مع قطع النظر عن شمول نقائصها لجميع الاشياء وانما اعتبر القوم في التقسيم الى السكلى والجزئى حال المفهومات في العقل أعمى امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها وعدم امتناعها عنه فجهلوا أمثال مفهوم الواجب ونقائص المفهومات الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخلية في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات في أنفسها أعمى امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه فيه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخلية في الجزئيات بناء على ان مقصودهم التوصل ببعض ٣٢ المفهومات الى بعض وذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبار أحوالها الذهنية هو المناسب

لما هو غرضهم (قوله ومن ههنا يعلم) أقول أى ومن أجل ان مفهوم الواجب الوجود ومفهوم ومات الاشياء واللا يمكن واللا موجود كليات يعلم ان افراد السكلى التي يتحقق بها كلياته لا يجب ان يصدق السكلى عليها في نفس الامر بل من افرادها ما يمنع صدقها عليها في نفس الامر فان مفهوم الواجب الوجود يمنع صدقها في نفس الامر على أكثر من واحد والكليات الفرضية بمنع صدقها في نفس الامر على شيء واحد فضلا عما هو أكثر منه فالاعتبار في افراد السكلى امكان

بالدليل الخارجى لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه لم يمنع من صدقه على كثير من فان بمجرد تصور ولو كان مانعا من الشركة لم يقتصر في اثبات الوحدة انية الى دليل وكالكليات الفرضية مشتمل الاشياء واللا امكان واللا وجود فانها بمنع أن تصدق على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر الى مجرد تصور رها ومن ههنا يعلم أن افراد السكلى لا يجب أن يكون السكلى صادقا عليها بل من افرادها ما يمنع أن يصدق السكلى عليه في الخارج اذ لم يمنع العقل من صدقه عليه بمجرد تصور وجوده فلم يستبرئ بنفس التصور في تعريف السكلى والجزئى لدخول تلك الكليات في تعريف الجزئى فلا يكون مانعا. وخرجت عن تعريف السكلى فلا يكون جامعاً وبينان التسمية بالسكلى والجزئى أن السكلى جزء للجزئى غالبا كالانسان فانه جزء عن زيد والحيوان فانه جزء لانسان والجسم فانه جزء للحيوان فيكون الجزئى كالات والسكلى جزؤه وكلياته الشيء انما تكون بالنسبة الى الجزئى فيكون ذلك الشيء منسوباً الى السكلى والنسب الى السكلى وكذا كلياته الشيء انما تكون بالنسبة الى السكلى فيكون منسوباً الى الجزئى والنسب الى الجزئى واعلم ان الكليات والجزئية انما تنعبر بالذات في المعاني وأما في الالفاظ فقد تسمى كلياته وجزئياته بالعرض تسمية الدال باسم المدلول * قال

(والسكلى اما أن يكون تمام ماهية ما تحتها من الجزئيات وداخليا فيها أو خارجا عنها والاول هو النوع الحقيقى سواء كان متعدد الأشخاص وهو المقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان أو غير متعدد الأشخاص وهو المقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كلى مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو) *

(أقول) انك قد عرفت أن الغرض من وضع هذه المقالة معرفة كيفية اقتصاص المجهولات التصورية من فرض صدقها عليها اذ بهذا المقدار تتحقق كلياته وكون تلك الافراد افراد الله محققة في نفس الامر غير لازم لكلياته نعم ما كان فردا للسكلى في نفس الامر فلا بد ان يصدق عليه ذلك السكلى في نفس الامر أو امكن صدقه عليه فيها وسبب تظهير فائدة هذه النكتة التي علمت ههنا من قوله في مباحث تحقيق مفهومات القضايا المحصورة (قوله فأقول يعتبر بنفس التصور) أقول متعلق بقوله لان من الكليات ما يمنع الشركة الخ (قوله غالبا) أقول إشارة الى أن بعض الكليات ليس جزأ للجزئيات كالتخصص والعرض العام واما الالة الباقية فهي أجزء للجزئيات فان الجنس والفصل جزآن لماهية النوع والنوع جزء للشخص من حيث هو شخص وان كان تمام ماهيته (قوله وكلياته الشيء انما تكون بالنسبة الى الجزئى الخ) أقول لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر في السكلى بالقياس الى الجزئى الاضافى فان كل واحد منهما متضادان للاخر اذ معنى الجزئى الاضافى هو المذروح تحت شيء وذلك الشيء يكون متناو لا لالات الجزئى واغیره فالكليات والجزئية الاضافية مفهومان متضادان لا يتعقل أحدهما الا مع الآخر كالاته والبنوة واما الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكليات تقابل الملكية والعدم فان الجزئية تمنع فرض الاشتراك بان يصدق على كثيرين والسكليات عدم المنع فلاولى أن يذكر وجه التسمية في السكلى والجزئى الاضافى ثم يقال وانما سمي الجزئى الحقيقى أيضا جزئيا لانه أخص من الجزئى الاضافى فاطلاق اسم العام على الخاص وقيد الحقيقى كما سلكه

فرض صدقها عليها اذ بهذا المقدار تتحقق كلياته وكون تلك الافراد افراد الله محققة في نفس الامر غير لازم لكلياته

المعلومات

نعم ما كان فردا للسكلى في نفس الامر فلا بد ان يصدق عليه ذلك السكلى في نفس الامر أو امكن صدقه عليه فيها وسبب تظهير فائدة هذه النكتة التي علمت ههنا من قوله في مباحث تحقيق مفهومات القضايا المحصورة (قوله فأقول يعتبر بنفس التصور) أقول متعلق بقوله لان من الكليات ما يمنع الشركة الخ (قوله غالبا) أقول إشارة الى أن بعض الكليات ليس جزأ للجزئيات كالتخصص والعرض العام واما الالة الباقية فهي أجزء للجزئيات فان الجنس والفصل جزآن لماهية النوع والنوع جزء للشخص من حيث هو شخص وان كان تمام ماهيته (قوله وكلياته الشيء انما تكون بالنسبة الى الجزئى الخ) أقول لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر في السكلى بالقياس الى الجزئى الاضافى فان كل واحد منهما متضادان للاخر اذ معنى الجزئى الاضافى هو المذروح تحت شيء وذلك الشيء يكون متناو لا لالات الجزئى واغیره فالكليات والجزئية الاضافية مفهومان متضادان لا يتعقل أحدهما الا مع الآخر كالاته والبنوة واما الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكليات تقابل الملكية والعدم فان الجزئية تمنع فرض الاشتراك بان يصدق على كثيرين والسكليات عدم المنع فلاولى أن يذكر وجه التسمية في السكلى والجزئى الاضافى ثم يقال وانما سمي الجزئى الحقيقى أيضا جزئيا لانه أخص من الجزئى الاضافى فاطلاق اسم العام على الخاص وقيد الحقيقى كما سلكه

(قوله وهي لا تقتصر بالجزئيات) أقول وذلك لان الجزئيات انما تدرك بالاحساسات اما بالحواس الظاهرة أو بالباطنة وليس الاحساس من جهة يودى بالنظر الى احساس آخر بان يحس بحسوسات متعددة وتترتب على وجه يؤدي الى احساس محسوس آخر بل لا بد لذلك المحسوس الاخر من احساس آخر ابتداء وذلك ظاهر لمن يراجع وجدانه وكذلك ليس ترتيب المحسوسات مؤديا الى ادراك السكلى وذلك أظهر بالجزئيات مما لا يقع فيها نظر ولا فكر أصلا ولا هي مما يحس به فكر ونظر فليست كاسية ولا مكسبة فلا غرض للمنتطق متعلق بالجزئيات فلا بحث له عنها بل لا يبحث عن الجزئيات في العلوم الحكيمة أصلا وذلك لان المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال للنفس الانسانية يبقى به قائمها والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحس بها من ادراكها كمال يبقى ببقاء النفس وأيضا الجزئيات غير منضبطة اكثر من ان يحسها في عدد تنفي قوة الانسان بتفاصيله فلا يبحث الا عن السكليات فان قلت قد ذكرهنا الجزئى الحقيقى وسبذكر الجزئى ٣٣ الا فى والنسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئى الحقيقى قلت اما ذكره هنا

فقد صور مفهوم الجزئى الحقيقى فى ليتضح به مفهوم السكلى وامام بيان النسبة بين المعنيين فمن تنجما للنصوير اذ معرفة النسبة بين معنيين ينكشفان زيادة نكشاف واما الجزئى الاضافى فان كان كليا فالبحث عنه ليكون كليا وان كان جزئيا فحقيقا فلا يبحث عنه واما تصوير مفهومه الشامل لقسمه فليس بحثنا عنه لان البحث بيان احوال الشئ واما حكمه لا يبين مفهومه (قوله وربما يقال الذاتى على ما ليس بخارج) أقول أى عن الماهية فيتمتع بالذاتى بهذا المعنى الماهية لانها ليست خارجة عن نفسها وبما تناول أجزاها المانعة الى الجنس والفصل واما الذاتى بالمعنى الاول أى الداخلى فى الماهية فيخص

المع لومات التصور به وهى لا تقتصر بالجزئيات بل لا يبحث عنها فى العلوم لتغيرها وعدم انضباطها فلهذا صار نظر المنتطق مقصورا على بيان السكليات وضبط أقسامها فالسكلى اذا نسب الى ما تحتها من الجزئيات فاما أن يكون نفس ماهيتها داخلها أو خارجا عنها والداخل يسمى ذاتيا والخارج عرضيا وربما يقال الذاتى على ما ليس بخارج وهذا أعم من الاول والاول أى السكلى الذى يكون نفس ماهية ما تحتها من الجزئيات هو النوع كالانسان ذاته نفس ماهية زيد وعمر وقر وغيرهما من جزئياته وهى لا تزد على الانسان لا بعوارض مشخصة خارجة عنهم بل بامتياز شخص عن شخص آخر ثم النوع لا يخفى لولما أن يكون متعددا للاشخاص فى الخارج أو لا يكون فان كان متعددا للاشخاص فى الخارج فهو المقتول وفى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية مع الان السؤل عما هو عن الشئ انما هو اطالب تمام ماهيتها وحقيقته فان كان السؤل سؤل الاعن شئ واحد كان طالبا لتمام الماهية المختصة به وان جمع بين شيئين أو أشياء فى السؤل كان طالبا لتمام ماهيتها وتمام ماهية الاشياء انما يكون بتمام الماهية المشتركة بينهما ولما كان النوع متعدد الاشخاص كالانسان كان هو تمام ماهية كل واحد من أفرادها فذا سئل عن زيد مثلا عما هو كان المقول فى الجواب هو الانسان لانه تمام الماهية المختصة به وان سئل عن زيد وعمر وما هما كان الجواب الانسان أيضا لانه كمال ماهيتهما المشتركة بينهما فلا حرج من يكون مقولا فى جواب ماهو بحسب الخصوصية والشركة معا وان لم يكن متعدد الاشخاص بل يخص نوعه فى شخص واحد كالشمس كان مقولا فى جواب ماهو بحسب الخصوصية المختصة لان السائل عما هو عن ذلك الشخص لا يطالب لتمام الماهية المختصة به اذ لا فرد آخر له فى الخارج حتى يجمع بينهما وبين ذلك الشخص فى السؤل حتى يكون طالبا لتمام الماهية المشتركة واذ علمت ان النوع ان تعدد اشخاصه فى الخارج كان مقولا على كثيرين فى جواب ماهو كالانسان وان لم تعدد كان مقولا على واحد فى جواب ماهو فهو اذن كلى مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق فى جواب ماهو فالكلى جنس وقوله مقول على واحد لا يدخل فى الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص وقولنا أو على كثيرين لا يدخل فى الحد النوع المتعدد الاشخاص وقوله متفقين بالحقائق ليخرج الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وقولنا فى جواب ماهو يخرج الثلاثة الباقية أعنى الفصل والخاصة والعرض العام لانها لا تقال فى جواب ماهو وهناك نظر وهو أن أحد الامرين لازم اما اشتغال

(٥ - قطب) بالاجزاء وفى قوله ربما إشارة الى أن المطلق الذاتى على المعنى الاول أشهر (قوله لا بعوارض مشخصة خارجة عنه) بما يتنازع شخص عن شخص الخ) أقول يعنى أن افراد الانسان لا تشتمل الاعلى الانسانية وعوارض مشخصة موجبة للمنع عنه وقول فرض الاشتراك وليست تلك العوارض معينة فى ماهية تلك الافراد بل فى كونها اشخاصا معينة تمتاز بعضها عن بعض فيكون الانسانية تمام ماهية كل فرد من تلك الافراد (قوله وقوله متفقين بالحقائق ليخرج الجنس) أقول هذا القيد يخرج الجنس مطلقا كذا كره ويخرج العرض العام أيضا مطلقا ويخرج الفصول البعيدة كالحساس والنامى وقابل الابعاد ويخرج أيضا خواص الاجناس كلها شئ فانه وان كان عرضا عاما بالقياس الى الانسان مثلا لكنه خاصة بالقياس الى الحيوان واما القيد الاخير أعنى فى جواب ماهو فانه يخرج الفصول المطلقة رتبة كانت أو بعيدة ويخرج الخواص أيضا مطلقا سواء كانت خواص الانواع أو الاجناس فكان اسناد اخراج الفصول والخواص الى القيد الاخير أولى واما اخراج العرض العام فقد قيل اسناده الى الاول أولى وانما اسناد الى الثانى رعاية لادراجه مع الخاصة المشاركة اياه فى العرضية فى سلك الانخراج بقيد واحد (قوله لانها لا تقال فى جواب ماهو) أقول أما العرض العام فلا يقال فى جواب ماهو لانه ليس بتمام ماهية لما هو عرض عام له ولا فى

جواب أي شيء هو لانه ليس بمميز الماهو عرض عام له وأما الفصل والخاصة فلا يقالان في جواب ماهو لانهم ما ليسا تمام ماهية فلما كانا فصلا
وخاصة له ويقالان في جواب أي شيء هو لانهم ما غير لانه فالفصل يقال في جواب أي شيء هو في جوهره والخاصة جواب أي شيء هو في عرضيه
وأما النوع والجنس فيقالان في جواب ماهو اما النوع فلانه تمام الماهية المشتركة بين الافراد الحقيقية والماهية والجنس فلانه تمام الماهية
المشتركة بين الافراد الختلفة الحقيقية وسيرد عليك تفاصيل هذه المعاني (قوله بل لفظ السكلي أيضا فان المقول على كثيرين يعني عنه) أقول وذلك
لان مفهوم السكلي هو مفهوم المقول على كثيرين بعينه الان لفظ السكلي يدل عليه اجالا ولفظ المقول على كثيرين تفصيلا لا يقال مفهوم
السكلي هو الصالح لان يقال بافرض على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولا على كثيرين بالفعل فلا يغني عنه لان دلالة
المقول بالفعل على الصالح لان يقال على كثيرين التزام ودلالة الالتزام ليست معتبرة في التعريفات لاننا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في تعريف
الكليات الا الصالح لان يقال على كثيرين اذ لو اريد به المقول بالفعل لخرج عن تعريف الكليات مفهومات كاية ليس لها أفراد موجودة
في الخارج ولا في الذهن فانها لا تكون مقولة ٣٤ بالفعل بل بالصلاحيه فيكون المقول على كثيرين بمعنى السكلي فيغني عنه (قوله فالخصيص

بالنوع الخارجى ينافى ذلك)
أقول فان قلت ماهو سؤال
عن الحقيقة ولا حقيقة الا
للموجودات الخارج جبة
فيلزم التخصيص بالنوع
الخارجى قطعا قلت ماهو
سؤال عن الماهية وهي أعم
من أن تكون موجودة في
الخارج أم لا وكيف يجوز
التخصيص بالنوع الخارجى
مع وجوب انحصار السكلي في
الخمسة فان المفهومات التي
لم يوجد شيء من أفرادها التي
هي تمام ماهيتها كالاعتناء مثلا
لا يدرج في غير النوع قطعا
فلما أخرج عنه لم يحضر السكلي
في الاقسام الخمسة ولا يجوز
أن يقال المعتبر في السكلي أن
يكون موجودا في الخارج

التعريف على أمر مستدرك وأما أن لا يكون التعريف جامعا لان المراد بالكثيرين ان كان مطلقا سواء
كانوا موجودين في الخارج أو لم يكونوا فيلزم أن يكون قوله المقول على واحد اذنا وحاشا لان النوع الغير
المتعدد الاشخاص في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن وان كان المراد بالكثيرين الموجودين
في الخارج يخرج عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج أصلا كالاعتناء فلا يكون جامعا والمواب
أن يحذف من التعريف قوله على واحد بل لفظ السكلي أيضا فان المقول على كثيرين يعني عنه ويقال
النوع هو المقول على كثيرين من متعينين بالحقيقة في جواب ماهو وحينئذ يكون كل نوع مقولا في جواب
ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا والمصنف لما اعتبر النوع في قوله في جواب ماهو بحسب الخارج
وسمه الى ما يقال بحسب الشركة والخصوصية معا والى ما يقال بحسب الخصوصية المحضة وهو خروج عن هذا
الفن من وجهين أما أولا فلان نظر الفن عام يشمل المواد كلها فالخصيص بالنوع الخارجى ينافى ذلك وأما
ثانيا فلان المقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة عندهم هو الحد بالنسبة الى الحد ودون ذلك
من أقسام النوع * قال

* (وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ماهو بحسب
الشركة المحضة ويسمى جنسا ورسمه بانه كل مقول على كثيرين مختلفين بالمقائفي في جواب ماهو) *
(أقول) السكلي الذي هو جزء الماهية منحصر في جنس الماهية وقصلها لانه اما أن يكون تمام الجزء المشترك
بين الماهية وبين نوع آخر أو لا يكون والمراد بتمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر الجزء
المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء
مشترك بينهما اما أن يكون نفس ذلك الجزء أو جزء آمنه كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك بين الانسان
والفرس اذ لا جزء مشترك بينهما الا هو اما نفس الحيوان أو جزء آمنه كالجوهر والجسيم الناحي والحساس

ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من مفهوم السكلي يتناول الموجود والمعدوم والممكن والممتنع وسيدعى تقسيم
السكلي بحسب الوجود في الخارج الى هذه الاقسام نعم المقصود الاصل معرفة أحوال الموجودات اذ لا كمال يعتد به في معرفة أحوال المعدومات
الا أن قواعد الفن شاملة لجميع المفهومات معدومة كانت أو موجودة ممكنة كانت أو مستحقة والمقصود الاصل من هذا الفن ان تستعمل في معرفة
أحوال الموجودات الحقيقية وقد تستعمل في معرفة المفهومات الاعتبارية وبيان أحوالها فان هذه المعرفة يحتاج اليها في معرفة
الموجودات الحقيقية ولذلك قيل لولا الاعتبارات الباطنة الحكمة (قوله وبين نوع آخر) أقول هذا القدر أعني كون الجزء تمام المشترك
بين الماهية وبين نوع آخر فقط كاف في كونه جنسا فانه اذا كان الجزء مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر فقط وكان تمام المشترك بينهما كان
جنسا قريبا لها واذا كان الجزء مشتركا بين الماهية وبين نوعين آخرين أو أنواع أخرى وكان تمام المشترك بين الماهية وبين النوعين الآخرين
أو الأنواع الأخرى كان أيضا جنسا قريبا للماهية وان كان تمام المشترك بينهما وبين أحد النوعين أو الأنواع كان جنسا بعيدا للماهية في مطلق
الجنس أي يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر سواء كان تمام المشترك بالقباس الى كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس أولا
وستطالع عن قريب على هذا المعنى فقوله أولا يكون معناه أن الجزء لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما من الأنواع أصلا (قوله
أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه) أقول تفسيرا لقوله الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما

(قوله وهـ ذاك الكلام وقع في البين) أقول يعني قوله وورجاء قال وأما تفسير تمام المشترك بما ذكره وألفه الأبد منه قطعاً (قوله لأنه مقول على واحد فيقال هذا زيد) أقول كون الجزئ الحقيقي مقولاً على واحد انما هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فالجزئ الحقيقي لا يكون مقولاً ويجوز على شيء أصلاً بل يقال ويجعل عليه المفهومات السككية فهو مقول عليه لا مقول به وكيف لا وجهه على نفسه لا يتصور قطعاً اذ لا بد في الحمل الذي هو النسبة من أمرين متغايرين وجهه على غيره لا يجب بالمتنع أيضاً وأما قولك هذا زيد فلا بد فيه من التأويل لان هذا الإشارة الى الشخص المعين فلا بد ان يزيد ذلك الشخص والأفلاجل من حيث المعنى كما عرفت بل يراد به مفهوم مسمى ٣٥ يزيد وأما صاحب اسم زيد وهذا المفهوم كلى وان فرض انحصاره في شخص

واحد فالحمول أعني المقول على غيره لا يكون الا كما (قوله وبقولنا مختلفة بين بالحقائق يخرج النوع) أقول ويخرج به أيضاً فصول الأنواع وخواصها الكين القيد الأخير أعني في جواب ماهو يخرج الفصول والخواص مطابقاً لذلك أسند انما وجهها اليه واما العرض العام فلا يخرج الا بالقيد الأخير (قوله القوم رتبوا السكيات) أقول لا ينبغي عليك أن القواعد السككية لا تنفص عند المبتدئ الا بالأمثلة الجزئية فذلك ترى كتب القوم مشكوة

بالأمثلة لتسهيله على المتعلم المبتدئ فاصحاب هذا الفن ذكروا في مباحثه أمثلة جزئية لتسهيله لا فو ردوا في مباحث السكيات أمثلة من السكيات المخصوصة وفي ترتيب الأنواع والجناس كليات مخصوصة مرتبة كما

بينه (قوله فنقول الجنس اما قسرب أو بعيد) أقول قد عرفت أن الجنس يجب أن يكون تمام المشترك بين

والمترك بالارادة وكل منها وان كان مشترك كابين الانسان والفرس الا أنه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه وانما تمام المشترك هو الحيوان المشترك على الكل وورجاء يقال المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كالحيوان فانه مجموع الجوهر والجسم النامي والحساس والمترك بالارادة هي اجزاء مشتركة بين الانسان والفرس وهو منقوض بالاجناس البسيطة كالجواهر لانه جنس عال ولا يكون له جزء حتى يصح أنه مجموع الاجزاء المشتركة فعبارة تناسد وهـ ذاك الكلام وقع في البين فان رجوع الى ما كان فيه فنقول جزء الماهية ان كان تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر فهو الجنس والافئو الفصل اما الاول فلا نجزء الماهية اذا كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر يكون مقولاً في جواب ماهو بحسب الشرية المختصة لانه اذا سئل عن الماهية وذلك النوع كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء واذا أفراد الماهية بالسؤال لم يصلح ذلك الجزء لان يكون مقولاً في الجواب لان المطلوب حينئذ هو تمام الماهية المختصة بالجزء ولا يكون تمام الماهية المختصة اذ هو ما يتركب الشيء عنه وعن غيره فذلك الجزء انما يكون مقولاً في جواب ماهو بحسب الشرية فقط ولا يعنى بالجنس الا هذا كالحیوان فانه كمال الجزء المشترك بين ماهية الانسان ونوع آخر كالفرس مثلاً حتى اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان وان أفراد الانسان بالسؤال لم يصلح للجواب الحيوان لان تمام ماهيته الحيوان الناطق لا الحيوان فقط ورسموه بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو فافظ الكلى مستدرك والمقول على كثيرين جنس للعامة ويخرج بالكثيرين من الجزئ لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد وبقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو ويجواب ماهو ويخرج السكيات البواتي أعني الخاصة والفصل والعرض الهام * قال

* (وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عن الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحیوان بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض آخر ويكون هناك جوابان ان كان بعيداً بمرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان وثلاثة أجوبة ان كان بعيداً بمرتبتين كالجسم وأربع أجوبة ان كان بعيداً بثلاث مراتب كالجواهر وعلى هذا القياس) *

(أقول) القوم قد رتبوا السكيات حتى تمها لهم التمثيل مما تسهله على المتعلم المبتدئ فوضعوا الانسان ثم الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم المطلق ثم الجـ وهر فالانسان نوع كما عرفت والحيوان جنس له لانه تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس وكذلك الجسم النامي جنس للانسان والنباتات لانه كمال الجزء المشترك بين الانسان والنباتات حتى اذا سئل عنها بما هما ما كان الجواب الجسم النامي وكذلك الجسم المطلق جنس له لانه تمام الجزء المشترك بينهما وبين الحجر مثلاً وكذلك الجوهر جنس له لانه تمام الماهية المشتركة بينهما وبين العقل فقد ظهر أنه يجوز أن يكون الماهية واحدة أجناس مختلفة بعضها فوق بعض اذا انتقش هذا على حقيقة الحاطر فنقول الجنس اما قريب أو بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض

الماهية وبين غيرهما فاما ان يكون تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الماهية فيه أولاً والاول لا بد ان يكون جواباً عن الماهية وعن جميع ما يشاركها فيه فيكون الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه وهـ ذاك يسمى جنساً قريماً بالثاني أعني ما لا يكون تمام المشترك الا بالقياس الى بعض ما يشاركها فيه وعن بعض ما يشاركها فيه دون بعض آخر فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر وهذا يسمى جنساً بعيداً والضابط في

معرفة من أتب البعد عن الأجزاء المشتركة لجميع الجواهر المشتركة في بعضها واحدة مما يلي فهو مرتبة البعدوا علم أن الجسم النامي
جنس بعيد للانسان بمرتبة واحدة و جنس قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب من الجنس القريب الذي هو الجسم النامي ومن فصله
الذي هو الحساس المتحرك بالارادة وأن الجسم المطلق جنس للانسان بعيد عن مرتبة و للحيوان بمرتبة واحدة و جنس قريب للجسم النامي وان
الجوهر جنس للانسان بعيد بمرتبة ثلاث من أتب والحيوان بمرتبتين وللجسم النامي بمرتبة واحدة و جنس قريب للجسم كل ذلك ظاهر بالتأمل
الصادق واعلم أيضا أن ترتيب الاجناس مما لا يجب بل يجوز أن تتركب ماهية من جنس قريب لا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس كما سيأتي عن
قريب هذه المعاني مقصودة (قوله ولا أخص) ٣٦ أقول أي لا أخص مطلقا ولا من وجهه والجزاء وجود تمام المشترك الذي هو الكل

ما يشار كها في ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه فهو القريب كالحيوان فانه جواب
عن السؤال عن الانسان والفرس بعاهما وهو الجواب بعينه عنه وعن جميع الانواع المشاركة للانسان في
الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن البعض
الاخر فهو البعيد كالجسم النامي فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن
المشاركات النباتية لا المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية البعيدة الحيوان ويكون هناك
جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب وهو
جواب آخر وثلاث اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم المطلق بالقياس اليه فان الحيوان والجسم
النامي جوابان وهو جواب ثالث وأربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجواهر فان الحيوان والجسم
النامي والجسم المطلق اجوبة ثلاثة وهو جواب رابع وعلى هذا القياس فكما يزيد البعدين بعدد
الاجوبة ويكون عدد الاجوبة ثلاثة على عدد مراتب البعد الواحد لان الجنس القريب جواب واحد لكل
مرتبة من مراتب البعد جواب * قال

* (وان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر فلا بد اما أن لا يكون مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر
أصلا كالناطق بالنسبة الى الانسان أو يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له كالحساس والالكان مشترك
بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدور خلافه بل
بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيفما كان غير الماهية عن مشاركتها في جنس
أخر في وجوده فكان فصلا) *

(أقول) هذا بيان للشق الثاني من الترتيد وهو أن جزء الماهية ان لم يكن تمام الجزء المشترك بينهما وبين
نوع آخر يكون فصلا وذلك لان أحد الامرين لازم على ذلك التقدير وهو أن ذلك الجزء اما أن لا يكون
مشتركا أصلا بين الماهية ونوع آخر أو يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له وأيا ما كان يكون فصلا أما
لزوم أحد الامرين فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فاما أن لا يكون مشتركا أصلا كالناطق وهو الامر
الاول أو يكون مشتركا أو لا يكون تمام المشترك بل بعضه وهو الامر الثاني وذلك البعض اما أن يكون مبيانا
لتمام المشترك أو أخص منه أو أعم منه أو مساويا له لا جائز أن يكون مبيانا له لان الكلام في الاجزاء المحمولة
ومن المحال أن يكون المحمول على الشيء مبيانا له ولا أخص لوجوده ولا أعم بدون الاخص فيلزم وجود الكل
بدون الجزء وانه محال ولا أعم لان بعض تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر لو كان أعم من تمام
المشترك لكان موجودا في نوع آخر بل هو تمام المشترك تحقيقا للمعنى العموم فيكون مشتركا بين

بدون جزئه الذي هو أخص
منه مطلقا أو من وجهه وإذا
لم يكن أخص من وجهه لم يكن
أعم من وجهه أيضا وذلك ان
تقول ولا أخص أي مطلقا
وتجمل ولا أعم متناولا
للاعم مطلقا ومن وجهه أيضا
والخاص ان الاخص من
وجهه له خصوص باعتبار
وعوم باعتبار فان شئت
لاحظت خصوصه وأدرجته
فيما لزم من الاخص مطلقا
وهو جواز وجود الكل
بدون الجزء وان شئت اعتبر
عمومه وجعلته مشاركا للاعم
مطلقا فيلزمه من وجوده
بدون تمام المشترك (قوله
لكان موجودا في نوع آخر
بدون تمام المشترك تحقيقا
لمعنى العموم) أقول قبل
عليه تحقيق معنى العموم
لا يتوقف على أن لا يكون
تمام المشترك موجودا في
النوع الاخر الذي هو
بإزائه لجواز أن يكون تمام
المشترك موجودا أيضا في

هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك أعم منه لصدقه على تمام المشترك وعلى هذا النوع فيكون له فردان واما
تمام المشترك فلا يصدق على نفسه اذ لا يكون الشيء فردا لنفسه بل يصدق على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون أخص وأجيب باننا نقرر
الكلام هكذا جزء الماهية اما أن يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع من انواع المباشرة لها أو لا والاول هو الجنس والثاني اما أن لا يكون
مشتركا أصلا بينهما وبين نوع آخر مبيانا لها فيكون فصلا للماهية غير الها عن جميع المباشرات واما أن يكون مشتركا بينهما وبين نوع آخر مبيانا
لها وحيد لا يجوز أن يكون تمام المشترك بينهما لانه خلاف المقدور بل لا بد أن يكون بعضا من تمام المشترك بينهما فهناك تمام مشترك هو
بعضه وجزؤه فهذا البعض اما أن لا يكون مشتركا بين نوع مبيانا له أو يكون مشتركا كالأول يكون مميزا لتمام المشترك
عن جميع المباشرات المباشرة له فيكون فصلا للجنس الماهية الذي هو تمام المشترك فيكون فصلا للماهية في الجهة والثاني أعني ما يكون مشتركا

بين تمام المشترك وبين نوع مباين له لا يجوز أن يكون تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع المماثل لتمام المشترك والأصل أن جنساً إذا كان في القسم الأول لأن ذلك النوع مباين للماهية أيضاً فلا بد أن يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما فهما تمام مشترك ثان ولا يجوز أن يكون هو تمام المشترك الأول لأن هذا النوع الذي هو بازاء تمام المشترك مباين له فلو وجد فيه لكان محمولاً على أن الكلام في الأجزاء المجردة فلا يكون مبايناً فاندفع بذلك كون تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الأول لكن إذا قيل إن بعض تمام المشترك الذي كلامه مباين أمان يكون مشتركاً بين تمام المشترك الثاني وبين نوع مباين له أولاً فالثاني يكون فصلاً للجنس الذي هو تمام المشترك الثاني وفي الأول أمان أن يكون تمام المشترك بين الماهية وبين هذا النوع الذي هو بازاء تمام المشترك الثاني وهو خلاف المفروض كما عرفت وأما أن يكون بعضاً من تمام المشترك فهناك تمام مشترك ثالث اتجه أن يقال لا يجوز أن يكون هذا الثالث بعينه ٣٧ هو الأول بل يكون بازاء الماهية نوعاً متبايناً

وما بينان للماهية أيضاً يشار إليها كل منهما في تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك أي تمام المشترك المذكور في النوع الآخر ويكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك موجوداً في كل من النوعين وأعم من كل واحد من تمام المشترك فلا يكون فصل جنس وهذا الاعتراض مما لا مدفع له إلا إذا ثبت أنه لا يجوز أن يكون للماهية واحدة جنسان لا يكون أحدهما جزءاً للآخر ولم يثبت ههنا فلا بد من ترك هذا الدليل والتمسك بدليل آخر وهو أن يقال جزء الماهية إذا لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ما من الأنواع مبايناً له أماناً أن لا يكون مشتركاً بينهما وبين نوع مباين لها كان مميزاً لها عن جميع المباينات وأما أن يكون مشتركاً بينهما فيكون مشتركاً بين الماهية وبين نوع مباين له أولاً فالثاني يكون فصلاً للجنس الذي هو بازاء تمام المشترك الثاني وهو غير لازم ولا بد أن يتسلسل وجوداً ومو غير متناهية في الماهية لكنه خلاف المتعارف وإذا بطأت الأقسام الثلاثة تعين أن يكون بعض تمام المشترك مساوياً له وهو الأمر الثاني وأما أن الجزء فصل على تقدير كل واحد من الأمرين فلا بد أن يكون مشتركاً كأصل لا يكون مختصاً بهما فيكون مميزاً للماهية عن غيرهما وإن كان بعض تمام المشترك مساوياً له يكون فصلاً لتمام المشترك لا اختصاصاً به وتمام المشترك جنس فيكون فصل جنس فيكون فصلاً للماهية لأنه لما ميز الجنس عن جميع أغماره وجميع أغمار الجنس بعض أغمار الماهية فيكون مميزاً للماهية عن بعض أغمارها ولا تعني بالفصل المميز الماهية في الجلالة وإلى هذا أشار بقوله وكيفما كان أي سواء لم يكن الجزء مشتركاً كأصلاً أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له فهو مميز للماهية عن مشاركتها في جنس أو وجود فيكون فصلاً وأما قال في جنس أو وجود لأن الأمر من الدليل ليس إلا أن الجزء إذا لم يكن تمام المشترك يكون مميزاً لها في الجلالة وهو الفصل وأما أنه يكون مميزاً عن المشاركات الجنسية حتى إذا كان للماهية فصل وجب أن يكون لها جنس فلا يلزم من الدليل فالماهية إن كان لها جنس كان فصلها مميزاً لها عن المشاركات الجنسية وإن لم يكن لها جنس فلا أقل من أن يكون لها مشاركات في الوجود والشيئية وحيث لا يكون فصلها مميزاً لها عنها يمكن اختصار الدليل بعد حذف النسب الآخر بعبارة أن يقال بعض تمام المشترك إن لم يكن مشتركاً بين تمام المشترك وبين نوع آخر يكون مختصاً بتمام المشترك فيكون فصلاً له فيكون فصلاً للماهية وإن كان مشتركاً بينهما يكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع فلم يكن تمام المشترك بينهما فيكون بعضاً من تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني وهكذا لا يقال حصر جزء الماهية في الجنس والفصل باطل لأن الجوهر الناطق والجوهر الحساس مثلاً جزء الماهية الإنسان

المشترك بينهما فهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركاً بين الماهية وبين جميع ما عداها لأن جملة الماهيات ماهية بسيطة لا جزء لها فيكون هذا الجزء مميزاً للماهية عن الماهيات التي لا مشاركتها في هذا الجزء فيكون فصلاً للماهية فإن قلت فعلى هذا يختصر أجزاء الماهية في الفصل وحده لأن جزء الماهية لا يجوز أن يكون جزءاً لجميع ما عداها كذا كثر فيكون مميزاً للماهية عما لا يشاركها فيه فيكون فصلاً لها قلت لا يكفي في كون الجزء فصلاً للماهية مجرد تميزها في الجلالة بل لا بد أن لا يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر (قوله أو ينتهي إلى بعض تمام المشترك مساوياً له) أقول الظاهر في العبارة أن يقال أو ينتهي إلى تمام المشترك يساويه بعض تمام المشترك (قوله وإن لم يكن لها جنس) أقول وذلك بأن تتركب الماهية مثلاً من أمرين متساوين ومساوئين للماهية فيكون كل واحد منهما فصلاً لها فاختصار أجزاء الماهية في الجنس والفصل بان يكون

بعضها جنسا وبعضها فصلا أو يكون كلهما فصولا وسيا في هذه الماهية (قوله الكلام في الأجزاء المفردة) أقول قد ينشأ في أنه كيف
يعد الجسم النامي من الأجزاء المفردة مع كونه مركبا (قوله لان السؤال بأي شيء هو انما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة) أقول اذا سئل عن
الإنسان بأي شيء هو كان المطلوب ما يميزه في الجملة سواء ميزه عن جميع ما عداه أو عن بعضه وسواء ميزه تمييزا ذاتيا أو عرضيا فيصح أن يجاب بأي
فصل أو يدرى ما كان أو بعيدا كالناطق والحساس والنامي وقابل الأبعاد وان يجاب بالخاصة أيضا واذا قيل أي شيء هو في جوهره لم يصح
الجواب بالخاصة وصح بالفصول المذكورة كلها ٣٨ وكذا اذا قيل أي جوهر هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول وأما اذا قيل أي

مع أنه ليس بحس ولا فصل لانا نقول الكلام في الأجزاء المفردة لا في مطلق الأجزاء وهذا ما وعدناه في صدر
البحث * قال

* (ورسموه بأنه كلى يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره فعلى هذا لوتر كبت حقيقة من أمرين
متساويين أو أمور متساوية كان كل منها أصلا له لأنه يميزها عن مشاركتها في الوجود) *

(أقول) رسموا الفصل بأنه كلى يحتمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره كالناطق أو حاس أو حساس لان السؤال بأي شيء هو
اذا سئل عن الإنسان أو عن زيد بأي شيء هو في جوهره فالجواب أنه ناطق أو حاس أو حساس لان السؤال بأي شيء هو
انما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة فكل ما يميز يصلح للجواب ثم ان طلب المميز الجوهري يكون الجواب بالفصل
وان طلب المميز العرضي يكون الجواب بالخاصة فالكل جنس يشتمل سائر الكليات ويقولنا يحتمل على الشيء
في جواب أي شيء هو والعرض العام لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو ولا في
جواب أي شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواب أصلا ويقولنا في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت
مميزة للشيء لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضة فان قلت السائل بأي شيء هو ان طلب المميز الشيء عن جميع
الاغيار لا يكون مثل الحساس فصلا لان الانسان لا يميزه عن جميع الاغيار وان طلب المميز في الجملة سواء كان
عن جميع الاغيار أو عن بعضها فالجنس مميز للشيء عن بعضها فيجب أن يكون صالحا للجواب فلا يخرج عن الحد
فمقول لا يكتفي في جواب أي شيء هو في جوهره بالتمييز في الجملة بل لابد معه أن لا يكون تمام المشترك بين الشيء
ونوع آخر فالجنس خارج عن التعريف ولما كان محصا له أن الفصل كلى ذاتي لا يكون مقولا في جواب ما هو
ويكون مميزا للشيء في الجملة فلو فرضنا ماهية مركبة من أمرين متساويين أو أمور متساوية كما هي ماهية الجنس
العالى والفصل الاخير كالناطق كان كل منهما مفصلا له لأنه يميز الماهية تمييزا جوهريا عما يشتركها في الوجود
ويحتمل عليها في جواب أي موجود هو * واعلم أن قدماء المنطقيين زعموا أن كل ماهية لها فصل ويجب
أن يكون لها جنس حتى ان الشيخ تبعهم في الشفاء وحده الفصل بأنه كلى مقول على الشيء في جواب أي شيء
هو في جوهره من جنسه واذ لم يساعده البرهان على ذلك نبه المصنف على ضعفه بالمشاركة في الوجود أولا وباراد
هذا الاحتمال ثانيا * قال

(والفصل المميز للنوع عن مشاركة في الجنس قريب ان يميزه عنه في جنس قريب كالناطق للانسان وبعيد ان
ميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان) *

(أقول) الفصل اما يميز عن المشارك الجنسي أو عن المشارك الوجودي فال كان مميزا عن المشارك الجنسي فهو
اما قريب أو بعيدا لأنه ان يميزه عن مشاركاته في الجنس القريب فهو فصل قريب كالناطق للانسان فانه يميزه
عن مشاركاته في الحيوان وان يميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد فهو فصل بعيد كالحساس للانسان فانه يميزه
عن مشاركاته في الجسم النامي وانما اعتبرنا قرب والبعيد في الفصل المميز للجنس لان الفصل المميز في الوجود

جسم هو في ذاته لم يصح
الجواب بالإجماع القابل
للابعاد الثلاثة واذا قيل أي
جسم نام هو في ذاته لم يصح
الجواب بالقابل للابعد
والنامي أيضا واذا قيل أي
حيوان هو في ذاته تعين
الناطق للجواب (قوله كما هي
الجنس العالى والفصل
الاخير) أقول انما مثلهما
لامتناع تركيبهما من الجنس
والفصل معا والام يكن الجنس
العالى جنسا عاليا ولا الفصل
الاخير فصلا أخيرا فاذا فرض
تركيبهما من أجزاء وجب
أن تكون تلك الأجزاء
متساوية (قوله وانما اعتبر
القرب والبعيد) أقول
اعترض عليه بان قواعد
الفن عامة شاملة لجميع
المفهومات سواء كانت تحقق
الوجود أولا فلا يكون
تحقق الوجود مقتضيا
لتخصيص البحث بالصواب
ان يقال اعتبار الانقسام الى
القريب والبعيد لا يتصور
في الفصول المميزة عن
المشاركات الوجودية فان

الماهية اذا تركزت من أمور متساوية كان تمييز كل واحد منها للماهية كتمييز الالافلا يمكن عد بعضها قريبا وبعضها بعيدا
بمعنى لا يلزم ان يرجع فلا يخص اعتبار الانقسام الى القريب والبعيد بالفصول المميزة عن المشاركات الجنسية ويرد عليه ان
الانقسام اليها مقتضى ثلاث الفصول أيضا فانما اذا فرضنا ماهية مركبة من جنس وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركبا من أمرين متساويين
فان كل واحد من الأمرين المتساويين فصل مميز لذلك الجنس عن جميع المشاركات الوجودية تمييزا لتلك الماهية عن بعض المشاركات الوجودية
فقد وجد أحوال الفصول المميزة عن المشاركات الوجودية مختلفة في التمييز فبعضها يمكن أن يقال الفصل المميز للماهية عما يشتركها في الوجود
ان يميزها عن جميع المشاركات وهو فصل قريب لها وان يميزها عن بعضها فهو فصل بعيد لها فالاولى الاقتصار على ما ذكره السارح فان تحقق

الوجودية تقتضي زيادة الاعتناء به فربما يقتصر في بعض المباحث على ما ذكره وبحال معرفة ما غداه على المقابلة وبأما التعريفات فالأولى بها
شمولها لكل (قوله فانه من مطارح الاذ كياء) أقول يعني أن الاستدلال على امتناع وجود الماهية المركبة من أمرين متساو بين هما يما يما يما
الاذ كياء في ما بينهما ويطرحون عليه أفكارهم أي هو من المباحث الدقيقة التي يعتني بها الاذ كياء ويتعرضون لتقويتها أو دفعها أو يعني
أنه مما يطرح فيه الاذ كياء ويوقع في الغلط كأنه مزلة تنزل فيها أقسام أذهانهم والمقصود الإشارة إلى ما في الدليلين من الانظار أما في الأول
فبأن يقال لا نسلم وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية إلى البعض مطلقا بل انما يجب ذلك في الأجزاء الخارجية المتمايزة في الوجود
العيني وأما في الأجزاء المحمولة فلا نلهم أجزاء ذهنية لا تخار بينها في الوجود الخارجي قطعا. ٣٩ وأن يقال جازا احتياج كل منهما إلى الآخر

من جهتين مختلفتين فلا يلزم
الدور و جاز أن يحتاج
أحدهما إلى الآخر دون
العكس ولا يحذور ولا يلزم
من التساوي في الصدق
التساوي في الحقيقة فجاز أن
يكونا مختلفين بالماهية فلا
يلزم من الاحتياج من أحدهما
الطرفين دون الآخر
ترجيح من غير مرجح وأما
في الدليل الثاني فبأن يقال
اننا نتخار أن أحدهما الجزأين
يصدق عليه الجوهر وأن
الجوهر خارج عنه أما فذلك
فلا يكون العارض بتمامه
عارضاً وأنه محال فلما استحالته
ممنوعة فإن العارض للشيء
بمعنى الخارج عنه لا يجب
أن يكون خارجاً عنه بجميع
أجزائه فإن الانسان اذا
قيس إلى الناطق لم يكن عينه
ولا جزأه بل خارجاً عنه وليس
بتمامه خارجاً عنه العارض
للشيء بمعنى القائم به لا يجوز
أن لا يكون بتمامه عارضاً له
وبين المعنيين بون بعيد (قوله

ليس متحقق لو جود بل هو مبني على احتمال كرو و ربما يمكن أن يستدل على بطلانه بأن يقال لو تركبت
ماهية حقيقية من أمرين متساويين فاما أن لا يحتاج أحدهما إلى الآخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج
بعض أجزاء الماهية الحقيقية إلى البعض أو يحتاج فان احتياج كل منهما إلى الآخر يلزم الدور والاي يلزم
الترجيح بالمرجح لان ما ذاتي متساويان فاحتياج أحدهما إلى الآخر ليس أولى من احتياج الآخر
إليه أو يقال لو تركب جنس عال كالجوهر مثلا من أمرين متساويين فأحدهما ان كان عارضاً فيلزم تقوم
الجوهر بالعرض وهو محال وان كان جوهر فاما أن يكون الجوهر نفسه فيلزم أن يكون الشكل نفس جزئه
وأنه محال أو دخلا فيه وهو أيضا محال لامتناع تركب الشيء من نفسه ومن غيره أو خارجاً عنه فيكون عارضاً له
لاكن ذلك الجزء ليس عارضاً لنفسه بل يكون العارض بالحقيقة هو الجزء الآخر فلا يكون العارض بتمامه
عارضاً وأنه محال فليست نظري في هذا المقام فانه من مطارح الاذ كياء * قال

*(وأما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم والاف هو العرض والمفارق واللازم قد يكون لازماً
للوجود كالسواد للخبث وقد يكون لازماً للماهية كالزوجة للداربعة وهو ما بين وهو الذي يكون تصوره
مع تصور ملزومه كافياً في جزم الذهن بالزوم بينهما كالانقسام بمساويين للداربعة وما غير بين وهو الذي
يقعتر جزم الذهن بالزوم بينهما إلى وسط كمتساوي الزوايا الثلاث لقائمتين للمثلث وقد يقال المين على اللازم
الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره الأول أعم والعرض المفارق ماسر مع الزوال كحجرة الخجل وصفرة
الوجل وما يطبقه كالشيب والشباب)*

(أقول الثالث من أقسام الكل ما يكون خارجاً عن الماهية وهو اما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية أو يمكن
انفكاكه وهو الأول العرض اللازم كالفردية للثلاثة والثاني العرض المفارق كالكتابة بالفعل للانسان واللازم
ام اللازم للوجود كالسواد للخبث فانه لازم لوجوده ومخصصه للماهية لان ماهية الانسان قد يوجد بدغير
السواد ولو كان السواد لازماً للانسان لكان كل انسان أسود وليس كذلك وام اللازم للماهية كالزوجة
للداربعة فانه متى تحققت ماهية الاربعة امتنع انفكاك الزوجة عنها لا يقال هذا انقسم الشيء إلى نفسه وإلى
غيره لان اللازم على ما عرفه ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وقد قسمه إلى ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو
لازم الوجود وإلى ما يمتنع وهو لازم الماهية لاننا نقول لا نسلم ان لازم الوجود لا يمتنع انفكاكه عن الماهية
غاية ما في الباب أنه لا يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه أنه لا يمتنع انفكاكه عن
الماهية في الجلة فانه يمتنع انفكاك عن الماهية الموجودة وما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو يمتنع
الانفكاك عن الماهية في الجلة فان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجلة اما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية من

كالفردية للثلاثة الخ) وقوله كالكتابة بالفعل للانسان وقوله كالسواد للخبث ههذه من المسامحات المشهورة في عباراتهم والامثلة
المطابقة هي الفرد والكاتب بالفعل والاسود لان الكلام في الكل ما يخرج عن ماهية أفرادها فلا بد أن يكون محمولاً على تلك الماهية وأفرادها
لكنهم تمسحوا فذكروا مبدأ المحمول بدله اعتماداً على فهم المتعلم من سياق الكلام ما هو المقصود منه وقس على ما ذكرنا من أمثلة ما سمحوا
فيها من أمثلة الكتابات (قوله فان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجلة الخ) أقول قيل عليه ان قوله في الجلة ان كان متعلقاً بقوله يمتنع كان
الغنى ان اللازم ما يمتنع في الجلة انفكاكه عن الماهية وحيداً يدخل في اللازم كل عرض مفارق إذا لا بد ثبوته للماهية من علة فإذا اعتبرت تلك
العلة كان ذلك العرض ممتنع الانفكاك عن الماهية في تلك الحالة وان كان متعلقاً بالماهية على ما توهم لم يكن له معنى أصلاً الآن يقال المراد به
الماهية من غير تقييد بشيء فبأن الماهية من غير تقييد بشيء هي الماهية من حيث هي فكيف تنقسم إلى الماهية الموجودة وإلى الماهية

من حيث هي هي فالاولى أن يقال المراد بالمهابة في تعريف اللازم المهابة الموجودة فاللازم ما يمنع انفكاكه عن المهابة الموجودة وما يمنع انفكاكه عن المهابة الموجودة اما أن يمنع انفكاكه عن المهابة من حيث هي هي أولا فالاول لازم المهابة وهو الذي يستلزمها مطلقا أي في الذهن والخارج معا والثاني لازم الموجود أي لازم المهابة الموجودة أي في الخارج أو في الذهن مجتمعاً أو مفرداً (قوله) ولو قال اللازم ما يمنع انفكاكه عن الشيء الخ أقول انما يقال المصنف ذلك لانه قسم السككي باقيا الى مهابة افراده ثلاثة أقسام أحدها أن يكون السككي نفس تلك المهابة وثانيها ما يكون جزأها وثالثها ما يكون خارجا عنها فاما قسم جزء المهابة بالنسبة اليها الى جنس وفصل أراد أن يقسم السككي الخارج عنها باقيا الى المهابة لا غير لازم لان ذلك هو مقتضى سوق الكلام (قوله) فهو الذي يكفي تصور مع تصور ملزومه في جزم العقل باللازم بينهما) أقول لا بد في الجزم من تصور والنسبة قطعاً فاما أن يقال المراد أن تصور مع تصور ملزومه وتصور والنسبة بينهما كاف في الجزم واما أن يقال تصورهما يقتضي تصور والنسبة والجزم معار قوله كنسوى الزوايا) أقول اذا وقع خط مستقيم على مثلث بحيث يحدث عن جنبه زاويتان متساويتان فكل واحد منهما يسمى قائمة وهما قائمتان هكذا

حيث انهما موجودا ويمنع انفكاكه عن المهابة من حيث هي هي والثاني لازم المهابة والاول لازم الموجود فوردا القسمه متساول القسميه ولو قال اللازم ما يمنع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لازم المهابة اما بين أو غير بين أما اللازم البين فهو الذي يكفي تصور مع تصور ملزومه في جزم العقل باللازم بينهما كالانقسام بتساوي بين الاربعة فان من تصور الاربعة وتصور الانقسام متساوي بين جزم بمجرد تصورهما بأن الاربعة منقسمة بتساوي بين وأما اللازم الغير البين فهو الذي يقتضي جزم الذهن باللازم بينهما الى وسط كنسوى الزوايا والمثلث القائم بين المثلث فان مجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا والمثلثين للمثلث لا يكفي في جزم الذهن بأن المثلث متساوي الزوايا والمثلثين بل يحتاج الى وسط وهما نظار وهو أن الوسط على ما فسرهُ القوم ما يقرن بقوله لانه حين يقال لانه كذا مثلاً اذا قلنا العالم يحدث لانه متغير فالتعارف لقوله لانه وهو المتغير وسط وليس يلزم من عدم افتقار الزوم الى وسط أنه يكفي فيه مجرد تصور اللازم والمسلزوم لجواز توفقه على شيء آخر من حدس أو تجربة أو احساس أو غير ذلك فلا يعتبرنا لافتقار الى الوسط في مفهوم غير البين لم ينحصر لازم المهابة في البين وغيره لو جود قسم ثالث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه

هناك زاويتان مختلفتان في الصغر والكبر فالصغرى تسمى حادة والكبرى منفرجة هكذا

وأما المثلث فهو الذي يحيط به ثلاث خطوط مستقيمة هكذا

وقد دل البرهان الهندسي على ان الزوايا والمثلث التي في المثلث متساوية لزاويتين

قائمتين فتساوي الزوايا والمثلث في المثلث قائمتين لازم المهابة المثلث سواء وجد في الذهن أو في الخارج لكن جزم العقل بتصوره باللازم بينهما لا يحصل بمجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا والمثلثين بل لا بد هناك من برهان هندسي (قوله) وهما نظار) أقول حاصله ان التقسيم الى البين وغير البين على ما ذكره ليس بحاصر مع ان المتبادر من كلامهم ان لازم المهابة منقسم فيها من زعم ان مقصودهم منع الجمع لا الانفصال الحقيقي لم يأت بما يعتد به لفوات الانضباط حينئذ (قوله) لجواز توفقه على شيء آخر) أقول يعني ان لازم المهابة اذا لم يكن تصورهما كافياً في الجزم باللازم بينهما وجب أن يتوقف الجزم به على أمر مغاير لتصورهما ولا يجب أن يكون ذلك الامر الموقوف عليه هو الوسط بل يجوز أن يكون شيئاً آخر كالحدس واخواته وتوضيحه أن المحتاج الى الوسط بالمعنى المذكور يكون قضية نظرية والذي يكفي تصور طرفيه في الجزم به يكون قضية أولية فكأنه قال اللازم الذي بين المهابة ولازمها المبدئي هي أولى وأما كسبي نظري فورد أنه يجوز أن لا يكون نظار بل اولياً بل يكون بدلياً كما في الاول كالحسني والتجربي والحسني فمن أراد حصر لازم المهابة في البين وغيره وجب أن لا يعبر في مفهوم غير البين الاحتياج الى الوسط بل يكفي بعدم كون تصور اللازم مع تصور الملزوم كافياً في الجزم باللازم وم حينئذ يظهر الانحصار وكون غير البين منقسم الى نظري يقتضي الى الوسط والى بدلي يقتضي الى أسرار أخرى سوى تصور الطرفين والوسط (قوله) وقد يقال البين على اللازم) أقول هذا هو اللازم الذهني المعترف بالدلالة الترتيبية فان لزوم شيء شيء ما أن يكون بحسب الوجود والخارج على معنى انه يمنع وجود الشيء الثاني في الخارج منفكاً عن الشيء الاول كالحادث للجسم فان وجود الجسم يمنع حدوث الحادث لازم خارجي للجسم ويسمى لزوماً خارجياً واما أن يكون بحسب الوجود الذهني على معنى انه يمنع حصول الشيء الثاني في الذهن منفكاً عن حصول الشيء الاول فيه وحاصله انه يمنع ادراك الثاني بدون ادراك الاول ويسمى لزوماً ذهنياً واما أن يكون بالنظر الى المهابة من حيث هي هي على معنى انها تمنع ان توجد بأحد الوجودين منفكة عن ذلك اللازم بل أينما وجدت كانت معه موصوفة به ويسمى هذا اللازم لازم المهابة فان لازم المهابة من حيث هي هي يجب أن يكون لازماً ذهنياً لان المهابة اذا وجدت في الذهن وجب أن توجد كذلك اللازم في الخارج ايضاً فيكون لازم المهابة لازماً ذهنياً قطعاً ما يكون بينا بالمعنى الخاص فلا يجوز انقسامه الى اللازم البين بالمعنى الاعم وغير البين فالتا واجب في لازم المهابة أن يكون بحيث اذا وجدت المهابة في الذهن كانت متصفة به ولا يلزم من ذلك أن يكون اللازم مدركاً مشعوراً به فان مهابة المثلث اذا وجدت في الذهن كانت موصوفة

بكون رؤاها الثلاث مساوية لثلاثين ومـ غ ذلك يمكن أن لا يكون للذهن شعور بمفهومي المساواة المذكورة فضلا عن الجزم بشيئ من المساهية
 الثالث فليس كل ما كان حاصله للمساهية المدركة في الذهن يجب أن يكون مدركا فان كون المساهية مدركة صفة حاصلة لها هناك مع انه لا يجب
 الشعور به والازم من ادراك الأمر واحد ادراك أمور غير متناهية بل يجوز أن يكون لازم المساهية بحيث يلزم من تصورهما الجزم بالزوم
 بينهما وأن لا يكون كذلك فصم الانقسام الى البين بالمعنى الاعم وغير البين ويجوز أن يكون بحيث يلزم من تصور والمزوم أى المساهية تصور
 فيكون بينهما بالمعنى الاخص وأن لا يكون بينهما الحقيقة (قوله والمعنى الأول أعم) أقول اعترض عليه بأن المعترف الأول هو كون تصورهما
 كافيين في الجزم بالزوم والمعترف الثاني هو كون تصور والمزوم كافيا في تصور والمزوم وهذا المقدار لم يتبين كون الأول أعم اذ ربما كان تصور
 المزوم كافيا في تصور والمزوم ولا يكون التصور ان معا كافيين في الجزم بالزوم فلا بد اني ٤١ ذلك من دليل نعم لو فسر البين بالمعنى الثاني

بما يكون تصور والمزوم كافيا
 في تصور والمزوم مع الجزم
 بالـ زوم كان المعنى الثاني
 أخص من الأول بلا شبهة
 ليكن لم يثبت هذا التفسير
 في كلامهم (قوله نقولنا
 فقط يخرج الجنس والعرض
 العام) أقول وكذا يخرج
 فصول الانحاس كالجناس
 وما فوقه لكن القيد الاخير
 يخرج الفصول مطلقا أعني
 فصول الانواع والانحاس
 فذلك اسناد اخراج الفصول
 اليه (قوله وغيره يخرج
 النوع الخ) أقول يخرج
 النوع هذا القيد مما لا شبهة
 فيه وكذا يخرج فصل
 النوع كالناطق وأما فصول
 الانحاس أعني الفصول
 البعيدة للانواع فيخرج
 بالقيد الاخير (قوله وانما
 كانت هذه التعريفات
 رسوما للسكريات) أقول

تصوره ككون الاثنين ضعفا للواحد فان من تصور الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد والمعنى الأول أعم لانه متى
 يكني تصور والمزوم في الزوم يكني تصور والمزوم مع تصور والمزوم واما يكني التصور أن يكني تصور واحد
 والعرض المفارق اما سر يع الزوال كهمزة لتجمل وصغرة الوجهل واما بطلان الزوال كالشيب والشباب وهذا
 التقسيم ليس يحاصر لان العرض المفارق هو ما لا يمنع انفكاكه عن الشيء وما لا يمنع انفكاكه لا يلزم أن
 يكون منفكاً حتى يتخصر في سر يع الانفكاك وبطلانه لجواز أن لا يمنع انفكاكه عن الشيء ويدوم له كحركات
 الافلاك * قال
 * (وكل واحد من اللازم والمفارق ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كاضاحك والافه والعرض
 العام كالمشي وترسم الخاصة بأنها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط فولا عرضيا والعرض العام
 بأنه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيره اقولا عرضيا فالكليات اذن جنس نوع وجنس وفصل وخاصة
 وعرض عام) *
 أقول السكيات الخارج عن المساهية سواء كان لازما ومقارنا خاصة أو عرض عام لانه ان اختص بافراد حقيقة
 واحدة فهو الخاصة كاضاحك فانه يخص بحقيقة الانسان وان لم يخص به بل بغيره غير هاتفي والعرض
 العام كالمشي فانه شامل للانسان وغيره وترسم الخاصة باسم كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط فولا
 عرضيا فالسكيات مستدركة على ما مر في برمرة وقولنا فقط يخرج الجنس والعرض العام لانهم مقولان على
 حقائق مختلفة فقولنا اقولا عرضيا يخرج النوع والفصل لان قولنا ما على ما تحتها ما ذاني لا عرضي ويرسم العرض
 العام بأنه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيره اقولا عرضيا فقولنا وغيره يخرج النوع والفصل
 والخاصة لانها لا تقال الا على افراد حقيقة واحدة فقط فقولنا اقولا عرضيا يخرج الجنس لان قوله ذاني وانما
 كانت هذه التعريفات رسوما للسكريات لجواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات ملزومات مساوية لها
 بحيث لم يتحقق ذلك أطلق عليها اسم الرسم وهو بمنزلة عن الحقيقة لان السكريات أمور اعتبارية حصلت
 مفهوماتها أولا ووضعت أسماءها بازانها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتسكون هي حدودها على ان
 عدم العلم بأنهم احردوا لا يوجب العلم بأنهم رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أعم من الحد والرسم
 وفي تمثيل السكريات بالناطق والاضاحك والمشي لا بالنطق والضحك والمشي التي هي مبادئها فائدة وهي أن المعبر

(٦ - قطب)
 المساهيات اما حقيقة هي وجود في الاعيان واما اعتبارية أي موجودة في الذهن أما الحقيقة
 فالتميز بين ذاتياتها وعرضياتها في غاية الاشكال لانتباس الجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة فتعسر التميز بين حدودها ورسومها المسماة
 بالحدود ورسوم الحقيقة وأما الاعتباريات فلا شك فيها لان كل ما هو داخل في مفهومها فهو ذاني لها اما جنس ان كان مشتملا كوا
 فصل ان كان مبرزا ولم يكن مشتركا في كل ما ليس داخل في مفهومها فهو عرضي لها فلا شبهة بين حدودها ورسومها المسماة بالحدود ورسوم
 الاسمية (قوله حصلت مفهوماتها أولا ووضعت أسماءها بازانها) أقول كما صرح بذلك الشيخ الرئيس في مباحث الجنس في كتاب الشفاء
 (قوله فتسكون هي حدودها) أقول أي هذه التعريفات التي هي تفاصيل لتلك المفهومات التي وضعت الاسماء بازانها حدودا اسمية للسكريات
 لرسومها اسمية لها نعم لو كانت تلك الاسماء موضوعة للمفهومات آخر ملزومة مساوية لهذه المفهومات المذكورة في هذه التعريفات لكانت
 رسوما اسمية لها (قوله وفي تمثيل السكريات) أقول قد سبق انهم قد ينسجون فيذكرون النطق مثلا ويريدون به الناطق والمصنف ترك
 المسامحة تنبيه على تلك الغائبة

(قوله والنطاق والضمك والمشي لا يصدق على افراد الانسان بالمواطاة) أقول بل النطق يصدق على افراده أعني نطقه بدو نطقه وعرفه ونطقه خالداً بالمواطاة فيكون كلياً بالقياس اليها وأما بالقياس الى افراد الانسان فلا نعم اذا اشتق منه الناطق أو ركب مع ذلك المشتق أو المركب كلياً بالقياس الى افراد الانسان لجهة علمه بالمواطاة وفلسه الضمك والمشي ونظائرهما وبعضهم جعل الحمل ثلاثة أقسام جعل المواطاة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان مؤدى الأخير من واحد كان جعلهما مقسماً واحداً أولى (قوله فيكون أقسام السكلى سبعة على مقتضى تقسيمه لاختصة) أقول هذا في غاية الظهور لأن المقسم يجب أن يكون معتبراً في كل واحد من أقسامه لا لا يردم اذا قسم الى خاصة وعرض عام فالقسمان هما اللازم الذي هو خاصة واللازم الذي هو عرض عام والمفارق اذا قسم اليهما كان القسمان المفارق الذي هو خاصة والمفارق الذي هو عرض عام فالقسمان هما اللازم الذي هو خاصة والعرض العام ٤٢ اللذان وقعا قسمين لللازم غير الخاصة والعرض العام اللذين وقعا قسمين للمفارق فأقسام

السكلى الخارج أربعة على مقتضى تقسيمه ومن أراد حصره في قسمين وجب عليه ان يقسمه أولاً الى الخاصة والعرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى اللازم والمفارق فيظهر انحصار السكلى في خمسة أقسام وقد يعتذر المصنف بان اللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بماهية واحدة وعدم الاختصاص بها والمفارق انقسم اليها بهذا الاعتبار أيضاً فلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بماهية واحدة وان مفهوم العرض العام فيه ما لا يختص به بل بهما أو غيرها فقدر جمع محمول الاقسام الاربعة الى معنيين مطابقين لوجود كل منهما في اللازم والمفارق وصار السكلى الخارج

في حمل الكلى على جزئياته حل المواطاة وهو حل وهو لاجل الاشتقاق وهو حل وهو ذو هو والنطق والضمك والمشي لا يصدق على افراد الانسان بالمواطاة فلا يقال بل يدنطق بل ذو نطق أو ناطق واذا قد سمعت ما تلوننا عليه ذلك ظهر لك أن السكليات منحصرة في خمس فروع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام لان السكلى اما أن يكون نفس ماهية ما تحتها من الجزئيات أو ادخلها فيها أو خارجا عنها فان كان نفس ماهية ما تحتها من الجزئيات فهو النوع وان كان داخلها فاما أن يكون تمام المشترك بين الماهية وفروع آخر فهو الجنس أو لا يكون فهو الفصل وان كان خارجا عنها فان اختص بمجموعة واحدة فهو الخاصة والا فهو العرض العام واعلم ان المصنف قسم السكلى الخارج عن الماهية الى اللازم والمفارق وقسم كلا منهما الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج عن الماهية منقسماً الى أربعة أقسام فيكون أقسام السكلى اثنى سبعة على مقتضى تقسيمه لاختصة فلا يصح قوله بعد ذلك فالسكليات اثنى خمس * قال

(الفصل الثالث في مباحث السكلى والجزئى وهى خمسة) الاول السكلى قد يكون ممنوع الوجود في الخارج لانه نفس مفهوم اللفظ كشر يك البارى عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالعنقاء وقد يكون الموجود منه واحد فقط مع امتناع غيره كالبارى عز اسمه أو مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيراً امامتناها كالكلواكب السبعة السيارة أو غير متناه كالنفوس الناطقة عند بعضهم) *

(أقول) قد عرفت في أول الفصل الثانى ان ما حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعاً من اشتراكه بين كثير من فهو السكلى وان كان مانعاً من الاشتراك فهو الجزئى فتناط السكليات والجزئية انما هو الوجود العقلى وأما كون السكلى ممنوع الوجود في الخارج أو ممكن الوجود فيه فأمر خارج عن مفهومه والى هذا أشار بقوله والسكلى قد يكون ممنوع الوجود في الخارج لانه نفس مفهوم اللفظ يعنى امتناع وجود السكلى أو امكان وجوده شئ لا يقتضيه نفس مفهوم السكلى بل اذا جرد العقل النظر اليه احتمل عنده أن يكون ممنوع الوجود في الخارج وأن يكون ممكن الوجود فيه فالسكلى اذا نسبناه الى الوجود الخارجى اما أن يكون ممكن الوجود في الخارج أو ممنوع الوجود فيه الثانى كشر يك البارى عز اسمه والاول اما أن يكون موجوداً في الخارج أو لا الثانى كالعنقاء والاول اما أن يكون متعدد الاقسام او لا الثانى كشر يك البارى عز اسمه والاول اما أن يكون متعدد الافراد فى الخارج بل يكون منحصراً فى فرد واحد فلا يخالو اما أن يكون متعدد الافراد فيه فان لم يكن متعدد الافراد فى الخارج بل يكون منحصراً فى فرد واحد فلا يخالو اما أن

عن الماهية منحصراً فافهم فان لوحظ ظاهر التقسيم كان الاقسام أربعة وان لوحظ محصل تلك الاقسام رجعت الى اثنين فالشارح نظرى الظاهر فيكم بعدم صحة التفرع والمصنف كانه نظراً الى زبدة الاقسام فى المسأل فلذلك فرع على تقسيمه الانحصار فى الخمسة (قوله في مباحث السكلى والجزئى) أقول ذكر الجزئى ههنا على سبيل التبعية اذ قد سبق ان ايس صاحب هذا الفن غرض متعلق بالجزئيات فلا يبحث له عن احوال الجزئى لكنه تصور مفهومه أعنى الحقيق الذى مضى والاضافى الذى سبى كرهه بين التبعيين ومفهومه قيمة التصور ويرور بما بين النسبة بين الاضافى والسكلى أيضاً توضيحاً للتصوره (قوله اما أن يكون ممنوع الوجود في الخارج أو ممكن الوجود فيه) أقول هذا الامكان هو الامكان العام مقيداً بجانب الوجود فيقابل الممتنع كانه كرهه يتناول الواجب كانه كرهه أعنى قوله والاول كالبارى فلا ينفىه أن يقال ان أراد الامكان العام كان متناولاً للممتنع لا مقابل له وان أراد الامكان الخاص فلا يندرج تحت الواجب والحاصل ان السكلى اما مع عدم الخارج وهو قسمان ممنوع الوجود فيه وممكن الوجود فيه واما مع وجوده فهو أيضاً قسمان واما مع وجوده فمتعدد الاقسام او لا وهو أيضاً قسمان فأنحصر أقسام السكلى فى ستة

أشياء مع أن معرفة وجودها معاملة الأمثلة الواضحة أو اعتدالها بخلاف الباقين ادعاءك بطول الكلام ولا يقع فذلك استحسان أو إذا أول
وزك الأخير من (قوله) فإن لم يصدق على شيء أصلا فهم امتثاليان) أقول اعترض ما يمان اللاشيء واللامكن بالامكان العام لا يصدق أن على شيء
أصلا لا في الخارج ولا في الذهن فإن جعل امتثاليين وجب أن يكون بين تضييع ما يتباين جزئي على ما سياتي وهو باطل لأن الشيء والممكن العام
متساويان وان لم يجعل الامتثاليين فقد دخل في تعريضهما ما ليس منهما وأجيب بخصيص الدعوى بالكليات الصادقة في نفس الامر على
شيء أو أشياء والتي يمكن صدقها كذلك فيخرج الكليات الفرضية التي يمتنع صدقها في نفس الامر على شيء من الأشياء خارجا وذهنا فكانه
قبل الكليات الاذان يصدق كل منهما على ٤٤ شيء بحسب نفس الامر يخصص في الاقسام الاربعة وتعميم القواعد انما يجب بحسب

آخر * قال

(*) الثالث الكليات متساويان ان يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر كالانسان والناطق
وبينهما عموم وخصوص مطلق ان يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس كالحيوان
والانسان وبينهما عموم وخصوص من وجه ان يصدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر فقط
كالحيوان والابيض ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس (*)
(أقول) النسب بين الكليات منحصرة في أربعة التساوي والعموم والخصوص والمطلق والعكس وان
من وجهه والتباين وذلك لأن السكلي اذا نسب الى كل شيء فاما ان يصدق على شيء واحد أو لم يصدق فان لم يصدق
على شيء أصلا فهم امتثاليان كالانسان والفرس فإنه لا يصدق الانسان على شيء من افراد الفرس وبالعكس وان
صدق على شيء فلا يتخلو اما أن يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخر أو لا يصدق فان صدق فهم
متساويان كالانسان والناطق فان كل ما يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم يصدق فاما
أن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس أو لا يصدق فان صدق كان بينهما عموم
وخصوص مطلق والصادق على كل ما يصدق عليه الاخر أعم مطلقا والاخر أخص مطلقا كالانسان
والحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه
وكل واحد منهما أعم من الاخر من وجهه وأخص من وجهه فانهما يصدقان على شيء ولم يصدق أحدهما على
كل ما يصدق عليه الاخر كان هناك ثلاث صور احدها ما يجتمعان فيها على الصدق والثانية ما يصدق فيها هذا
دون ذلك والثالثة ما يصدق فيها ذلك دون هذا كالحیوان والابيض فانهما يصدقان معا على الحيوان
الابيض ويصدق الحيوان بدون الابيض على الحيوان الاسود وبالعكس في الجملد الابيض فيكون كل واحد
منهما شاملا للآخر وغيره فالحيوان شامل للابيض وغيره والابيض شامل للحيوان وغيره والحيوان
فباعتبار ان كل واحد منهما شامل للآخر وغيره يكون أعم منه وباعتباره مشمول له يكون أخص منه
فرجع التباين الى سالبين كليتين من الطرفين كقولنا لا شيء مما هو انسان فهو فرس ولا شيء مما هو فرس
فهو انسان والتساوي الى موجبتين كليتين كقولنا كل ما هو انسان فهو ناطق وكل ما هو ناطق فهو انسان
والعموم المطلق الى موجبة كلية من أحد الطرفين وسالبة جزئية من الطرف الآخر كقولنا ما هو انسان فهو
حيوان وليس بعض ما هو حيوان فهو انسان والعموم من وجهه الى سالبين جزئيتين وموجبة جزئية
كقولنا بعض ما هو حيوان هو ابيض وليس بعض ما هو حيوان هو ابيض وليس بعض ما هو ابيض هو
حيوان وانما اعتبر النسب بين الكليات دون المفهومين لان المفهومين اما كليات أو جزئيات أو كلي
وجزئي والنسب الاربعة لا تتحقق في اقسامين الاخيرين أما الجزئيات فلا تهم الا يكونان امتثاليين

الطاقة البشرية وبحسب
الاغراض المطلوبة من الفن
ولا غرض لهم في الكليات
الفرضية بل في الكليات
الموجودة ماصلة أو الصادقة
في نفس الامر على شيء تبعا
ولا يمكن أيضا ادراجها في
هذه الاقسام مع رعاية تلك
الاحكام (قوله) فان صدقا
فهو متساويان) أقول
المعتبر فيهما صدق كل منهما
على جميع افراد الاخر ولا
يلزم من ذلك أن يصدق
في زمان واحد فان التام
والمتساوية متساويان مع
استتاع اجتماعهما في زمان
واحد وبما يقع التساوي
انما هو بين التام في الجملة
والمستيقظ في الجملة فالتام
في حال نومه يصدق عليه انه
مستيقظ في الجملة وان لم
يصدق عليه انه مستيقظ
في حال النوم وكذا المستيقظ
يصدق عليه في حال نومه انه
نام في الجملة فالتساويان
يصدق كل منهما على جميع
افراد الاخر في زمان صدق

واما

(قوله) وانما اعتبر النسب بين الكليات

أقول يعني أن الكليات يتحقق بينهما النسب الاربعة على معنى أنه لو جد كليات مخصوصان بينهما متباين وكليات آخران بينهما متساويان على هذا
فقد تحقق في الكليات مطابقة الاقسام الاربعة وأما السكلي والجزئي فلا جد فيهما الاقسام فقط وفي الجزئيين الاقسام واحد فلو قال المفهومان
المتساويان الى آخر التفسير لربما توهم جريان جميع هذه الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام الثلاثة فلما قال الكليات علم أن ليس حال
القسامين الاخيرين كذلك وانما كان التخصيص لغوا فان قلت قد علم مما ذكر عدم جريان النسب الاربعة فيها لكن لم يعلم ماذا فهم من تلك
النسب ذات يعلم ذلك بالمقايضة بأدنى التفات على ان المفهوم والاصلي معرفة احوال النسب الكليات بعضها مع بعض (قوله) فلا تهم الا يكونان الا

مكاره والخاص أن يقال أنا أخذت قبض المتساويين باعتبار الصدق على شيء فيكون نقضهما مساويين هكذا كل ما ليس بإنسان فهو ليس بنطاق وكل ما ليس بنطاق فهو ليس بإنسان فيحصل قضيتان موجبتان سالبتا الطرفين والموجبة السالبة الطرفين لا تقتضي وجود الموضوع بخلاف المعدولة الطرفين وقد حقق ذلك في موضعه ولنا أيضا أن نخضع البحث بالذات إلى أن المتساويين شملين لجميع الأشياء ذهنا وخارجا ما كان نقضهما حينئذ يصدقان على وجودهما خارجا حتى أودع في قيم السبرهان بلا شبهة لا يقال يلزم تخصيص القواعد لئلا نقول تعميمها إنما هو بحسب المقاصد وليس لنا في معرفة أحوال نقاض الأمور العامة إذ ليس في العلوم الحكمية قضية موضوعها أو مجموعها نقض الأمور الشاملة وهذا الفن آلة لتلك العلوم فلا بأس بأجرها عن قواعد بل اعتبارها بحسب اختلافها في حصر النسب كما هو في تساوي نقض المتساويين كما ذكرنا آنفا وفي كون نقض الخاص أعم من نقض الأعم إلى غير ذلك وأصلاح هذا الاختلال بوجوب تكلفات بعيدة (قوله أما الأول فلأنه لو لم يصدق نقض الخاص على كل ما يصدق عليه نقض الأعم لكان لاختلافه في بعض ما يصدق عليه نقض الأعم فيصدق بدون الأعم وهو محال كما تقول يصدق كل لحيوان إنسان والالكان بعض اللحيوان إنسانا فبعض الإنسان لحيوان هذا خلاف وأما الثاني فلأنه لو لم يصدق قولنا ليس كل ما يصدق عليه نقض الخاص يصدق عليه نقض الأعم لكان لاختلافه في بعض ما يصدق عليه نقض الأعم على كل ما يصدق عليه نقض الأعم فيصدق عين الخاص على كل الأعم بعكس النقض وهو محال فليس كل لا إنسان لحيوان والالكان كل لا إنسان لحيوان وينعكس إلى كل حيوان إنسان أو نقول أيضا قد ثبت أن كل نقض الأعم نقض الخاص فلو كان كل نقض الخاص نقض الأعم لكان النقيضان متساويين فيكون العيان متساويين وهذا خلاف أو نقول أيضا العام صادق على بعض نقض الخاص تحققة العموم فليس بعض نقض الخاص نقض الأعم بل عينه وفي قوله يصدق نقض الخاص على كل ما يصدق عليه نقض الأعم من غير عكس تسامح لجمال الدعوى جزأ من الدلائل وهو مصادرة على المطلوب والأمراض الأذن بينهما عموم من وجه ليس بينهما نقضهما عموم أصلا أي لا طلقا ولا من وجه لأن هذا العموم أي العموم من وجه متحقق بين عين الأعم مطلقا ونقض الخاص وليس بين نقضهما عموم مطلقا ولا من وجه أما متحقق العموم من وجه بينهما فلا نعم يتصادقان في شخص آخر ويصدق الأعم بدون نقض الخاص في ذلك الخاص وبالعكس في نقض الأعم كالحيوان والالإنسان فأنهم ما يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون الإنسان في الإنسان والالإنسان بدون الحيوان في الجراد وأما أنه لا يكون بين نقضهما عموم أصلا فالتباين الكلي بين نقض الأعم وعين الخاص لا امتناع صدقهما على شيء فلا يكون بينهما عموم أصلا وإنما قيد التباين بالكلي لأن التباين قد يكون جزئيا وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر في الجملة فدرجة إلى سالبتين جزئيتين كان مرجع

بعض الاشياء ليس بإنسان فيلزم صدق بعض الاشياء إنسان اتجه أن يقال السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول فلا تستلزمها كما هو وان عسكت بان الإنسان مثلا لا نقض الالإنسان فأنه يصدق أحدهما على شيء صدق الآخر عليه والارتفاع النقيضان رد بما عرفتم من أن نقض مفهوم في نفسه يغير نقضه باعتبار صدقه والخاص ما مرقأ مل (قوله فيصدق الخاص على كل الأعم بعكس النقض) أقول يعني على طريقة القدماء وهي أن يجعل نقض المحمول موضوعا ونقض الموضوع محمولا فان الموجبة

وهو محال ونقض الأعم من شيء مطلقا أخص من نقض الخاص مطلقا أي يصدق نقض الخاص على كل ما يصدق عليه نقض الأعم وليس كل ما يصدق عليه نقض الخاص يصدق عليه نقض الأعم أما الأول فلأنه لو لم يصدق نقض الخاص على كل ما يصدق عليه نقض الأعم لكان لاختلافه في بعض ما يصدق عليه نقض الأعم فيصدق بدون الأعم وهو محال كما تقول يصدق كل لحيوان إنسان والالكان بعض اللحيوان إنسانا فبعض الإنسان لحيوان هذا خلاف وأما الثاني فلأنه لو لم يصدق قولنا ليس كل ما يصدق عليه نقض الخاص يصدق عليه نقض الأعم لكان لاختلافه في بعض ما يصدق عليه نقض الأعم على كل ما يصدق عليه نقض الأعم فيصدق عين الخاص على كل الأعم بعكس النقض وهو محال فليس كل لا إنسان لحيوان والالكان كل لا إنسان لحيوان وينعكس إلى كل حيوان إنسان أو نقول أيضا قد ثبت أن كل نقض الأعم نقض الخاص فلو كان كل نقض الخاص نقض الأعم لكان النقيضان متساويين فيكون العيان متساويين وهذا خلاف أو نقول أيضا العام صادق على بعض نقض الخاص تحققة العموم فليس بعض نقض الخاص نقض الأعم بل عينه وفي قوله يصدق نقض الخاص على كل ما يصدق عليه نقض الأعم من غير عكس تسامح لجمال الدعوى جزأ من الدلائل وهو مصادرة على المطلوب والأمراض الأذن بينهما عموم من وجه ليس بينهما نقضهما عموم أصلا أي لا طلقا ولا من وجه لأن هذا العموم أي العموم من وجه متحقق بين عين الأعم مطلقا ونقض الخاص وليس بين نقضهما عموم مطلقا ولا من وجه أما متحقق العموم من وجه بينهما فلا نعم يتصادقان في شخص آخر ويصدق الأعم بدون نقض الخاص في ذلك الخاص وبالعكس في نقض الأعم كالحيوان والالإنسان فأنهم ما يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون الإنسان في الإنسان والالإنسان بدون الحيوان في الجراد وأما أنه لا يكون بين نقضهما عموم أصلا فالتباين الكلي بين نقض الأعم وعين الخاص لا امتناع صدقهما على شيء فلا يكون بينهما عموم أصلا وإنما قيد التباين بالكلي لأن التباين قد يكون جزئيا وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر في الجملة فدرجة إلى سالبتين جزئيتين كان مرجع

السكينة تنعكس كنفها على هذه الطريقة والاشكال المذكور متوجه عليه أيضا فان قولنا كل شيء ممكن بالامكان العام موجبة لا يصدق عكسها موجبة لا كية ولا جزئية لعدم الموضوع فيه ودفعه ما مر فان قلت عكس النقض على هذا الطريق محال يقل به المصنف كسأني فكيف يستدل به على إثبات ما دعاه وأيض الاستدلال به بيان بما لم يقين بعد وأجيب بأن الشارح نظر إلى الواقع وهو صحة تلك الطريقة ولم يكف أيضا بعكس النقض في الاستدلال بل استعمل بما يصح التمسك به عند المصنف أيضا وأما قولك هذا بيان بما لم يبين بعد فإجابته ان العكس المذكور قد رتب من الطابع بكيفية أدنى تنبيه (قوله تسامح) أقول أجيب بأن المدعى كون نقض الأعم مطلقا أخص مطلقا من نقض الخاص وما جعله جزأ من الدلائل هو تفسير وتعريف لا مدعى لآيته فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت الحدود وما بعده استدلال على ثبوت الحد ولا يخفى عليك أن المقصود تفصيل المدعى إلى جزأين يستدل على كل واحد منهما على حدة فالأولى أن يجعل تفسيره وهو يقال أي يصدق نقض الخاص على كل ما يصدق عليه نقض الأعم من غير عكس في الكلام تسامح يجعل التفسير بمنزلة جزء الدليل صورة (قوله وإنما قيد التباين بالسكينة) أقول حاصله أنه لو طاق التباين ولم يقيد بالسكينة لم يلزم من ثبوت التباين بين نقضين أمرين بينهما عموم من وجه ثبوت المدعى وهو ان ليس بين ذينك النقيضين عموم أصلا مطلقا ولا من وجه لاحتمال أن يكون ذلك

التباين

التي بان الثابت بينهما ثباتا جزئيا وأنه يجامع العموم من وجه لانه أحد فرديه (قوله فيندفع الاشكال) أقول لأن المدعى انفعاله وعم
العموم وثبوت العموم في محل واحد لا ينافي انتفاء الأوزم لجواز أن لا يثبت العموم في محل آخر فلا يكون العموم لازما للنقيضين المذكورين
مطلقا (قوله أو نقول) أقول يعني ان دعوى نسبة العموم بين نقيضيهما دعوى موجبة كلية فإذا ورد السلب ههنا كان ردعا لايجاب السكلى
فيكون سالبة جزئية وصدقها لا ينافي صدق الموجبة الجزئية (قوله فاعلم أن النسبة بينهما المباني الجزئية) أقول لا يقال لزمن من ذلك أن
لا تحصر النسبة بين الكميات في الأربع لا فاقول المباني الجزئية منحصرة في المباني الكلية والعموم من وجه فإذا قبل ان النسبة هناك هي
المباني الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور ومباني كلية وفي بعضها عموم من وجه فلم يرد كيان بينهما مناسبة خارجة عن الأربع
(قوله فلان قيد فقط لا طائل تحته) أقول أجيب عنه بان معنى كلام المصنف ان احدا المتباينين يصدق مع نقيض الآخر فقط أى لا يصدق مع
عين الآخر فصدق أحد المتباينين مع نقيض الآخر ظهر صدق أحد النقيضين بدون النقيض الآخر وبعدم صدق أحد المتباينين مع
عين الآخر ظهر صدق نقيضه مع عين الآخر فمن مجموع كلام المصنف ظهر صدق كل من ٤٧ نقيض المتباينين بدون الآخر قيد فقط

لا بد منه وليس معناه ان
المتباين الآخر لا يصدق مع
نقيض الأول والالسان
فلسر الاحاطة ان الفائدة
فقط ولا يخفى عليك ان هذا
التوجيه وان كان دقيقا
يصحح لما طوب اذا حاصله ان
قيد فقط منضم الى ما تقدم
يقيد مدعى صدق كل من
المتباينين مع نقيض الآخر
الآن ترك لفظ كل مع كونه
مفيدا للمعنى المقصود افادة
ظاهرة الى اراد هذا القيد
المحوج الى تدقيق النظر
وجعل اللفظ على خلاف
المتبادر تكاف ظاهرا لكن
الطال حينئذ متعلق بالعبارة
دون المعنى (قوله وأنت تعلم
أن الدعوى الخ) أقول
أجيب عن ذلك بان معنى
قوله -م نقيضا المتباينين
متباينان ثباتا جزئيا أن

المتباين السكلى سالبان كميان والتباين الجزئى اما عموم من وجهه أو تباين كلى لان المفهومين اذا لم يتصادقا
في بعض الصور فإن لم يتصادقا في صورة أصلا فهو التباين السكلى والا فالعموم من وجهه فاما صدق التباين
الجزئى على العموم من وجهه وعلى التباين السكلى لا يلزم من تحقق التباين الجزئى أن لا يكون بينهما عموم
أصلا فان قلت الحكم بان الاعم من شئ من وجهه ليس بين نقيضيهما عموم أصلا باطل لان الحيوان أعم من
الابيض من وجهه وبين نقيضيهما عموم من وجهه فنقول المراد منه أنه ليس يلزم أن يكون بين نقيضيهما عموم
من وجهه فيندفع الاشكال أو نقول لو قال بين نقيضيهما عموم لا فاد العموم في جميع الصور ولان الاحكام
الواردة في هذا الفن انما هي كليات فاذا قال ليس بين نقيضيهما عموم أصلا كان ردعا لايجاب السكلى وتحقق
العموم في بعض الصور لا ينافيه نعم لم يتبين مما ذكره النسبة بين نقيضى امرين بينهما عموم من وجهه بل تبين
عدم النسبة بالعموم وهو بصدق ذلك فاعلم ان النسبة بينهما المباني الجزئية لان العينين اذا كان كل واحد
منهما بحيث يصدق بدون الآخر كان النقيضان أيضا كذلك ولا ينافي بالمباني الجزئية الا هذا القيد ونقيضا
المتباينين متباينان ثباتا جزئيا لانهما ما كانا يصدقان معا على شئ كالانسان والافرس الصادقين على الجاد
أولا يصدق كاللا وجود واللا عدم فلا شئ مما يصدق عليه الا وجود يصدق عليه اللاحدم وبالعكس
وأيا ما كان يتحقق التباين الجزئى بينهما أما اذا لم يصدق على شئ أصلا كان بينهما تباين كلى فيتحقق التباين
الجزئى بينهما قطعاً وأما اذا صدق على شئ كان بينهما تباين جزئى لان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض
الآخر فيصدق كل واحد من نقيضيهما بدون نقيض الآخر فالتباين الجزئى لازم جزواؤه -م ذكر في المتن
ههنا ما لا يحتاج اليه وترك ما يحتاج اليه أما الاول فلان قيد فقط بعد قوله ضرور صدق أحد المتباينين مع
نقيض الآخر فالتباين لا طائل تحته وأما الثانى فلانه وجب أن يقول ضرور صدق كل واحد من المتباينين
مع نقيض الآخر لان التباين الجزئى بين النقيضين صدق كل واحد منهما بدون الآخر لا صدق واحد
منهما بدون الآخر وليس لزمن من صدق أحد الشئ مع نقيض الآخر صدق كل واحد منهما بدون الآخر صدق كل واحد
بدون الآخر فترك لفظ كل ولا بد منه وأنت تعلم أن الدعوى تثبت بمجرد المقدمة القائلة كل واحد من

النسبة بين هذين النقيضين هو التباين الجزئى مجردا عن خصوصية كل واحد من فرديه أعنى التباين السكلى والعموم من وجهه فلو كان التباين
الجزئى بينهما فى جميع الصور فى ضمن إحدى الخصصتين كالتباين الكلى مثلا لكان النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ لا يقال ان النسبة بين
الافرس والانسان أو بين الحيوان والابيض هو التباين الجزئى مع ثبوته هناك فطعا بل يقال النسبة بين الأولين هو التباين السكلى وبين
الاخيرين هو العموم من وجهه -م لم من ذلك ثبوت التباين الجزئى فى الموضوعين ولا شك أن المدعى بهذا المعنى لا يتم الا بان يبين أن نقيضى
المتباينين قد لا يتصادقان أصلا وقد يتصادقان فلا يكون التباين الجزئى بينهما مفيدا بخصيص التباين السكلى فى جميع الصور ولا بخصوص
العموم من وجهه فى جميعها بل يثبت فى بعضها فى ضمن المباني الكلية وفى بعضها فى ضمن العموم من وجهه فالنسبة بين نقيضى المتباينين هي التباين
الجزئى مجردا عن خصوصية كل واحد من فرديه وهو المطلوب وهذا الكلام لا شبهة فيه قيل ان المصنف يبين ان نقيضى الامرين اللذين بينهما
عموم من وجهه قد يباينان فى بعض الصور وتباينا كليا يظهر ان بينهما قيد يكون عموم من وجهه كاللا حيوان واللا ابيض فاذم ذلك الى
ما ذكره فى نقيضى المتباينين من صدق عين كل واحد منهما مع نقيض الآخر فانه جار فیهما أيضا يظهر أن النسبة بينهما التباين الجزئى مجردا

لأن خصوصية كل من فرديه أو نقول في أوله أن يكون النسبة بينهما هي العموم من وجه أو إضافة الخ في نفسه حيث ضم اليه في العموم مطلقا لم يتعرض للنسبة بينهما ههنا لأنها تعلم بما ذكره في نقض المتباينين بعينه لأن نقضهما لم يتصادق على شيء أصلا كنعقض الأعم وعين الأخص كان بينهما مباينة كلية وان تصادقا كان بينهما عموم من وجه ضرور تصدق كل واحد من العيين مع نقض الآخر وأيا ما كان كان التباين الجزئي فلا يلزم أن المصنف أهمل النسبة بينهما وهو يصدق بياها (قوله و بازائه السككي الحقيقي وقوله و بازائه السككي الإضافي الخ) أقول فإن قلت المتبادر بما ذكره أن السككي أيضا له معنيان مختلفان أحدهما حقيقي والإستضافي على قياس الجزئي وفيه بحث لأن الامتياز بين معنيي الجزئي وكون أحدهما حقيقيا والآخر إضافيا أمر مكشوف على ما بينه وأما السككي فليس يظهر له معنيان متمايزان كذلك فإن معناه المتقدم الذي سماه ههنا كليا حقيقيا هو الصالح لفرض الاشتراك بين كثيرين لا شك أنه أمر نسبي لا يعقل للشيء إلا بالقياس إلى كثيرين فإن أراد بالسككي الإضافي هذا المعنى فليس للسككي إذن معنيان وان أراد به معنى آخر فلم يبينه قلت أراد به معنى آخر وقد بينه بقوله وهو الأعم من شيء ومعناه أنه الذي يندرج تحته شيء آخر ولا نغني بالاندراج ما يكون مندرجا بعدد الفرض حتى يرجع إلى المعنى الأول بعينه بل ما يكون بحسب نفس الأمر فالسككي الحقيقي ما صلح لأن يندرج تحته شيء آخر بحسب فرض العقل سواء أمكن الاندراج في نفس الأمر أولا والسككي الإضافي ما ندرج تحته شيء آخر في نفس الأمر فيكون أخص من السككي الحقيقي قطعا بدرجته بين الأولى أن السككي الحقيقي قد لا يمكن اندراج شيء تحته كإحدى الكليات الفرضية ولا يتصور ذلك في الإضافي والثانية أن السككي الحقيقي ربما أمكن اندراج شيء تحته وان لم يندرج بالفعل لاذنه ٤٨ ولا خارجا ولا بد في الإضافي من الاندراج بالفعل وانما خص هذا المعنى بالإضافي لأن الإضافة

فيه أظهر من الإضافة في المعنى
المتباينين يصدق مع نقض الآخر لأنه يصدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر حيث أنه هو المباينة
الجزئية فبإقنى المقدمات مستدرك * قال
(الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فيكذلك يقال على كل أخص تحت الأعم
ويسمى الجزئي الإضافي وهو أعم من الأول لأن كل جزئي حقيقي فهو جزئي إضافي دون العكس أما الأول
فلا يندرج كل شخص تحت المساهيات المعراضة عن الشخصات وأما الثاني فلجواز كون الجزئي الإضافي كليا
وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك*)
(أقول) الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئيا حقيقيا لأن جزئيته بالنظر إلى حقيقة
المساهمة من الشركة وبازائه السككي الحقيقي وعلى كل أخص تحت الأعم كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان ويسمى
جزئيا إضافيا لأن جزئيته بالإضافة إلى شيء آخر وبازائه السككي الإضافي وهو الأعم من شيء آخر وفي
تعريف الجزئي الإضافي نظر لأنه والسككي الإضافي متضايغان لأن معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى السككي
الإضافي العام وكما أن الخاص خاص بالنسبة إلى العام كذلك العام عام بالنسبة إلى الخاص وأحد المتضايغين

تحقق الغير حيث يدركون تسمية بالحقيقي ظاهرة على هذا فالجزئي الإضافي ما ندرج بالفعل تحت غيره ولو قلنا الجزئي
الإضافي ما أمكن اندراجه تحت شيء كان السككي الإضافي ما يمكن اندراجه تحت شيء تحته فيكون أيضا أخص من السككي الحقيقي لكن بدرجته واحدة
ولا يصح أن يقال الجزئي الإضافي ما أمكن فرض اندراجه تحت شيء آخر حتى يلزم أن السككي الإضافي ما أمكن فرض اندراج شيء تحته فيرجع
إلى المعنى الحقيقي كما مر وانما لم يصح تفسير الجزئي الإضافي بما ذكرناه لأنه لا يقال للأفرض أنه جزئي إضافي للإنسان مع إمكان فرض الاندراج فتأمل
ليتضح لك أن الحق أن السككي أيضا له مفهوم مان أحدهما حقيقي يقابل مفهوم الجزئي الحقيقي تقابل العدم لا ملكة وليس توقف تعقله على
تعقل الغير مستلزم لكونه إضافيا كإحدى الجزئيين الحقيقيين بعينه على ما عرفت وثانيهما الإضافي يقابل الجزئي الإضافي تقابل الإضافي وان الحال بين
الكلين في النسبة عكس ما بين الجزئيين فالسككي الإضافي أخص من الحقيقي كما مر والجزئي الإضافي أعم من الحقيقي كما سنبينه (قوله وفي تعريف
الجزئي الإضافي نظر لأنه أي الجزئي الإضافي والسككي الإضافي متضايغان لأن معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى السككي الإضافي العام)
أقول وذلك لما عرفت أن معنى الجزئي الإضافي هو المندرج تحت غيره وهذا هو معنى الخاص بعينه ومعنى السككي الإضافي هو المندرج تحته شيء
آخر وهذا هو معنى العام بعينه فالخاص والجزئي الإضافي بمعنى واحد وكذلك العام والسككي الإضافي بمعنى واحد ولا شك أن الخاص والعام
متضايغان مشهوران كالأب والابن وان الخصوص والعموم متضايغان حقيقيان كالابنوة والبنوة والمتضايغان لا يعقلان إلا معا فلا يجوز أن
يذكر أحدهما في تعريف الآخر ولا يمكن تعقله قبل تعقله ضرورا فالتعقل المعرفة وأجزائه متقدم على تعقل المعرفة فإن قلت المذكور في
تعريف الجزئي الإضافي هو الأعم لا العام الذي هو بمعنى السككي الإضافي حتى يلزم ذكر أحد المتضايغين في تعريف الآخر قلت تعقل الأعم
يتوقف على تعقل العام الذي هو الإضافي مع أن المقصود بالأعم والأخص ههنا هو العام والخاص لا معنى للتفصيل والزيادة في العموم

والخصوص لكن على هذا يلزم تعريف الجزئى الاضافى بالخاص الذى هو بمقتضى ما يلزم تعريف الشئ بنفسه وبمقتضى ما يلزم وعلى الاول يلزم تعريفه بالخاص الذى يتوقف تعقله على تعقل الخاص فيلزم تعريف الشئ بما يتوقف على معرفته وبما يتوقف على معرفته مضايقة فالحال فى التعريف من وجهين أحدهما تعريف الشئ بنفسه أو بما يتوقف على معرفته والثانى تعريفه بمضايقة أو بما يتوقف على معرفته مضايقة ولا شك ان التحلل الاول أقوى من الثانى فالأولى أن لا يقتصر على الثانى وحده وأيضاً يلزم أن لا يكون تعريفه بالخاص من شئ كما ذكره الشارح صحيحاً لاشتماله على التحلل الأول قطعاً وهذا قد قيل فى جواب النظر أن المصنف ذكر المضايقة معاً أعنى الخاص والاعم فى تعريف شئ واحد هو الجزئى الاضافى ولا يحذور فى ذلك وليس بشئ لأن هذا القائل ان سلم ان معنى الجزئى الاضافى هو الخاص ومعنى السكى الاضافى هو العام كما ذكره الشارح فالنظر وارد مع زيادة كما عرفت وان لم يسلم فالجواب هو ذلك لاما ذكره منهم من قال لم يرد المصنف بما ذكره تعريف الجزئى الاضافى بل أراد ذكر حكم من احكامه يمكن أن يستقبط منه تعريفه وحيت ذيندفع الاشكالان معاً الآن المقام يدل على قصد التعريف ظاهراً (قوله وهـ) ذام مقوض بواجب الوجود) أقول أى بذاته المخصوصة المقدسة ٤٩ لا يمتنع منه فانه كلى كما مر وأجيب عن هذا النقض بان مناط السكية والجزئية هو الوجود الذهنى كما صرح به وليس من شأن الوجود المعين الذى هو الواجب الوجود لذاته أن يحصل فى الذهن حتى يتصف بالجزئية بل لا يعقل الا بوجوده وفرض كلياته متحصرة فى شخص ورد بان معنى الجزئى هو ما كان بحيث لو حصل فى الذهن لمنع وهذا معنى قولهم كلى مفهوم اما أن يمنع الخ لا يبر بدوابع كونه مفهوم بالفعول وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعول فى الذهن ولا على امكان حصوله فيه والجزئى الحقيقى بهذا المعنى يصدق على الواجب كالايتنى وأيضاً الممتنع الحصول فى الذهن هو كنه ذاته لذاته على وجه

لا يجوز أن يذكر فى تعريفه المضايقة الاستحراق والالكان تعقله قبل تعقله لاعمه وأيضاً الفظة كل انما هى للأفراد والتعريف بالافراد ليس بجائز فالأولى أن يقال هو الخاص من شئ وهو أى الجزئى الاضافى أعم من الجزئى الحقيقى يعنى أن كل جزئى حقيقى جزئى اضافى بدون العكس اما الاول فلان كل جزئى حقيقى فهو مندرج تحت ماهيته المعرف عن الشخصيات كما اذا جردنا زيدا عن الشخصيات التى بها صار شخصاً معيناً بقيت الماهية الانسانية وهى أعم منه فيكون كل جزئى حقيقى مندرجاً تحت أعم فيكون جزئياً اضافياً وهـ) ذام مقوض بواجب الوجود فانه شخص معين ويمتنع أن يكون له ماهية كلية والافهوان كان مجرد تلك الماهية السكية يلزم أن يكون أمراً واحداً كلياً وجزئياً وهو محال وان كانت تلك الماهية مع شئ آخر يلزم أن يكون واجب الوجود معروضاً للشخص وهو محال لما تقر فى الحكمة أن تشخص واجب الوجود عينه وأما الثانى فلجواز أن يكون الجزئى الاضافى كلياته الانص من شئ والخاص من شئ يجوز أن يكون كلياً تحت وكلى آخر بخلاف الجزئى الحقيقى فانه يمتنع أن يكون كلياً * قال * (الخامس النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقى فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ما هو قولاً وأولاً يسمى النوع الاضافى) * (أقول) النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول على كنهين متفقين بالحقيقة فى جواب ما هو ويقال له النوع الحقيقى لان نوعيته انما هى بالنظر الى حقيقة الواحدة الحاصلة فى افراد ذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ما هو قولاً وأولاً يسمى النوع الاضافى بالقياس الى الحيوان فانه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس الجنس وهو الحيوان حتى اذا قيل ما الانسان والفرس فالجواب أنه حيوان ولهذا المعنى يسمى نوعاً اضافياً لان نوعيته بالاضافة الى ما فوفه فالماهية منزلة بمزلة الجنس ولا بد من ترك لفظ كل لما سمعت فى مجت الجزئى الاضافى من أن كل للأفراد والتعريف للأفراد لا يجوز ذكر السكى لانه جنس السكيات ولا يتم حدودها بدون ذكره فان قلت الماهية هى الصورة المعقولة من الشئ

(٧ - قطب) مخصوص تعصر له الجزئية (قوله فانه يمتنع أن يكون كلياً) أقول قد ظهر بما ذكره النسبة بين الجزئيين وبما ذكرت النسبة بين السكيات وأما النسبة بين الجزئى الحقيقى وبين كل واحد من السكيات فالمباينة لان الجزئى يمتنع والسكى لا يمتنع وأما النسبة بين الجزئى الاضافى وبين كل واحد من بينهما فالعموم من وجه اصدق الجزئى الاضافى على الجزئى الحقيقى بدونهما وصدقهما بدونهما فى المفهومات الشاملة وتصادق السكى على السكيات المتوسطة (قوله لان نوعيته انما هى بالنظر الى حقيقة واحدة) أقول نوعيته هذا النوع نسبة وتضافة بينهما وبين افرادها فليس يعتبر فيها الاحدية افرادهم وشأنها اتحاد الحقيقة فى تلك الافراد فلذلك سمى بالحقيقى وأما النوع الاضافى فلا بد من نوعيته من اندراجها مع نوع آخر تحت جنس فيكون مضايقة وبان ذلك ان الجنس لما كان تمام الماهية المشتركة بين ماهيتين مختلفتين فى الحقيقة ومثلاً لا عليهم فى جواب ما هو فلا شك ان كل واحدة من تلك الماهيتين المندرجتين تحتها موصوفة بأن يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ما هو وهـ) هذه الصفة ثابتة لهما بالقياس الى الجنس الذى اندرجت فيه كما أن صفة النسبة ثابتة للجنس بالقياس الى ما اندرجت تحتها من الماهيات التى هى أنواعه فالجنس والنوع المندرج تحتها مضايقة كالاب والابن (قوله لانه جنس السكيات فلا تتم حدودها إلا بذلك) أقول هذا الشارح الى ما سبق من أن المذكور فى تعريفات السكيات حدوداً معينة لهما لارسوم كما هوهم واذا كانت حدوداً

كانت ثامة كاهو الظاهر فلا بد جيته من ذكر الجنس اعنى السكلى ههنا رعاية لطريقة القوم فى تعريف الكليات و اذا اعتبر السكلى فى مفهوم النوع الاضافى كان فيه اضافتان احدهما بالقياس الى ما تحتته من افراده لكونه كاياد الاخرى بالقياس الى الجنس الذى فوقه كايانواع النوع الحقيقى فيه اضافة واحدة بالقياس الى ما تحتته فقط كاهـ زفت (قوله فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها فى جواب ماهو) أقول الجنس كالحبوان مثلا وان كان متولا ومحولا الى اقله لكان طوعا وعلى الخاصة كاضا- لك وعلى العرض العام كالماتى لكن لافى جواب ماهو اذا ليس الحيوان تمام المشرك ولذا تبا هذه الثلاثة وكل واحد منها وان كان ماهية وكما يقال عليه وعلى غيره الجنس لكن لافى جواب ماهو فيخرج عن حد النوع الاضافى هذا القيد (قوله وهو النوع المقيد بالشخص) أقول أى الشخص هو النوع الحقيقى المقيد بما يتبع وقوع الشركة فيه ففى زيد مثلا الماهية الانسانية وأمر آخر به صار زيدا ناعن وقوع الشركة فيه وذلك الامر يسمى تعيينا وشخصا (قوله يكون حمل العالى عليه بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انما يصدق على زيد او على اتر كى بواسطة حمل الانسان عليه) أقول وذلك لان الحيوان مالم يصرا ناسا لم يكن محولا على زيد فان الحيوان الذى ليس بانسان لا يعمل عليه أصلا (قوله فبا اعتبار الاولبة فى القول يخرج الصنف عن الحد) أقول هذا القيد وان أخرج الصنف عن الحد أخرجه النوع عنه أيضا بالقياس الى الاجناس البعيدة فيلزم أن لا يكون الانسان نوعا للجسم الثانى ولا للجسم ولا الجوهر مع انه ٥٠ يسمى نوع الانواع لكونه نوعا لكل واحد من الانواع التى فوقه وأيضا النوع لما كان

والصور العقلية كليات فذكر السكلى فنقول الماهية ليس مفهومها مفهوم السكلى غاية ما فى الباب أنه من لوازمها فتكون دلالة الماهية على السكلى دلالة الملزوم على اللازم يعنى دلالة الالتزام لكن دلالة الالتزام مفهومه فى التعريفات وقوله فى جواب ماهو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها فى جواب ماهو وأما تقييد القول بالاولى فاعلم أولا أن سلسلة الكليات انما تنتهى بالاشخاص وهو النوع المقيد بالشخص وفوقها الاصناف وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالروى والتركى وفوقها الانواع وفوقها الاجناس واذا حمل كليات مترتبة على شى واحد يكون حمل العالى عليه بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انما يصدق على زيد وعلى التركى بواسطة حمل الانسان عليه ما وحمل الحيوان على الانسان اولى فقوله قولاً اوليا احتراز عن الصنف فانه كلى يقال عليه وعلى غيره الجنس فى جواب ماهو حتى اذا سئل عن السركى والفرس بهما كان الجواب الحيوان لكن قول الجنس على الصنف ليس بأولى بل بواسطة حمل النوع عليه فاعتماد الاولية فى القول يخرج الصنف عن الحد لانه يسمى نوعا اضافيا قال * (ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع وهو النوع العالى كالجسم أو أخصه وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع أو أعم من السافل وأخص من العالى وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم الناحى أو مبين للكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له) * (أقول) أراد أن يشير الى مراتب النوع الاضافى دون الحقيقى لان الانواع الحقيقية يستعمل أن تنزب حتى يكون نوع حقيقى فوقه نوع آخر حقيقى والالكان النوع الحقيقى فى جنساؤه محال واما الانواع

مضايف الجنس فاذا اعتبر فى النوع القول الاول فلا بد من اعتباره فى الجنس أيضا والا لم يكن مضايغله فيلزم أن لا تكون الاجناس البعيدة اجناسا للماهية التى هى بعيدة بالقياس اليها فالاولى أن يترك قيد الاولية ويخرج الصنف بقيد آخر ويقال النوع الاضافى كلى مقول فى جواب ماهو يقال عليه وعلى غيره الجنس فى جواب ماهو (قوله والالكان النوع الحقيقى جنسا) أقول وذلك لان النوع الحقيقى لما كان

تمام ماهية جميع أفرادها فلا فرضنا أن فوقه كليا آخر هو أيضا تمام ماهية أفرادها لم يمكن أن يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من أفرادها والالكان السكلى الذى تحتته المشتمل عليه معز ياد منه مشتملا على حقيقة أفرادها فلا يكون نوعا حقيقيا بل صنفا هذا خلاف فتعين ان يكون الفوقانى تمام الماهية الهاشتر كة لا المختصة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا وان محال ونوضحه أن الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من أفرادها فلا فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك لو جب أن يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من أفراد الانسان فيلزم ان يكون لكل فرد مائتان مختلفتان كل واحدة منهما تمام الماهية المختصة به وذلك محال لان تمام ماهية شى واحد لا يتصور فيه تعدد لانه لم يكن احداها جزءا لاخرى لم يكن شى منهما تمام ماهية بل جزءا منها وان كانت احداها جزءا لاخرى لم يكن الجزء تمام الماهية وحيث ان كان الحيوان وحده تمام الماهية كان الانسان المشتمل على الحيوان وز ياد منه الاشتماله على أمر كلى زائد على ماهية أفرادها وان كان الانسان وحده تمام الماهية المختصة لم يكن الحيوان الا تمام الماهية المشتركة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا فظهر أن النوع الحقيقى لا يكون فوقه نوع حقيقى ولا تحتة واما النوع الحقيقى بالقياس الى الاضافى فيجوز أن يكون تحتة كالانسان تحت الحيوان ولا يجوز أن يكون فوقه لان النوع الاضافى اما نوع حقيقى واما جنس والنوع الحقيقى لا يجوز أن يكون فوق شى منهما الماسم ويجوز أيضا أن لا يكون النوع الحقيقى تحت نوع اضافى أصلا كالعقل على ما سياتى فالنوع الحقيقى مقبى الى النوع الحقيقى لا يكون الامفردا ومقبى الى النوع الاضافى امام فردا واما سافل والاضافى مقبى الى الحقيقى امام فردا لم يكن تحتة نوع حقيقى أيضا كالانسان واما عال كالحيوان واما الاضافى

مؤسساً إلى لاض في مراتبه أربع وانما جعل المفرد من المراتب وان لم يكن واقعا في الرتبة نظر الى ان الافراد باعتبار عدم الترتيب فليست ملاحظة
الترتيب عدما كان في غيره ملاحظة الترتيب وجودا (قوله ان قلنا ان الجوهر جنس) أقول هذا المثال انما يتبع بشيئين أحدهما ان العقول
العشرة متفقة بالحقيقة وثانيهما ان الجوهر جنس لها (قوله كذلك الاجناس قد ترتب متصاعدة) أقول أشار باقطة قد الى ان الترتيب في
الاجناس مما لا يجب كما لا يجب في الانواع ايضا فكيف يكون نوع اضافي لا نوع فوقه ولا نوع ٥١ تحته فيكون نوعا مفردا غير واقع في سلسلة

الترتيب كذلك يكون جنس
لاجنس فوقه ولا تحته فيكون
جنسا مفردا ليس واقعا في
سلسلة الترتيب فذل هذا ينبغي
أن لا يعد من المراتب وتجعل
المراتب منحصرة في ثلاثة كما
فعله بعضهم الا أنهم تسامحوا
فعدوه من المراتب نظر الى
ما ذكرنا من أن اعتبار
افزاده يحوج الى ملاحظة
الترتيب عدما وانما قال في
الانواع متنازلة وفي الاجناس

الاضافية فقد ترتب لجواز أن يكون نوع اضافي فوق نوع آخر اضافي كالانسان فانه نوع اضافي
للحيوان وهو نوع اضافي للجسم النامي وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو نوع للجوهر فباعتبار ذلك
صار مراتبه أربع بالانسان اما أن يكون أعم الانواع أو أخصها أو أعم من بعضها أو أخص من البعض أو مابينها
الاسفل والاول هو النوع العالي كالجسم فانه أعم من الجسم النامي والحيوان والانسان والثاني النوع
الاسفل كالانسان فانه أخص من سائر الانواع والثالث النوع المتوسط كالحيوان فانه أخص من الجسم
النامي وأعم من الانسان والجسم النامي فانه أخص من الجسم وأعم من الحيوان والرابع النوع المفرد
ولم يوجد له مثال في الوجود وقد يقال في تمثيله انه كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل تحته العقول
العشرة وهي كلها في حقيقة العقل متفقة فهو لا يكون أعم من نوع آخر اذ ليس تحته نوع بل أشخاص ولا
أخص اذ ليس فوقه نوع بل الجنس وهو الجوهر فلهذا ذلك التقدير فهو نوع مفرد ورتبنا في التقسيم
على وجه آخر وهو ان النوع اما أن يكون فوقه نوع وعنده نوع أو لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع أو
يكون فوقه نوع ولا يكون تحته نوع أو يكون تحته نوع ولا يكون فوقه نوع كالجسم المطلق
وذلك ظاهر * قال

* (ومراتب الاجناس أيضا هذه الأربع لكن العالي كالجوه في مراتب الاجناس يسمى جنس
الاجناس لا الاسفل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامي ومثال المفرد العقل ان قلنا الجوهر
ليس بجنس له) *

(أقول) كان الانواع الاضافية قد ترتب متنازلة كذلك الاجناس ايضا قد ترتب متصاعدة حتى يكون جنس
فوقه جنس آخر وكان مراتب الانواع أربع فكذلك مراتب الاجناس أيضا تلك الأربع لانه ان كان أعم
الاجناس فهو الجنس العالي كالجوه وان كان أخصها فهو الجنس الاسفل كالحيوان أو أعم وأخص
فهو الجنس المتوسط كالجسم النامي والجسم أو مابينها لكل فهو الجنس المفرد الا أن العالي في مراتب الاجناس
يسمى جنس الاجناس لا الاسفل والسافل في مراتب الانواع يسمى نوع لانواع لا العالي وذلك لان
جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحته فهو انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس
ونوعية الشيء انما تكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع
والجنس المفرد ممثل بالعقل على تقدير أن لا يكون الجوهر جنسا له فانه ليس أعم من جنس اذ ليس تحته الا
العقول العشرة وهي أنواع لا اجناس ولا أخص اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض أنه ليس بجنس له
لا يقال أحد التمثيلين فاسدا ما تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير جنسية الجوهر وما تمثيل الجنس
المفرد بالعقل على تقدير عريضة الجوهر لان العقل ان كان جنسيا يكون تحته أنواع فلا يكون نوعا مفردا بل
عاليا فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان ما لا يكون جنسا لا يكون
جنسا مفردا لانا نقول التمثيل الاول على تقدير أن العقول العشرة متفقة بالنوع والثاني على تقدير أنها
متخلفة فيه والتمثيل يحصل بمجرد الفرض سواء طابق الواقع أو لم يطابقه * قال

* (والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقائق

التصاعد من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع الاسفل من مراتب الانواع مابين جميع مراتب الاجناس فانه لا يكون الانواع حقيقة فيما يستحيل
أن يكون جنسا وان الجنس العالي مابين جميع مراتب الانواع لانه لا يكون فوقه جنس فيستحيل أن يكون نوعا بين كل واحد من النوع
العالي والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسافل عموم من وجه وعليه باستخراج الامثلة (قوله لا يقال) أقول قد عرفت أن
التمثيل الاول مبني على اتفاق العقول العشرة في الحقيقة وكون الجوهر جنسا لها والتمثيل الثاني موقوف على اختلافها في الحقيقة وكون

الجوهر ايش جنسها ليس شئ فمحملة اسمها والجواب أن المقصود من التمثيل هو التفهيم فان طابق الواقع فذاك واللم يضرب اذ بكيفية مجرد
 الفرض خصوصاً في الملو جلده مثال في الوجود ظاهراً (قوله لما نبه على أن النوع معين) أقول حاصله ان المصنف أراد أن يبين ان النسبة
 بين المعنيين هي العموم من وجه ولكن لما كان المقدماء توهـم وان الاضافي أعم مطلقاً من الحقيقي ردوا ولا قولهم في ضرورة دعوى أعم من
 قولهم ثم بين ان النسبة بينهما هي العموم من وجه فهنا ثلاثة أشياء أحدها بيان ان النسبة بينهما هي ماهي العموم من وجه وهذا هو المقصود
 الاصل وانه ارد قولهم صريحاً وذلك للاهتمام بهذا الرد والمبالغة فيه حتى لا يتوهم كون قولهم صحيحاً ولو اكنى ببيان ان النسبة هي العموم
 من وجه لكان يفهم من ذلك رد قولهم واسكن ضمننا لا صريحاً وثالثه ايراد قولهم في ضرورة دعوى أعم من قولهم وذلك لانهم زعموا ان الاضافي
 أعم مطلقاً وهذا القول هو أن يقال ليس الاضافي أعم مطلقاً لوجود الحقيقي بدون كفاي الحقائق البسيطة والمصنف رد ما هو أعم من قولهم
 وهو ان النسبة بينهما هي العموم مطلقاً قال ايش بينهما هو عموم وخصوص مطلق واذا بطل ما هو أعم من قولهم بطل قولهم لان الاعمال لازم للاخص
 وبطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم وانما اختار المصنف في رد قولهم هذه الطريقة بلفظة في الرد كما أنه قال ليس شئ منهما أعم من الآخر
 فضلاً عن أن يكون الاضافي أعم فقوله ورد ذلك ٥٢ أي مذهب القدماء وقوله أعم صفة لدعوى أي تلك الدعوى التي هي أعم من مذهبهم

وقوله وهي أي تلك الصورة
 بل الدعوى التي هي أعم
 وقوله ان ليس أي هذا المنفي
 لا ينبغي فانه رد لتلك الدعوى
 لا عينها (قوله كفاي الحقائق
 البسيطة) أقول يعني الحقائق
 البسيطة التي هي تمام ماهية
 افرادها (قوله كالعقل
 والنفس) أقول هذا انما
 يصح اذا لم يكن الجوهر جنساً
 له ما حتى يتصور كونها
 بسيطين ومع ذلك فلا بد أن
 يكون كل منهما تمام ماهية
 افرادها حتى يكون نوعاً حقيقياً
 غير مندرج تحت جنس فلا
 يكون نوعاً اضافياً وقد
 يناقش في كلا الكلامين
 يكون الجوهر جنساً لما
 تحته ويكونهما مشتركين

البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلق بل كل منهما أعم من الآخر من وجه لصمد فهماء على
 (النوع السافل) *
 (أقول) لما نبه على أن النوع معين أراد أن يبين النسبة بينهما وقد ذهب قدماء المنطقيين حتى الشيخ
 في كتاب الشفاء الى ان النوع الاضافي أعم مطلقاً من الحقيقي ورد ذلك في ضرورة دعوى أعم وهي ان ليس
 بينهما عموم وخصوص مطلقاً فان كلا منهما موجود بدون الآخر اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي
 فكفاي الانواع المتوسطة فانها أنواع اضافية وليست أنواعاً حقيقية لانها أجناس واما وجود النوع
 الحقيقي بدون الاضافي فكفاي الحقائق البسيطة كالعقل والنفس والنقطة والوحدة فانها أنواع حقيقية
 وليست أنواعاً اضافية والاسكانات مركبة لوجود اندراج النوع الاضافي تحت جنس فيكون مركباً من
 الجنس والفصل ثم بين ما هو الحق عنده وهو أن بينهما عموم وخصوصاً من وجه لانه قد ثبت وجود كل منهما
 بدون الآخر وهما متصادقان على النوع السافل لانه نوع حقيقي من حيث انه مقول على افراد متفردة
 الحقيقة ونوع اضافي من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو * قال
 * (وجزاء المقول في جواب ما هو ان كان مذكورياً بالمطابقة يسمى واقعياً طريق ما هو كالحيوان والناطق
 بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان مذكورياً بالتضمن يسمى
 داخل في جواب ما هو كالجسم والناحي والحساس والمتحرك بالارادة لدال عليه الحيوان بالتضمن) *
 (أقول) المقول في جواب ما هو هو الدال على الماهية المسؤول عنها بالمطابقة كما اذا سئل عن الانسان بما هو
 فأجيب بالحيوان الناطق فانه يدل على ماهية الانسان مطابقة واما جزؤه فان كان مسدكورياً في جواب ما هو
 بالمطابقة أي باللفظ يدل عليه بالمطابقة تسمى واقعياً طريق ما هو كالحيوان أو الناطق فان معنى الحيوان
 جزء مجموع معنى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وهو مسدكورياً باللفظ

الافراد في الحقيقة (قوله والوحدة والنقطة) أقول هذا أيضاً انما يصح اذا كان كل منهما تمام ماهية افرادها ولم
 ينسب درجتها تحت جنس أصلاً وقد يناقش في الموضوعين أيضاً (قوله المقول في جواب ما هو هو الدال على الماهية المسؤول عنها بالمطابقة) أقول يعني
 اذا سئل عن الماهية بما هي يجب باللفظ دال عليها مطابقة ولا يجوز أن يجب بما يدل عليها بالتضمن فلا يقال الهندى في جواب ما يزيد ولا بما يدل
 عليها الترمافلا يقال الكاتب مثلاً في جواب ما يزيد ذلك للاحتياط في الجواب عن السؤال بما هو اذ ربما انتقل الذهن من الدال بالتضمن
 على الماهية الى الجزء الآخر من مفهوم ذلك الدال فيفوت المقصود وكذا ربما انتقل الذهن من الدال بالالتزام عليها الى لازم آخره فيفوت
 المقصود ولا يعتمد في فهم المقصود على القرينة لجواز خفاءها على السامع وهذا المقدار كان باعثاً على الاصطلاح على ان لا تذكر الماهية في
 جواب ما هو الا باللفظ دال عليها مطابقة واما جزء المقول في جواب ما هو فذلك لا يتصور الا اذا كانت الماهية المسؤول عنها مرتبة فيجوز أن يدل
 عليه مطابقة وهو ظاهر وان يدل عليه تضمناً ولا يحذور فيه لان جميع الاجزاء مقصودة ولا يجوز أن يدل عليه التزاماً لجواز الانتقال من ذلك
 الدال على الجزء بالالتزام الى لازم آخره ولا يعتمد على القرينة لما عرفت فظاهر ان المطابقة معتبرة في جواب ما هو كلاً وجزراً وان التضمن
 مذهبهم كلاً معتبر جزراً وان الالتزام مذهبهم كلاً وجزراً وهذا في جواب ما هو واما التعريفات فتدقيق ان الالتزام مذهبهم مذهبهم أيضاً كفاي
 جواب ما هو وذلك أيضاً للاحتياط فيها والأولى جواز فهمها مع ظهور القرينة المعينة للمقصود

(قوله وانما سمى واقعا) أقول تخصيص بعض الواقع في الطريق بالجزء المدلول عليه مطابقة وتخصيص الداخل في الجواب بالجزء المدلول عليه تضمننا اصطلاح والمناسبة في التسمية مرة فان الواقع أنسب بالمدلول مطابقة والداخل أنسب بالمدلول تضمننا وان كان لكل منهما مناسبة مع كل من الجوزين (قوله فبانه مقسم له أى يحصل قسم له) أقول قد يتوهم ان الناطق مثلا يقسم الحيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق والتحقيق أنه مقسم له بمعنى أنه يحصل قسم له لا يحصل قسمين فان غير الناطق قسم من الحيوان حاصل من انضمام عدم النطق اليه كان الناطق قسم منه حاصل بانضمام النطق اليه فاذا قسم الحيوان الى هذين القسمين كان هالك أمران مقسمان له ٥٣ كل واحد منهما يحصل قسم واحد له وكان من قال ان الناطق يقسم الحيوان

الحيوان الدال عليه مطابقة وانما سمى واقعا في طريق ما هو لان المقول في جواب ما هو طريق ما هو وهو واقع فيه وان كان مذكورا في جواب ما هو بالتضمن أى بلفظ يدل عليه بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو كفهوم الجسم أو الناحي أو الحساس أو المتحرك بالارادة فانه جزء معنى الحيوان الناطق المقول في جواب ما هو وهو مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه بالتضمن وانما انحصر جزء المقول في جواب ما هو في القسمين لان دلالة الالتزام به بحورة في جواب ما هو بمعنى أنه لا يذ كر في جواب ما هو لفظ يدل على المساهبة المسئول عنها أو على أجزائها بالالتزام اصطلاحا * قال

*(والجنس العالي جاز أن يكون له فصل يقوم لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أكثر متساوية ويجب أن يكون له فصل يقسمه والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقوم ويمتنع أن يكون له فصل يقسمه والمتوسطات يجب أن يكون لها فصول تقسمها وفصول تقومها وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل من غير عكس كل وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس) *

(أقول) الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس أى جنس ذلك النوع فاما نسبته الى النوع فبانه مقوم له أى داخل في قوامه وجزء له وأما نسبته الى الجنس فانه مقسم له أى يحصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسمه من الجنس ونوعه مثلا الناطق اذا انساب الى الانسان فهو داخل في قوامه وما هيته واذا نسب الى الحيوان صار حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوان اذا تصورت هذا فنقول الجنس العالي جاز أن يكون له فصل يقوم لجواز أن يتركب من أمرين متساويين يساويانه ويميزانه عن مشاركانه في الوجود وقد امتنع القدماء عن ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل يقوم لها لابد أن يكون لها جنس وقد سلف ذلك ويجب أن يكون له أى للجنس العالي فصل يقسمه لوجوب أن يكون تحتها أنواع وفصول الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات له والنوع السافل يجب أن يكون له فصل مقوم ويمتنع أن يكون له فصل مقسم اما الاول فلو جوب أن يكون فوقه جنس وماله جنس لابد أن يكون له فصل يميزه عن مشاركانه في ذلك الجنس واما الثاني فلا متنازع أن يكون تحتها أنواع والام يكن سافلا بل متوسطا والمتوسطات سواء كانت أنواعا أو أجناسا يجب أن يكون لها فصول مقومات لان فوقها أجناسا وفصول مقسمات لان تحتها أنواعا فكل فصل يقوم النوع العالي أو الجنس العالي فهو يقوم السافل لان العالي مقوم السافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كل أى ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لانه قد ثبت أن جميع مقومات العالي مقومات للسافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات العالي لم يكن بين السافل والعالي فرق وانما قال من غير عكس كل لان بعض مقوم السافل مقوم للعالي فهو مقوم للعالي وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو يقسم العالي لان معنى تقسيم السافل تخصيه في نوع وكل ما يحصل السافل في نوع يحصل العالي فيه فيكون العالي حاصلأ أيضا في ذلك النوع وهو معنى تقسيمه للعالي ولا ينعكس كذا أى ليس كل مقسم العالي مقسم السافل لان فصل السافل مقسم للعالي وهو

لان الكلام فيها فان قلت فعلى هذا لا يلزم عدم الفرق بين السافل والعالي لجواز أن يكون في السافل سوى الفصول المقومة المشتركة بينهما وبين العالي فرضا أمرا آخر به يمتاز عن العالي قلت ليس في السافل وراعا ماهية العالي الا الفصول المقومة للسافل فان فرضت مشتركة اتحد السافل والعالي ماهية مثلا ليس في الانسان وراعا الجوهر الا فصول مقومة للانسان ومقسمة للجوهر وهى قابل الابعاد الثلاثة والناحي والحساس والمتحرك بالارادة والناطق وكذا ليس في الانسان وراعا الجسم الا فصول مقومة للانسان ومقسمة للجسم هي الثلاثة الاخيرة وليس فيه أيضا وراعا الجسم الناحي الا فصول مقومات له ومقسمات للناحي ههنا الاخيران وليس فيه أيضا وراعا الحيوان الا فصل واحد هو الناطق فانه اذا ترتبت الاجناس كان الذي تحت الجنس العالي مركبا منه ومن فصل وهكذا فلا يميز السافل عن الذي فوقه الا بما هو فصل مقوم له فاذا فرض

كونه مشتر كالم يبق بشيء مافرق أصلا (قوله فالقول الشارح هو المعرفة وهو استلزام الخ) أقول أعني ما يكون تصويره بطريق النظر موصلا إلى تصور الشيء أو امتيازته عن جميع ماعداه وهذا القيد يفهم اعتبارهما تقدم من أن الموصل بالنظر إلى التصور يسمى قولاً شارحاً وكيف لا يكون معتبراً والمقصود من الفن بيان طرق اكتساب التصورات والتدقيقات ومع هذا القيد لا نقض بأن تصور المعرفة يستلزم أيضاً تصور معرفه فتنقض حد المعرفة ولا بأن تصور الماهيات يستلزم تصور لوازمها البينة المعتبرة في دلالة الالتزام اذ ليس شيء من هذين الاستلزامين بطريق النظر والاكتساب (قوله وليس المراد بتصور الشيء الخ) أقول قد تبين أن تصور الشيء المكتسب من القول الشارح قد يكون بالكنهه كفي الحد التام وقد يكون بغير الكنهه كافي غير الحد التام وأما تصور المعرفة المكتسب فإن كان حداً تاماً فلا بد أن يكون بالكنهه لأن تصور الماهية بالكنهه لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنهه وان كان غير الحد التام فجاز أن يكون بالكنهه وان لا يكون ومنهم من قوههم أن الحد التام قد يحصل بغير تصور اجزائه بالكنهه فانه يكفي فيه تصور الاجزاء مفصلة أم بالكنهه أو بغيره وليس بشيء فانه اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوماً بالكنهه لم تكن الماهية معلومة بالكنهه قطعاً ٥٤ (قوله والا لكان الاعم من الشيء أو الاخص منه معرفة) أقول اعلم ان المتأخر من اعتباري وفي

لا يقسم السافل بل يقوم به ولا كنهه ينعكس جزئياً فان بعض مقسم العالي مقسم السافل وهو مقسم السافل * قال (الفصل الرابع في التعريفات المعرفة للشيء وهو الذي يستلزم تصوره وتوذلك الشيء وامتيازته عن كل ماعداه ولا يجوز أن يكون نفس الماهية لان المعرفة معلوم قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم لقصوره عن افادة التعريف ولا أخص لكونه أخفى فهو مساوياً في العموم والخصوص) * (أقول) قد سلف للثان نظر المنطقي ما في القول الشارح أو في الجملة قول كل منهما مقدمات يتوقف معرفته عليهما ولما وقع الفراغ من بيان مقدمات القول الشارح فقد حان أن يشرع فيه فالقول الشارح هو المعرفة وهو ما يستلزم تصوره وتوذلك الشيء أو امتيازته عن كل ماعداه وليس المراد بتصور الشيء تصوره بوجه ما والا لكان الاعم من الشيء أو الاخص منه معرفة لانه قد يستلزم تصوره وتوذلك الشيء بوجهما واسكن قوله أو امتيازته عن كل ماعداه مستدر كالاتي كل معرفة فهو مقيد لتصور ذلك الشيء بوجه ما بل المراد بالتصور بكنهه الحقيقة فهو الحد التام كالحیوان الناطق فان تصور وهو مستلزم لتصور حقيقة الانسان وانما قال أو امتيازته عن كل ماعداه لانه تناول الحد الناقص والرسم فان تصور زائتها لا تستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتيازته عن جميع أغنياءه ثم المعرفة اما أن يكون نفس المعرفة أو غيره لا جائز أن يكون نفس المعرفة لو جوب أن يكون المعرفة معلوماً قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه فتنعين أن يكون غير المعرفة ولا يتخلو اما أن يكون مساوياً له أو أعم منه أو أخص منه أو مبايناً له لا سبيل إلى انه أعم من المعرفة لانه فاهم عن افادة التعريف فان المقصود من التعريف ما يتصور حقيقة المعرفة أو امتيازته عن جميع ماعداه والاعم من الشيء لا يفيد شيئاً منهما ولا إلى انه أخص لكونه أخفى لانه أقل وجوداً في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام فيه ووجود العام في العقل بدون الخاص وأيضاً شروط تحقق الخاص ومعاذاته أكثر فان كل شرط ومعاذاته عام فهو شرط ومعاذاته الخاص ولا ينعكس وما يكون شروطه ومعاذاته أكثر يكون وقوعه في العقل أقل وما هو أقل وجوداً في العقل فهو أخفى عند العقل والمعرفة لا بد أن يكون أجل من المعرفة ولا إلى انه مباين لان الاعم والاخص لما لم يصلح للتعريف مع قرينه ما إلى الشيء فالباين بالطريق الاولى لانه في غاية البعد عنه فوجب أن يكون المعرفة مساوياً للمعرفة في العموم والخصوص فكل ماصدق عليه

المعرفة أن يكون موصلاً إلى كنهه المعرفة أو يكون مميزاً للمعرفة عن جميع ماعداه من غير أن يوصل إلى كنهه ولهذا حكوه باب الاعم والأخص لا يصلحان للتعريف أصلاً والصواب ان الاعتبار في المعرفة كونه موصلاً إلى تصور الشيء اما بالكنهه أو بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه تميز عن جميع ماعداه أو عن بعض ماعداه اذ لا يمكن أن يكون الشيء متصلاً ورامع عدم امتيازته عن بعض ماعداه واما الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون تصور الشيء بالكنهه كسبياً محتاجاً إلى معرفه كذلك تصوره بوجه ما سواء كان مع تميزه عن جميع ماعداه أو عن بعضه يكون كسبياً فتصوره

المعرفة

بوجه أعم أو أخص اذا كان كسبياً لا يكتبه الا بالاعم أو الاخص فهما ايضاً محتان للتعريف في الجملة (قوله أو امتيازته عن جميع ماعداه) أقول قد عرفت ان ذلك غير واجب الا ان المتأخر من لماز أو ان التصور الذي يمتاز به التصور عن بعض ماعداه في غاية النقض لم يلتفتوا اليه وشرطوا المساواة بين المعرفة والمعرفة وأخر جوا الاعم والاخص عن صلاحية التعريف بهما واما المباين فلما كان أبعد من الاخص كان أولى بان لا يفيد تميزاً تاماً مع ان اظهر أنه لا يفيد تميزاً أصلاً وان احتمل احتمالاً بعيداً أن يكون مميزاً في الجملة وأبعد منه افادته تميزاً تاماً بان يكون بين المتباينين خصوصية تقتضي الانتقال من أحدهما إلى الآخر (قوله ولا أخص لكونه أخفى لانه أقل وجوداً في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام) أقول هذا موقوف على أن يكون العام ذاتياً للخاص ويكون الخاص معقولاً بالكنهه واما اذا لم يكن ذاتياً أو كان ذاتياً ولم يكن الخاص معقولاً بالكنهه لم يلزم من وجوده في العقل وجوده عام فيه (قوله وأيضاً شروط تحقق الخاص) أقول هذا بحسب الوجود الخارجي مسلم فانه كلما تحقق الخاص في الخارج تحقق العام فيه وهو ما بحسب الوجود الذهني فلا جاز أن يعقل الخاص ولا يعقل العام كما مر آنفاً

(قوله فانه اذا صدق قولنا كل ماصدق عليه المعرفة وكل ماصدق عليه المعرفة لم يصدق عليه المعرفة) أقول وذلك لان
 الموجبة السككية الثانية عكس نقض الموجبة السككية الاولى على طريق المتقدمين (قوله وبالعكس) أقول وذلك لان الاولى أيضا عكس نقض
 الثانية على طريقهم فكل واحدة منهما مستلزمة للآخرى وفائدة قوله وبالعكس اثبات لزوم من الطرف الآخر لثبوت الملازمة السككية التي
 ادعاها بقوله وهو ملازم للسككية الثانية (قوله وهو لاشتغالها على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه) أقول وذلك لان في ذاتيات كل شيء
 ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه فيكون الحد التام بواسطة اشتغالها على الذاتيات المميزة مانعا عن دخول اغيار المحدود فيه وكذا الحد الناقص
 يترك فيه الذاتي المميز فيكون مانعا عن دخول الاغيار فيه والمقصود بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والغوي فلا يراد أن الرسم أيضا فيه منع
 عن دخول الاغيار فيه فينبغي أن يسمى حدا واعلم أن ارباب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرفة وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة
 عن اختلاف الاصطلاحين واعلم أيضا ان الحقائق الموجودة تتعسر ٥٥ الاطلاع على ذاتياتها والتميز بينها

وبين عرضياتها تعسرا تاما
 واصلا الى حد التعذر فان
 الجنس يشبهه بالعرض العام
 والفصل بالخاصة بل ذلك ترى
 رئيس القوم يستصعب تحديد
 الاشياء واما المفهومات
 اللغوية والاصطلاحية
 فامرها سهل فان اللفظ اذا
 وضع في اللغة أو الاصطلاح
 المفهوم مركب فما كان داخلا
 فيه كان ذاتياله وما كان
 خارجا عنه كان عرضياله
 فتحديد المفهومات في غاية
 السهولة وحدودها ورسومها
 تسمى حدودا ورسومها
 بحسب الاسم وتحديد الحقائق
 في غاية الصعوبة وحدودها
 ورسومها تسمى حدودا
 ورسومها بحسب الحقيقة
 (قوله لان الغرض من
 التعريف اما التمييز أو
 الاطلاع على الذاتيات)
 أقول أي المقصود من

المعرفة صدق عليه المعرفة وبالعكس وما وقع في عبارة القوم من انه لا بد أن يكون جامعاً وما نعا ومظردا
 ومنعكساراجع الى ذلك فان معنى الجمع أن يكون المعرفة متناولاً لكل واحد من افراد المعرفة بحيث لا يشذ
 منه فرد وهذا المعنى ملازم للسككية الثانية القائلة كل ماصدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة ومعنى المنع أن
 يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من اغيار المعرفة وهو ملازم للسككية الاولى والاطراد التامة لازم في الثبوت أي
 متى وجد المعرفة وجد المعرفة وهو عين السككية الاولى والانعكاس التلازم في الانتفاء أي متى انتفى المعرفة
 انتفى المعرفة وهو ملازم للسككية الثانية فانه اذا صدق قولنا كل ماصدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة
 وكل ماصدق عليه المعرفة لم يصدق عليه المعرفة وبالعكس * قال
 * (و يسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين وحداناً فصالن كان بالفصل القريب وحده أو به
 وبالجنس البعيد ورسماً تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة ورسماً ناقصاً ان كان بالخاصة وحدها
 أو بهما وبالجنس البعيد
 (أقول) المعرفة اما حد أو رسم وكل منهما اما تام أو ناقص فهذه أقسام أربعة فاحد التام ما يتركب من
 الجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان والناطق اما تسميته حد أو ناقصاً في اللغة المنع وهو
 لاشتغاله على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه واما تسميته تاماً فلذلك الذاتيات فيه بتمامها
 والحد الناقص ما يكون بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد كتعريف الانسان بالناطق أو بالجسم
 الناطق اما أنه حد فلما ذكرنا أو ما أنه ناقص فلنخرج بعض الذاتيات عنه والرسم التام ما يتركب من الجنس
 القريب والخاصة كتعريفه بالحيوان الضاحك أما أنه رسم فلا يرسم الدار اثرها ولما كان تعريفاً لما بالخارج
 اللازم الذي هو اثر الشيء فيكون تعريفاً بالاثار وما أنه تام فلما شابه الحد التام من حيث انه وضع
 فيه الجنس القريب وقيداً بمرئخص بالشيء والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها أو بهما وبالجنس
 البعيد كتعريفه بالضاحك أو بالجسم الضاحك أما كونه رسماً فلما امر وما كونه ناقصاً فلنحذف بعض أجزاء
 الرسم التام عنه لا يقال ههنا أقسام آخر وهي التعريف بالعرض العام مع الفصل أو مع الخاصة أو بالفصل
 مع الخاصة لاننا نقول انما لا يعتبر وهذه الاقسام لان الغرض من التعريف اما التمييز أو الاطلاع على
 الذاتيات والعرض العام لا يفيد شيئاً منها فافائدة في ضمهم مع الفصل أو الخاصة واما المركب من الفصل

التعريف اما تمييز المعرفة عما عداه فالعرض العام لا يدخل له في التمييز فلا يصلح معرفاً ولا جزء معرف لهذا الغرض واما الاطلاع عليه بما هو
 ذاتي له أي معرفته بما هو ذاتي له سواء كان جميع الذاتيات أو بعضها والعرض العام لا مدخل له في معرفة الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معرفاً
 ولا جزء معرف لهذا الغرض الاخر فيسقط الغرض العام عن الاعتبار في باب التعريفات وانما ذكر في باب السكيات لاستيفاء أقسام السككي
 واما الجنس فهو وان لم يكن له مدخل في التمييز لكن له مدخل في الاطلاع على الماهية بما هو ذاتي لها فذلك اعتبار مع الفصل والخاصة ههنا
 بحث وهو أن تميز الشيء قد يكون عن جميع ما عداه وقد يكون عن بعضه والعرض العام قد يفيد التمييز الثاني فينبغي أن يعتبر في التعريف فان
 قلت المعتبر هو التمييز الاول فانه على اشتراط المساواة قد عرفت ان الكلام على ذلك الاشتراط ان اللازم حيث أن لا يكون العرض العام
 معرفاً لأن لا يكون جزءاً من المعرفة وأيضا قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو عرضي له مطلوباً وان كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع
 عليه بما هو ذاتي له فان تصور الشيء قد يكون بوجه متفاوتة بعضاً هـ اكمل من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة رسم

فأما كونه أقوى من الخاصة وحده أو أن المركب منه ومن الفصل حدنا فليس كونه أكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حدنا فليس وهو أكمل من المركب من العرض العام والفصل وأما قوله فلا حاجة إلى التخصيص الخاصة إليه فرفع بأن التميز الخاص مناهما أقوى من التميز الخاص بالفصل وحده فإذا أريد هذا التميز الأقوى احتج إلى ضم الخاصة إلى الفصل (قوله كنعن يعرف الحركة بما ليس يسكون فأنهم في مرتبة واحدة من العلم والجهل) ٥٦ أقول أي الحركة والسكون في مرتبة واحدة فن عرف الحركة عرف السكون

والخاصة فالفصل فيه يبعد التميز والاطلاع على الذاتي فلا حاجة إلى ضم الخاصة إليه وان كانت مفيدة للتمييز لأن الفصل أفاد مع شيء آخر وطريق الحصر في الأقسام الأربعة أن يقال التعريف بما مجرد الذاتيات أولا فان كان مجرد الذاتيات فاما أن يكون بجميع الذاتيات وهو الحد التام أو ببعضها وهو الحد الناقص وان لم يكن مجرد الذاتيات فاما أن يكون بالجنس القريب وبالخاصة وهو الرسم التام أو بعينه بذلك وهو الرسم الناقص * قال

(ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كنعن يعرف الحركة بما ليس يسكون والزواج بما ليس يفرد عن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما بها يقع المشابهة ثم يقال المشابهة اتفاق في الكيفية أو بمراتب كما يقال الاثنان زوج أول ثم يقال الزوج الأول هو المنتسم ثم يساوي بين ثم يقال المتساويان هما الشبان الاذان لا يفضل أحدهما على الآخر ثم يقال الشبان هما الاثنان ويجب أن يحتراز عن استعمال الفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة بالدلالة بالقياس إلى السامع لكونه مغفونا للعرض) *

(أقول) أخذان بين وجود واختلال التعريف لاحتراز عن إيهام معنوية أو لفظية أما المعنوية فيجوز تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة أي يكون العلم بأحدهما مع العلم بالآخر والجهل بأحدهما مع الجهل بالآخر كنعن يعرف الحركة بما ليس يسكون فأنهم في المرتبة الواحدة من العلم والجهل فن علم أحدهما علم الآخر ومن جهل أحدهما جهل الآخر والمعرف يجب أن يكون أقدم معرفة لأن معرفة المعرفة معرفة المعرفة والمقدمة على المعلول ومنها تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه أما بمرتبة واحدة ويسمى دورا صريحا أو بمراتب ويسمى دورا ضميرا ومثاله ما في الكتاب ظاهر وأما الإغاط باللفظية فأنما تتصور إذا حاول الإنسان التعريف لغيره وذلك بأن يستعمل في التعريف ألفاظا غير ظاهرة بالدلالة بالنسبة إلى ذلك الغير فيفوت غرض التعريف كاستعمال الألفاظ الغريبة الوحشية مثلى أن يقال النار اسطقس فوق الاسطقسات وكاستعمال الألفاظ المجازية فان الغالب مبادرة المعاني الحقيقية إلى الفهم وكاستعمال الألفاظ المشتركة فان الاشتراك يخل بفهم المعنى المقصود نعم لو كان للسامع علم بالألفاظ الوحشية أو كان هناك قرينة دالة على المراد جاز استعمالها فيه * قال

(المقالة الثانية في القضايا وأحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول) *

أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية * القضية قول يصح أن يقال لغائله أنه صادق فيه أو كاذب وهي جلية إن انحلت بطرفيها إلى مفردين كقولك زيد عالم زيد ليس بعالم وشرطية إن لم تخل (أقول) لما فرغ من مباحث القول الشارح شرع في بيان مباحث الحجمة ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا وأحكامها وضع المقالة الثانية لبيان ذلك وترتفع على مقدمة وثلاثة فصول أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية أي الخاصة لا بحسب القسمة الأولية فان القضية تنقسم أولا إلى الجلية والشرطية ثم الجلية تنقسم إلى ضرورية واللا ضرورية مثلا والشرطية إلى لزومية واتفاقية فإقسام الجلية والشرطية

وبالعكس وهذا النما يصح ادليم يجعل السكون عبارة عن عدم الحركة والامكان السكون أخفى من الحركة لا مساو بالها فإذا امتنع تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كان امتناع تعريفه بما هو أخفى منه أولى (قوله ويسمى دورا صريحا) أقول وذلك لظهور الدور فيه وإذا دارت المرتبة على واحدة استمر الدور هناك فالذي يسمى دورا مضمر أو فساد الدور المضمر أكثر إذ في الدور المصرح يلزم تقديم الشيء على نفسه بمرتين وفي المضمر بمراتب فكان الخس (قوله اسطقس) أقول هو أصل المركب وأنما سمى العناصر الأربعة اسطقسات لأنها أصول المركبات من الحيوانات والنباتات والمعادن وأعلم أن استعمال الألفاظ المجازية أردأ من استعمال الألفاظ المشتركة لتمادي ذهن منها إلى غير المعاني المقصودة لولا إقرارنا في الاشتراك تردد بين المقصود وبين ما ليس بمقصود لكن يحتج على أن

يحمل اللفظ على غير المقصود فيكون أردأ من استعمال الألفاظ الغريبة إذ لا يفهم هناك شيء أصلا فالحال فيه هو الاحتياج إلى الاستقبال فتطول المسافة بلا طائل * بحيث التصديقات (قوله ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا) أقول كان للقول الشارح مبادي يتوقف عليها ويجب تقديمها عليه وهي مباحث الكميات الخمس لترتيب المعارف منها كذلك للجهة مبادي ترتب كبر منها ويتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادي وهي مباحث القضايا فإدراك قدمها (قوله أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية) أقول أما ليعرف كيف فلا بد من تقديمها وأما التقسيم إلى الأقسام الأولية فكأنه من تشبهه أذب ذلك التقسيم ينكشف الشيء زيادة انكشافه ويتبين به أقسامه الأولية التي يراد بيان أحوالها

(قوله في القضية المفروطة) أقول يعني ان القضية تطابق تارة على المفروطة وتارة على المعقولة اما بالاشتراك أو الحقيقة والحجاز والثاني أولى لان المعقولة هو القضية المعقولة واما المفروطة فالتامة عبرت لالتامة على المعقولة فسميت قضية تسمية الدال باسم المدلول وكذلك لفظ القول يطلق على المفروطة والمعقولة فالقول المفروط جنس للقضية المفروطة والقول المعقول جنس للقضية المعقولة ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها فهذه المعلومات من حيث انها حاصلة في الذهن تسمى قضية معقولة والعلم بها يسمى تصديقا عند الامام وأما عند الاول فالصدق هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة أولا ٥٧ وقوعها كما عرفت وقد يطلق التصديق بمعنى المصدق به على القضية لان العلم التصديقي لا يتعلق الا بها اما بجميع اجزائها أو بعضها (قوله اما ان ينحل) أقول القضية لا بد فيها من الحكم لانه المحتمل للصدق والكذب والحكم لا بد له من المحكوم عليه والمحكوم به فهما أعني المحكوم عليه وبه بمنزلة المادة للقضية والحكم الذي يرتبط أحدهما بالاخر بمنزلة الصورة او انحلال القضية هو بطلان صورته وان انحلكت اجزائه المادية بعضها عن بعض (قوله وليس هو الدال على النسبة السالبة) أقول كلمة ليس لرفع النسبة الإيجابية السلبية دل عليها لفظ هو ومجموعهما يدل على وضع النسبة السالبة فيكون المجموع رابطا للمحكوم به بالمحكوم عليه بالنسبة السالبة (قوله طردا وعكسا) أقول فتعريف الشرطية غير مطرد لدخول غير المحدود فيه وتعريف الجلية غير منعكس لخروج بعض المحدود عنه (قوله فالاولى أن

هي أقسام القضية الا انها ليست باقسام أولية لها بل أقسام ثانية أي انما تنقسم القضية اليها بالواسطة أن الجلية والشرطية ينقسمان اليها فان عرض من وضع المقدمة ذكر الاقسام الأولية أي أقسام القضية بالذات لا أقسام أقسامها فالقضية قول يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب فالقول وهو اللفظ المركب في القضية المفروطة أو المفهوم العقلي المركب في القضية المعقولة جنس يشمل الاقوال التامة والناقصة وقوله يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشاءات كلها من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي اما جلية أو شرطية لانها اما أن تنحل بطرفها الى مفردين أو لم تنحل وطرفا القضية هما المحكوم عليه والمحكوم به وبمعنى انحلالها أن تحذف الادوات الدالة على ارتباط أحدهما بالاخر فاذا حذفنا من القضية ما يدل على الارتباط الحكمي فإن كان طرفاه مفردين فهي جلية اما موجبة ان حكم فيها بان أحدهما هو والاخر كقولنا زيد وعالم أو كقولنا زيد وعالم اما سالبة ان حكم فيها بان أحدهما ليس هو والاخر كقولنا زيد ليس هو بعالم فاما اذا حذفنا اللفظة هو والدالة على النسبة الايجابية من القضية الاولى وليس هو الدال على النسبة السالبة من القضية الثانية بقي زيد وعالم وهما مفردان وان لم يكن طرفاه مفردين فهي شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانه موجود واما أن يكون هذا العدم وجاؤا فإدخاله اذا حذفنا أدوات الاتصال وهي كلمة ان والفاء في الشمس طالعة النهار موجود وهما ليسا بمفردين وكذلك اذا حذفنا أدوات العناد وهي اما أو بقي هذا العدد زوج وهذا العدد فرد وهما أيضا ليسا بمفردين فان قلت قولنا الحيوان الناطق ينقل ينقل قديميه وقولنا زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمها النهار موجود جليات مع أن أطرافها ليست بمفردات فانتقض التعريفان طردا وعكسا فنقول المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل أو بالقوة وهو الذي يمكن أن يعبر عنه بالفظ مفردا لاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات بالفعل إلا أنه يمكن أن يعبر عنها بالفظ مفردة أو قلها أن يقال هذا ذلك أو هو أو الموضوع محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن أن يعبر عن أطرافها بالفظ مفردة فلا يقال فيها هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق هذه القضية تتحقق تلك القضية واما ان تتحقق هذه القضية أو تتحقق تلك القضية وهي ليست بالفظ مفردة نعم بقي ههنا شئ وهو أن الشرطية كما فسرت قضية اذا حللتها لا يكون طرفاه مفردين ولا خفاء في امكان أن يعبر عن طرفيها بعد التحليل بمفردين وأقله أن يقال هذا ملزوم لذلك وذلك ما عندنا لذلك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل أو بالقوة دخالت الشرطية تحت الجلية فالاولى أن يحذف قيد الانحلال عن التعريف ويقال المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين سميت جلية والافشرطية هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء وقيل صوابه أن يقال القضية ان انحلت الى قضيتين فهي شرطية والانجالية لا لاراد عليه مثل قولنا زيد أبوه قائم فانه جملة مع أنه لم ينحل الى مفردين لان المحكوم به فيه قضية وهو ليس بصواب من وجهين اما أولا فلو ردد بعض النقوض المذكورة عليه واما ثانيا فلان انحلال القضية الى ما منتهى كيهما والشرطية لا تتركب من قضيتين فان أدوات الشرط والعناد أخرجت

المصدق به على القضية لان العلم التصديقي لا يتعلق الا بها اما بجميع اجزائها أو بعضها (قوله اما ان ينحل) أقول القضية لا بد فيها من الحكم لانه المحتمل للصدق والكذب والحكم لا بد له من المحكوم عليه والمحكوم به فهما أعني المحكوم عليه وبه بمنزلة المادة للقضية والحكم الذي يرتبط أحدهما بالاخر بمنزلة الصورة او انحلال القضية هو بطلان صورته وان انحلكت اجزائه المادية بعضها عن بعض (قوله وليس هو الدال على النسبة السالبة) أقول كلمة ليس لرفع النسبة الإيجابية السالبة دل عليها لفظ هو ومجموعهما يدل على وضع النسبة السالبة فيكون المجموع رابطا للمحكوم به بالمحكوم عليه بالنسبة السالبة (قوله طردا وعكسا) أقول فتعريف الشرطية غير مطرد لدخول غير المحدود فيه وتعريف الجلية غير منعكس لخروج بعض المحدود عنه (قوله فالاولى أن

يحذف قيد الانحلال) أقول هذا القيد ذكره صاحب الكشف ومن تابعه والاولى تركه وحل المفرد على ما يعبر عنه بالفعل والقوة كذا ذكره ومن أنصف من نفسه عرف ان كل جملة يمكن أن يعبر عن طرفيها مع ملاحظة الارتباط بمفردين وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك (قوله فالورود بعض النقوض المذكورة عليه) أقول وهو قولنا زيد عالم يضاد زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمها النهار موجود (قوله فلان انحلال القضية الى ما منتهى كيهما) أقول لان المركب انما ينحل الى اجزائه الموجودة فيه ما عرفت من ان التحليل هو ابطال الصورة فلا يبقى الا الاجزاء المادية ثم ان أطراف الشرطية ليست قضايا لان القضية لا تتم الا اذا اعتبر فيها الحكم

أيضا عاوا واتزاعا وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيره ضرورة فانك اذا قلت الشمس طالعة أو وقعت النسبة بين طرفيه لم تصور بطله بشئ آخر بان يصير يحكموا ما عليه أو به فإلما تجرد القضية عن الحكم لم يمكن جعلها جزء قضية أخرى فاذا حذفت ادوات الشرط والجزء بقيت الشمس طالعة النهار موجود بذات المعنى الذي كان عليه حال الارتباط فانه بهذا المعنى كان موجودا في الشرطية فلا يكون قضية مالم يضم اليه الحكم وحيد لا يكون ذلك تحليلا فقط بل تحليلا الى الاجزاء وضم شئ آخر اليها ومن زعم انه اذا حذفت الادوات فقدت جدا الحكم في الاطراف فقد اخطأ وكيف يتوهم ذلك في مثل قولك ان كان زيد حجارا كان ناهة قاع العلم يكذب الطرفين وصدق الشرطية لا يقال الادوات كانت مابعة عن الحكم فاذا زالت عاد الحكم لان زوال المانع لا يكفي في وجود الشئ بل لا بد من وجود المقتضى وزوال المانع لا يستلزمه كجاء المثال المدكور وان أردت تفصيلا يتضح به عليك الحال فاستمع لما نقول القضية ان لم يوجد في شئ من طرفيها نسبة فهي حالية كقولك الانسان حيوان وان وجدت فان كانت مما لا يصح أن تكون تامة بان تكون نسبة تعييدية فهي أيضا حالية كقولنا الحيوان الناطق جسم ضاحك وان كانت مما يصح أن تكون تامة فاما ان توجد في أحد طرفيها فتكون ٥٨ القضية أيضا حالية كقولك زيد أبيض فانه وان توجد فيه ماعا فاما ان تكون

المحولة اجبالا فتكون أيضا حالية كقولك زيد قائم لثاقبه زيد ليس بقائم واما أن تكون المحولة تفصيلا فتكون القضية شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فظاهر ان اطراف الحالية اما مفردة بالفعل أو بالقوة فان المشتمل على النسبة التعييدية مطلقا والخبرية اذا كانت المحولة اجبالا يمكن أن يوضع موضعها مفردان دلالة اجبالية وان اطراف الشرطية لا يمكن وضع المفردات في مواضعها اذا لا يمكن أن يستفاد من المفردات ملاحظة الحكم عليه وبه والنسبة الحكمية على التفصيل فان شئت قلت في تقسيم القضية طرفاها اما أن يكونا مفردين بالفعل أو

أطرافها عن أن تكون قضايانا ترى اذا قلنا الشمس طالعة كانت قضية محتملة للصدق والكذب ثم اذا أوردنا ادوات الشرط عليه وقلنا ان كانت الشمس طالعة خرج عن أن يكون قضية تحتل الصدق والكذب نعم وربما يقال في هذا ان الشرطية مركبة من قضيتين تجوزا من حيث ان طرفيها اذا اعتبر فيهما الحكم كانا قضيتين والافهما ليستا قضيتين لاعتداد التركيب ولا عند التحليل * قال (والشرطية امامت صلة وهي التي حكم فيها بصدق قضية أو لاصدتها على تقدير صدق قضية أخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جساد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتساوي بين القضيتين في الصدق والكذب معا وفي أحدهما فقط أو بنطية كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا وليس اما أن يكون هذا الانسان حيوانا أو أسود) * (أقول) الشرطية قسمان متصلة ومنفصلة فالمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لاصدتها على تقدير صدق قضية أخرى فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى فهي متصلة موجبة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير صدق الانسانية وان حكم فيها بسبب صدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى فهي متصلة سالبة كقولنا ليس البتة ان كان هذا انسانا فهو جساد فان الحكم فيها بسبب صدق الجسانية على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتساوي بين القضيتين اما في الصدق والكذب معا أي بأنهم لا يصدقان ولا يكذبان أو في الصدق فقط أي بأنهم لا يصدقان ولكنهم ما قد يكذبان أو في الكذب فقط أي بأنهم ما لا يكذبان وربما يصدقان أو بغيره أي بسبب ذلك التنافي فان حكم فيها بالتنافي فهي منفصلة موجبة اما اذا كان الحكم فيها بالتنافي في الصدق والكذب معا سميت منفصلة حقيقية كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا فان قولنا هذا العدد زوج وهذا العدد فرد لا يصدقان معا ولا يكذبان معا اما اذا كان الحكم فيها بالتناقض في الصدق فقط فهي مائعة الجمع كقولنا اما أن يكون هذا الشئ شجرا أو حجران قولنا هذا الشئ شجرا أو هذا الشئ حجر لا يصدقان وقد يكذبان بأن يكون هذا الشئ حيوانا واما اذا كان الحكم فيها بالانفاد في الكذب فقط فهي

المحولة اجبالا فتكون أيضا حالية كقولك زيد قائم لثاقبه زيد ليس بقائم واما أن تكون المحولة تفصيلا فتكون القضية شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فظاهر ان اطراف الحالية اما مفردة بالفعل أو بالقوة فان المشتمل على النسبة التعييدية مطلقا والخبرية اذا كانت المحولة اجبالا يمكن أن يوضع موضعها مفردان دلالة اجبالية وان اطراف الشرطية لا يمكن وضع المفردات في مواضعها اذا لا يمكن أن يستفاد من المفردات ملاحظة الحكم عليه وبه والنسبة الحكمية على التفصيل فان شئت قلت في تقسيم القضية طرفاها اما أن يكونا مفردين بالفعل أو

بالقوة أو لا وان شئت قلت كل واحد من طرفيها اما أن يكون مشتملا على نسبة تامة لمحوطة تفصيلا أو لا وكان من قال القضية ان مائعة انحلت الى قضيتين أو اذ ان كل واحد من طرفيها قضية بالقوة لمحوطة تفصيلا فيكون قضية بالقوة القرينة من الفعل فيصح التقسيم بهذا الوجه أيضا واعلم أن الشرطية لم يوجد في شئ من طرفيها الحكم بل فرضه هذا في المتصلة ظاهر واما في المنفصلة فانهما يظهر فرض الحكم اذا لوحظ فيها المتصلة اللازمة لها فان قولك هذا العدد امار زوج واما فرد في قوة قولك ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا وعلى هذا قياس ما عداه (قوله فالمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لاصدتها) أقول فالمتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها باتصال تحقق قضية بتحقق قضية أخرى فان اكتفى بمطابق هذا الاتصال سميت متصلة مطابقة وان قبل الاتصال بكونه لزوميا سميت متصلة لزومية أو بكونه اتفاقيا سميت متصلة اتفاقية والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسبب ذلك الاتصال اما مطلقا أو لزوميا أو اتفاقيا والمنفصلة الموجبة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين اما في التحقيق والاتقاء أو في أحدهما فان اكتفى بمطابق التنافي سميت منفصلة مطابقة وان قبل التنافي بكونه ذاتي سميت منفصلة عادية وان قبل بالاتفاق سميت منفصلة اتفاقية والمنفصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسبب ذلك التنافي اما مطلقا أو مقيدا بالاعتقاد أو بالاتفاق رس - مرد

عليه لتفاصيل هذه المعاني في المتصلة والمنفصلة في مباحث الشرطيات (قوله ومفهومها اصطلاحية) كما تصدق على الموجدات تصدق على (السواب) أقول لان مفهوم الحاجة اصطلاحاً هو لقضية التي يكون طرفاها مفردين اما بافعال أو بالثبوت وهذا المفهوم كما يصدق على زيد قائم يصدق على زيد ليس قائم بالتفاوت وكذلك الحال في مفهوم المتصلة والمنفصلة اصطلاحاً بل نقول اطلاق الشرطية على المتصلة أيضاً بحسب المفهوم الاصطلاحي كما لا يخفى على المتصلة وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في المتصلة طاهر او قد يشوبهم من قوله ليس اجزاء هذه الاسامي على السواب بحسب مفهوم اللغات اجزاء على الموجدات بحسب مفهوم اللغة وليس كذلك بل اجزاء هذه الاسامي عليها ما بحسب المفهوم الاصطلاحي قطعاً فالظاهر في العبارة أن يقال ليس اطلاق هذه الاسامي على هذه القضايا بحسب مفهوم اللغة (قوله وأما السواب فلشابهتها اياها في الاطراف) أقول قد يتوهم من هذه العبارة أنهم أطلقوا هذه الاسامي على الموجدات أولاً لتحقيق المعاني اللغوية فيها ثم نقلوها منها الى السواب لمشابهتها لاهل الموجدات في الاطراف والظاهر أنهم ٥٩ نقلوها هذه الاسامي من المعاني اللغوية الى

المفهومات الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة في بعض افراد هذه المفهومات أعني الموجدات فان هذا القدر من المناسبة كاف في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين (قوله وأما ذكر أقسام الشرطية فيها فبالعرض الخ) أقول الاقسام لاولية هي الجلية والشرطية وانما ذكر الموجدية والسالبة في الجلية على سبيل التبعية لان مفهوم الجلية ينضبط بذلك وهو او كذا ذكر المتصلة والمنفصلة ههنا لانها حقيقة ثنائية

مانعة الخلو كما ان يكون هذا الشيء لا شجر أو لا حجر فان قولنا هذا الشيء لا شجر او هذا الشيء لا حجر لا يكذبان والالكان الشيء شجر او حجر ام هو محال وقد يصدقان معاً بان يكون حراً وان كان حكم فيها سلب التناقض فهي منفصلة سالبة فان كان الحكم فيها سلب المنافاة في الصدق والكذب معاً كانت سالبة حقيقة كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسوداً او كاتسافاته يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعةهما وان كان الحكم فيها سلب المنافاة في الصدق فقط كانت سالبة مانعة الجمع كقولنا ليس اما أن يكون هذا الانسان حيواناً أو اسوداً فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما وان كان الحكم فيها سلب المنافاة في الكذب فقط كانت سالبة مانعة الخلو كقولنا ليس اما أن يكون هذا الانسان رومياً أو نجيباً فانه يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع لا يقال السواب الجلية والمتصلة والمنفصلة على ما ذكرتم ما يرفع فيها الجمل والاتصال والانفصال فلا تكون حامية ومتصلة ومنفصلة لانها ما ثبت فيها الجمل والاتصال والانفصال لا نقول ليس اجزاء هذه الاسامي على السواب بحسب مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح ومفهومها اصطلاحية كما تصدق على الموجدات تصدق على السواب نعم المناسبة المتحققة للنقل ام في الموجدات فلتحقق معنى الجمل والاتصال والانفصال وام في السواب فلمشابهتها اياها في الاطراف لا يقال المقدمة كانت معقودة لذلك أقسام القضية الاولية والمتصلة والمنفصلة ليست من الاقسام الاولية بل من الاقسام قسمها أعني الشرطية لاننا نقول لاشك ان المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولية وأما ذكر أقسام الشرطية فمفهومها بالعرض وعلى سبيل الاستطراد * قال

(*) الفصل الاول في الجلية وفيه أربعة مباحث * البحث الاول في اجزائها وأقسامها الجلية انما تتحقق باجزاء ثلاثة محكوم عليه ويسمى موضوعاً ومحكوم به ويسمى محمولاً ونسبة بينهما هي ارتباط المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى رابطة كقوله في قولنا زيد هو عالم ونسبة القضية حينئذ ثلاثية وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمفهومها والقضية تسمى حينئذ ثنائية (أقول) لما قسم القضية الى الجلية والشرطية شرع الآن في الجليات وانما قدمها على الشرطيات لبساطتها والبسيط مقدم على المركب طبعاً فالجلية انما تنقسم من اجزاء ثلاثة المحكوم عليه ويسمى موضوعاً ولانه قد وضع للحكم عليه شيء والمحكوم به يسمى محمولاً الجلية على شيء ونسبة بينهما هي ارتباط المحمول بالموضوع

لما ذكرنا واعلم أن اقسام القضية الى الجلية والشرطية حصر عقلي وأما اقسام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة فليس كذلك لان الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة التفسيرية من الفعل والنسبة بين القضيتين لا يمكن أن تكون بحمل احدهما على الاخرى بل لا بد أن تكون هناك نسبة تفسير الجمل ولا يلزم أن تكون النسبة التي هي غير الجمل منحصرة في الاتصال والانفصال لجواز أن تكون بوجه آخر فلهذه القسمة استقرائية اذ لم توجد في العلوم ومعارف اللغة نسبة توجه آخر معتبر بين اطراف القضايا (قوله وانما قدمها على الشرطيات لبساطتها) أقول فان الجلية وان كانت مركبة في نفسها الا انها تقع جزأ الشرطية فتكون بسيطة بالقياس اليها أي تكون أقل اجزاء منها ولا يعني أن الجلية بجزم مع اجزائها تقع جزأ الشرطية اذ قد عرفت أن اطراف الشرطيات لا حكم فيها بل يعني أن الجلية اذا كانت قضية بالقوة التفسيرية من الفعل أي ملحوظة بتفاصيل اجزائها التي هي سوى الحكم تكون جزأ منها فكأنما ابتداء اجزائها من البساطة فذلك قد عرفت مباحث الشرطيات (قوله ويسمى موضوعاً) أقول ههنا يتناول المبتدأ والفاعل أيضاً فان زيداني قال زيد موضوع وقال محمول لان محصل معناه زيد فائق أو ذو قول في الزمان

الماضي (قوله والحاصل ان اجزاء الجلية أربعة) أقول هي المحكوم عليه وبه النسبة بينهم ما وقعوا أو لا وقعوا وهذه الأربعة هي المومات وادراك الثلاثة الاول منها من قبيل النصورات التي من شأنها ان تنكسب بالقول الشارح وادراك الاخير أعني ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها هو المسمى بالتصديق الذي من شأنه ان يكتسب بالجمعة ويسمى هذا الادراك حكما وقد يسمى هذا المدرك أعني وقوع النسبة أولا وقوعها حكما أيضا ولذلك قيل لا بد في القضية من الحكم ٦٠ (قوله فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة أيضا) أقول دلالة واضحة

وتسمى نسبة حكمية وكما أن من حق الموضوع والمحمول أن يعبر عنهما بالفظين كذلك من حق النسبة الحكمية أن يدل عليها بالفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلائها على النسبة الرابطة تسمية الدال باسم المدلول كهو في قولنا زيد هو عالم فان قلت المراد بالنسبة الحكمية اما النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب واما وقوع النسبة أولا وقوعها الذي هو الايجاب والسلب فان كان المراد بها الاول يكون للقضية جزء آخر وهو وقوع النسبة أولا وقوعها فلا بد أن يدل عليها بعبارة أخرى وان كان المراد الثاني كان النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب جزءا آخر فليدل عليها أيضا بالفظ آخر والحاصل أن اجزاء الجلية أربعة فمما كان من حقها أن يدل عليها بأربعة الفاظ فنقول المراد الثاني وكأن قوله يارب يربط المحمول بالموضوع إشارة اليه فان النسبة مالم يعبر بها عن الوقوع والادوقوع لم تكن رابطة ولا حاجة الى الدلالة على النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة أيضا فالجزء آخر من القضية يتأديان بعبارة واحدة ولهذا أخذ اجزاء واحدا حتى حصر الاجزاء في ثلاثة ثم الرابطة اداة لانتم ايدل على النسبة الرابطة وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في المثال المذكور وتسمى غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان قائما وتسمى زمانية والقضية الجلية باعتبار الرابطة مماثلية أو ثلاثية لانتم ان ذكرت فيها الرابطة كانت ثلاثية لاشتراكها على ثلاثة الفاظ لثلاثة معان وان حدثت لشعور الذهن بمعناها كانت ثنائية لعدم اشتراكها على جزئين بازاء معنيين وقوله وقد تحذف في بعض اللغات إشارة الى أن اللغات مختلفة في استعمال الرابطة فان لغة العرب بماتة عمل الرابطة وربما تحذف إشهادا لقرائن الدالة عليها ولغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها على ما نقله الشيخ ولغة العجم لا تستعمل القضية خالية عنها مبالغة كقولهم هست وبوذ واما بحركة كقولهم زيد يدير بالكسر * قال

* (وهذه النسبة ان كانت نسبية بها يصح أن يقال ان الموضوع محمول بالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت نسبية بها يصح أن يقال ان الموضوع ليس بمحمول بالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر) *

(أقول) هذا تقسيم ثان للعملية باعتبار النسبة الحكمية التي هي مدلول الرابطة فتلك النسبة ان كانت نسبية بها يصح أن يقال الموضوع محمول كانت القضية موجبة كنسبة الحيوان الى الانسان فانها نسبية ثبوتية صحيحة لان يقال الانسان حيوان وان كانت نسبية بها يصح أن يقال الموضوع ليس بمحمول فاقضية سالبة كنسبة الحجر الى الانسان فانها نسبية سلبية بها يصح أن يقال الانسان ليس بحجر وهذه الايشمل القضايا الكاذبة فانه اذا قلنا الانسان حجر كانت القضية موجبة والنسبة التي هي فيها لا يصح أن يقال الانسان حجر وكذلك اذا قلنا الانسان ليس بحجر وان كانت القضية سالبة والنسبة التي هي فيها ليست نسبية بحيث يصح أن يقال الانسان ليس بحجر وان قالوا بان يقال الحكم في القضية اما بان الموضوع محمول أو بان الموضوع ليس بمحمول أو يقال الحكم فيها اما بايقاع النسبة أو بانتزاعها وذلك ظاهر * قال

مدلول الرابطة لدلالة كان على الزمان الذي لا تدخل له في الربط (قوله إشارة الى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة) * (وموضوع

متازدة وان كانت التزامية (قوله وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه) أقول يعني ان النسبة التي يربط بها المحكوم عليه بالمحكوم عليه معقولة من حيث انها حالة بينهما أو آلة لتعرف حالهما فلا تكون معنى مستقلة لا يصلح لان يكون محكوما عليه أو به فاللفظ الدال عليها يكون اداة (قوله لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في المثال المذكور) أقول قد يناقش في ذلك بان لفظ هو في زيد هو عالم يدل على زيد لانه ضمير راجع اليه فلا يكون رابطة ويقال الرابطة في هذه القضية هي حركة الرفع لانها دالة على الارتباط والاستناد والدليل عليه ان المفردات اذا ذكرت موقوفة الاواخر نحو زيد لم يحصل التركيب ولا يفيد الاسناد وقد تكون في قالب الكلمة ككان الناقصة وما يتصرف فيها وتسمى زمانية لدلائها على الزمان بخلاف لفظ هو واخوانها اذ لدلالة لها على الزمان أصلا وقد نقض ههنا أيضا بان مدلول كان رائد على

أقول قيل وجه الضبط ان يقال ههنا ثلاثة أشياء الوجوب والامتناع والجواز فترجمهم في ثلاثة أخرى هي مجموع الرابطة بين معاها الرابطة الزمانية وحدها وغير الزمانية وحدها وفيه بدلا يخفى (قوله ولغة العجم لا تستعمل القضية خالية عنها) أقول نقض ذلك بمثل قولهم زيد دبر است ومنجم فان قولهم ومنجم قضية خالية عن الرابطة (قوله وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة) أقول قيل عاينة الايشملها اذا حملت الصحة على ما هو في نفس الامر أو اذا حملت على ما هو أهم من الصحة بحسب نفس الامر وما هو بحسب زعم القائل فيشملها اقطعا وأنت تعلم ان المتبادر

* (وموضوع الجملة ان كان شخصاً معيناً سميت مخصوصة وشخصية وان كان كلياً فان بين فيها كمية افراد ما صدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال على اسمها سوراً سميت محصورة وقوم سوراً وهي اربع لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي الكمية وهي امام وجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة وامام سالبية وسورها الاشئ ولا واحد كقولنا لا شئ اولاً واحداً من الناس بجماد وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية وهي امام وجبة وسورها بعض أو واحد كقولنا بعض الحيوان أو واحد من الحيوان انسان وامام سالبية وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انساناً وليس بعض الحيوان بانسان وبعض الحيوان ليس بانسان) *

(اقول) هذا تقسيم ثالث للعملية باعتبار الموضوع فموضوع الجملة اما ان يكون جزئياً أو كلياً فان كان جزئياً سميت القضية شخصية ومخصوصة اما موضوع كقولنا لا بد انسان وامام سالبية كقولنا لا بد ليس بحجر اما سميتها شخصية فلان موضوعها شخص معين واما سميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها واما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لوحظ في اسامي الاقسام حال الموضوع وان كان كلياً فاما ان يبين فيها كمية افراد الموضوع من الكمية والعضوية أو لا يبين واللفظ الدال على أي كمية الافراد يسمى سوراً واحداً من سور البلد كما انه يحصر البدو ويحيط به كذلك اللفظ الدال على كمية الافراد يحصرها ويحيط بها فان بين فيها كمية افراد الموضوع سميت القضية بمخصوصة وقوم سوراً اما ان يحصر افراد موضوعها واما ان لا يحصرها فلا شئ مما لها على السور وهي أي المحصورة اربعة اقسام لان الحكم فيها اما على ككل الافراد أو على بعضها وأما ما كان فاما بالاجاب أو بالسلب فان كان الحكم فيها على كل الافراد فهي كلية امام وجبة وسورها كل أي كل واحد وادلا على الكل المحصور كقولنا كل نار حارة أي كل واحد من افراد النار حارة وامام سالبية وسورها الاشئ ولا واحد كقولنا لا شئ اولاً واحداً من الناس بجماد وان كان الحكم فيها على بعض الافراد فهي جزئية امام وجبة وسورها بعض واحد كقولنا بعض الحيوان أو واحد من الحيوان انسان أي بعض افراد الحيوان أو واحد من افراد انسان وامام سالبية وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انساناً وليس بعض الحيوان انساناً وليس بانسان والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الاجاب السككي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض وبعض ليس بالعكس من ذلك اما ان ليس كل دال على رفع الاجاب السككي بالمطابقة فلا نأذا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو الاجاب السككي واذا قلنا ليس كل حيوان انساناً يكون مفهومه الصريح انه ليس ثبت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو رفع الاجاب السككي واما انه دال على السلب الجزئي بالالتزام فلا نة اذا ارتفع الاجاب السككي فاما ان يكون المحمول مسلوباً عن كل واحد واحد وهو السلب السككي أو يكون مسلوباً عن البعض ثابتاً للبعض وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئي جزئياً ما سلب الجزئي من ضروريات مفهوم ليس كل أي رفع الاجاب السككي ومن لوازمه فتكون دلالة عليه بالالتزام لا يقال مفهوم ليس كل وهو رفع الاجاب السككي أعم من السلب عن الكل أي السلب السككي والسلب عن البعض أي السلب الجزئي فلا يكون دالاً على السلب الجزئي بالالتزام لان العام لا دلالة له على الخاص باحدى الدلالات الثلاثة لا نقول رفع الاجاب السككي ليس أعم من السلب الجزئي بل أعم من السلب عن الكل والسلب عن البعض مع الاجاب البعض والسلب الجزئي هو السلب عن البعض سواء كان مع الاجاب البعض الاستحواً ولا يكون فهو مشترك بين ذلك القسم وبين السلب السككي فيكون لازماً لهما واذا انحصر العام في القسمين وكل منهما يكون ملزماً بالامر كان ذلك الامر اللازم لازماً للعام أيضاً فيكون السلب الجزئي لازماً لمفهوم رفع الاجاب السككي وبعبارة أخرى ليس كل يلزمه السلب الجزئي فانه متى ارتفع الاجاب السككي صدق السلب عن البعض لانه لو لم يكن المحمول مسلوباً عن شئ

من عبارة المصنف هو الصحة
في نفس الامر والتعريفات
يجب جعلها على معانيها
المبادرة منها

(قوله لان البعض غير معين) أقول هذا الكلام ظاهري والحق فيه أنه اذا قلنا ليس بعض الحيوان بانسان فان أردت بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع كان سلبا جزئيا وان أردت به سلب القضية على معنى انه ليست بمحققة في نفس الامر كان سلبا كاملا لان سلب الإيجاب الجزئي يستلزم السلب الكلي فعلى هذا ليس كل حيوان سلبا كما بان بقصد بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع المذكور وهو كل واحد واحد وان يكون سلبا جزئيا بان ٦٣ يقصده سلب القضية كحقيقة (قوله كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع) أقول زعم بعضهم

من الافراد لكان ثابتا لكل والمقدر خلافه - ذا خاف واما أن ليس بعض وبعض ليس يدلان على السلب الجزئي بالطبيعة فظاهر لانا اذا قلنا بعض الحيوان ليس بانسان أو ليس بعض الحيوان انسانا يكون مفهومه الصريح سلب الانسان عن بعض افراد الحيوان للتصريح ببعضه وادخال حرف السلب عليه وهو السلب الجزئي واما انه - ما يدلان على رفع الإيجاب الكلي بالانتماء فلان المحمول اذا كان مساويا عن بعض الافراد لا يكون ثابتا لكل الافراد فيكون الإيجاب الكلي مرتفعا - ذاهو الفرق بين ايس كل وبين الاخيرين واما الفرق بين الاخيرين فهو أن ايس بعض قد يذكّر للسلب الكلي لان البعض غير معين فان تعين بعض الافراد خارج عن مفهوم الجزئية فاشبهه بالذكر في سياق النفي فكأن النكرة في سياق النفي تعيدا للعموم كذلك ههنا أيضا لانه احتمل ان يفهم منه السلب في أي بعض كان وهو السلب الكلي بخلاف بعض ليس فان البعض ههنا وان كان أيضا غير معين الا انه ليس واقعا في سياق النفي بل السلب انما هو وارده عليه وبعض ليس قد يذكّر للإيجاب العمومي حتى اذا قيل بل بعض الحيوان ليس بانسان أو يثبت انسانية لبعض الحيوان لا سلب الانسانية عنه وفوق ما بينه - ما كما ستقف عليه بخلاف ليس بعض اذا لا يمكن تصور الإيجاب مع تقديم حرف السلب على الموضوع * قال

* (وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم تصلح لان تصدق كائنة جزئية سميت القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع لان الحكم فيها على نفس الطبيعة وإن صحت لذلالت سميت مهمولة كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس في خسر) *

(أقول) مامر كان اذا بين في القضية كمية افراد الموضوع واما اذا لم يبين فلا يتخلو اما ان تصلح القضية لان تصدق كائنة جزئية بل يكون الحكم فيها على افراد الموضوع أو لم تصلح بان يكون الحكم على طبيعة الموضوع نفسه الا على الافراد فان لم تصلح لان تصدق كائنة جزئية سميت طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ماصدق عليه الحيوان والانسان من الافراد بل على نفس طبيعتهم - ما وان صحت لان تصدق كائنة جزئية سميت مهمولة لان الحكم فيها على افراد موضوع هو كونه اهل لكان كيمته كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس في خسر أي ماصدق عليه الانسان من الافراد في خسر وليس في خسر فقد كان ان الجارية باعتبار الموضوع منحصرة في أربعة اقسام ولك أن تقول في القضية موضوع الجارية إما جزئي وكلي فإن كان جزئيا فهي شخصية وان كان كليا فلما أن يكون الحكم فيها على نفس طبيعتها الكلي أو على ماصدق عليه من الافراد كان الحكم على نفس الطبيعة فهي طبيعة وان كان على ماصدق عليه من الافراد ما لم يبين فيها كمية الافراد وهي المحصورة أولا وهي الماهية والشخص في الشئ اعطيت القيمة فقال الموضوع ان كان جزئيا فهي الشخصية وان كان كليا فان يبين فيها كمية الافراد فهي المحصورة وهو الأنف في الجملة فوسّع عليه المتأخر ون بعد الانحصار فيها الخرج الطبيعية والحوادث ان الكلام في القضية المتغيرة في الزمان والطبيعية لان الاعتبار لها في العيولم لان الحكم في القضايا على ماصدق عليه الموضوع وهي الافراد والطبيعة كمست منها فخرجها عن التقسيم لا يتخلل بالانحصار لان عدم الانحصار بان تناول المقسم شيئا ولا تناوله الاقسام والمقسم ههنا لا يتناول الطبيعيات فلا يتخلل

ان مثل هذه القضايا تسمى عامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة بعبارة العموم فان الحيوان من حيث انه عام موصوف بالجنسية والانسان بعبارة موصوف بالنوعية ومثلهما الطبيعة بنحو قولنا الانسان حيوان فاطبق فزادوا في القضايا قسمي خامسا والحق ان تلك القضايا أيضا طبيعية لان المحكوم عليه بالجنسية هو طبيعة الحيوان وحدها وكيف لا والمحكوم عليه ههنا ما يفهم من لفظ الحيوان وهو الطبيعة وحدها وان كان ثبوت الجنسية لها في نفس الامر باعتبار كيمتها كيان المحكوم عليه بالضحك في قولنا الانسان ضاحك هو طبيعة الانسان وان كان ثبوت الضحك لها في نفس الامر باعتبار كونها متعجبة فان التقييد المتعبر في ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه في نفس الامر لا يجب ان يلاحظ في الحكم بثبوته له وان لوحظ لم تنحصر القضية في خمسة ولا ستة لان القيود المتعبرة حيث تدعى محصورة

في عدد فالحق انحصار القضية في الاقسام الاربعه والتقسيم المذكور في الشرح أحسن مما في كائن (قوله والطبيعيات لا اعتبار الانحصار لها في العيولم) أقول وذلك لان الموضوعات المتأصلة هي الافراد والطبيعة انما توجد في ضمنها المقصود من العيولم معرفة أحوال الموجودات المتأصلة فان قلت الشخصية ليست أيضا معتبرة في العيولم اذ لا يبحث فيها عن الاشخاص قلت هي معتبرة في ضمن المحصورات بخلاف الطبيعة فانها ليست بمعتبرة لافي ذاتها ولا في ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الافراد لا على الطابع وأيضا الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكيمية فتنتج

في كبرى الشكل الاول نحو هذا يزور يدحيون هذا حيوان بخلاف الطبيعة فانها لا تتنج في كبرى الشكل الاول كقولك زيد انسان
والانسان نوع مع انه لا يصدق ز ين نوع (قوله وثنيهما) قول هذه الفائدة يمكن تحصيلها بان يقال كل موضوع محمول اسكن يغوث فائدة
الاختصار فلجمع الفائدةين اختاروا (ج ب) (قوله كما أنهم في قسم التصورات أخذوا مفهومات الكميات من غير اشارة الى مادة من المواد) أقول
يعني أخذوا المفهوم النوع والجنس وغيرهما مطلقا من غير اشارة الى طبيعة خاصة نوعية أو جنسية كالانسان والحيوان وجعلوا هذه
المفهومات المجردة عن خصوصيات الطبائع الشاملة اياها بأسرها محكوما عليها التكون الاحكام الواردة عليها متاولا لجميع طبائع الاشياء فان ذلك
صارت مباحث التصورات قوانين منطقية على الجزئيات وكذلك أخذوا مفهومات القضايا وجردوها عن الخصوصيات وأجروا عليها الاحكام
فصارت مباحث التصديقات أيضا قوانين منطقية على الجزئيات فصارت مباحث الفن كما هي قوانين ٦٣ يعرف منها أحكام جزئياتها (قوله فليس
معناه ان مفهوم (ج) هو
مفهوم (ب) أقول قد تبين
فيما سبق ان لفظ كل سور
يبين كمية الافراد فاذا قيل كل
(ج) علم ان المراد ماصدق
عليه مفهوم (ج) من افراده
لا مفهوم (ج) والا لا كان
لفظة كل زائدة لافائدة فيها
الا ان يراد بها معنى السكلى
فمعنى كل (ج) أى كلى هو
(ج) وهو مستبعد جدا
فالاولى ان يقال اذا قلنا (ج ب)
فلا نعنى به ان مفهوم (ج)
مفهوم (ب) والا لم يكن هناك
حمل بحسب المعنى بل بحسب
اللفظ ولانه معنى به أيضا ان
مفهوم (ج) ما يصدق عليه
مفهوم (ب) والا كانت قضية
طبيعية غير معتبرة في العلوم
بل نعنى به ان ماصدق عليه
(ج) من الافراد يصدق عليه
(ب) واذا قرن (ج) باللفظ
كل كان المعنى كل ما يصدق
عليه (ج) من الافراد يصدق
عليه (ب) * قوله فان قلت
كان (ج) أقول قد عرفت

الاختصار بخروجها * قال

* (وهي في قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس) *
(أقول) المهمة في قوة الجزئية بمعنى انهم ممتلآن زمان فانه متى صدقت المهمة صدقت الجزئية وبالعكس فاذا
صدق قولنا الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس أماله كلما صدقت المهمة صدقت
الجزئية فلان الحكم فيها على افراد الموضوع ومتى صدق الحكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق ذلك
الحكم على جميع الافراد وعلى بعضها وعلى كالا التقدير ين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي
واما بالعكس فلانه متى صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد مطلقا وهو المهمة * قال
* (البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع * قولنا كل (ج ب) يستعمل نازة بحسب الحقيقة ومعناه
ان كل ما لو وجد كان (ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان (ب) أى كل ما هو ملزوم (ج)
هو ملزوم (ب) ونارة بحسب الخارج ومعناه كل (ج) في الخارج سواء كان حال الحكم أو قبله
أو بعده فهو (ب) في الخارج) *

(أقول) قد عرفت ان للمهمة طرفين أحدهما هو المحكوم عليه بمعنى موضوعا وثانيهما وهو المحكوم به
بمعنى محمولا فاعلم ان عادة القوم في تحقيق المحصورات قد جرت بانهم يبررون عن الموضوع (ج) وعن
المحمول (ب) حتى انهم لم اذا قالوا كل (ج ب) فكأنهم لم قالوا كل موضوع محمول وانما قد لو اذ ذلك
لفائدتين احدهما الاختصار فان قولنا كل (ج ب) انحصر من قولنا كل انسان حيوان مثلا وهو ظاهر
وثانيهما دفع توهم الاختصار فانهم لم لو وضعوا السكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان وأجروا عليها الاحكام أمكن
ان يذهب الوهم الى ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة دون الموجبات الكميات لاخره تصور وا
مفهوم القضية وجردوها عن المواد عبرا عن طرفيها (ج) و (ب) تنبيهنا عن ان الاحكام الجارية
عليها شاملة لجميع جزئياتها غير مقصورة على البعض دون البعض كما أنهم في قسم التصورات أخذوا مفهومات
الكميات الجنس من غير اشارة الى مادة من المواد بحثوا عن أحوالها بحثا متنازلا لجميع طبائع الاشياء ولهذا
صارت مباحث هذا الفن قوانين كلية منطقية على جميع الجزئيات فاذا قلنا كل (ج ب) فهناك أسرار
أحدهما مفهوم (ج) وحقيقته والآخر ماصدق عليه (ج) من الافراد فليس معناه ان مفهوم (ج)
هو مفهوم (ب) والا لا كان (ج) و (ب) لفظين مترادفين فلا يكون حمل في المعنى بل في اللفظ بل معناه
ان كل ماصدق عليه (ج) من الافراد فهو (ب) فان قلت كان (ج) اعتبارا من كذا (ب) اعتبارا من

ان كل كلى له مفهوم وما صدق عليه من الافراد فلكل واحد من (ج) و (ب) مفهوم وما صدق عليه من الافراد فليتصور هذا المعنى أربعة أقول ان
مفهوم (ج) مفهوم (ب) وقد عرفت بطلانه والثاني ان ماصدق عليه (ج) من الافراد ثبت له مفهوم (ب) وهو المراد الثالث ان ماصدق عليه
(ج) من الافراد هو ماصدق عليه (ب) وهو أيضا باطل لان ماصدق عليه الموضوع هو بعينه ماصدق عليه المحمول سواء انحصر ماصدق عليه
المحمول في ماصدق عليه الموضوع أو لم ينحصر واذا اتحد ماصدق عليه كان مفهوم القضية ثبوت الشيء لنفسه فيكون صدقا ضروريا يافتحصر
القضايا في الضرورية فان قلت على تقدير ارادة الافراد منهم ما يعينبغي أن لا يكون في القضية حمل بحسب المعنى لاختداد الموضوع والمحمول
حيثما في الحقيقة ولذلك فالضرورة ثبوت الشيء لنفسه ثابت هما وان اتحد حقيقة لكنهما اختلغا من جهة ان الافراد عتبرت في جانب الموضوع
من حيث انها يصدق عليها (ج) وفي المحمول من حيث انها يصدق عليها (ب) وهذا المقدار من الاختلاف والتعابر كاف في صحة الحمل بحسب

المعنى وأما اعتبار المتغير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة عليه بالفظن فغير ملتفت اليه فلذلك قال هناك بعدم الحمل دون انحصار القضايا في الضرورية الرابعة ان مفهوم (ج) ماصدق عليه (ب) وهو أيضا ليس من القضايا المعتبرة لما عرفت من ان الحكم على الافراد دون الطبيعة والحاصل ان المتغير في جانب الموضوع هو الافراد وفي جانب المحمول هو المفهوم وهذا في القضايا المعتبرة في العلوم اذا المقصود منها كما عرفت اجراء الاحكام على الذوات المتأصلة في الوجود بأحوالها والذوات المتأصلة هي الافراد والاحوال هي المفهومات (قوله لا يقال الخ) أقول هذه شبهة يتمسك بها في ابطال الحمل (قوله يلزم ما ذكرتم من أن الحمل لا يكون مفيدا) أقول ان ذلك لا يحل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ فقط (قوله لانه يجب) أقول هذا الجواب معارضة لذلك الشبهة ٦٤ تقر بها ان مدعائكم وهو قولكم الحمل محال باطل لانه مشتمل على صحة الحمل اذ قد حل فيه

الحمل على الحمل فيكون مدعائكم مبطل لانه نفسه وما كان مبطل لانه نفسه كان باطلا اذ لو كان حقا لكان حقا وباطلا معا وهو محال وورد الشارح هذا الجواب بانه انما يصح اذا كان مدعى الخصم وجبة واما اذا كان مدعاه سالبة فلا يصح هذا الجواب قطعا بل يجب ان يقال مفهوما (ج) و (ب) متغايران ولانه في جملة (ب) على (ج) ان مفهوم (ج) هو عين مفهوم (ب) فيلزم الحكم بالتحاد المتغايرين بل نغنى كما تقدم ان ماصدق عليه مفهوم (ج) من الافراد يصدق عليه مفهوم (ب) وصدق الامور المتغايرة في المفهوم على ذات واحدة جائز كصدق الانسان والضاحك والماسكي وغير ذلك من المفهومات المتغايرة على زيد وللخصم ان يقول قد حلت مفهوم (ب) وهو هو على ماصدق عليه (ج)

مفهوم وحقيقة و ماصدق عليه من الافراد فلم لا يجوز أن يكون المحمول ماصدق عليه (ب) من الافراد لافهمه كما ان الموضوع كذلك فنقول ماصدق عليه الموضوع هو بعينه ماصدق عليه المحمول فلو كان المحمول ماصدق عليه (ب) لكان المحمول ضروري الثبوت لانه موضوع ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فتختصر القضايا في الضرورية ولم تصدق بممكنة خاصة أصلا فقد ظهر ان معنى القضية كل ماصدق عليه مفهوم (ج) من الافراد فهو مفهوم (ب) لاصدق عليه (ب) لا يقال اذا قلنا كل (ج) فاما أن يكون مفهوم (ج) عين مفهوم (ب) أو غيرهما فان كان عينه يلزم ما ذكرتم من أن الحمل لا يكون مفيدا وان كان غيرهما منع أن يقال أحدهما هو الآخر لاستحالة أن يكون الشيء نفس مالم يس هو ولانه يجب ان يبان قولكم الحمل محال يشتمل على الحمل فيكون ابطالا لشيء بنفسه وانه محال وللاسئال أن يعود ويقول لاندعى الايجاب بل ندعى امان الحمل ليس بمفيدا وأنه ليس بممكن وصدق السالبة لا ينافي كذب سائر الموجدات فالحق في الجواب أن نتخار أن مفهوم (ب) غير مفهوم (ج) وقوله استحالة حمل (ب) على (ج) هو قولنا لا نسلم وانما يكون جملة عليه محال لو كان المراد به أن (ج) نفس (ب) وليس كذلك لساثنين أن المراد ماصدق عليه (ج) بصدق عليه (ب) ويجوز صدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم على ذات واحدة فاصدق عليه (ج) يسمى ذات الموضوع ومفهوم (ج) يسمى وصف الموضوع وعنوانه لانه يعرف به ذات (ج) الذي هو المحكوم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب بعنوانه والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان عين ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرهم من افراده وقد يكون جزأها كقولنا كل حيوان حساس فان الحكم فيه أيضا على زيد وعمرو وغيرهم من الافراد وحقيقة الحيوان انما هي جزء لها وقد يكون خارجا عنها كقولنا كل ماش حيوان فان الحكم فيه أيضا على زيد وعمرو وغيرهم من افراده ومفهوم الماشي خارج عن ماهيتها فحصل مفهوم القضية بجمع الى عقدين عقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعقد الحمل وهو اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول والاول تركيب تقييدي والثاني تركيب خبري فهنا ثلاثة أشياء ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحمول عليه اما ذات الموضوع فليس المراد به افراد (ج) مطلقا بل الافراد الشخصية ان كان (ج) نوعا أو ماساويه من الفصل والخاصة والافراد الشخصية والنوعية معا ان كان (ج) جنسا أو ماساويه من العرض العام فاذا قلنا كل انسان أو كل ناطق أو كل ضاحك كذا فالحكم ليس الا على زيد وعمرو وبكر وغيرهم من افراد الشخصية واذا قلنا كل حيوان أو كل ماش كذا فالحكم على زيد وعمرو وغيرهم من أشخاص الحيوان وعلى الطابائع النوعية من الانسان والفرس وغيرهم ومن ههنا نسمة بهم يقولون حل بعض المكليات على بعض انما هو على

فقول ماصدق عليه (ج) امان أن يكون عين مفهوم (ب) فحل بحسب المعنى أو غير فيلزم الحكم بان أحد المتغايرين هو النوع الآخر وهو باطل بل نقول صدق مفهوم (ج) على ما فرضت صدقه عليه أيضا باطل لانهما ان اتحادا لصدق بحسب المعنى وان تغاير لم يصح ان يقال أحدهما هو الآخر لانه لا يتقيد ولا اخبارا فقد تضاعفت الشبهة بذلك الجواب الحق ولا تنحصر مادتها في التحقيق معنى الصدق والحمل فنقول لا بد في الحمل من تغاير طرفيه ذهنا والالم يتصور بينهما حل أصلا ولا بد أيضا ان يتحدوا وجودا بحسب الخارج ج سواء كان محققا أو موهوما لان المتغايرين في الوجود الخارجى المحقق أو الموهوم يستحيل ان يعمل أحدهما على الآخر وهو بدعي سواء فرض بينهما اتصال آخر أو لا فعنى الحمل اتحاد المتغايرين ذهنا في الوجود الخارجى محققا أو موهوما كالحق في موضعه (قوله العنوان قد يكون عين الذات وقد يكون جزءا لها وقد يكون خارجا عنها) أقول وذلك لان العنوان كلى فاذا نسب الى ماهية ماصدق عليه من افراده فلا بد أن يكون أحد الأقسام

الثلاثة كما في السكيات الخمس (قوله لان اتصاف الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل بالتصاف لشخص من أشخاصها بالذلا وجود لها الا في ضمن شخص من أشخاصها) أقول فلو اعتبر الطبيعة النوعية مع الأشخاص كان ذلك بحسب المعنى تكرار الاله لما اعتبر ثبوت المحمول لجميع الأشخاص فقد اذرج فيه ثبوته للطبيعة النوعية فيلزم التكرار لا يقال انما يلزم التكرار اذا لم يكن للطبيعة النوعية حكم يخص بها وذلك ممنوع اذا يلزم من عدم وجودها الا في ضمن أشخاصها أن لا يكون لها أحكام مخصوصة بها فان طبيعة الانسان كلية عامة الى غير ذلك من الاحوال التي لا تشاركها فيها أشخاصها لانا نقول السكلام في اعتبار الطبيعة مع الأشخاص ٦٥ في قضية واحدة فلا بد أن يكون الحكم

الذي يكون فيها مشتركا بينهما فهمنا أعنى في الاحكام المشتركة يلزم التكرار (قوله وبالفعل عند الشيخ) أقول قيل انما عدل الشيخ عن مذهب الفارابي واعتبر مع الامكان الثبوت بالفعل لان الاقتضار على مجرد الامكان مخالف للمعروف واللغة فان الاسود اذا أطلق لم يفهم منه عرفا ولغة شي لم يتصف بالسواد أزلا وأبدا وان أمكن اتصافه به (قوله الخارج عن المشاعر) أقول هي القوى الداركة جمع مشاعر بفتح الميم أو كسرهما أي موضع الشعور أو آله (قوله وانما قيد الافراد بالامكان) أقول يعني اعتبر المصنف امكان وجود أفراد الموضوع في القضية الحقيقية لان الحكم فيها يتناول الافراد المقدرة في الخارج ومن جملتها ما لا يكون يمكن الوجود فيه فلا يكون الحكم سواء كان ايجابيا أو سلبيا صادقا عليه فلا تصدق قضية كلية أصلا

النوع وافراده ومن الأفضل من قصر الحكم مطلقا على الافراد الشخصية وهو قريب الى التحقيق لان اتصاف الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل بالتصاف لشخص من أشخاصها بالذلا وجودها الا في ضمن شخص من أشخاصها وأما صدق وصف الموضوع على ذاته فبالامكان عند الفارابي حتى ان المراد (ج) عنده ما أمكن أن يصدق عليه (ج) سواء كان ثابتا بالفعل أو مسلو باعنه دائما بعد ان كان ممكن الثبوت له وبالفعل عند الشيخ أي ما يصدق عليه (ج) بالفعل هل سواء كان ذلك الصدق في الماضي أو الحاضر أو المستقبل حتى لا يدل فيه مما لا يكون (ج) دائما فاذا قلنا كل أسود كذا يتناول الحكم كل ما أمكن أن يكون أسود حتى الرومين مثلا على مذهب الفارابي لامكان اتصافهم بالسواد وعلى مذهب الشيخ لا يتناولهم الحكم لعدم اتصافهم بالسواد في وقت ما ومذهب الشيخ أقرب الى الاعتراف وأما صدق وصف المحمول على ذات الموضوع فقد يكون بالضرورة وبالامكان وبالفعل وبالذوات على ما سيحكي في بحث الجهات واذ اقررت هذه الاصول فنقول قولنا كل (ج) يعتبر تارة بحسب الحقيقة وتسمى حينئذ حقيقية كأنها حقيقة القضية المستعملة في العلوم وأخرى بحسب الخارج وتسمى خارجية والمراد بالخارج الخارج عن المشاعر أما الاول فنحن نبيه كل مالو وجد كان (ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان (ب) فالحكم فيه ايش مقصورا على ماله وجود في الخارج فقط بل على كل ما قد وجد وجوده سواء كان موجودا في الخارج أو نه دو ما في ان لم يكن موجودا فالحكم فيه على أفراده المقدرة لو وجد كقولنا كل عنقا طائر وان كان موجودا فالحكم ليس مقصورا على أفراده الموجود قبل عليه او على أفراده المقدرة الوجود أيضا كقولنا كل انسان حيوان وانما قيد الافراد بالامكان لانه لو أطلق لم تصدق كلية أصلا أما الموجهة فلانه اذا قيل كل (ج) بهذا الاعتبار فنقول ايش كذلك لان (ج) الذي ليس (ب) لو وجد كان (ج) وليس (ب) فبعض مالو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان ليس (ب) وانه يناقض كل (ج) بهذا الاعتبار لا يقال له (ج) الذي ليس (ب) لو وجد كان (ج) وليس (ب) ولكن لانسلم انه يصدق حينئذ بعض مالو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ج) وليس (ب) فان الحكم في القضية انما هو على افراد (ج) ومن الجائز أن لا يكون (ج) الذي ليس (ب) من افراد (ج) فاما اذا قلنا كل انسان حيوان فالانسان الذي ليس بحيوان ليس من افراد الانسان لان السكيات يصدق على أفراده والانسان ليس بصادق على الانسان الذي ليس بحيوان لانا نقول قد سبق في الاشارة في مطالع باب السكيات الى أن صدق الكل على أفراده ليس بمعتبر بحسب نفس الامر بل بحسب مجرد الفرض فاذا فرض انسان ليس بحيوان فقد فرض انه انسان فيكون من أفراده وأما السالبة فلانه اذا قيل لاشي من (ج) فنقول انه كاذب لان (ج) الذي هو (ب) لو وجد كان (ج) و (ب) فبعض مالو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) وهو يناقض قولنا لاشي مما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) ولما قيد الموضوع بالامكان اندفع الاعتراض لان (ج) الذي ليس (ب) في الايجاب و (ج) الذي (ب) في

(٩ - قطب) بل تصدق في كل مادة تفرض موجهة جزئية وسالبة جزئية ككفره وهذا القيد أعنى امكان وجود الافراد انما يحتاج اليه اذا لم يعتبر امكان صدق وصف العنوان على ذات الموضوع بحسب نفس الامر بل يكفي مجرد فرض صدقه عليه أو امكان فرض صدقه عليه كلفي صدق الكل على جزئياته حتى اذا وقع السكيات موضوعا للقضية السكياتية كانت متناول لجميع افرادها التي هو كل بالقياس اليها سواء أمكن صدقه عليها أولا وأما اذا اعتبر امكان صدق وصف العنوان على ذات الموضوع في نفس الامر كما هو مذهب الفارابي واعتبر مع الامكان الصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلا حاجة الى اعتبار امكان وجود الافراد المحذور ومن دفع فان الانسان الذي ليس بحيوان لا يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا كل انسان حيوان وكذا الانسان الجري لا يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا لاشي من

الانسان بحجر (قوله ولما اعتبر في عقد الوضع والاتصال وكذا في عقد الخلع) أقول هذا بحسب الظاهر من العبارة فان قولك لو وجد كان (ج) متصلة وكذا قولك لو وجد كان (ب) متصلة أخرى وأما بحسب المعنى فينبغي أن لا يصعد هذا اتصال قطعا لان هذه العبارة بتفسير القضية الجارية وقد عرفت ان عقد الوضع فيها تركيب تقيدي فكيف يتصور أن يكون معناه متصلة وان عقد الخلع فيها تركيب خبري لكنه جلي لا اتصالي فليس في مفهوم القضية الحقيقية معنى الاتصال أصلا فكيف يفسر بمعنى متصا بل يجب ان يحتمل عبارة الشرط على قصد التعميم في افراد الموضوع بحيث يندرج فيها الافراد الحقيقية والمقدرة فانك اذا قلت كل (ج) (ب) يتبادر منه ان الحكم على كل ماهو (ج) في الخارج محققا فأورد كامة الشرط في التفسير تنبيه على دخول الافراد المقدرة أيضا في الحكم فان كامة الشرط تستعمل في المحققات والمقدورات وكقولك في النهار ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولك في الليل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان قلت فعلى هذا يكفي ايراد الشرط في جانب الموضوع ويلغو ايراده في جانب المحمول ٦٦ لان المقصود منه انه مفهوم لا افراد قلت قد يقصد بالمحمول الافراد اذا كانت القضية

منجزة فهي أن يكون السور السلب وان كان فردا (ج) لكن يجوز ان يكون متمنع الوحد في الخارج فلا يصدق بعض مالو وجد كان (ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ليس (ب) ولا بعض مالو وجد كان (ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان (ب) فلا يلزم كذب الكليتين ولما اعتبر في عقد الوضع والاتصال وهو قولنا لو وجد كان (ج) وكذا في عقد الخلع وهو قولنا لو وجد كان (ب) والاتصال قد يكون بطريق الزوم وكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق كقولنا ان كان الانسان طالعة فالنهار موجود ففسره صاحب الكشف ومن تابه بالزوم فقالوا بمعنى قولنا كل مالو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) أن كل ماهو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب) وليست شعري لم يكن فاعطى الاتصال حتى لم يمتدحج أكثر القضايا عن تفسيرهم لانه لا يطبق الا على قضية يكون وصف موضوعها وصف محمولها الا من لذات الموضوع وأما القضايا التي أحد وصفها أو كلاهما غير لازم فخارجة عن ذلك ولزمهم أيضا حصر القضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورة الا لزوم وصف المحمول لذات الموضوع بل في أخص من الضرورية لا اعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم اعتباره في مفهوم الضرورية وقد وقع في بعض النسخ كل مالو وجد كان (ج) بالواو العاطفة وهو خطأ فاحش لان كان (ج) لازم لو وجد الموضوع على ما فسر به ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والملزوم على ان ذلك ليس بمشبه أيضا على أهل العربية فان لو حرف شرط ولا بدله من جواب وجوابه ليس قولنا فهو بحيث لانه خبر المبتدأ بل كان (ج) وجواب الشرط لا يعطف عليه وأما الثاني فإيراده كل (ج) في الخارج فهو (ب) في الخارج والحكم فيه على الموجود في الخارج سواء كان اتصافه (ج) حال الحكم أو قبله أو بعده لان مالو وجد في الخارج أولا وأبدا يستحيل أن يكون (ب) في الخارج وانما قال سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده دفعا لتوهم من ظن ان معنى (ج) هو اتصاف الجسيم بالبائية حال كونه موصوفا بالجسمية فان الحكم فيه ليس على وصف الجسيم حتى يجب تحققه في الخارج حال تحقق الحكم بل على ذات الجسيم فلا يستدعي الحكم الوجود وأما اتصافه بالجسمية فلا يجب تحققه حال تحقق الحكم فاذ قلنا كل كاتب ضاحك فليس من شرط كون ذات الكاتب موضوعا أن يكون كاتب في وقت كونه موصوفا بالضحك بل يكفي في ذلك ان يكون موصوفا بالبائية في وقت ما حتى يصدق قولنا كل ناظم مستبقة طوان كان اتصاف ذات الناظم بالوصف في انما هو في وقتين لا يقال هنا قضايا لا يمكن فنحدها بأحد الاعتبارين وهي التي موضوعات ممتنعة كقولنا شريك

منجزة فهي أن يكون السور مذكور في جانب المحمول سواء ذكر في جانب الموضوع أولا فإيراد الشرط في المحمول ينفع في المنجزات (قوله لان مالو وجد في الخارج أولا وأبدا) أقول هذا تعاملا بقوله والحكم فيه على الموجود في الخارج ج يعني لما كان المراد كل ما صدق عليه (ج) في الخارج تعين الحكم على الموجود الخارجى تحقيقا فقط لان مالو وجد أصله يصدق عليه (ج) في الخارج (قوله فان الحكم ليس على وصف الجسيم) أقول أى دفع بماد كونه ذلك التوهم ليكون بالاطلاق الحكم ليس على وصف الجسيم الخ (قوله لا يقال هنا قضايا لا يمكن أخذها) أقول يعني ان مثل قولنا كل متمنع معدوم قضية لا يمكن أخذها

خارجية وهو ظاهر اذا ليس افراد الموضوع موجود في الخارج محققا ولا حقيقة اذ لا يمكن وجود افراد في الخارج الباري وقد اعتبر في الحقيقة إمكان وجود الافراد كما رأينا بان المقصود ضبط القضايا المستعملة في العلوم في الاغلب وما ذكرتم مما يستعمل نادرا فلم يلتفتوا اليه اذ لم يمكنهم ادراجها في القواعد بسهولة ومنهم من جعل أمثال هذه القضايا ذهنية فقال معنى قولك كل متمنع معدوم ان كل ما يصدق عليه في الذهن انه متمنع في الخارج يصدق عليه في الذهن أنه معدوم في الخارج فجعل القضايا ثلاثة أقسام حقيقة يتناول الحكم فيها جميع الايراد الخارجية الحقيقية والمقدرة وخارجية يتناول فيها الافراد الخارجية الحقيقية فقط وذهنية يتناول افراد الموجود في الذهن فقط فالاولى أن يقال أحوال الاشياء على ثلاثة أقسام قسم يتناول الافراد الذهنية والخارجية الحقيقية والمقدرة وهذا القسم يسمى لوازم الماهيات كالزوجة للاربعة والفردية للثلاثة وتساوى الزوايا للثلاث لقائمة ثلثين للثلث وقسم يخص بالموجود الخارجى كالحرارة والسكون والاضاءة والاجزاق وقسم يخص بالموجود الذهني كالمكايه والذاتية والجنسية وغيرها فينبغي ان يعتبر ثلاث قضايا احدها أن يكون الحكم فيها على

جميع أفراد الموضوع ذهنية كان أو غيرا كما مضى الهندسية والحسابية ونسعى هذه حقيقة وثابتة أن يكون الحكم فيها مخصوصا بالأفراد الخارجية كالمضى الطبيعية وتسمى هذه ٦٧ قضية خارج جية وثابتة أن يكون الحكم فيها مخصوصا بالأفراد الذهنية

والمبارى متمتع وكل متمتع فهو معدوم والتمتع يجب أن يكون قواعد عامة لاننا نقول القوم لا يرفعون انحصار جميع القضايا في الحقيقة والخارجية قبل زعمهم ان القضايا المستعملة في العلوم مأخوذة في الاغلب بأحد الاعتبارين فلهذا موضوعهما واستخرجوا أحكامهما بالمتعة وبذلك في العلوم وأما القضايا التي لا يمكن أخذها بأحد هذين الاعتبارين فلم يعرف بعد أحكامها وتعميم القواعد انما هو بقدر الطاقة الانسانية * قال * (والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المراتب في الخارج يصح ان يقال كل مربع بشكل باعتبار الاول دون الثاني ولو لم يوجد شيء من الاشكال في الخارج الا المربع يصح أن يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول) * (أقول) قد ظهر لك مما بيناه ان الحقيقة لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج بل يجوز أن يكون موجودا في الخارج وأن لا يكون وإذا كان موجودا في الخارج فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية بل يتناولها والافراد المقدرة للوجود بخلاف الخارجية فانها تستدعي وجود الموضوع في الخارج فالحكم فيها مقصور على الافراد الخارجية فال موضوع ان لم يكن موجودا فتصدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما اذا لم يكن شيء من المراتب في الخارج يصدق بحسب الحقيقة كل مربع بشكل أي كل مالو وجد كان مربعا فهو بحيث لو وجد كان بشكل ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجودا لا يتناولنا أن يكون الحكم مقصورا على الافراد الخارجية أو متناولا لها والافراد المقدرة فان كان مقصورا على الافراد الخارجية فتصدق السكينة الخارجية دون السكينة الحقيقية كما اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة أي لا يصدق كل مالو وجد كان بشكل فهو بحيث لو وجد كان مربعا يصدق قولنا بعض مالو وجد كان بشكل فهو بحيث لو وجد كان ليس بمربع وان كان الحكم متناولا للجميع الافراد الحقيقية والمقدرة فتصدق الكتابتان معا كقولنا كل انسان حيوان فاذن يكون بينهما بخصوص وعموم من وجهه * قال

(وعلى هذا فقس لمصورات اباقية) * (أقول) لما عرفت مفهوم الوجبة السكينة أمكن ان تعرف مفهوم باقي المحصورات بالقياس عليه فان الحكم في الوجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم في الوجبة السكينة فالامور المعتبرة ثمة بحسب الكل معتبرة ههنا بحسب البعض ومعنى السالبة السكينة رفع الايجاب عن كل واحد واحد والسالبة الجزئية رفع الايجاب عن بعض الاسماء فكما عرفت الوجبة السكينة بحسب الحقيقة والخارج كذلك تعتبر المحصورات الاخرى بالاعتبارين وقد تقدم الفرق بين السكيتين وأما الفرق بين الجزئيتين فهو ان الجزئية الحقيقية أعم مطالقة من الخارج جسمية لان الايجاب على بعض افراد الخارجية ايجاب على بعض افراد الحقيقة مطالقة بدون العكس وعلى هذا يكون السالبة السكينة الخارجية أعم من السالبة السكينة الحقيقية لان نقيض الاخص أعم من نقيض الأعم مطالقة بين السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية وذلك ظاهر * قال

(البحث الثالث في العدول والتحصيل حرف السلب ان كان جزأ من الموضوع كقولنا الا لا حي جناد أو من المحمول كقولنا الجناد لا عالم أو منهما جميعا سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة وان لم يكن جزءا لشيء منهما سميت محصلة ان كانت موجبة وبسبطة ان كانت سالبة) * (أقول) القضية امام معدولة أو محصلة لان حرف السلب اما أن يكون جزءا لشيء من الموضوع والمحمول أولا يكون فان كان جزءا لامن الموضوع كقولنا الا لا حي جناد أو من المحمول كقولنا الجناد لا عالم أو منهما جميعا

الموجبة الجزئية الخارجية أخص كان نقيضها أعنى السالبة السكينة الخارجية أعم (قوله وبين السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية) أقول وذلك لما عرفت من أن الامر من الذين بينهما عموم من وجه يكون بين نقيضيهما مباينة جزئية فلما كان بين الموجبتين السكيتين عموم من وجه كان بين نقيضيهما أعنى السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية

كقولنا لا حتى لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة أما الأولى فمعدولة الموضوع وأما الثانية
فمعدولة المحمول وأما الثالثة فمعدولة الطرفين وإنما سميت معدولة لأن حروف السلب كليس وغيره ولا إنما
وضعت في الأصل للسلب والرفع فإذا جعل مع غيره كشيء واحد ثبت له شيء أو هو شيء آخر أو يسلب
عنه أو هو عن شيء آخر فقد عدل به عن موضوعه الأصلي إلى غيره وإنما أوردها أولى والثانية مثالادون
الثالثة لأنه قد علم من المثال الأول الموضوع المعدول ومن المثال الثاني المحمول المعدول فقد علم مثال معدولة
الطرفين بحكمهما معا وان لم يكن حرف السلب حرفاً شيئاً من الموضوع والمحمول سميت القضية محصلة سواء
كانت موجبة أو سالبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب ووجه التسمية أن حرف السلب إذا لم يكن حرفاً
من طرفيها فكل واحد من الطرفين وجودي محصل ووربما يخصص اسم المحصلة بالموجبة وتسمى السالبة
ببساطة لأن البسيط ما لا جزئه وحرف السلب وإن كان موجوداً فيها إلا أنه ليس حرفاً من طرفيها وإنما لم يذكر
لهما مثالان لأن جميع الأمثلة المذكورة في المباحث السابقة تصلح أن تكون مثالاً لهما * قال

(فسوله يؤثر في مفهومها)
أقول أي بوجوب اختلاف
مفهوم القضية مطلقاً فإن
قولك زيد كاتب قضية
وقولك زيد لا كاتب قضية
أخرى يتخالف مفهومها
في الحقيقة وأما اختلاف
العنوان بالعدول والتخصيل
فلا بوجوب اختلاف في مفهوم
القضية فإنه إذا كان لذات
واحدة وصفان أحدهما
وجودي كالجلاد والآخر
عددي كاللاحي وعدبر عنها
قارة بالوجودي وأخرى
بالعددي وحكم عليهما في
الحالين بحكم واحد لم يحصل
هناك قضيتان مختلفتان
في المفهومية حقيقة

* (والاعتبار بإيجاب القضية وسماها بالنسبة الثبوتية أو السلبية لا بطرفي القضية فإن قولنا كل مال ليس بحمي
فهو لا عالم موجبة مع أن طرفيها عدديان وقولنا لا شيء من المتحرك يساكن سالبة مع أن طرفيها وجوديان) *
(أقول) وربما يذهب الوهم إلى أن كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون سالبة ولما ذكر أن القضية
المعدولة مشتملة على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون سالبة ذكر معنى الإيجاب والسلب
حتى يرتفع الاشتباه فقد عرفت أن الإيجاب هو إيقاع النسبة والسلب هو رفعها فالعبرة في كون القضية موجبة
وسالبة بإيقاع النسبة ورفعها لا بطرفيها فتنى كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة وإن كان طرفاها
عدديين كقولنا كل مال ليس بحمي فهو لا عالم فإن الحكم فيها بثبوت اللاعالية لكل ماصدق عليه أنه ليس بحمي
فتكون موجبة وإن اشتمل طرفاها على حرف السلب ومتى كانت النسبة مرفوعة فهي سالبة وإن كان
طرفاها وجوديين كقولنا لا شيء من المتحرك يساكن فإن الحكم فيها بسلب الساكن عن كل ماصدق عليه
المتحرك فتكون سالبة وإن لم يكن في شيء من طرفيها سلب فليس الالفاظ في الإيجاب والسلب إلى الأطراف
بل إلى النسبة * قال

* (والسالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الإيجاب فإن
الإيجاب لا يصلح إلا على موجود محقق كإيجاب الخارية الموضوع أو مقرر كإيجاب الحقيقة الموضوع أما إذا كان
الموضوع موجوداً فأنهم مائة الأزمتان والفرق بينهما في اللفظ أما في الثلاثة فالقضية موجبة ما قد تمت
الرباطة على حرف السلب وسالبة إن أنشئت عنها أو أما في الثمانية فبالنسبة أو بالأصطلاح على تخصيص لفظ
غير أولاً بالإيجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط أو بالعكس) *

(أقول) ليعاقل أن يقول المعدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينه وبين
ما شرع في الأحكام فلم يخص كلامه بالمعدول في المحمول ثم إن المحصلات والمعدولات المحمول كثيرة قال الوجه
في تخصيص السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول بالذكر فتقول ما وجه التخصيص في الأول فهو أن
المعتبر في الفن من المعدول ما جاء في جانب المحمول وذلك لأنك قد عرفت أن مناط الحكم ذات الموضوع
ووصف المحمول ولا خلاف في أن الحكم على الشيء بالأمور الوجودية يخالف الحكم عليه بالأمور العدمية
فاختلاف القضية بالمعدول والتخصيص في المحمول يؤثر في مفهومها باختلاف العدول والتخصيص في وصف الموضوع
فإنه لا يؤثر في مفهوم القضية لأن المعدول والتخصيص إنما يكون في مفهوم الموضوع وهو غير المحكوم عليه لأن
المحكوم عليه عبارة عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات عنه وأما وجه التخصيص
في الثاني فلان اعتبار المعدول والتخصيص في المحمول يربع القسمة لأن حرف السلب إن كان جزءاً من المحمول
فالقضية معدولة والافحصه لة كيفما كان الموضوع وأياً ما كان فهي إما موجبة أو سالبة فهنا أربع

(قوله ضرر رة انيجاب الشئ لغيره فرغ على وجود المثبتة) أقول سواء كان ذلك الشئ أمرا ٢٩ وجوديا أو عدميا فان ثبوت الالزامية

لزيد فسر ع وجوده كما أن
ثبوت السالبة له كذلك (قوله)
لأننا نقول الحكم في السالبة
على الافراد الموجودة) أقول
وذلك لان السلب رفع
الايجاب فإذا كان الايجاب
متعلقا بالافراد الموجودة
كان رفعه أيضا متعلقا بها
فيكون الايجاب والسلب
واردين على الموجودات
أي يعتبر ذلك في مفهوم
الموجبة والسالبة لكن
تحقق السالبة فوجدتها
لا يتوقف على وجودها لان
محصلها انتفاء الشئ عن شئ
أي انتفاء المحمول عن ذات
الموضوع وذلك اما بان
يكون الموضوع موجودا
وينتفي الحمول عنه واما بان
لا يوجد الموضوع فينتفي
عنه المحمول أيضا قطعاً
وبحصول الموجبة ثبوت الحمول
لله موضوع ولا يتصور ذلك
الابان يكون الموضوع
موجوداً ثابتاً له المحمول
وتلخيصه ان انتفاء شئ عن
الموضوع قد يكون بانتفاءه
في نفسه وقد لا يكون واما
ثبوت الشئ له فلا يمكن الا
بأن يكون موجوداً (قوله)
والسالبة لا تستدعي وجود
الموضوع على ذلك التفصيل)
أقول يعني ان السالبة
الخارجية لا تقتضي وجود
الموضوع في الخارج بحقيقة
والسالبة الحقيقية لا تقتضي
وجوده في الخارج بحقيقة

قضايا موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا زيد ليس بكاتب وموجبة معدولة كقولنا زيد
لا كاتب وسالبة معدولة كقولنا ليس زيد بكاتب ولا التباس بين قضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة
المحصلة والموجبة المعدولة اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلهذا قدم حرف السلب في الموجبة ووجوده في
السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدولة فلو جرد حرف السلب في المعدولة دون الموجبة المحصلة
واما بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة فلو جرد حرف السلب في السالبة المعدولة بخلاف الموجبة المحصلة
واما بين السالبة المحصلة والسالبة المعدولة فلو جرد حرف السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد في السالبة
المحصلة واما بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فلو جرد حرف واحد في الايجاب وحرفين في السالب واما
السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحمول فيهما التباس من حيث ان حرف السلب الموجود فيهما واحد
فاذا قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم انهما موجبة معدولة أو سالبة بسيطة فلهذا خصصهما بالذكر من بين القضايا
والفرق بينهما معنوي ولغوي أما المعنوي فهو ان السالبة البسيطة أعظم من الموجبة المعدولة المحمول لانه متى
صدق الموجبة المعدولة المحمول صدقت السالبة البسيطة ولا يتعكس أما الاول فلانه متى ثبت الالباء لج يصدق
سالب الالباء عنه فانه لو لم يصدق سالب الباء عنه ثبت له الباء فيكون الباع والالبا ثابتين له وهو اجتماع التقيضين
وأما الثاني وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة المحمول فلا أن الايجاب لا يصح
على المعدوم ضرر رة ان ايحاب الشئ لغيره فرغ على وجود المثبتة بخلاف السالب فان الايجاب لما لم يصدق
على المعدومات صح السلب عنها بالضرر رة فيجوز أن يكون الموضوع معدوما وحيث يصدق السالب البسيطة
ولا يصدق الايجاب المعدول كما انه يصدق قولنا شريك الباري ليس يبصر ولا يصدق شريك الباري غير مبصر
لان معنى الاول سالب البصر عن شريك الباري ولما كان الموضوع معدوما يصدق سالب كل مفهوم عنه ومعنى
الثاني ان عدم البصر ثابت لشريك الباري فلا بد أن يكون موجودا في نفسه حتى يمكن ثبوت شئ له وهو ممنوع
الوجود لا يقال لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة السالبة والساكنية الجزئية تناقض
لانهم ما قد يجتمعان على الصدق حيث قدان من الجائز اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة وسالبة عن بعض
الافراد المعدومة لأننا نقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة كما ان الحكم في الموجبة على الافراد
الموجودة الآن يصدق السلب لا يتوقف على وجود الافراد وصدق الايجاب يتوقف عليها فان معنى الموجبة
ان جميع افراد (ج) الموجودة ثبت له (ب) ولا شك انها انما يصدق اذا كانت افراد (ج) موجودة
ومعنى السالبة انه ليس كذلك أي كل واحد من الافراد الموجودة (لج) ليس ثبت له (ب) و يصدق هذا
المعنى نارة بأن لا يكون شئ من الافراد موجودا أو أخرى بان تكون موجودة ويثبت الالباء لها وعند
ذلك يتحقق التناقض جزما أو ما قوله لان الايجاب لا يصح الا على وجود محقق كافي للخارجية الموضوع أو
مقدر كافي للحقيقة الموضوع فلا دخل له في بيان الفرق اذ يكفي فيه أن الايجاب يستدعي وجود الموضوع دون
السلب واما ان الموضوع موجود في الخارج بحقيقة أو مقدر فلا حاجة اليه فكله جواب سؤال يذكركه هنا
ويقال ان عنيتهم بقولكم الايجاب يستدعي وجود الموضوع أن الايجاب يستدعي وجود الموضوع في
الخارج فلا تصدق الموجبة الحقيقية أصلا لان الحكم فيها ليس مقصورا على الموضوعات الموجودة في الخارج
وان عنيتهم ان الايجاب يستدعي مطلق الوجود فالسالبة أيضا تستدعي مطلق الوجود لان المحكوم عليه لا بد
أن يكون متصورا ووجه ما وان كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة في ذلك فاجاب بان كلامنا
ليس الا في القضية الخارجية والحقيقة لا في مطلق القضية على ما سمت للاشارة اليه فالمراد بقولنا الايجاب
يستدعي وجود الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية يجب أن يكون موضوعها موجودا في الخارج بحقيقة
وان كانت حقيقية يجب أن يكون موضوعها مقدر الوجود في الخارج والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع
على ذلك التفصيل فظهر الفرق واندفع الاشكال وذلك كله ما لم يكن الموضوع موجودا أما اذا كان موجودا

أو مقدر افان قلت اذا أخذت القضية على وجه تنازلت الافراد الخارجية الحقيقة والمقدرة والافراد الذهنية أيضا كما ذكرته فلا يمكن أن يقال

الموجبة منها يقتضي وجود الموضوع في الخارج بل يقتضي وجوده في الجملة سواء كان في الخارج حقيقة أم مجرداً في الذهن والسالبة منها
تقتضي وجوده في الجملة أيضاً لا يظهر الفرق ٧٠ قلت الإيجاب يقتضي وجود الموضوع في الذهن من حيث أنه حكم فلا بد له من تصور

المحكوم عليه ويقضي صدق وجوده أيضاً لان ثبوت المحمول للموضوع فرع ثبوته في نفسه والفرق بين هذين الوجودين ان الوجود الذي يقتضيه الحكم انما يعتبر حال الحكم أي بمقدار ما يحكم الخاكم بالمحمول على الموضوع كلفظة مثلاً وان الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فهو بحسب ثبوته ان دائماً فداً دائماً ساعة فساعة وان خارجاً خارجاً وان ذهناً والسالبة تشارك الموضوع في اقتضاء الوجود الاول دون الثاني وكذلك الحال في الفرق بين الموجبة والسالبة اذا أخذت ذهنية والحاصل ان انتفاء المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجوده وان ثبوته للموضوع يقتضي وجوده واما الحكم بالانتفاء والحكم بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضاء الوجود الذهني (قوله نسبة المحمول) أقول اذا قلت زيد قائم فهناك نسبة هي نسبة القيام الى زيد لا نسبة زيد الى القيام فان زيدا ريد به الذات وهي أمر مستقل بنفسه لا يقتضي ارتباطا بغيره والقائم أي يديه مفهومه الذي يقتضي ارتباطا بغيره فلذلك قال نسبة المحمول الى

فالموجبة المعدولة المحمول والسالبة البسيطة متلازمان لان (ج) الموضوع اذا سلب عنه البناء يثبت له الالغاء وبالعكس هذا هو الكلام في الفرق المعنوي وأما اللفظي فهو ان القضية اما أن تكون ثلاثية أو ثنائية فان كانت ثلاثية فالرابطه فيها اما أن تكون مقدمة على حرف السلب أو متأخرة عنه فان تقدمت الرابطة كقولنا زيد هو ليس بكاكب تكون حينئذ موجبة لان من شأن الرابطة أن تربط ما بعدها بما قبلها فانها تربط السالب وربط السالب ايحاب وان تأخرت عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو بكاكب كانت سالبة لان من شأن حرف السلب أن يرفع ما بعدها عما قبلها فانها تربط السلب الربط فتكون القضية سالبة وان كانت ثنائية فالفرق انما يكون من وجهين أحدهما بالنية بان ينوي امارب السلب أو سالب الربط وثانيهما بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالإيجاب كلفظ غير ولا وبعضها بالسلب كلفظ فاذا قيل زيد غير كاكب أو لا كاكب كانت موجبة واذا قيل زيد ليس بكاكب كانت سالبة * قال

(المبحث الرابع في القضايا الموجبة) لا بد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من كيفية ايجابية كانت النسبة أو سلبية كالضرورة والدوام واللا ضرورة والادوام وتسمى تلك الكيفية مادة القضية والالفاظ الدال عليها يسمى جهة القضية * (أقول) نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة والدوام والادوام فان كل نسبة فرضت اذا قسمت الى نفس الامر فاما أن تكون مكيفة بكيفية الضرورة أو بكيفية اللا ضرورة ومن جهة أخرى اما أن تكون مكيفة بكيفية الدوام أو بالادوام فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة كانت الضرورة هي كيفية نسبة الحيوان الى الانسان واذا قلنا كل انسان كاكب لا بالضرورة كانت اللا ضرورة هي كيفية نسبة الكاكة الى الانسان وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية والالفاظ الدال عليها في القضية المفروضة أو حكم العقل بان النسبة مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة يسمى جهة القضية ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة لان الالفاظ اذا دل على أن كيفية النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا أو حكم العقل بذلك ولم تكن تلك الكيفية التي دل عليها الالفاظ أو حكمها العقل هي الكيفية الثابتة في نفس الامر لم يكن الحكم في القضية مطابقة للواقع مثلاً اذا قلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة دل اللا ضرورة على أن كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر هي اللا ضرورة وليس كذلك في نفس الامر فلا حرم كذبت القضية وتلخيص الكلام في هذا المقام بان نقول نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت أو سلبية يجب أن يكون لها وجود في نفس الامر ووجودها عند العقل ووجود في الالفاظ كالوجود للمحمول وغيرهما من الأشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في الالفاظ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد من أن تكون مكيفة بكيفية ما ثم اذا حصلت عند العقل اعتبرها كيفية هي اما عين تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر أو غيرها ثم اذا وجدت في الالفاظ أو رد عبارة تدل على تلك الكيفية المعترضة عند العقل اذا الالفاظ انما هي بازاء الصور العقلية فكأن للموضوع والمحمول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل وبهذا الاعتبار صارت أجزاء القضية المعقولة وفي الالفاظ حتى صارت أجزاء القضية المفروضة كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي الالفاظ فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية والثابتة في العقل هي جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية المفروضة ولما كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب أن تكون مطابقة للامر والثابتة في نفس الامر لم يجب مطابقة الجهة للمادة فكأن اذا وجدنا شيئا هو انسان واحسنه من بعد فر بما يحصل منه في عقلنا صورة انسان حينئذ يعبر عنه بالانسان وور بما يحصل منه صورة فرس ويعبر

الموضوع وان كانت النسبة متصورة بين (قوله ومن جهة أخرى) أقول يعني ان تقسيم كيفية النسبة الى الضرورة واللا ضرورة تقسيم برأسه ثنائي وتقسيمها الى الدوام والادوام تقسيم آخر ثنائي أيضاً لان المجموع تقسيم واحد رباعي

(قوله والقضية المركبة هي)

التي حقيقتها تكون ملتزمة
من ايجاب وسلب) أقول
اذا حكمت بايجاب المحمول
للموضوع أو لا ثم حكمت
بينهما بسلب لا بعبارة مستقلة
بل بعبارة غير مستقلة دالة على
كيفية تلك النسبة الإيجابية
بعد المجموع قضية واحدة
مركبة كقولنا كل انسان
ضاحك لا دائما فان قولنا
لا دائما يدل على ان تلك
النسبة الإيجابية بينهما
ليست بدائمة فيكون اسباب
واقعا بالقول والالكان
الايجاب دائما فن حيث
دلالتها على كيفية النسبة
يكون جهة للقضية ومن
حيث دلالتها على الحكم
السلبى يكون موجب التركيب
القضية وانما قلنا لا بعبارة
مستقلة لانه اذا عرعن
الحكم السلبى بعبارة مستقلة
كان هذا القضية ان مستقلة ان
لا قضية واحدة مركبة وكذا
الحال اذا حكمت أولا بالسلب
بينهما ثم حكمت بالايجاب
على تلك الطريقة فكل قضية
مركبة تكون موجهة وليس
كل موجهة مركبة فان
اعتبار الضرورة والدوام
لا يوجب تركيب القضية
اذ لم يحصل بسببها بين
الموضوع والمحمول حكمان
مختلفان ايجابا وسلبا بخلاف
اللا ضرورة والادوام لانهما
يوجبان حكما آخر مختلفا
للكم السابق في الايجاب

عنه بالفرض فليس وجود نفس الامر وجود في العقل اما مطابق أو غير مطابق ووجود في العبارة اما في
عبارة صادقة أو كاذبة فكذلك كيفية نسبة الحيوان الى الانسان لها ثبوت في نفس الامر وهي الضرورية وفي
العقل وهي حكم العقل وفي اللفظ فان طابقتها للكيفية المعقولة أو العبارة المفروضة كانت القضية صادقة
والا كاذبة لا محالة * قال

* (والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها
ايجاب فقط أو سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها ثبوت من ايجاب وسلب معا أما البسيطة فست
الاولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادامت ذات
الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان يجهر بحجر الثانية
الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موجودة
مثالها ايجابا وسلبا مامر الثالثة المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب مخترع الاصابع مادام كاتبنا بالضرورة
لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع مادام كاتبنا بالضرورة الرابعة العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول
للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها ايجابا وسلبا مامر الخامسة المطلقة العامة وهي التي
يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متفلس وبالاطلاق
العام لا شيء من الانسان من نفس السادسة الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورية المطلقة عن
الجانب المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لا شيء من النار يبرد) *

(أقول) القضية اما بسيطة أو مركبة لانها ان اشتملت على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب فهي مركبة والا
فبسيطة فالقضية البسيطة هي التي حقيقتها أي معناها اما ايجاب فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
فان معناه ليس الا ايجاب الحيوانية للانسان واما سلب فقط كقولنا لا شيء من الانسان يجهر بحجر بالضرورة فان
حقيقتها ليست اسلب الحجرية عن الانسان والقضية المركبة هي التي حقيقتها تكون ملتزمة من الايجاب
والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالفعل لا دائما فان معناه ايجاب الكتابة للانسان وسلبا عنه بالفعل وانما
قال حقيقتها أي معناها ولم يقل لفظها لانه بمقتضى كون قضية مركبة ولا تتركيب في اللفظ من الايجاب
والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه وان لم يكن في اللفظ تركيب الا ان معناه ان ايجاب
الكتابة للانسان ليس بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه ليس بضروري وهو ممكن
عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيل هذا القضية بالادوام
واللا ضرورة فان اتركيب حيث تدل القضية بسبب اللفظ أيضا ثم ان القضايا البسيطة والمركبة غير مجعورة
في عدد الا ان القضية التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها من التناقض والعكس والقياس وغيرها
ثلاثة عشر منها البسيطة ومنها المركبات أما البسيطة فست الاولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو بضرورة سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موجودة أما التي يحكم فيها
بضرورة الثبوت فهي ضرورية موجهة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة
ثبوت الحيوان للانسان في جميع أوقات وجوده وأما التي يحكم فيها بضرورة السلب فضرورية سالبة كقولنا
لا شيء من الانسان يجهر بالحجر بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة سلب الحجرية عن الانسان في جميع أوقات وجوده
وانما سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورية ومطلقة لعدم تعقيد الضرورية فيها بوصف أو وقت الثانية الدائمة
المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو بدوام سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موجودة
ودرجة تسميتها دائما مطلقة على قياس الضرورية المطلقة ومثالها ايجابا مامر من قولنا دائما كل انسان
حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبا مامر أيضا من قولنا

والسبب كما سيأتي تحقيقه (قوله والنسبة بينهما وبين الضرورة) أقول قد عرفت ان النسب الاربع تتحقق بين القضايا بحسب صدقها وتحققها في الواقع لا بحسب جملها على شيء فان ذلك مخصوص بالفردات وما في حكمها (قوله والفرق بين المعنيين) أقول حاصله ان المشروطة اذا اعتبرت بشرط الوصف كان ضرورة نسبة المحمول الى ذات الموضوع مأخوذاً مع وصفه فالضرورة انما هي باقية اس الى مجموع الذات والوصف واذا اعتبرت مادام الوصف كان الوصف هناك معتبراً على انه طرف للضرورة لاجزأ النسب اليه الضرورة والالزام اعتبار الوصف مرتين مرة جزأاً للنسب اليه الضرورة ومرة ٧٢ طرفاً للضرورة فيصير المعنى ان نسبة المحمول ضرورة لمجموع ذات الموضوع مع وصفه

في جميع أوقات وصفه ولا فائدة لاعتبار الطرف ههنا فتعين أنه اذا اعتبرت مادام الوصف كان ضرورة نسبة المحمول الى ذات الموضوع فقط وحيثئذ ان لم يكن الوصف الذي له مدخل في تحقق الضرورة ضرورياً لذات الموضوع حال ثبوته له كالكتابة صدقت المشروطة بشرط الوصف دون مادام الوصف وان كان ضرورياً له في زمان ثبوته له صدقت المشروطة بالمعنيين معا كقولك كل منخسف فهو مظلم مادام منخسف سواء أريد منه بشرط كونه منخسفاً أو مادام منخسفاً بلا اعتبار لاستراط بناء على أن الانخساف ضروري للقمر في وقت معين وهو وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس فان نسبت الاطلام الى مجموع القمر ووصف الانخساف كان ضرورياً له وان نسبته الى ذات القمر كان أيضاً ضرورياً له في وقت الانخساف لان القمر في ذلك الوقت يستحيل

دائماً لا شيء من الانسان بجحر فان الحكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان مادام ذاته - وجودة والنسبة بينهما وبين الضرورة ان الضرورة انما هي لأخص منها مطلقاً لان مفهوم الضرورة امتناع الانفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الأزمنة والأوقات متى كانت النسبة بمنعطف الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع أوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الأوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع لجواز إمكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وقوعه لان الممكن لا يجب أن يكون ذات الموضوع الثالثة المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط أن يكون ذات الموضوع متصفاً بوصف الموضوع أي يكون لوصف الموضوع مدخل في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فان تحرك الاصابع ليس بضروري الثبوت لذات الكاتب أعني أفراد الانسان مطلقاً بالضرورة ثبوته انما هي بشرط اتصافها بوصف الكتابة ومثال السالبة قولنا بالضرورة لا شيء من الكتابين ساكن الاصابع مادام كاتباً فان سالك الاصابع عن ذات الكاتب ليس بضروري الا بشرط اتصافها بالكتابة وبسبب تسميتها بالكتابة المشروطة فلا شتمها على شرط الوصف واما بالعامية فلانها أعم من المشروطة وخاصة وستعرفها في المركبات وربما يقال المشروطة العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة الثبوت أو بضرورة السلب في جميع أوقات ثبوت الوصف أعم من أن يكون للوصف مدخل في تحقق ضرورة ثم لا والفرق بين المعنيين أننا اذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وأردنا المعنى الاول صدقت كائين وان أردنا المعنى الثاني كذبت لان حركة الاصابع ليست ضرورية لثبوت ذات الكاتب في شيء من الأوقات فان الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورية لذات الكاتب في زمان أصلاً فاطنك بالمشروطة عليهم فالمشروطة العامة بالمعنى الاول أعم من الضرورة والدائمة من وجه لانك قد سمعت ان ذات الموضوع قد تكون عين وصفه وقد تكون غيره فاذا اتحدوا كانت المادة مادة الضرورة صدقت القضايا الثلاث كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة أو دأماً أو مادام انساناً وان تغيرا فان كانت المادة مادة الضرورة ولم يكن للوصف مدخل في تحقق الضرورة صدقت الضرورة بالضرورة والدائمة دون المشروطة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة أو دأماً لا بالضرورة مادام كاتباً فان وصف الكتابة لا يدخل له في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب وان لم تكن المادة مادة الضرورة الذاتية والدوام الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة دون الضرورة والدائمة كافي المثال المذكور فان تحرك الاصابع ليس بضروري ولا دائماً لذات الكاتب بل بشرط الكتابة وأما المشروطة بالمعنى الثاني فهي أعم من الضرورة مطلقاً لانه متى ثبتت الضرورة في جميع أوقات الذات ثبتت في جميع أوقات الوصف بدون العكس ومن الدائمة من وجه لتصادقها في مادة الضرورة المطلقة وصدق الدائمة بدونها حيث يتخلو الدوام عن الضرورة وبالعكس حيث تكون الضرورة والدوام في جميع أوقات الوصف ولا تدوم في جميع أوقات الذات الرابعة العرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه

وجوده بلا انخساف على ما زعموا فان ذات القمر مستلزم للمجموع من ذاته ووصف الانخساف وهذا المجموع مستلزم للاطلام عنه ومستلزم المستلزم مستلزم فذات القمر في ذلك الوقت مستلزم للاطلام فظهر بذلك أن النسبة بين معنى المشروطة هي العموم من وجه وهذا الكلام محقق وقد أخطأ فيه كثيرون وزعموا أن النسبة بينهما العموم مطلقاً لان مادام الوصف أعم مطلقاً (قوله والعرفية العامة) أقول لم يعتبر ههنا معنيين على قياس معنى المشروطة لان المحمول اذا كان دائماً للمجموع الذات والوصف كان دائماً لذات في زمان الوصف لان معنى الدوام استمراره وعدم انفكاكه وهو حاصل بالقياس الى المجموع وبالقياس الى الذات وحده في زمان الوصف سواء كان للوصف مدخل في

دوام المحمول كما مر في المثال
 المذكور وأول يمكن كافي قولك
 كل كاتب حيوان (قوله
 الممكنة العامة) أقول
 الامكان العام يفسر نارة
 بسلب الضرورة الذاتية عن
 الجانب الخالف للحكم كما
 ذكره نارة بسلب الامتناع
 الذاتي عن الجانب الموافق
 فامكان الايجاب معناه عدم
 امتناع الايجاب أو عدم
 ضرورة السلب وكذا الحال
 في امكان السلب والتفسيران
 متساويان كما لا يخفى (قوله
 وانما قيد اللادوام بحسب
 الذات لان المشروطة العامة
 هي الضرورة بحسب
 الوصف) أقول اعلم أن
 المشروطة العامة يمكن
 تقييدها بالضرورة الذاتية
 لكن تتركب من غير معتبر
 ويمكن تقييدها بالادوام
 الذاتي كما ذكره ولا يمكن
 تقييدها بالضرورة الوصفية
 وهو ظاهر ولا بالادوام
 الوصفي ولا بسلب الامكان
 العام لانها أعم من الضرورة
 الوصفية ولا يجوز تقييد
 الخاص بسلب العام فانه
 تقييد غير صحيح وقس على
 ما ذكرنا حال سائر المركبات
 فظاهر ان التركيب هناك
 وجوها كثيرة منها ما ليس
 صحيح ومنها ما هو صحيح لكنه
 غير معتبر ومنها ما هو صحيح
 ومعتبر

عنه مادام ذات الموضوع متصفا بالعنوان ومثاله الجبابرة المشروطة العامة من قولنا دائما
 كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب دائما لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتب دائما سميت
 عرفية لان العرف انما يفهم هذا المعنى من السالبة اذا أطلقت حتى اذا قيل لاشئ من النائم مستيقظ يفهم
 العرف أن المستيقظ مألوف عن النائم مادام نائما فلما أخذ هذا المعنى من العرف نسبت اليه وعامة لانها
 أعم من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي أعم مطالعنا من المشروطة العامة فانه متى تحققت الضرورة
 بحسب الوصف تحققت الدوام بحسب الوصف من غير عكس وكذا من الضرورية والدائمة لانه متى صدقت
 الضرورة والدوام في جميع أوقات الذات صدق الدوام في جميع أوقات الوصف ولا ينعكس الخاصة
 المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بشئ المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل أما لايجاب فكل قولنا
 كل انسان متنفس بالاطلاق العام ولما الساب فكقولنا لاشئ من الانسان يمتنع بالاطلاق العام وانما
 كانت مطالعة لان القضية اذا أطلقت لم تقيد بقيود من دوام أو ضرورة أو لادوام أو ضرورة يفهم منها
 فعالية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية المطلقة تسمى بها وانما كانت عامة لانها أعم من الوجودية
 الدائمة والضرورة وبه كما سيحكي وهي أعم من القضايا الاربع المتقدمة لانه متى صدقت ضرورة
 أو دوام بحسب الذات أو بحسب الوصف تكون النسبة فعلية وليس يلزم من فعالية النسبة ضرورة وهي أو
 دوامها السادسة الممكنة العامة وهي التي حكم فيها سلب الضرورة والمطالعة عن الجانب الخالف للحكم
 فان كان الحكم في القضية بالايجاب كان مفهوم الامكان سلب ضرورة السلب لان الجانب الخالف
 لايجاب هو السلب وان كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الايجاب فانه هو الجانب
 الخالف للسلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري
 واذا قلنا لاشئ من الحمار يسار دالامكان العام فمعناه ان ايجاب البرودة للحمار ليس بضروري وانما سميت
 ممكنة لاختصاصها على معنى الامكان وعامة لانها أعم من الممكنة الخاصة وهي أعم من المطلقة العامة لانه متى
 صدق الايجاب بالفعل فلا أقل من أن لا يكون الساب ضروري أو سلب ضرورة الساب هو امكان الايجاب
 ففي صدق الايجاب بالفعل صدق الايجاب بالامكان ولا ينعكس لجواز ان يكون الايجاب ممكنا ولا يكون واقعيا
 أصلا وكذلك متى صدق السلب بالفعل لم يكن الايجاب ضروري أو سلب ضرورة الايجاب هو امكان السلب
 ففي صدق السلب بالفعل صدق السلب بالامكان دون العكس لجواز أن يكون السلب ممكنا غير واقع
 وأعم من القضايا الباقية لان المطالعة العامة أعم منها مطلقا والاعم من الاعم أعم * قال
 * (وأما المركبات فسميع الأولى المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات
 وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب دائما لاشئ من كاتبها من
 موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن
 الاصابع مادام كاتب دائما لاشئ من كاتبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة) *
 (أقول) من المركبات المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وانما قيد
 اللادوام بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف دوام
 بحسبه والدوام بحسب الوصف يمتنع أن يقيد بالادوام بحسب الوصف فان قيد تقييد استحباب لا بد من أن يقيد
 بالادوام بحسب الذات حتى تكون النسبة فيها ضرورة ودائمة في جميع أوقات وصف الموضوع ع لادائمة
 في بعض أوقات ذات الموضوع وهي أعني المشروطة الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب
 متحرك الاصابع مادام كاتب دائما لاشئ من كاتبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة أما المشروطة
 العامة الموجبة فهي الجزء الأول من القضية وأما السالبة المطلقة العامة فالجزء الثاني من القضية أي قولنا
 لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع بالفعل فهي مفهوم اللادوام لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن

دائما كان معناه ان الایجاب ليس متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق الایجاب في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة وهو معنى السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الكتاب بساكن الاصابع مادام كاتبه لا دائما فتركيه ما من مشروطة عامة سالبة وهي الجزء الاول وهو جبة مطلقة عامة أي قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وهو مفهوم اللادوام لان السلب اذا لم يكن دائما لم يكن متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق الایجاب في الجملة وهو الایجاب المطلق العام فان قلت حقيقة القضية المركبة ملتزمة من الایجاب والسلب فكيف تكون موجبة وسالبة فنقول الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلمها بايجاب الجزء الاول وسلبها اصطلاحا فان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا فسالبة والجزء الثاني موافق له في الكم ومخالف له في السكيت والنسبة بينهما وبين القضايا البسيطة امانية هاو بين الدائمتين فبإينة كلية لانها مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو مبين للادوام بحسب الذات وذلك ظاهر ولا ضرور بحسب الذات لان الضرورة بحسب الذات أخص من الدوام بحسب الذات ونقيض الأعم مبين لعين الأخص مباينة كلية وهي أخص من المشروطة العامة مطلقة لانها المشروطة العامة المقيدة بالادوام والمقيدة أخص من المطلق وكذا من القضايا الثلاث السابقة لانها أعم من المشروطة العامة * قال

* (الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتركيه ما من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيه ما من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا ما من) *

(أقول العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كما مر من قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه لا دائما فتركيه ما من موجبة عرفية عامة وهي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وان كانت سالبة كما تقدم من قولنا لاشئ من الكتاب بساكن الاصابع مادام كاتبه لا دائما فتركيه ما من سالبة عرفية عامة وهي الجزء الاول وهو جبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وهي أعم من المشروطة الخاصة مطلقة لانها متى صدقت الضرورة بحسب الوصف لادائم صادق الدوام بحسب الوصف لادائم انما من غير عكس ومباينة لادائمتين على ما سلف وأعم من المشروطة العامة من وجه لصادقها في مادة المشروطة الخاصة وصدق المشروطة العامة بدونها في مادة الضرورة والذاتية وصدقها بدون المشروطة العامة اذا كان الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة وأخص من العرفية العامة لان المقيد أخص من المطلق وكذا من الباقيتين لانها أعم من العرفية العامة واعلم أن وصف الموضوع في المشروطة والعرفية الخاصيتين يجب أن يكون وصفا مفارقا للذات الموضوع فانه لو كان دائما لم يوصف المحمول دائما بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائما للذات الموضوع وقد كان لادائما بحسب الذات هذا خلاف * قال

* (الثالثة الوجودية اللا ضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللا ضرور بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيه ما من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لاشئ من الانسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيه ما من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة) *

(أقول) الوجودية اللا ضرورية هي المطلقة العامة مع قيد اللا ضرور بحسب الذات وانما قيد اللا ضرور بحسب الذات وان أمكن تعييد المطلقة العامة باللا ضرور بحسب الوصف لانهم لم يعتبروا هذا التركيب ولم يتعرفوا أحكامه فهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيه ما من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة أما الموجبة المطلقة العامة فهي الجزء الاول وأما السالبة الممكنة العامة أي قولنا لاشئ من الانسان ضاحك بالامكان العام فهي معنى اللا ضرور ولان الایجاب اذا لم يكن ضروريا كان هناك

سلب ضرورية لايجاب وسلب ضرورية لايجاب ممكن عام سالب وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان
بضاحك بالفعل لا بالضرورية فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء الاول وموجبة ممكنة عامة وهي معنى
اللا ضرورية فان السلب اذا لم يكن ضروريا كان هناك سلب ضرورية السلب وهو الممكن العام الموجب
وهي اعم مطالقات الخاصتين لانه متى صدقت الضرورية والادوام بحسب الوصف لادائما صدق فعالية النسبة
لا بالضرورية ومن غير عكس ومباينة للضرورية لتقيدها باللا ضرورية بحسب الذات واعلم من الدائمة من وجه
لتصادقها في مادة الادوام الخالي عن الضرورية وصدق الدائمة بدونها في مادة الضرورية وبالعكس في مادة
الادوام وكذا من المشرطة العامة والعرفية العامة لتصادقها في مادة المشرطة الخاصة وصدقها بدونها
في مادة الضرورية وصدقها بدونها في مادة الادوام بحسب الوصف وأخص من المطابقة العامة بخصوص
المقيد ومن الممكنة العامة لانها اعم من المطابقة العامة * قال

*(الرابعة) الوجودية الادائية وهي المطابقة العامة مع قيد الادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة
أو سالبة فتركيبها من مطالقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها لايجابا وسلبا مامر) *

(أقول) الوجودية الادائية هي المطابقة العامة مع قيد الادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة أو
سالبة يكون تركيبها من مطالقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول مطابقة عامة
والجزء الثاني هو الادوام وقد عرفت أن مفهومه مطابقة عامة ومثالها لايجابا وسلبا مامر من قولنا كل انسان
ضاحك بالفعل لادائما ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لادائما وهي أخص من الوجودية الادائية
لانه متى صدقت مطالقتان صدقت مطابقة وممكنة بخلاف العكس واعلم من الخاصتين لانه متى تحقق الضرورية أو
الادوام بحسب الوصف لادائما تحقق فعالية النسبة لادائما من غير عكس ومباينة لادائمتين على مامر غير مرة
واعلم من العامتين من وجه لتصادقهما في مادة المشرطة الخاصة وصدقهما بدونها في مادة الضرورية وبالعكس
حيث لادوام بحسب الوصف وأخص من المطابقة والممكنة العامتين وذلك ظاهر * قال

*(الخامسة) الوقتية وهي التي يحكم فيها بضرورية ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من
أوقات وجود الموضوع مع قيد الادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورية كل قمر
منخسف وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس لادائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة
وان كانت سالبة كقولنا بالضرورية لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائما فتركيبها من سالبة وقتية
مطلقة وموجبة مطلقة) *

(أقول) الوقتية هي التي يحكم فيها بضرورية ثبوت المحمول للموضوع أو بضرورية سلبه عنه في وقت معين
من أوقات وجود الموضوع مع قيد الادوام بحسب الذات فان كانت موجبة كقولنا بالضرورية كل قمر
منخسف وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس لادائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وهي الجزء الاول
أي قولنا كل قمر منخسف وقت الحيولة وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم الادوام أعني قولنا لا شيء من القمر
بمنخسف بالاطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورية لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائما
فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وهي الجزء الاول أي قولنا لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع ومن موجبة
مطلقة عامة وهي كل قمر منخسف بالاطلاق العام وهي أخص من الوجوديتين مطلقا لانه اذا صدق الضرورية
بحسب الوقت لادائما صدق الاطلاق لادائما ولا بالضرورية ولا تنعكس واعلم من الخاصتين من وجه لانه اذا
صدق الضرورية بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا بالذات الموضوع في شيء من الاوقات صدقت القضايا
الثلاث كقولنا بالضرورية كل منخسف مظلم مادام منخسفا لادائما أو بالتوقيت لادائما فان الانخساف لما
كان ضروريا بالذات الموضوع في بعض الاوقات والاطلام ضروريا للانخساف كل الاطلام ضروريا بالذات
في ذلك الوقت وان لم يكن الوصف ضروريا بالذات الموضوع في وقت صدقت الخاصتان ولم تصدق الوقتية

(قوله وتصدق الوقتية كما في المثال المذكور) أقول يعني قوله كل قمر مخسف وقت حبلولة الارض فان الانخساف ليس ضروريا بحسب وصف القمرية ولا دائما بحسبه فلا يصدق كل قمر مخسف مادام قمر (قوله) وما اذا فسرنا هابا بالضرورة مادام الوصف يتكون المشروطة الخاصة آنخص من الوقتية (مطلقا) أقول وذلك لان الضرورة المعتمدة في المشروطة الخاصة حيث تد بالقياس الى ذات الموضوع في زمان الوصف وذلك وقت معين فتصدق الضرورة الوقتية هناك أيضا لانها بالقياس الى الذات في وقت معين وكلما صدقت المشروطة الخاصة بالمعنى المذكور صدقت الوقتية وتصدق الوقتية في المثال المذكور بدون المشروطة الخاصة فتكون الوقتية اعم منها مطلقا وما المشروطة الخاصة بشرط الوصف فيمكن صدقها بدون الوقتية كما في مثال الكتابة وتحرك الاصابع فان المحمول هناك ليس ضروريا النسبة الى ذات الموضوع في زمان الوصف بل هو ضروري النسبة بالقياس الى الذات مأخوذا مع الوصف كما تقرر ومعنى الوقتية الضرورة في وقت معين بالقياس الى الذات وحده فلا تصدق هناك

كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه الاداءات ان الكتابة لم تكن ضرورية للذات في شئ من الاوقات لم يكن تحرك الاصابع الضرورى بحسب الضرورى بالذات في وقت ما لا تصدق الوقتية واذا لم تصدق الضرورة بحسب الوصف ولا الدوام لم تصدق الخاصاتان وتصدق الوقتية كما في المثال المذكور هذا اذا فسرنا المشروطة بالضرورة بشرط الوصف أما اذا فسرنا هابا بالضرورة مادام الوصف يكون المشروطة الخاصة آنخص من الوقتية معطالفا لانه متى تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف وأوقات الوصف بعض اوقات الذات تحقق الضرورة في بعض اوقات الذات من غير عكس والوقتية مباينة للذاتين وأعم من العامين من وجهه لصدقها في مادة المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف وأنخص من المطلقة العامة والممكنة العامة * قال

(السادسة المنتشرة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مقيدة بالادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقوله بالضرورة كل انسان متمسك في وقت ما لا دائما فتر كيهما من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان متمسك في وقت ما لا دائما فتر كيهما من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة

(أقول) * المنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لا دائما بحسب الذات وليس المراد بعدم التعيين أن يؤخذ عدم التعيين قيدها بل أن لا تقيد بالتعيين وترسل مطلقاتها كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متمسك في وقت ما لا دائما كان تركيهما من موجبة منتشرة مطلقة وهي قولنا بالضرورة كل انسان متمسك في وقت ما وسالبة مطلقة عامة أي قولنا لاشئ من الانسان متمسك في وقت ما لا دائما فتر كيهما من سالبة منتشرة مطلقة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم الادوام وهي اعم من الوقتية لانه اذا صدق الضرورة في وقت معين لا دائما صدق الضرورة في وقت ما لا دائما بدون العكس ونسبتهما مع القضايا الداقية على قياس نسبة الوقتية من غير فرق واعلم أن الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة للنسبة هما جزأ الوقتية والمنتشرة قضيتان بسيطتان غير معدودتين في البسائط حكم في احدهما بالضرورة وفي وقت معين وفي الأخرى بالضرورة وفي وقت ما فالأولى سميت وقتية لاعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدها بالادوام أو بالضرورة والأخرى منتشرة لانه لما يتعين وقت الحكم فيها احتمل الحكم فيها لكل وقت فيكون منتشرة في الاوقات ومطلقة لانها غير مقيدة بالادوام أو بالضرورة وقوله اذا قيدنا باحدهما حذف الاطلاق من اسمهما فكلنا وقتية ومنتشرة لا مطلقتين ووجه تسميتهما بمطلقة وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة فان المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين ويفرق بينهما بالعموم والخصوص وهو واضح لاستدراكه * قال

(السابعة الممكنة الخاصة وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا وهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب أو سالبة كقولنا بالامكان الخاص لاشئ من الانسان بكتاب فتر كيهما من ممكنتين عامتين احدهما موجبة والأخرى سالبة والضابط فيها أن الادوام اشارة الى المطلقة عامة واللا ضرورة اشارة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية للقضية المقيدة بها) *

(أقول) الممكنة الخاصة التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن جانبي الإيجاب والسلب فاذا قلنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص أو لاشئ من الانسان بكتاب بالامكان الخاص كان معناه أن إيجاب الكتابة

للإنسان وسلبها عنه ليس بضروريين لكن سلب ضرورة الإيجاب أمكان عام سالب وسلب ضرورة السالب
 أمكان عام موجب فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة يكون تركيبها من ممكنتين عامتين أحدهما
 موجبة والأخرى سالبة فلا فرق بين موجبتها وسالبها في المعنى لأن معنى الممكنة الخاصة رفع الضرورة عن
 الطرفين سواء كانت موجبة أو سالبة بل في اللفظ حتى إذا عبرت بعبارة إيجابية كانت موجبة وإن عبرت
 بعبارة سلبية كانت سالبة وهي أعم من سائر المركبات لأن في كل منها إيجابا وسلبا لأقل من أن يكونا ممكنتين
 بالامكان العام ولا يلزم من أمكان الإيجاب والسالب أن يكون أحدهما بالفعل أو بالضرورة أو بالدوام ومباينة
 للضرورة المطلقة وأعم من الدائمة والعامة والمطلقة العامة من وجه التصادق في المادة الوجودية
 اللازمة وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا خروج للممكن من القوة إلى الفعل وبالعكس في مادة
 الضرورية وأخص من الممكنة العامة فتدبر مما ذكرنا أن الممكنة العامة أعم القضايا البسيطة والممكنة
 الخاصة أعم المركبات والضرورية أخص البسائط والمشرطة الخاصة أخص المركبات على وجه ظهر أيضا
 أن الدوام إشارة إلى مطابقة عامة واللا ضرورة إلى إمكانية عامة بخالفين في الكيفية القضيية المقيدة ما حثي
 أن كانت موجبة كانتا سالبتين وإن كانت سالبة كانتا موجبتين وموافقتين لها في الحكم فإن كانت كلية
 كانتا كليتين وإن كانت جزئية كانتا جزئيتين وهذا هو الضابط في معرفة تركيب القضايا المركبة وإنما
 قال الدوام إشارة إلى مطابقة عامة ولم يقل الدوام معناه المطابقة العامة لأن المعنى إذا أطلق يراد به المفهوم
 المطابق وليس مفهوم الدوام المطابق المطابقة العامة فإن لا دوام الإيجاب مثلا فمفهومه الصريح رفع دوام
 الإيجاب والمطلق السالب ليس هو نفس رفع دوام الإيجاب بل لازمه فهو معناه الالتزامي وأما اللا ضرورة
 فمعناه الصريح أمكان العام لأن لا ضرورة للإيجاب منه إلا هو سلب ضرورة الإيجاب وهو عين أمكان السالب
 ولما كان أحدي القضيتين عين معنى أحدي العبارتين والأخرى ليست بمعنى الأخرى بل من لوازمها استعمال
 عبارة الإشارة لتكون مشتركة بينهما * قال

(الفصل الثاني في أقسام الشرطية) * الجزء الأول منها يسمى مقدمات الثاني تالبا وهي إمامة صلة أو منفصلة
 أما المنفصلة فإما لزومية وهي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما ما توجب ذلك
 كالعالية والتضاييف وأما اتفاقية وهي التي يكون فيها ذلك بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا إن كان
 الإنسان ناطقا فالجوارح ناطقة وأما المنفصلة فإما حقيقة وهي التي يحكم فيها بالتناقض في جزأيهما في الصدق
 والكذب معا كقولنا ما أن يكون هذا العدد زوجا وفردا وأما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتناقض في
 الجزئين في الصدق فقط كقولنا ما أن يكون هذا الشيء شجرة أو شجرة وأما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها
 بالتناقض في الجزئين في الكذب فقط كقولنا ما أن يكون زيد في البحر أو لا يغرق * قال

(أقول) لما وقع الفراغ من الجلبات وأقسامها شرع في أقسام الشرطيات وقد سمعت أن الشرطية ما تتركب
 من قضيتين وهي إمامة صلة أو وجبت أو سلبت حصول أحدهما عند الآخر أو منفصلة أن وجبت أو سلبت
 انفصال أحدهما عن الآخر والقضية الأولى من جزأي الشرطية سواء كانت منفصلة أو منفصلة تسمى مقدمات
 لتقدمها في الذكر والقضية الثانية تسمى تالبا لولها أي ما تالبا لها من المنفصلة أو اتفاقية أما لزومية
 فهي التي يحكم بصدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما ما توجب ذلك والمراد بالعلاقة شيء يسببه
 يستتبع الأول الثاني كالعالية والتضاييف أما العلية فبأن يكون المقدم عللة للتالي كقولنا إن كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود أو معلول له كقولنا إن كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة أو يكونا معلول على واحدة
 كقولنا إن كان النهار موجودا فالعالم مضى فإن وجود النهار وإضاءة العالم معلولان لطول الشمس وأما
 التضاييف فبأن يكونا متضايفين كقولنا إن كان زيد أباعمر وكان عمر وابنه وهذا التعريف لا يتناول اللزومية
 الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة فيها فالأولى أن يقال اللزومية ما حكم فيها

(قوله لأن المعنى إذا أطلق
 يتبادر منه المفهوم المطابق)
 أقول هذا كلام صحيح
 وجواز تقسيم معنى اللفظ إلى
 المطابق والتضمني والالتزامي
 لا ينافي ما ذكره فإن الوجود
 إذا أطلق يتبادر منه الوجود
 الخارجي مع أنه يصح تقسيمه
 إلى الخارجي والذهني (قوله
 لعلاقة بينهما ما توجب ذلك)
 أقول إذا اعتبر في الحكم
 بالاتصال كون الاتصال لعلاقة
 فالمتصلة لزومية وإن اعتبر
 كونه لالة لعلاقة فالمتصلة
 اتفاقية فلو لم يعتبر شيء
 منهما فالمتصلة مطابقة كما مررت
 الإشارة إلى ذلك

(قوله بل بغير صدق التالي) أقول يعني ان التالي اذا كان صادقا في نفس الامر فهو صادق مع جميع الامور والصادقة في نفس الامر ومع جميع ما يقدر صدقه في نفس الامر كقولك ان كان زيد فرسا فالجارية ناق (قوله بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع الا عدم الاجتماع في الوجود) أقول يعني في الصدق والتحقق في الجمل والصدق على ذات واحدة وهذا كالم لا شبهة فيه لا يقال قد تكون المنافاة بين المفهومين في الصدق على ذات واحدة كابين مفهومى الواحد والكثير لانا نقول لا نزاع في ذلك الا ان القضية المشتملة على هذه المنافاة ليست بمنفصلة بل هي جمالية شبيهة بالمنفصلة فاذا قلت هذا اما واحد واما كثير فان أردت ٧٨ المنافاة بين هذا واحد وهذا كثير فالقضية منفصلة مركبة من قضيتين ومنع الجمع باعتبار

الصدق والتحقق بين القضيتين كما قررته وان أردت المنافاة بين مفهومى الواحد والكثير في الصدق والجمل على هذا فالقضية جمالية مركبة من موضوع واحد الا انه قد رد في مجموعها فاصارت شبيهة بالمنفصلة فالشارح لم يقل بأن لا منسج جمع في الصدق على ذات واحدة بل قال منع الجمع المعبري المنفصلات انما هو بحسب الوجود لا الجمل وقد يكون بين مفهومين منافاة في الوجود في محل واحد كالسواد والبياض فان عبرت عنهما بمثل قولك اما ان يكون السواد موجودا في هذا الجمل أو يكون البياض موجودا فيه كانت القضية منفصلة وان عبرت عنهما بمثل قولك الموجود في هذا الجمل اما سواد واما بياض كانت القضية جمالية شبيهة بالمنفصلة وبالجمل كان الجملة قد تشارك المنفصلة فيما هو حاصل المعنى وما له كقولك طلوع الشمس ولزول وجود النهار ولا بد أن تكون متخالفة لهما

بصدق قضية على تقدير قضية أخرى علاقة بينهما وهو متناول للزمومية الكاذبة لان الحكم للعلاقة ان مطابق الواقع كان الحكم متحققا والعلاقة أيضا متحققة وابل لم يطابق الواقع فالعدم الحكم في الواقع أو ثبوته من غير علاقة واما الاتفاقية فهي التي يكون ذلك في صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها لالعلاقة وجبة لذلك بل بغير توافق صدق الجزأين كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجارية ناق فانه لا علاقة بين ناطقة الجار وناطقية الانسان حتى يجوز العقل تحقق كل واحد منهما بدون الآخر وليس فيها الا توافق الطرفين على الصدق ولو قال هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لالعلاقة قبل بغير صدقهما لكان أولى ليتناول الاتفاقية الكاذبة فان الحكم فيها بصدق التالي لالعلاقة بما يطابق الواقع بان يصدق التالي ولا توجد العلاقة بما لم يطابق الواقع بان لا يصدق التالي على تقدير صدق المقدم أو يصدق وتوجد العلاقة وقد يكفي في الاتفاقية بصدق التالي حتى يقال انها التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير المقدم لالعلاقة بل بغير صدق التالي ويجوز أن يكون المقدم فيها صادقا وكاذبا ونسمى هذا المعنى اتفاقية عامة وبالمعنى الاول اتفاقية خاصة للعموم والخصوص بينهما فانه متى صدق المقدم والتالي فقد صدق التالي ولا يتعكس واما المنفصلة فقد عرفت انها على ثلاثة أقسام حقيقة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأيهما صادقا وكاذبا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا وفردا واما نعمة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأيهما صدقا فقط وكقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا واما نعمة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأيهما كذبا فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما أن لا يعرف واما سميت الاولى حقيقة لان التنافي بين جزأيهما أشد من التنافي بين جزأى أى الأسخري لانه في الصدق والكذب معانيهما أحق بلسم المنفصلة بل هي حقيقة الانفصال والثانية مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزأيهما والثالثة مانعة الخلو لان الواقع ليس يتخلو عن أحد جزأيهما وبما يقال مانعة الجمع ومانعة الخلو على التي يحكم فيها بالتنافي في الصدق أو في الكذب مطلقا وبهذا المعنى يكونان أعم ولبعض الافاضل ذهنا بحث شريف وهو أن المراد بالمنافاة في الجمع ان لا يصدق على ذات واحدة لانهم لا يجتمعان في الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء يجامع في الوجود لكن الشيخ نص على منع الجمع بينهما ثم قال وعندي في هذا نظرا ذيل من ذلك جواز منع الجمع بين اللازم والمزوم فان جزء الشيء من لوازمه وقد أجمعوا على أنه لا يمنع جمع بين اللازم والمزوم ولا يمنع خلو روحا من الله تعالى أن يفتح عليه الجواب عن هذا الاعتراض وهو ليس بالنظر فيها أرادهم عبارة أقوم في شأهم أن يعنوا بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فان مانعة الجمع من أقسام المنفصلة والأفصال لم يعتبر والابن القضية فلا يكون منع الجمع الابن القضيةين فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل قضيتين منع الجمع لا يستحالة أن تصدق قضية على ما صدق عليه قضية أخرى ولا يكون بين قضيتين منع الخلو أصلا ضرورة كذبهما على شئ من الاشياء أو قل مفرد من المفردات بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع الا عدم الاجتماع في الوجود واما الشيخ أثبت بين الواحد والكثير

في صريح المفهوم منها كذلك الجملة قد تشارك المنفصلة في حصول المعنى وما له وان كان المفهوم والصريح متخالفينهما والمنافاة قد تعتبر في القضايا بحسب الصدق والتحقق وهي المنفصلات وقد تعتبر في المفردات بحسب صدقها على ذات واحدة وهي الجمليات الشبيهة بالمنفصلات وقد تعتبر في المفردات بحسب الوجود في محل واحد فان عبرت عنهما بمثل قولك السواد والبياض متنافيان بحسب الوجود في محل واحد فهذه جمالية صرفة وان عبرت عنهما بمثل قولك اما أن يكون هذا الشيء أسود واما أن يكون أبيض فهذه منفصلة وان عبرت عنهما بمثل قولك هذا الشيء اما أسود واما أبيض فهذه جمالية شبيهة بالمنفصلة والكل متشارك في ما له المعنى ومحصوله وان كانت متخالفة في المفهوم والصريح

منع الجمع فهو ليس بين مفهومى الواحد والكثير بل بين هرا واحد وهذا كثير فان القضية القائلة اما أن يكون هذا واحدا واما أن يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لا تمتنع اجتماع جزأيهما على الصدق فقد بان ان الاشكال انما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر * قال

* (وكل واحدة من هذه الثلاثة اما عنادية وهى التى يكون التناقى فيها الذات الجزأين كفى الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهى التى يكون التناقى فيها بمجرد الاتفاق كقولنا الاسود لا كاتب اما أن يكون هذا أسود أو كاتب حقيقة أو لا أسود أو كاتبا مانعة الجمع أو أسود أو لا كاتب اما مانعة الخلو) *

(أقول) كل واحدة من المنفصلات الثلاث اما عنادية أو اتفاقية كما أن المنصلة المازومية أو اتفاقية فنسبة العناد والاتفاق الى المنفصلات كنسبة للزوم والاتفاق الى المنفصلات اما العنادية فهى التى يكون الحكم فيها بالتناقى لذات الجزأين أى حكم فيها بان مفهوم أحدهما مناف للآخر مخرج قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد فى البحر وان لا يغرق واما الاتفاقية فهى التى حكم فيها بالتناقى للذات الجزأين بل بمجرد الاتفاق أى بمجرد أن يتفق فى الواقع أن يكون بينهما منصفة أو منافاة وان لم يقتض مفهوم أحدهما ان يكون منافيا للآخر كقولنا الاسود لا كاتب اما أن يكون هذا أسود أو كاتبا كانت حقيقة فانه لا منافاة بين مفهوم الاسود والكاتب ولكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدق ان لاتقاء الكتابة ولا يكذب ان لوجود السواد ولو قلنا اما أن يكون هذا أسودا وكاتبا كانت مانعة الجمع لانهم لا يصدقان ولكن يكذبان لاتقاء الاسود والكتابة معا فى الواقع ولو قلنا اما أن يكون هذا أسودا أو لا كاتب كانت مانعة الخلو لانهم لا يكذبان ولكن يصدقان لتحقيق السواد والكتابة بحسب الواقع * قال

* (وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمان هى التى يرفع فيها ما حكم به فى موجباتها فسالبة للزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية) *

(أقول قد عرفت ثمانى قضايا متصلتان لزومية واتفاقية ومن منفصلات ست ثلاث منها عناديات وثلاث منها اتفاقيات وهى كلها موجبات لا تعارض فيها المذكورة لاتنطبق الاعلى الموجبات فلا بد من تعريف سواها فسالبة كل منها هى التى يرفع فيها ما حكم به فى موجبتها فلما كانت الموجبة للزوم ومية ما حكم فيها بالزوم التالى للمقدم كانت السالبة للزوم ومية سالبة للزوم أى ما حكم فيها بالزوم السالب فان التى حكم فيها بالزوم السالب موجبة للزوم ومية سالبة مثل اذا قلنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بسالب الزوم وجود الليل لطلوع الشمس واذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فالليل ليس بال موجود كانت موجبة لان الحكم فيها بالزوم سلب وجود الليل لطلوع الشمس ولما كانت الموجبة المتصلة الاتفاقية ما حكم فيها بموافقة التالى للمقدم فى الصدق كانت السالبة الاتفاقية سالبة الاتفاق أى ما حكم فيها بسالب موافقة التالى للمقدم لا ما حكم فيها بموافقة السالب فان الاتفاقية موجبة فاذا قلنا ليس اذا كان الانسان ناطقا فالجوارح ناهق كانت سالبة اتفاقية لان الحكم فيها بسالب موافقة ناهقية الجوارح لناطقية الانسان واذا قلنا اذا كان الانسان ناطقا فالليس الجوارح ناهقا كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة سالب ناهقية الجوارح لناطقية الانسان وعلى هذا تكون السالبة العنادية سالبة العناد وهى ما حكم فيها برفع العناد ما رفع العناد الذى هو فى الصدق والكذب وهى السالبة العنادية الحقيقية واما رفع العناد الذى هو فى الصدق وهى مانعة الجمع واما رفع العناد الذى هو فى الكذب وهى مانعة الخلو لا ما حكم فيها بعناد السلب والسالبة الاتفاقية ما حكم فيها بسلب اتفاق المناقاة فيها على احد الانحاء لا ما حكم فيها باتفاق السلب * قال * (والمصلة الموجبة تصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مجهولى الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وقال صادق دون عكسه لا تمتنع استلزام الصادق الكاذب وتكذب عن جزأين كاذبين وعن مقدم كاذب وقال صادق وبالعكس وعن صادقين هذا اذا كانت لزومية وأما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال) *

(قوله فان التى حكم فيها بالزوم السالب موجبة لزومية لاسالبة) (أقول كما أن السالب فى الجمليات بحسب سلب الحل لا باعتبار طر فيها عدولا وتحصيل الفرق بما كان طرفا الجملية مشتملين على حرف السلب وتكون القضية موجبة كقولنا لا لا دى لاعلم كذلك السلب فى المنفصلات والمنفصلات بحسب سلب الاتصال ونوعيه أعنى للزوم والاتفاق وبحسب سلب الانفصال ونوعيه أعنى العناد والاتفاق ولا اعتبار باطراف الشرطيات فى سالبها وبإيجابها بل الانقسام الاربعة أعنى ككون الطرفين موجبتين وسالبتين وكون المقدم موجبة والتالى سالبة وبالعكس توجد فى الموجبات والسوالب فى المنفصلات والمنفصلات

هذا حق نعم المتصلات بالاطاعة
أعني التي كُتبت فيها بمجرد
الحكم بالاتصال من غير أن
يتعذر رض العلاقة نقياً أو
اثباتاً يمنع كذبها عن
صادقين وعن مقدم كاذب
وتال صادق (قوله فالوجبة
الحقيقية تصدق عن صادق
وكاذب) أقول الموجبة
الحقيقية العادية لما وجب
تركيبها من جزأين بمنع
صدقهما أو كذبهما ما وجب
أن يكون تركيبها من قضية
ومن نقضها أو مساوي
نقضها كقولنا هذا العدد
أما زوج وأما لا زوج وقولنا
هذا العدد أما زوج وأما فرد
والممانعة لجمع العنادية لما
وجب تركيبها من جزأين
يمنع صدقهما فقط وجب
أن يكون تركيبها من
قضية ومساو أو أخص من
نقضها كقولنا هذا الشيء
أما شجر وأما حجر فإن كل
واحد من الشجر والحجر
أخص من نقض الآخر
والممانعة لاطلوا العنادية لما
وجب تركيبها من جزأين
يمنع كذبهما فقط وجب
أن يكون تركيبها من قضية
ومساو أو أخص من نقضها
كقولنا هذا الشيء إما شجر
وإما لا شجر فإن كلامهما
أعم من نقض الآخر هذا
إذا أخذنا بالمعنى الأخص
وأما إذا اعتبرنا بالمعنى الأعم
فيصدق كل واحد منهما بما
مرومما يتركب منه الحقيقة

(أقول) صدق الشرطية وكذبها انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال والانفصال لنفس الامر وعدمها بالصدق
جزأياً أو كذبها ما فإن مطابق الحكم فيها لنفس الامر فهي صادقة والافهسي كاذبة كيف كان جزأها ثم اذا نسبنا
جزأياً الى نفس الامر حصلت أربعة أقسام لانها إما أن يكونا صادقين أو كاذبين أو يكون المقدم صادقاً
والثاني كاذباً أو بالعكس فليبين ان كلامنا الشرطية من أي هذه الأقسام تتركب فالمتصلة الموجبة الصادقة
تتركب عن صادقين كقولنا ان كان زيد انساناً فهو حيوان وعن كاذبين كقولنا ان كان زيد يدحرجاً فهو جراد
وعن مجعولي الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد يكتب فهو يحرك يده وعن مقدم كاذب وتال صادق كقولنا
ان كان زيد حياً كان حيواناً دون عكسه أي لا تتركب من مقدم صادق وتال كاذب لا من مانع أن يستلزم
الصادق الكاذب والالزم كذب الصادق وصدق الكاذب أما كذب الصادق فلان الالزم كاذب وكذب الالزم
يستلزم كذب المزوم وأما صدق الكاذب فلان المزوم فيها صادق وصدق المزوم مستلزم صدق الالزم
لا يقال اذا صح تركيب المتصلة من مقدم كاذب وتال صادق وعندهم ان كل متصلة موجبة تنعكس موجبة
جزئية فقد صح تركيبها من مقدم صادق وتال كاذب لاننا نقول ذلك في السكينة لاني الجزئية فان قلت لما اعتبر في
جزأى المتصلة الجهل بالصدق والكذب زاد الأقسام على الأربعة فنقول تلك الأقسام عند نسبتها الى نفس الامر
هي داخلية فيها والموجبة الكاذبة تتركب عن الأقسام الأربعة لان الحكم بالالزم بين المقدم والثاني
اذا لم يكن مطالباً للواقع جاز أن يكونا كاذبين كقولنا ان كان الخلاء موجوداً كان العالم قديماً وان يكون
المقدم كاذباً والثاني صادقاً كقولنا ان كان الخلاء موجوداً فالانسان ناطق وبالعكس كقولنا ان كان الانسان
ناطقاً فالخلاء موجود وان يكونا صادقين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فزيد انسان هذا اذا كانت المتصلة
ازومية وأما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال لانه اذا صدق الطرفان وافق أحدهما الآخر
بالضرورة وفي الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقاً فالخلاء ناطق فهي تصدق عن صادقين وتكذب عن الأقسام
الثلاثة الباقية لان طرفيها ان كانا كاذبين أو كان الثاني كاذباً والمقدم صادقاً فكذبها ظاهر لان الكاذب
لا يوافق شيئاً وان كان المقدم كاذباً والثاني صادقاً فكذلك لا اعتبار بصدق الطرفين فيها وأما اذا كُتبت بمجرد
صدق الثاني يكون صدقها عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق وكذبها عن القسمين الباقيين وهما بحث
وهو أن الاتفاقية لا يكفي فيها اصدق الطرفين أو صدق الثاني بل لابد مع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها عن
صادقين اذا كان بينهما علاقة تنقض الملازمة بينهما قال (والمتصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب
وتكذب عن صادقين وكاذبين وممانعة الجميع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وممانعة
الخالوة تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب عنه الموجبة
وتكذب عما تصدق عنه الموجبة)

(أقول) الأقسام في المتصلة ثلاثة لما استعرف أن المقدم فيها لا يمتنع عن الثاني بحسب الطبع فطرفاها
إما أن يكونا صادقين أو كاذبين أو يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً فالموجبة الحقيقية تصدق عن صادق
وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع جزأها وعدم ارتفاعها فلا بد أن يكون أحدهما صادقاً والآخر
كاذباً كقولنا ان يكون هذا العدد زوجاً ولا زوجاً وتكذب عن صادقين لاجتماعهما حينئذ في الصدق
كقولنا ان يكون الأربعة زوجاً أو منقسمة بمساو بين وتكذب عن كاذبين أيضاً لارتفاعهما ما كقولنا
إما أن يكون الثلاثة زوجاً أو منقسمة بمساو بين وممانعة الجميع تصدق عن كاذبين وصادق وكاذب لانها التي
حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها في الصدق فجاز أن يكون طرفاها مرتفعين فيكون تركيبها عن كاذبين كقولنا
إما أن يكون زيد شجراً أو حجراً وجاز أن يكون أحدهما واقعاً والآخر غير واقع فيكون تركيبها عن
صادق وكاذب كقولنا ان يكون زيد انساناً أو حجراً وتكذب عن صادقين لاجتماع جزأها حينئذ كقولنا
إما أن يكون زيد انساناً أو ناطقاً وممانعة الخالوة تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم

(قوله وهي الاوضاع التي تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالامور الممكنة الاجتماع معه) أقول أراد بالاضاع الأحوال الحاصلة له بسبب اجتماعه مع الامور الممكنة الاجتماع معه فان كون انسانية زيد مقارنة لقيامه أو فعوده أو طول ع الشمس الى غير ذلك أحوال حاصلة لها من اجتماعها مع هذه الامور الممكنة الاجتماع معها فان كل واحد من المجتمعين يحصل له حالة بالقياس الى الآخر وهو كونه مجامعاه مقارنا بياها وانما اعتبر امكان الاجتماع مع المقدم دون امكان تلك الامور في أنفسها لان تلك الامور ربما كانت ممنوعة في نفس الامر لكنها تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم فانك اذا قلت كلما كان زيد حاراً كان جسماً كان معناه ان الجسمانية لازمة لحار بته ٨١ على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع حار بته كونه ناهقاً

ارتفاع جزأها بخلاف اجتماعه ما في الوجود فيكون تركيبها عن صادقين كقولنا اما أن يكون زيد لا حاراً أو لا شجر أو جاز أن يكون أحدهما واقعاً دون الآخر فيكون تركيبها عن صادق وكاذب كقولنا اما أن يكون زيد لا حاراً أو لا انساناً وتكذب عن كاذبين لا ارتفاع جزأها حينئذ كقولنا اما أن يكون زيد لا انساناً أو لا ناطقاً هذا حكم الموجبات المتصلة والمنفصلة ولما ساءلها فبهي تصدق عن الاقسام التي تكذب عنها الموجبات ضرورية ان كذب الايجاب يقتضي صدق الساب وتكذب عن الاقسام التي تصدق عنها الموجبات لان صدق الايجاب يقتضي كذب الساب لا تخالفة * قال
 * (وكاية الشرطية الموجبة أن يكون التالي لازماً أو معانداً للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي الاوضاع التي تحصل له بسبب اقتران الامور والتي يمكن اجتماعها مع الجزئية أن يكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والخصوصية أن يكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكاية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائماً وسور والسالبة الكاية فيها ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون والسالبة الجزئية فيها قد لا يكون وبداخل حرف الساب على سو والايجاب الكلي والمهمة باطلاق لفظ لو وان واذا في المتصلة واما وفي المنفصلة) *

(أقول) كما أن القضية الحملية تنقسم الى محصور ومهمه لانه وخصوصية كذلك الشرطية منقسمة الى محمول وكا أن كاية الحملية ليست بحسب كاية الموضوع أو المحمول بل باعتبار كاية الحكم كذلك كاية الشرطية ليست لاجل أن مقدمها وتاليها كلي فان قولنا كلما كان زيد يكتب فهو يحرك يده كاية مع أن مقدمها وتاليها شخصيان بل بحسب كاية الحكم بالاتصال والانفصال فالشرطية انما تكون كاية اذا كان التالي لازماً للمقدم أي في المتصلة اللازمة أو معانداً له أي في المنفصلة العنادية في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وهي الاوضاع التي تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالامور والممكنة الاجتماع معه فاذا قلنا كلما كان زيد انساناً كان حيواناً اردنا ان لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الازمان واسمنا نقتصر على ذلك القدر بل نزيد مع ذلك أن اللزوم متحقق على جميع الاحوال التي أمكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد مثل كونه قائماً أو قاعداً أو كون الشمس طالعة أو كون الحار ناهقاً الى غير ذلك مما لا يتناهى وانما اعتبر في الاوضاع أن تكون ممكنة الاجتماع لانه لو اعتبر جميع الاوضاع مطلقاً سواء كانت ممكنة الاجتماع أو لا تكون لم تصدق شرطية كاية أما في الاتصال فلان من الاوضاع ما لا يلزم معه التالي للمقدم كعدم التالي أو عدم لزوم التالي فان التالي اذا فرض على شيء من هذين الوصفين استلزم عدم التالي أو عدم لزوم التالي فلا يكون التالي لازماً له على هذا الوضع والالسان المقدم على هذا الوضع مستلزماً للقيضين وانه محال فعلى بعض الاوضاع لا يكون التالي لازماً للمقدم فلا يصدق ان التالي لازم للمقدم على جميع القواعد وهو مفهوم الكاية على ذلك التدبير وأما في الانفصال فلان من الاوضاع ما لا يعاند التالي المقدم معه كصدق

مثلاً مع ان كون زيد ناهقاً ليس ممكناً في نفس الامر وان كان يمكن الاجتماع مع حار بته وقد يفسر في كتب المنطق الاوضاع الحاصلة من الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم بالنتائج الحاصلة من المقدم مع المقدمة الممكنة الصدق معه فاذا قلنا كلما كان زيد انساناً كان حيواناً فالنتيجة الحاصلة من زيد انسان مع قولنا وكل انسان ناطق أعني كون زيد ناطقاً يعد وضعاً من أوضاع المقدم حاصل من أمر ممكن الاجتماع معه وهو قولنا كل انسان ناطق لكن الشارح لم يلتفت اليه لان فهمه بعيد ولا حاجة اليه لان الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم سواء كانت قضايا أو غير قضايا تحصل للمقدم باعتبارها حالات هي كونه مقارناً لهذا الشيء أو لذللك الشيء أو لغيرهما وهذه الحالات مغايرة لتلك الامور وكان ضرب زيد عراً يصير مبدأ

(١١ - قطب)

لضاربة زيد ومضرو بية معجرو وهم اوصفان مغايران للضرب فالأوضاع هي الحالات الحاصلة للمقدم بواسطة الاجتماع مع تلك الامور فبدل ذلك يدفع ما قبل من ان كون زيد قائماً أو قاعداً أو كون الشمس طالعة أو كون الحار ناهقاً ليست أوضاعاً حاصلة عن أمور ممكنة الاجتماع مع المقدم بل هي أمور موافقة الوجود للمقدم فالمسأل الصحيح هو النتيجة الحاصلة كما مر (قوله فان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوصفين استلزم عدم التالي أو عدم لزوم التالي) أقول الاظهر في العبارة أن يقال اذا فرض المقدم على شيء من هذين الوصفين لم يستلزم التالي اما على تقدير اجتماع عدم التالي معه فلا يلزم استلزام التالي حينئذ لمكان عدم اللزوم مجتمعا مع اللزوم وهو محال واما على تقدير عدم لزوم التالي فظاهر

الطرفين فان التالى على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقيض التالى معاندا للمقدم فلو كان المقدم معاندا
 للتالى على هذا الوضع لزم معاندة الشئ للنقيضين وانه محال فعلى بعض الاوضاع لا يعاندا التالى المقدم فلا يصدق
 ان التالى معاندا للمقدم على سائر الاوضاع وانما خاص هذا النقيض بالمتصلة للزمنية والمنفصلة العنادية
 لان الاوضاع المعتمدة فى الاتفاقية ليست هى من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع مطلقا بل الاوضاع الكائنة
 بحسب نفس الامر لانه لو لا ذلك لم تصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة فوجب صدق التالى على
 تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع عدم التالى مع المقدم والالكان بينهما بالضرورة والتالى ليس متحققا على
 تقدير صدق المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون التالى
 صادقا على تقدير صدق المقدم فلا يكون التالى صادقا على تقدير صدق المقدم على جميع الاوضاع الممكنة
 الاجتماع مع المقدم فلا تصدق الكلية الاتفاقية واذا عرفت مفهوم الكلية في ذلك جزئية المتصلة والمنفصلة
 ليست بجزئية المقدم والتالى بل بجزئية الازمان والاحوال حتى يكون الحكم بالاتصال والانفصال في
 بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان هذا الشئ حيوانا كان
 انسانا فان الحكم بالزوم الانسانية للحيوان انما هو على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون
 اما ان يكون هذا الشئ نائما يساوجا اذا كان العنادية انما يكون على وضع كونه من العناصر
 واما خصوصية الشرطية فبمعنيين بعض الازمان والاحوال كقولنا ان جئني اليوم اكرمك واما هما هما
 قباهما الازمان والاحوال وبالجملة الاوضاع والازمنة في الشرطية بمنزلة الافراد في الجملة فكما ان الحكم
 فيها ان كان على فرد معين فهو مخصوص وان لم يكن فان بين كمية الحكم بانه على كل الاراد او على بعضها فهي
 المحصورة والافهى المهمة كذلك الشرطية ان كان الحكم بالاتصال او الانفصال فيها على وضع معين فهي
 المحصورة والافان بين كمية الحكم بانه على جميع الاوضاع او بعضها فهي محصورة والافهى بالوجوب
 الكلية في المتصلة كما هو معلوم متى كقولنا كما هو معلوم متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود في
 المنفصلة دائما كقولنا دائما ما ان يكون الشمس طالعة ولا يكون النهار موجودا وسوال السالبة الكلية
 فيها ليس البتة ام في المتصلة فكيف وانما ليس البتة لهما ان الشمس طالعة فالليل موجودا وفي المنفصلة
 فكيف وانما ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وسوال السالبة الجزئية
 فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كان الشمس طالعة كالنهار موجودا وقد يكون اما ان يكون الشمس
 طالعة او يكون الليل موجودا وسوال السالبة الجزئية فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كان الشمس
 طالعة كان الليل موجودا ولا يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وبداخل
 حرف السلب على سوا الايجاب الكلي كليس كما هو ليس معنى في المتصلة وليس دائما في المنفصلة
 لانا اذا قلنا كما كان كذا كان كذا كان مفهوما الايجاب الكلي فاذا قلنا ليس كما كان كذا كان مفهوما رفع الايجاب
 الكلي لا محالة واذا ارفع الايجاب الكلي تحققت السالبة الجزئية على ما حققت في السابق وهكذا في البوافي
 والاطلاق لقطة لو وان واذا في الاتصال واما وفي الانفصال الالهال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجودا وان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا * قال

(قوله لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية اما جملة) اقول ندعرت ان الجملة تستركب من المفردات او ما هو في حكم المفردات وان الشرطية تتركب من قضيتين فادنى ما يصور من تركيب الشرطية تركيبها من جملتين واذا تراكبت من غير الجملات فلا بد ان تحل بالاشارة الى الجملات المحللة الى المفردات اذ لو لم تحل اجزاء الشرطية الى الجملات لزم تركيبها من اجزاء غير متناهية فالجملة اما جزء الشرطية او جزء جزئها وهكذا الى ان ينتهي

* (والشرطية قد تتركب عن جملتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن جملة ومتصلة وعن جملة ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحدة من هذه الثلاثة الاخيرة في المتصلة تنقسم الى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما يميز عن تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلات تسعة والمنفصلات ستة واما الامثلة فعلى ما يستخرجها من نفسك) *

(اقول) لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية اما جملة او متصلة او منفصلة كان تركيبها اما من جملتين او متصلتين او منفصلتين او من جملة او متصلة او جملة ومنفصلة او متصلة لا تتركب على هذه

الاقسام لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة ينقسم في المتصلة الى قسمين لان مقدم المتصلة متميز عن
 تاليها بحسب الطبع أي بحسب المفهوم فان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالى فيها اللازم ويحتمل أن
 يكون الشيء ملزوما لا سخر ولا يكون لازماله فالقدم في المتصلة متميز لان يكون مقدما والتالى متميز لان يكون
 تاليا بخلاف المتصلة فان مفهوم التالى فيها المعاند ومفهوم المقدم المعاند والمعاد لا بد ان يكون معاندا أيضا لان
 عناد أحد الشئين لا يخفى قوة عناد الآخر أي ما دخل كل واحد من جزأيه عند الآخر حال واحدة وانما
 عرض لاحدهما ان يكون مقدما والاخر ان يكون تاليا بحسب الوضع لا الطبع ففرق بين المتصلة المركبة من
 الجلية والمتصلة والمقدمة فيها الجلية وبينها والمقدم فيها المتصلة بخلاف المفصلة المركبة منها فالفرق بينهما اذا
 كان المقدم فيها الجلية أو المتصلة وكذلك في المركبة من الجلية والمنفصلة ومن المتصلة والمنفصلة فلا جرم انقسمت
 الاقسام الثلاثة في المتصلة الى قسمين دون المتصلة فاقسام المتصلات تسعة واقسام المنفصلات ستة اما
 أمثلة لمنفصلات فالاول من جلياتين كقولك كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان والثاني من متصلتين كقولنا
 كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فكذلك يمكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا والثالث من منفصلين كقولنا كلما
 كان دائما اما ان يكون هذا العدد زجا أو فردا دائما اما ان يكون منقسما بمساويين أو غير منقسم والرابع
 من جلية ومنفصلة والمقدم فيها الجلية كقولنا ان كان طلوع الشمس علامة لوجود النهار فكذلك كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود والخلع عكسه كقولنا كلما كان الشمس طالعة فالنهار موجود فطالع
 الشمس ملزوم لوجود النهار والسادس من جلية ومنفصلة والمقدم فيها الجلية كقولنا ان كان هذا العدد فهو
 امار زج أو فرد والسابع بالعكس كقولنا كلما كان هذا المار زجا أو فردا كان هذا عدد الثامن من
 متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود دائما اما ان تكون الشمس
 طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا والتاسع عكس ذلك كقولنا ان كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة
 واما ان لا يكون النهار موجودا فكذلك كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا والثاني من متصلتين كقولنا اما ان يكون ان كانت
 من جلياتين كقولنا اما ان يكون العدد زجا أو فردا والثاني من متصلتين كقولنا اما ان يكون ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا والثالث من
 منفصلتين كقولنا اما ان يكون هذا العدد زجا أو فردا واما ان يكون هذا العدد لازجا أو لا فردا والرابع
 من جلية ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون طلوع الشمس علامة لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس
 طالعة كان النهار موجودا والخلع من جلية ومنفصلة كقولنا اما ان يكون هذا الشيء ليس عددا
 واما ان يكون امار زجا أو فردا والسادس من متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا * قال

(الفصل الثالث في أحكام القضايا وفيه أربعة مباحث البحث الاول في التناقض وحده بأنه اختلاف
 قضيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته أن يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة) *

(أقول) لما فرغ من تعريف القضية واقسامها شرع في لوائحها وأحكامها وابتدأ منها بالتناقض لتوقف
 معرفة غيرها من الاحكام عليه وهو اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته صدق احدهما
 وكذب الاخرى كقولنا زيد انسان وزيد ليس بانسان فانهما مختلفان بالاجاب والسلب اختلافا يقتضى
 لذاته أن تكون الاولى صادقة والاخرى كاذبة فالاختلاف جنس بعيد لانه قد يكون بين قضيتين وقد يكون
 بين مفردتين كالسماء والارض وقد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم وعمر وبلاستادش الى عمرو
 فقوله قضيتين يخرج غير القضيتين واختلاف قضيتين اما بالاجاب والسلب واما بغيرهما كاختلافهما بأن
 تكون احدهما جلية والاخرى شرطية أو متصلة أو منفصلة أو معدولة ومحصلة فقوله بالاجاب والسلب
 أخرج الاختلاف بغير الاجاب والسلب والاختلاف بالاجاب والسلب قد يكون بحيث يقتضى أن يكون

(قوله وهو اختلاف قضيتين)
 أقول فان قلت التناقض
 قد يجري في المفردات
 وأطراف القضايا كما جرى
 بمباحث النسب الاربع من
 نقضي المتساويين وغيرهما
 وكسباني في عكس النقيض
 فلا يصح تخصيصه بالقضايا
 قلت المقصود ههنا تناقض
 القضايا لان الكلام في
 أحكامها وأما تناقض
 المفردات الواقعة في أطراف
 القضايا فهو مصرف بالمقايضة
 فلا حاجة الى ادراجه في
 تعريفه هنا

(التناقض) أقول يعني لابد منها في التناقض وان لم تكن كافية وحدها بل لابد معها من اختلاف الجهة في جميع القضايا الموجبة ومن اختلاف الكمية في القضايا المحصورة كما سيأتي قوله فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط (الح) أقول قبل تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدة المحمول فان القضية اذا عكست صارت الوحدات المندرجة في وحدة الموضوع في أصل القضية مندرجة في وحدة المحمول وبصورة ذلك الموضوع محمول في العكس وصارت الوحدات المندرجة في وحدة المحمول هناك مندرجة في وحدة الموضوع وبصورة ذلك المحمول موضوعا فالصواب أن يقال هذه الوحدات مندرجة في وحدة الموضوع والمحمول مطالبا من غير تعيين وهذا حق الا أن المخصص كانه راى ما هو الظاهر من أن رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البواقي الى وحدة المحمول أظهر لان اعتبار الشرط والكل والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان بالإضافة والقوة والفعل في المحمول أنسب وأولى كما لا يخفى

احداها صادقة والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمحرك فانهم ا قضيتان مختلفتان ايجابا وسلبا لكن اختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما صادقتان فصدق قوله بحيث يقتضي ليعبرج الاختلاف الغير المقتضي والاختلاف المقتضي اما أن يكون مقتضيا لذاته وصورته واما أن لا يكون كذلك بل بواسطة أو بخصوص المادة أما الواسطة فكما ايجاب قضية وسلب لازمه المساوي كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بينهما انما يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بإنسان واما لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق واما بخصوص المادة فكما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيون وقولنا بعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافهما بالايجاب والسلب يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لا بصورته وهي كونهما كليتين أو جزئيتين بل لخصوص المادة والا لزم ذلك في كل كليتين أو جزئيتين مختلفتين بالايجاب والسلب وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كليتين مختلفتين ايجابا وسلبا واختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما كاذبتان وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان جزئيتين مختلفتين بالايجاب والسلب وليس احدهما صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فان اختلافهما يقتضي لذاته وصورته أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة حتى ان الاختلاف بالايجاب والسلب بين كل قضية كلية وجزئية يقتضي ذلك * قال * (ولا يتحقق التناقض في المخصوصتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان بالإضافة والقوة والفعل وفي المحصورتين لابد مع ذلك من الاختلاف بالسكيتين ا صدق الجزئيتين وكذب السكيتين في كل مادة يكون فيها الموضوع أعم من المحمول ولا بد في الموجهتين مع ذلك من اختلاف الجهة لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان) * (أقول) القضيتان المختلفتان بالايجاب والسلب اما بخصوصتان أو بمحصورتان لان المهمة لكونهما في قوة الجزئية من المحصورات في الحقيقة فان كانتا بخصوصيتين فالمتناقض لا يتحقق بينهما الا بعد تحقق ثمان وحدات فالاولى وحدة الموضوع اذ لو اختلف الموضوع فيهما لم تتناقضا لجواز صدقهما وكذبهما معا كقولنا زيد قائم وعمر وليس بقائم الثانية وحدة المحمول فانه لا تناقض عنه اذ اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس بضاحك الثالثة وحدة الشرط لعدم التناقض عنه اذ اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفروق للبصر أى بشرط كونه أبيض والجسم ليس بمفروق للبصر أى بشرط كونه أسود الرابعة وحدة الكل والجزء فانه اذا اختلف الكل والجزء لم يتناقضا كقولنا الزنجى أسود أى بعضه الزنجى ليس بأسود أى كله الخامسة وحدة الزمان اذ لا تناقض اذا اختلف الزمان كقولنا زيد قائم أى ليس لا وزيد ليس بنائم أى نائم السابعة وحدة المكان لعدم التناقض عنه اذ اختلاف المكان كقولنا زيد جالس أى في الدار وزيد ليس بجالس أى في السوق السابعة وحدة الاضافة فانه اذا اختلف الاضافة لم يتحقق التناقض كقولنا زيد أب أى لعمر وزيد ليس بأب أى لغيره الثامنة وحدة القوة والفعل فان النسبة اذا كانت في احدى القضيتين بالفعل وفي الاخرى بالقوة لم يتناقضا كقولنا الخرفى الدين مسكر أى بالقوة والخرفى الدين ليس بمسكر أى بالفعل فهذه ثمانية شروط ذكرها القدماء لتحقيق التناقض ووردها المتأخرون الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء اما اندراج وحدة الشرط فلان الموضوع في قولنا الجسم مفروق للبصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط كونه أبيض والموضوع في قولنا الجسم ليس بمفروق للبصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط كونه أسود فاختلاف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فلما اتحد الموضوع اتحد الشرط واما اندراج وحدة الكل والجزء فلان الموضوع في قولنا الزنجى أسود بعض الزنجى وفي قولنا

(قوله الجزئين انهما متضادان) أقول بمعنى أن انتفاء التناقض في الجزئين كأنه متعارف لعدم الاختلاف في الكمية كذلك متعارف لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع وإذا اعتبر الاختلاف مع سائر الشرائط حصل التناقض كذلك إذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع باقي الشرائط حصل التناقض أيضا فلم لا يكون الاتحاد في الموضوع شرطاً دون الاختلاف في الكمية أجاب بان مناط أحكام القضايا انما هو مفهوماتها وخصوصية البعض خارجة عن مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبار اشتراط الاتحاد فيها والاسكان التناقض في الجزئيات باعتبار أمر خارج عنها فلا بد لذلك من اعتبار بخلاف الكمية فانها داخلية في مفهومات ٨٥ القضايا فوجب اعتبار الاختلاف فيها لمتحقق

التناقض (قوله فان قلت أليس اعتبروا وحدة الموضوع) أقول هذا السؤال متعلق بالجوابة عن السؤال الاول يعني أن انحصار النظر في أحكام القضايا في مفهومها لا يجدي نفعاً في عدم اعتبار وحدة الموضوع كما ذكرت لانهم قد اعتبروا وحدة الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك اعتباراً خارجاً عن مفهوم القضايا في أحكامها أولاً ومع اعتبارها الحاجة الى اعتبار الاختلاف في الكمية في القضايا الجزئية اذ مع اتحاد الموضوع يقتضي التناقض بينهما لا احتياج الى اختلاف الكمية أجاب بان المراد مما اعتبروه وحدة الموضوع في الذكرو هذه الوحدة حاصلة في الجزئين ولا تناقض فلا بد من اعتبار شرط آخر هو اختلاف الكمية كما بينا في فصل السؤال الاول لم اعتبر التناقض في الكمية في القضايا الجزئية ولم تعتبر الاتحاد في الموضوع مع

الجزئيين ليس بأسود كل الجزئيين وهما مختلفان ووحدة المحمول يندرج فيها الوحدات الباقية اما اندراج وحدة الزمان فـ لان المحمول في قولنا زيد قائم النائم ليس بـ لا وفي قولنا زيد ليس بنائم النائم ثم سارا فاختلاف الزمان يستدعي اختلاف المحمول وأما اندراج وحدة المكان والاضافة والقوة والفعل فعلى ذلك القياس ووردها الغاربي الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب وارداً على النسبة التي ورد عليها الإيجاب وعند ذلك يتحقق التناقض جزواً وانما كانت مردودة الى تلك الوحدة لانه اذا اختلف شيء من الامور الثمانية اختلفت النسبة ضرورة ان نسبة لمحول الى أحد الامر من مغايرة لنسبته الى الآخر ونسبة أحد الامر من شيء مغايرة لنسبة الآخر اليه ونسبة أحد الامر من الآخر بشرط مغايرة للنسبة اليه بشرط آخر وعلى هذا فافتى اتحاد النسبة اتحاد الكل وان كانت القضيتان محصورتين فلا بد مع ذلك أي مع اتحادهما في الامور الثمانية من اختلافهما في الحكم أي في الكمية والجزئية فانهم ما لو كانتا كائيتين أو جزئيتين لم يتناقضا لجواز كذب الكائيتين وصدق الجزئيتين في كل مادة يكون الموضوع فيها عدم من المحمول كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فانهم ما كاذبان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فانهم ما صادقان فان قلت الجزئيتان انما متضادتان لاختلاف الموضوع للاتحاد الكمية فان البعض المحكوم عليه بالانسانية غير البعض المحكوم عليه بسلب الانسانية فنقول النظر في جميع الاحكام انما هو الى مفهوم القضية وليس لوحظ مفهوم الجزئيتين وهو الإيجاب لبعض الافراد والسلب عن بعض لم يتناقضا واما تعيين الموضوع فمخرج عن المفهوم فان قلت أليس اعتبروا وحدة الموضوع في الحاجة الى اعتبار شرط آخر في المحصورات قلت المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لاذات الموضوع واللام يكن بين الكمية والجزئية تناقض فان ذات الموضوع في الكمية جميع الافراد وفي الجزئية بعضها وهما مختلفان هذا كله اذا لم تكن القضيتان وجهتين واما اذا كانتا وجهتين فلا بد مع تلك الشرائط من شرط آخر في كل أي في الخصوصيات والمصورات وهو الاختلاف في الجهة لانهم ما لو اتحدتا في الجهة لم يتناقضا لكذب الضروريتين في مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتب بالضرورة فانهم ما يكذبان لان إيجاب الكتابة لشيء من افراد الانسان ليس بضروري ولا سلبها عنه وصدق الممكنتين فيها كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتب بالامكان فـ قد بان أن اختلاف الجهة لا بد منه في الوجهات * قال

(*) فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورية محال فانه قضان جزواً ونقيض الدائمة المطلقة العامة لان العاصب في كل الاوقات يناقضه الإيجاب في البعض وبالعكس ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة أعني التي حكم فيها برفع الضرور ونقيض الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن أن يسعل في بعض اوقات كونه مجنونا ونقيض العرفية العامة الحينية

أنه مغن عن الاختلاف أجاب بأنه لا يمكن اعتبار الاتحاد لانه اعتبار أمر خارج وحاصل السؤال الثاني أن القوم قد اعتبروا الاتحاد سواء قلت انه اعتبار أمر خارج فيلزم بطلان ما ذكرت من أن النظر في أحكام القضايا الى مفهوماتها أو قلت انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت من أن اعتباره اعتباراً خارجاً مع اعتبارهم الاتحاد في الموضوع لاجل الحاجة الى اشتراط الاختلاف في الكمية في تناقض الجزئيات أجاب بان ما اعتبروه الاتحاد في العنوان دون خصوصية الذات وقديته وهم أن حاصل السؤال الثاني انهم اعتبروا وحدة الموضوع فكيف يعتبرون الاختلاف في الكمية فانه يوجب عدم الاتحاد في الموضوع اذ يصير الموضوع في إحدى القضيتين الجيع وفي الاخرى البعض وعلى هذا فاقوله في الحاجة لمن على ما ينبغي بل يجب أن يقال بذه فـ كيف يشترط الاختلاف في الكمية وما قررناه في توجيه السؤال الثاني هو المطابق لعبارة وهو المنقول

عن الشارح (قوله اعلم أولاً أن نقيض كل شيء رفعه) أقول فيه مناقشة لأن السالب شيء ونقيضه الإيجاب وليس الإيجاب رفع السالب وان كان مستلزماً له بل السالب رفع الإيجاب فالأولى أن يقال رفع كل شيء نقيضه الآتي بريد بالرفع ما هو أعم من الرفع حقيقة وما هو مساو له بالنقيض ما هو أعم من النقيض حقيقة وما يساويه في ظاهره حيث صدق قوله نقيض كل شيء رفعه (قوله نقيض الضرورة المطلقة الممكنة العامة) أقول الامكان العام وان كان نقيضاً حقيقياً للضرورة الذاتية بناء على ما مر من أن الامكان العام سلب الضرورة الذاتية من الجانب الخالف للحكم لكن من حيث اعتبار الكمية تكون ٨٦ الممكنة العامة مساوية لنقيض الضرورة فان نقيض الموجبة السالبة هو رفعها على ما ذكر

المطلقة أعني التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في بعض احتمال وصف الموضوع ومثالها ما مر *

(أقول) اعلم أولاً أن نقيض كل شيء رفعه وهذا القدر كاف في أخذ النقيض لقضية قضية حتى ان كل قضية يكون نقيضها رفع تلك القضية فإذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فنقيضها انه ليس كذلك وكذلك في سائر القضايا لكن اذا رفع القضية فربما يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم يحصل معين عند العقل من القضايا باعتبار ضرورة بما لم يكن رفعها قضية لها مفهوم يحصل عند العقل من القضايا بل يكون لرفعها لازم مساو له مفهوم يحصل عند العقل من القضايا فأخذ ذلك اللازم المساوي فأطلق اسم النقيض عليه نحو زال فأنقض القضايا مفهومات محصلة عند العقل وانما حصلت تلك المفهومات ولم يكنف بانقدر الاجمال في أخذ النقيض ليسهل استعماله في الاحكام فالمراد بالنقيض في هذا الفصل أحد الأمرين إما نفس النقيض أو لازمه المساوي واذا عرفت هذا فنقول نقيض الضرورة المطلقة الممكنة العامة لان الامكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب الخالف للحكم ولا تنافي في أن اثبات الضرورة في الجانب الخالف وسلبها في ذلك الجانب مما يتناقضان فضرورة الإيجاب نقيضها سلب ضرورة الإيجاب وسلب ضرورة الإيجاب هو بعينه امكان عام سائب وضرورة السالب نقيضها سلب ضرورة السالب وهو بعينه امكان عام موجب وكذلك امكان الإيجاب نقيضه سائب امكان الإيجاب أي سلب سلب ضرورة السالب الذي هو بعينه ضرورة السالب وامكان السالب نقيضه سائب امكان السالب أي سلب سائب ضرورة الإيجاب الذي هو بعينه ضرورة الإيجاب ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لان السالب في كل الاوقات ينافي به الإيجاب في البعض وبالعكس أي الإيجاب في كل الاوقات ينافيه السالب في البعض وانما قال ينافيه بخلاف ما قال في الضرورة لان اطلاق الإيجاب لا يناقض دوام السالب بل يلزم نقيضه فان دوام السالب نقيضه رفع دوام السالب ويلزمه اطلاق الإيجاب لانه اذا لم يكن المحمول دائماً السالب لكان مادام الإيجاب أو ثابتاً في بعض الاوقات دون بعض وأياً ما كان فيحقق اطلاق الإيجاب وكذلك دوام الإيجاب يناقضه رفع دوام الإيجاب واذا ارتفع دوام الإيجاب فاما أن يدوم السلب أو يتحقق السلب في بعض الاوقات دون بعض وعلى كلا التقديرين فاطلاق السلب لازم جزواً وهكذا البيان في أن نقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة فانه اذا لم يكن الإيجاب في الجهة يلزم السلب دائماً واذا لم يكن السلب في الجهة يلزم الإيجاب دائماً ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة وهي التي يحكم فيها سلب الضرورة بحسب الوصف من الجانب الخالف فتقولنا كل من به ذات الجنب يمكن أن يسعل في بعض أوقات كونه مجنوناً وذلك لان نسبتها الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورة المطلقة وكان الضرورة بحسب الذات تناقض سائب الضرورة بحسب الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض سائب الضرورة بحسب الوصف ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة وهي التي يحكم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل في بعض أوقات وصف الموضوع ومثالها ما مر من قولنا كل من به ذات الجنب يسعل بالفعل في بعض أوقات كونه مجنوناً ونسبته الى

وليس رفعها عين مفهوم السالبة الجزئية بل هو لازم مساو لمفهوم السالبة الجزئية وعلمه فمفسر سائر المحصورات فالاعتبار من النقيض في هذا الفصل ليس الا ما يكون لازماً مساوياً لها هو النقيض الحقيقي لأحد الأمرين كما زعم وان أردت التفصيل في تعيين نقائص القضايا فضع المحصورات الأربع للضرورة وضع المحصورات الأربع للممكنة العامة ثم اعتبر التناقض فتجد نقيض الموجبة السالبة الضرورية السالبة الجزئية الممكنة العامة وبالعكس ونقيض السالبة السالبة الضرورية الموجبة الجزئية الممكنة العامة وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية الضرورية الموجبة السالبة الممكنة العامة وبالعكس وهكذا الحال بين الدائمة المطلقة العامة وبين كل قضية وما جعل نقيضها قسماً لها فيها

(قوله ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة) أقول هذه قضية بسيطة لم تعتبر في القضايا البسيطة المشهورة واحتج اليها العرفية في نقيض بعض البسائط المشهورة فالقضية الضرورية الذاتية ونقيضها أعني الممكنة العامة كلتاها من البسائط المشهورة وكذلك الدائمة المطلقة العامة وأما المشروطة العامة فليس نقيضها من القضايا المشهورة وكذلك نقيض العرفية العامة ونسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورة في أهم نقيض المشروطة حقيقة بحسب الجهة ونسبة الحينية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة في أهم نقيض العرفية حقيقة بحسب الجهة بل هي لازمة مساوية لنقيض العرفية وأما بحسب الكمية فليس شيء منها نقيضاً

حقيقيا كما عرفت (قوله

علمت ان نقيض الوجودية
اللا دائية اما الدائمة المخالفة
أو الدائمة الموافقة) أقول
ولم تنتهت عن أن الوجودية
اللا ضرورية مركبة من
مطلقة عامة موافقة لاصل
القضية في الكيف ورمي كنه
عامة مخالفة وان نقيض
المطلقة العامة الموافقة
الدائمة المخالفة ونقيض
الممكنة المخالفة لا ضرورية
الموافقة نقيض الوجودية
اللا ضرورية اما الدائمة
المخالفة أو الضرورية
الموافقة وعلى هذا فنقيض
المشروطة الخاصة اما الحينية
الممكنة المخالفة والدائمة
الموافقة ونقيض العرفية
الخاصة اما الحينية المطلقة
المخالفة أو الدائمة الموافقة
ونقيض الوقفية اما الممكنة
الوقفية وهي ما سلب فيها
الضرورة لوقفية ولا بد أن
تكون مخالفة للأصل في
الكيف واما الدائمة الموافقة
ونقيض المنتشرة اما الممكنة
الدائمة وهي التي حكم فيها
بسلب الضرورة المنتشرة
وتكون مخالفة للأصل
واما الدائمة الموافقة ونقيض
الممكنة الخاصة اما ضرورية
المخالفة أو الضرورية الموافقة
فحصل ههنا قضيتان بسيطتان
ههنا نقيضا الجزأين الاولين
من الوقفية والمنتشرة أعني
الوقفية المطلقة والمنتشرة
المطلقة وليس شيء من هذه

العرفية العامة كنسبة المطلقة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب الذات ينافي الاطلاق بحسبها كذلك الدوام
بحسب الوصف ينافي الاطلاق بحسبه * قال
(وأما المركبات فان كانت كلية فنقيضها أحد فنقيض جزأها وذلك جلي بعدد الاحاطة بمحققات المركبات
ونقائض البسائط فانك اذا تحققت أن الوجودية اللا دائية تر كيهامن مطاقتين عامتين احدهما موجبة
والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت أن نقيضها اما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة) *
(أقول) القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاحباب والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع
اكثر رفع ذلك المجموع انما يكون برفع أحد جزأيه لا على التعمين فان جزأيه اذا تحققتا تحقق المجموع ورفع
أحد الجزأين هو أحد نقيض الجزأين لا على التعمين فيكون لازما مساو بالنقيض المركبة وهو المفهوم المردد
بين نقيض الجزأين لأن أحد النقيضين مفهوم مرددينهما يقال اما هذا النقيض واما ذلك النقيض
وبالحقيقة هو منفصلة مائة الخ لمر كبة من نقيض الجزأين فيكون طريق أحد نقيض المركبة أن تحلل الى
بسيطاتها او يؤخذ لكل منها نقيض وتر كبة منفصلة مائة الخ لمر كبة من النقيضين فهي مساوية لنقيضها الا انه متى
صدق الاصل كذبت المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق جزأه او متى صدق الجزأين كذب نقيضهما فاستكذب
المنفصلة المانعة الخ لمر كبة جزأه او متى كذب الاصل صدقت المنفصلة لانه متى كذب الاصل فلا بد أن يكذب
أحد جزأيه و متى كذب أحد جزأيه صدق نقيضه فتصدق المنفصلة لصدق أحد جزأيه او ذلك أي طريق أحد
نقيض المركبة جلي بعد الاحاطة بمحققات المركبات ونقائض البسائط فانك اذا تحققت أن الوجودية اللا دائية
مركبة من مطالقتين عامتين أولا هما موافقة للأصل في الكيف وأخرهما مخالفة له في الكيف وتحققت
أن نقيض المطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة ونقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة علمت أن نقيض
الوجودية اللا دائية اما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة فاذا قلنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما فيكون
نقيضه انه ليس كذلك بل اما ليس بعض الانسان ضاحكا دائما أو بعض الانسان ضاحك دائما فقولنا ليس
كذلك وهو رفع المجموع ونقيضه الصريح وقولنا بل اما كذا واما كذا المنفصلة لمساوية للنقيض وعلى هذا
القياس في سائر المركبات * قال

(وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرنا لانه يكذب بعض الجسم حيوان لا دائما مع كذب كل واحد
من نقيض جزأها بل الحق في نقيضها أن يرددين نقيض الجزأين لكل واحد واحد أي كل واحد واحد
لا يتخلو عن نقيضهما فيقال كل واحد واحد من افراد الجسم اما حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما) *
(أقول) ما مر كان حكم المركبات السكائية وأما المركبات الجزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه من المفهوم
المرددين نقيض الجزأين لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المردد فان من الخاطئ أن يكون
المجول ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع ومساو با دأئما عن الافراد الباقية فتكذب الجزئية اللا دائية لان
مفهومها أن بعض افراد الموضوع يكون بحيث يثبت له المجول تارة وبسبب عنه أخرى ولا فرد من افراد
الموضوع في تلك المادة كذلك ويكذب أيضا كل واحد من نقيض جزأها أي كائنين أما الكلية الموجبة
فلا واما سلب المجول عن بعض الافراد وأما السكائية السالبة فللدوام ايجاب المجول لبعض الافراد كقولنا بعض
الجسم حيوان لا دائما فان الحيوان ثابت لبعض افراد الجسم دائما ومساو ب عن افرا ده الباقية دائما فتلك
الجزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم حيوان دائما ولا شيء من الجسم بحيوان دائما بل الحق في نقيضها أن
يرددين نقيض الجزأين لكل واحد واحد لا دائما فان بعض (ج) لا دائما كل معناه ان بعض (ج) بحيث
يثبت له (ب) في وقت ولا يثبت له (ب) في وقت آخر فتنقيضه انه ليس كذلك وادالم يكن بعض افراد (ج)
بحيث يكون (ب) في وقت ولا يكون (ب) في وقت آخر فيكون كل واحد واحد من افراد (ج) اما (ب)
دائما أو ليس (ب) دائما وهو الترددين نقيض الجزأين لكل واحد واحد أي كل واحد واحد لا يتخلو عن

الاربعة من القضايا المشهورة فثبتت تضاداً بشبهة غير مشهورة - هذه الاربع والخمسة الممكنة والحقيقية المطلقة (قوله العكس المستوي)
أقول كان العكس المستوي يطلق على المعنى المصدري المذكور وهو تبديل الجزء الاول من القضية بالثاني والثاني بالاول الخ كذلك يطلق
على القضية الحاصلة بالتبديل فيقال مثلاً عكس الموجبة السالبة موجبة جزئية فيثبت من العكس بالمعنى الاول دون الثاني ويعرف العكس
بالمعنى الثاني بانها أخص قضية لازمة ٨٨ للقضية بطريق التبديل موافقة لها في الكيف والصدق فلا بد في اثبات العكس من أمرين

أحدهما ان هذه القضية
لازمة للاصل وذلك بالبرهان
المنطقي وعلى الواو كذا
والثاني أن ما هو أخص من
تلك القضية ليست لازمة لذلك
الاصل ويظهر ذلك بالتخلف
في بعض الصور والضابط في
السؤال بان السالبة الجزئية
لا تنعكس الا في الخاصيتين
فانما ينعكس ان عرفة خاصة
وأما السالبة السالبة فان لم
يصدق عليها الدوام الوصفي
افنى العرفي العام فلا تنعكس
أصلاد هي السوالب السبع
المذكورة وان صدق عليها
الدوام الوصفي فان صدق
عليها الدوام الذاتي أيضاً
انعكست كسالة الى الدوام
الذاتي والانعكست كلمة
الى الدوام الوصفي ان لم تكن
مقيدة بالدوام وان كانت
مقيدة به انعكست كلمة الى
الدوام الوصفي مع قيد
الدوام في البعض واذا
قلنا انه اذا صدق الاصل
صدق العكس معه والا
صدق نقيضه معه أردنا أنه
يجب صدق العكس مع
صدق الاصل والا لا يمكن
صدق نقيضه معه يلزم منه

نقيضها ما يقال في تلك المادة كل جسم اما حيوان دائماً وليس بحويوان دائماً ويشتمل على ثلاثة مفهومات
لان كل واحد واحد من اقتراد الموضوع لا يتخلو لو ما أن يثبت له الحمول دائماً ولا يثبت له دائماً والزم يثبت له
فلا يتخلو اما أن يكون مساوياً لكل واحد دائماً أو مساوياً لبعض دائماً اثباتاً لبعض دائماً فالجزء الثاني
مشتمل على مفهومين فلو ركبت منفصلة ما نعة الخمول من هذه المفهومات الثلاث لكانت مساوية أيضاً لنقيضها
كقولنا اما كل (ج ب) دائماً ولا شيء من (ج ب) دائماً أو بعض (ج ب) دائماً وبعض (ج ب) ليس (ب)
دائماً فهو طريق ثان في أخذ النقيض فان قلت كان المركبة السالبة عبارة عن مجموع قضيتين فكذلك
المركبة الجزئية ورفع المجموع انما هو برفع أحد الجزأين أي أحد نقيض الجزأين الذي هو المفهوم المسرد
فكما يكفي في نقيض السالبة فكيف في نقيض الجزئية والافعال المسروق قلت مفهوم السالبة المركبة هو بعينه
مفهوم السالبة بين المختلفين بالاجاب والسلب فاذا أخذ نقيضها ما يكون أحد نقيضها مساوياً بالنقيضين
وأما مفهوم الجزئية المركبة فهو ليس مفهوم الجزئيتين المختلفتين ايجاباً وسلباً لان موضوع الاجاب في المركبة
السالبة بعينه موضوع السالب وموضوع الجزئية الموجبة لا يجب أن يكون موضوع الجزئية السالبة
لجواز تغيرها - محال مفهوم الجزئيتين أعم من مفهوم المركبة الجزئية لانه متى صدقت الجزئيتان المختلفتان
بالاجاب والسلب مع اتحاد الموضوع صدقت الجزئيتان المختلفتان بالاجاب والسلب مطلقاً بدون العكس
فيكون أحد نقيضيهما أخص من نقيض مفهوم الجزئية لان نقيض الأعم أخص من نقيض الأخص فلا
يكون مساوياً بالنقيضين - ولهذا جاز اجتماع المركبة الجزئية مع إحدى السالبتين على الكذب فان إحدى
السالبتين لما كانت أخص من نقيض المركبة الجزئية والأخص يجوز أن يكذب بدون الأعم فربما
يصدق نقيض المركبة الجزئية ولا تصدق إحدى السالبتين وحده فيثبت معناه على الكذب كافي المثال
المضروب فان قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً كاذب فيه صدق نقيضه مع كذب إحدى السالبتين الأخص
من نقيضه * قال

* (وأما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة لها في الجنس والنوع والخالف في الكيف وبالعكس) *
(أقول) أما الشرطيات فنقيض الكلية منها الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة لها في الجنس أي في
الاتصال والانفصال والنوع أي في الازوم والعدا والافتاد وبالعكس فنقيض الموجبة السالبة للزمومية
السالبة الجزئية للزمومية والعنادية السالبة العنادية الجزئية والاتفاقية السالبة الاتفاقية الجزئية وهكذا
في باقي الشرطيات فاذا قلنا كلما كان (اب فجد) ازومية كان نقيضه ليس كلما كان (اب فجد) ازومية
واذا قلنا دائماً ما أن يكون (اب) (أول جد) حقيقة فنقيضه ليس دائماً ما أن يكون (اب أو جد) حقيقة وعلى
هذا القياس * قال

* (البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثاني أولاً مع بقاء
الصدق والكيف بحالهما) *
(أقول) من أحكام القضايا العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والجزء الثاني
امكان المحال وهو محال فان قيل جاز أن يكون المحال لازماً لمجموع الاصل ونقيض العكس لاهية التركيب والخصوصية شيء أولاً
منهما فلا يلزم استحالة النقيض ألا ترى ان اجتماع قيام زيد مع عدم قيامه يستلزم اجتماع النقيضين وليس شيء منهما محالاً قلنا المراد استحالة
اجتماع نقيض العكس مع الاصل وذلك حاصل لاستلزامه المحال وجاز مع ذلك أن يكون نقيض العكس أمراً ممكنًا في نفسه لكنه مستحيل
الاجتماع مع الاصل فيجب صدق العكس مع الاصل وهو المطلوب والضابط في الموجبات على ما ذكره ان لا يصدق عليه الاطلاق العام وهو
الممكنان فخاله غير معلوم وما يصدق عليه الاطلاق العام فان لم يصدق عليه الدوام الوصفي انعكس موجبة جزئية مطلقة عامة سواء كان الإصل

أولاً مع بقاء الصدق والكيف بحالهما كما إذا أردنا عكس قولنا كل انسان حيوان يذللنا جزأه وقتلنا بعض
الحيوان انسان أو عكس قولنا لا شيء من الانسان يحجر قلنا لا شيء من الحجر يانسان فالمراد بالجزء الاول والثاني
الجزء أن في الذ كر لافي الحقيقة فان الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحمول
فالعكس لا يصير ذات الموضوع محمولاً ووصف المحمول موضوعاً بل موضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل
ومحمولة هو وصف الموضوع فالتبديل ليس الا في جزأين في الذكر أي في الوصف العنواي ووصف المحمول لافي
الجزء أن الحقيقة بين لا يقال فعلى هذا يلزم أن يكون للمنفصلة عكس لان جزأيهما متغيران في الذكر والوضع
وان لم يتم يترتب حسب الطبع فاذا تبديل أحدهما بالآخر يكون عكسها الصدق التعريف عليه لكنهم
صرحوا بأنهم لا عكس لها لانه قولنا سلم أن المنفصلة لا عكس لها فان المفهوم من قولنا لما أن يكون العدد زوجاً
أو فرداً الحكم على زوجية العدد بمعاندة الفردية ومن قولنا لما أن يكون العدد فرداً أو زوجاً الحكم على
فردية العدد بمعاندة الزوجية ولا شك أن المفهوم من معاندة هذا ذلك غير المفهوم من معاندة ذلك هذا
فيكون للمنفصلة أيضاً عكس مغاير لها في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبره فكأنهم ما عنوا بقولهم
لا عكس للمنفصلات الا ذلك وانما قال جميعاً الجزء الاول من القضية ثانياً والثاني أولاً لتبديل الموضوع
بالمحمول كما ذكر بعضهم ليشمل عكس الجليات والشرطيات وليس المراد ببقاء الصدق أن العكس والاصل
يكونان صادقين في الواقع بل المراد أن الأصل يكون بحيث لو فرض صدقه لازم صدق العكس وانما اعتبر
اللزوم في الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق اللزوم بدون صدق اللزوم ولم يعتبر بقاء
الكذب اذ لم يلزم من كذب اللزوم كذب اللزوم فان قولنا كل حيوان انسان كذب مع صدق عكسه وهو
قولنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكيف أن الأصل لو كان موجباً كان العكس أيضاً موجباً وان
كان سالماً فسالماً وانما وقع الاصطلاح عليه لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد التبديل صادقة
لازمة الاموافقة لها في الكيف * قال

* (أما السؤال فان كانت كلية فسيصح منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنات والمطابقة العامة
لا تنعكس لامتناع العكس في أخصها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لا شيء من القمر يتخسف وقت
التربيع لاداماً وكذب قولنا بعض المتخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو أعم الجهات لان كل متخسف
فهو قمر بالضرورة واذ لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اذ لو انعكس الاعم لا تنعكس الاخص لان لازم
الاعم لازم الاخص ضرورة) *

(أقول) قدسرت العادة بتقديم عكس السؤال لان منها ما تنعكس كلية والكلية وان كان سالماً يكون أشرف
من الجزئي وان كان ايجاباً لانه أخص في العالم وأضبط فالسؤال اما كلية واما جزئية فان كانت كلية فسيصح
منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنات والمطابقة العامة لا تنعكس لان أخصها وهي الوقتية لا تنعكس
ومنى لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم أما أن الوقتية لا تنعكس فلصدق قولنا لا شيء من القمر يتخسف
بالضرورة وقت التربيع لاداماً مع كذب قولنا بعض المتخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو أعم
الجهات لان كل متخسف فهو قمر بالضرورة وأما انه اذ لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم فلانه لو انعكس الاعم
لا تنعكس الاخص لان العكس لازم الاعم والاخص لازم الاخص ولازم الاخص لازم واعلم ان معنى انعكاس
القضية انه يلزمها العكس ازوما كلياً فلا يتبين ذلك بصدق العكس معها في مادة واحدة بل تحتاج الى برهان
ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها انه ليس يلزمها العكس ازوما كلياً فيتمضح ذلك بالتخالف في مادة
واحدة فانه لو ازمها ازوما كلياً لم يتخالف في شيء من المواد فلهذا لاكتفي في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة
دون الانعكاس * قال

* (وأما الضرورية والدائمة المطقتان فينعكسان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة اوداماً لا شيء من

كلية أو جزئية وهي خمس
قضايا وان صدق عليه الدوام
الوصفي فان لم يكن مقيداً
بالادوام انعكس موجبة
جزئية حينئذ مطابقة وهي
أربع قضايا وان كان مقيداً
به انعكس موجبة جزئية
حينئذ مطابقة لادامتهما
قضيتان

(ج ب) فيصدق دائماً لا شيء من (ج ب) والاف بعض (ب ج) بالاطلاق العام وهو مذهب الاصل ينتج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة في الضرورية وأدماً في الدائمة وهو محال) *

(أقول) من السوالب الكلية الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وهما متعكسان سالبية دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من (ج ب) وجب ان يصدق دائماً لا شيء من (ب ج) والا لصدق نقيضه وهو بعض (ب ج) بالاطلاق العام وينضم الى الاصل هكذا بعض (ب ج) بالاطلاق ولا شيء من (ج ب) بالضرورة أو دائماً ينتج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة في الضرورية وبالادوام في الدائمة وهو محال وهذا المحال ليس بالازم من تركيب المقدمتين لخصته ولا من الاصل لانه مفروض الصدق فتعين أن يكون لازماً من نقيض العكس فيكون محالاً فيكون العكس حقاً لا يقال لانسلم كذب قولنا بعض (ب) ليس (ب) لجواز أن يكون الموضوع معدوماً فيصدق سلبه عن نفسه لانا نقول صدق السالبة اما لعدم موضوعها أو لوجوده مع سلب المحمول عنه. لكن الاول هما متفرلوجود بعض (ب) حيث فرض صدق نقيض العكس فلو صدق ذلك السالب لم يكن الالعدم المحمول وهو محال ومن الناس من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورية كنفها وهو فاسد لجواز امكان صفة النوعين تثبت لاحدهما فقط بالفعل دون الآخر فيكون النوع الآخر مساوياً بحاله تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة فكان مركوب زيد يكون ممكناً لا فريس والجائر ثابتاً لا فريس بالفعل دون الجائر فيصدق لا شيء من مركوب زيد بجوارح بالضرورة ولا يصدق لا شيء من الجائر بمركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الجائر مركوب زيد بالامكان * قال *

(ب) اما المشروط والعرفية العامتان فتعكسان عرقية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من (ج ب) مادام (ج) فدائماً لا شيء من (ب ج) مادام (ب) والاف بعض (ب ج) حين هو (ب) وهو مذهب الاصل ينتج بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال واما المشروط والعرفية الخاصتان فتعكسان عرقية عامة لادائماً في البعض اما العرفية العامة فليكونها لازمة للعامةين واما الادوام في البعض فلا نلو كذب بعض (ب ج) بالاطلاق العام اصدق لا شيء من (ب ج) دائماً فيعكس الى لا شيء من (ج ب) دائماً وقد كان كل (ج ب) بالفعل هذا حذف

(أقول) السالبة الكلية المشروط والعرفية العامتان تتعكسان عرقية عامة كلية لانه متى صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من (ج ب) مادام (ج) صدق دائماً لا شيء من (ب ج) مادام (ب) والاف بعض (ب ج) حين هو (ب) لانه نقيضه وينضم مع الاصل بان نقول بعض (ب ج) حين هو (ب) وبالضرورة أو دائماً لا شيء من (ج ب) مادام (ج) فينتج بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وأنه محال وهو ناتئ من نقيض العكس فالعكس حق ومنهم من زعم ان المشروط والعامة تنعكس كنفسها وهو باطل لان المشروط والعامة هي التي لوصف الموضوع فيها تدخل في تحقق الضرورية على ما سبق فيكون مفهوم السالبة المشروط والعامة منافاة وصف المحمول لجموع وصف الموضوع وذاته ومفهوم ~~عكسها~~ منافاة وصف الموضوع لجموع وصف المحمول وذاته ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني واما المشروط والعرفية الخاصتان فتعكسان عرقية علمية مقيدة بالادوام في البعض فانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من (ج ب) مادام (ج) لادائماً فيصدق دائماً لا شيء من (ب ج) مادام (ب) لادائماً في البعض أي بعض (ب ج) بالفعل فان الادوام في الغضايا الكلية مطلقة عامة كلية على ما عرفت واذا قيد البعض تكون مطلقة عامة جزئية اما صدق العرفية العامة وهي لا شيء من (ب ج) مادام (ب) فلانها لازمة للعامةين ولازم العام لازم الخاص واما صدق الادوام في البعض فلا نلو لم يصدق بعض (ب ج) بالفعل اصدق لا شيء من (ب ج) دائماً فيعكس الى لا شيء من (ج ب) دائماً وقد كان يحكم الادوام الاصل كل (ج ب) بالفعل هذا حذف وانما لا تنعكسان الى العرفية العامة المقيدة بالادوام في الكل لانه يصدق لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً ويكذب لا شيء

من الساكن بكتاب مادام سا كذا لا دائما لكذب الادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لصدق بعض الساكن ليس بكتاب دائما لان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض * قال

* (وان كانت جزئية فالمشروط والعرفية الخاصتان تنعكسان عرقية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لا دائما لصدق دائما ليس بعض (ب) مادام (ب) لا دائما لان فرض ذات الموضوع وهو (ج) دفع (ج) بالفعل و (د) ايضا يحكم الادوام وليس (د) مادام (ب) والالكان (د) حين هو (ب) حين هو (ج) وقد كان ليس (ب) مادام (ج) هذا خلف واذا صدق (ج) عليه وتماقيا فيه صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لا دائما وهو المطلوب واما البواق فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان وباضر ورة ليس بعض القمر يتخسف وقت التريبيع لا دائما مع كذب عكسها بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لكن الضرورية اخص البسائط والوقئية اخص من المركبات الباقية ومتى لم تنعكس لم ينعكس شئ منها المعروفة ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص) *

(أقول) قد عرفت ان السوالب السكينة سبع منها لا تنعكس وست منها تنعكس فالسوالب الجزئية لا تنعكس الا بالمشروط والعرفية الخاصتان فانها ما ينعكسان عرقية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما ليس بعض (ج) مادام (ج) لا دائما لصدق دائما ليس بعض (ب) مادام (ب) لا دائما لان فرض ذلك البعض الذي هو (ج) وليس (ب) مادام (ج) لا دائما (د) دفع (ج) بالفعل وهو ظاهر (ود) يحكم الادوام (د) ليس (ج) مادام (ب) والالكان (د) في بعض أوقات كونه (ب) فيكون (ب) في بعض أوقات كونه (ج) لان الوصفين اذا تقارنا على ذات ثبت كل منهما في وقت الاستحراق وقد كان (د) ليس (ب) مادام (ج) هذا خلف واذا صدق (ج) و (ب) على (د) وتماقيا في متى كان (ج) لم يكن (ب) ومتى كان (ب) لم يكن (ج) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لا دائما فانه لصدق على (د) وصدق ليس (ج) مادام (ب) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) وهو الجزء الاول من العكس والصدق عليه (ج) و (ب) صدق عليه بعض (ب) ج بالفعل وهو لا دوام العكس فيصدق العكس بجزأيه معا واما السوالب الجزئية الباقية فلا تنعكس لانها اما السوالب الاربع التي هي الدائمان والعامتان واما السوالب السبع المذكورة وخصص الاربع الضرورية وخصص السبع الوقئية وشئ منها لا ينعكس اما الضرورية فاصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة مع كذب بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام اذ كل انسان حيوان بالضرورة واما الوقئية فاصدق بعض القمر ليس يتخسف وقت التريبيع لا دائما وكذب بعض المتخسف ليس بقمر بالامكان العام لان كل متخسف قمر بالضرورة واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لان انعكاس الاعم مستلزم لانعكاس الاخص لا يقال قد تبين ان السوالب السكينة لا تنعكس ويلزم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها لان السكينة اخص من الجزئية وعدم انعكاس الاخص ملزم بعدم انعكاس الاعم فكان في ذلك كفاية فلا حاجة الى هذا التطويل لانا نقول هذا طريق آخر ليبيان عدم انعكاس الجزئيات وتعين الطريق ليس من دأب المناظرة * قال

* (وأما الموجبة كلية كانت أو جزئية فلا تنعكس كلية أصلا لاحتمال كون المحمول أعم من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان وأما في الجهة فالضرورة والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة لانه اذا صدق كل (ج) باحدى الجهات الاربع المذكورة فبعض (ب) حين هو (ب) والا فلا شئ من (ب) مادام (ب) وهو مع الاصل ينتج لا شئ من (ج) دائما في الضرورية والدائمة ومادام (ج) في العامتين وهو محال وأما الخاصتان فتعكسان حينية مطلقة مقيمة بالادوام أما الحينية المطلقة فلكونها لازمة لعمتيهما وأما قيد الادوام في الاصل السكينة فلا تنعكس كذب بعض (ب) ليس (ج) بالفعل لصدق كل (ب) دائما فنضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما كل (ج) مادام (ج)

ينتج كل (بج) دائماً ونضمه الى الجزء الثاني أيضاً وهو قولنا لا شيء من (ج) بالاطلاق العام ينتج
لا شيء من (بب) بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال وأما في الجزئي فيفرض الموضوع
(د) فهو ليس (ج) بالفعل والالكان (ج) دائماً (فب) دائماً الدوام الباعيدوام الجسيم لكن
اللازم باطل لنفيه الاصل بالدوام وأما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة لانه اذا
صدق كل (ج) بأحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض (بج) بالاطلاق العام والاصدق لا شيء من
(بج) دائماً وهو مع الاصل ينتج لا شيء من (ج ج) دائماً وهو محال *

(أقول) ما مر كان حكم السؤال وأما الموجبات فهي لا تنعكس في السكم كلية سواء كانت كلية أو جزئية
لجواز ان يكون المحمول فيها أعم من الموضوع وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام كقولنا كل انسان
حيوان وعكسه كلية كاذب وأما في الجهة فالضرورة والادائمة والعامة تنعكس حينية مطلقة بالخلاف فانه
اذا صدق كل (ج) أو بعضه (ب) بأحدى الجهات الاربع أي بالضرورة أو دائماً أو مادام (ج) وجب
أن يصدق بعض (بج) حين هو (ب) والاصدق نقيضه وهو لا شيء من (بج) مادام (ب) وهو
مع الاصل ينتج لا شيء من (ج ج) بالضرورة أو دائماً ان كان الاصل ضرورياً أو دائماً أو مادام (ج)
ان كان إحدى العامتين وهو محال وليس لاحد ان يمنع استحالة بناء على جواز سبب الشيء عن نفسه عند
عدمه لان الاصل موجب فيكون (ج) موجوداً وأما الخاصةتان فتعكسان حينية مطلقة لادائمة فانه اذا
صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج) أو بعضه (ب) مادام (ج) لادائماً صدق بعض (بج)
حين هو (ب) لادائماً الحينية المطلقة وهي بعض (بج) حين هو (ب) فلكونها لازمة لعمامتها
وأما اللادوام وهو بعض (ب) ليس (ج) بالاطلاق العام فانه لو كذب لصدق كل (بج) دائماً
ونضمه الى الجزء الاول من الاصل هكذا كل (ج) دائماً وبالضرورة أو دائماً كل (ج) مادام
(ج) لينتج كل (بب) دائماً ونضمه الى الجزء الثاني الذي هو اللادوام ونقول كل (بج) دائماً ولا شيء
من (ج ج) بالاطلاق العام لينتج لا شيء من (بب) بالاطلاق فالصدق كل (بج) دائماً لازم صدق
كل (بب) دائماً ولا شيء من (بب) بالاطلاق وانه اجتماع النقيضين وهو محال هذا اذا كان الاصل
كلية وأما اذا كان جزئياً فلا يتم فيه هذا البيان لان جزأيه جزئيتان والجزئية لا تنتج في كبرى الشكك الاول
على ما ستسمعه فسلابدقيه من طريق آخر وهو الافتراض بان يفرض الذات التي صدق عليها (ج) و (ب)
مادام (ج) لادائماً (د) (فدب ودج) وهو ظاهر (رد) ليس (ج) بالفعل والالكان (ج)
دائماً فيكون (ب) دائماً لان حكمنا في الاصل انه (ب) مادام (ج) وقد كان (دب) لادائماً هذا
خلاف واذا صدق عليه انه (ب) وليس (ج) بالفعل صدق بعض (ب) ليس (ج) بالفعل وهو
مفهوم لادوام العكس ولو أجرى هذا الطريق في الاصل المكي أو اقتصر على البيان في الاصل الجزئي لثم وكفى
على ما لا يخفى والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل (ج)
بأحدى الجهات الخمس فبعض (بج) بالاطلاق العام والا فلا شيء من (بج) دائماً وهو مع الاصل
ينتج لا شيء من (ج ج) دائماً وهو محال * قال

* وان شئت عكست نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل أو الانحص منه *

(أقول) للقوم في بيان عكوس القضايا ثلاث طرق الخلاف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالاً
والافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحمل وصف الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس
وهو لايجري الا في الموجبات والسؤال المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف الخلاف فانه يسم الجميع
والثالث طريق العكس وهو أن يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينفي الاصل فله انبه فيما سبق على الطريقين
الاولين حاول التنبية على هذا الطريق أيضاً فإل أن تعكس نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل

(قوله انعكس النقيض كنهفسه في الحكم كليا وهو أخص من نقيض الأصل) أقول أي هو أخص من نقيض الأصل بحسب الكمية لأن نقيضه سالبة جزئية والكمية أخص من الجزئية وهذا جاري الجميع وفي غير المطلقة العامة يكون ذلك انعكس أخص من نقيض الأصل من حيث الجهة أيضا كما يظهر فما إذا كان الأصل جزئيا (قوله وأما في الدائمتين والعامةين والخاصتين فلان نقيض عكوسها عريضة عامة) أقول هذا في الدائمتين والعامةين ظاهر لان عكوسها عريضة مطلقة ونقيضها العريضة العامة وأما في الخاصتين فالعريضة العامة هي نقيض الجزء الاول من عكوسهما وانما اقتصر عليهما في الخاصتين لان قيد الادوام سالبة جزئية مطلقة q3 عامة لا يمكن اثباتها بطريق العكس (قوله وهي تنعكس الى العريضة العامة التي هي أخص من نقائضها) أقول وذلك لان العريضة العامة أخص من الممكنة العامة التي هي نقيض الضرورية وأخص من المطلقة العامة التي هي نقيض الدائمة وأخص من الخيصة الممكنة والخيصة المطلقة اللتين هما نقيضا العامتين وأخص من نقيض الخاصتين لانهما نقيضا الجزئين الاولين منهما ما فيكونان أخص من أحد المفهومات الثلاث التي هي نقيض الخاصتين أعني المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فتكون العريضة العامة أخص من أخص من نقيض الخاصتين (قوله وأما في الوقتيتين والوجوديتين فلان نقيض عكوسها سالبة دائمة وعكوسها أخص من نقائضها) أقول عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة وهي أخص من الممكنة الدائمة التي هي نقيض الجزئية التي هي نقيض الجزء الاول من الوقتية وأخص من الممكنة الدائمة التي هي

أو الأخص منه فان الأصل إذا كان كليا ونقيض عكسها سلب كليا انعكس النقيض كنهفسه في الحكم كليا وهو أخص من نقيض الأصل وان كان جزئيا فان كان مطلقة عامة انعكس نقيض عكسها الى ما يناقضها لان نقيض عكوسها سالبة كية دائمة وهي تنعكس كنهفسها الى نقيضها وان كان إحدى القضايا الباقية انعكس نقيض عكوسها الى ما هو أخص من نقائضها أما في الدائمتين والعامةين والخاصتين فلان نقيض عكوسها سالبة عريضة عامة وهي تنعكس الى العريضة العامة التي هي أخص من نقائضها وأما في الوقتيتين والوجوديتين فلان نقيض عكوسها سالبة دائمة وعكسها أخص من نقائضها مثلا إذا صدق بعض (ج ب) بالاطلاق صدق بعض (ب ج) بالاطلاق والافلائي من (ب ج) دائما وتنعكس الى لا شيء من (ج ب) دائما وهو نقيض بعض (ب ج) بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين وإذا صدق بعض (ج ب) بالضرورة فبعض (ب ج) حين هو (ب) والافلائي من (ب ج) مادام (ب) دائما فلا شيء من (ج ب) مادام (ج) وهو أخص من نقيض بعض (ج ب) بالضرورة أعني قولنا لا شيء من (ج ب) بالامكان وعلى هذا القياس وانما أخص هذا الطريق بالموجب لان بيان انعكاس السوالب به موقوف على عكوس الموجبات كما يتوقف بيان انعكاسها على عكوس السوالب فلما قدمها أمكنه أن يبين به عكوس الموجبات بخلاف السوالب * قال * (وأما الممكنتان فالحالهما في الانعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور لان انعكاس فهماء على انعكاس السالبة الضرورية كنهفسها أو على انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول والثالث اللذين كل واحد منهما غير محقق ولعدم الظاهر بدليل يوجب الانعكاس وعدمه) * (أقول) قدماء المنطقيين ذهبوا الى انعكاس الممكنتين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجوه أحدها الخلف لانه إذا صدق بعض (ج ب) بالامكان صدق بعض (ب ج) بالامكان العام والافلائي من (ب ج) بالضرورة ونضمهم مع الأصل ونقول بعض (ب ج) بالامكان ولا شيء من (ب ج) بالضرورة يستجيب بعض (ج ب) ليس (ج) بالضرورة وأنه محال وثانيها الافتراض وهو أن يفرض ذات (ج ب د) (فد ب) بالامكان و (د ج) فبعض (ب ج) بالامكان وهو المطلوب وثالثها طريق العكس فانه لو كذب بعض (ب ج) بالامكان لصدق لا شيء من (ب ج) بالضرورة فينعكس الى لا شيء من (ج ب) بالضرورة وقد كان بعض (ب ج) بالامكان فيجتمع النقيضان وهذه الدلائل لا تتم أما الاولان فتوقف فهماء على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثالث وستعرف انها عقيمة وأما الثالث فتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية كنهفسها وقد تبين انها لا تنعكس الا دائما فلما لم تتم هذه الدلائل ولم يظهر المصنف بدليل يدل على الانعكاس ولا على عدمه توقف فيه واعلم ان اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل كما هو مذهب الشيخ يظهر عدم انعكاس الممكنة لان مفهوم الأصل أن ماهو (ج) بالفعل (ب) بالامكان ومفهوم العكس أن ماهو (ب) بالفعل (ج) بالامكان ويجوز أن يكون (ب) بالامكان وأن لا يخرج من القوة الى الفعل أصلا فلا يصدق العكس ومما يصدق المثال المذكور في السالبة الضرورية فانه يصدق كل حمار مر كوب يزيد بالامكان ويكذب بعض ماهو مر كوب يزيد بالفعل حمار بالامكان لان كل

نقيض الجزء الاول من المنتشرة فتكون أخص من الأخص وأما في الوجوديتين فهي نقيض الجزء الاول منهما فتكون أخص من نقيضهما (قوله واعلم ان اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل) أقول اذا اعتبرنا تصادف ذات الموضوع بالامكان العام على ماهو مذهب الفارابي يلزم انعكاس السالبة الضرورية كنهفسها وانعكاس الموجبة الممكنة وموجبة جزئية ممكنة عامة فتكون الممكنة منتجة في صغرى الاول والثالث بلا اشتباه ويكون النقيض بالمثال المفروض من صدقها لا يصدق على مذهبه ان كل ماهو مر كوب يزيد فمر كوب بالضرورة واذ اعتبرنا تصادفه بالفعل الخارجى كما هو مذهب الشيخ يزعم المتأخرين يجب ان لا يثبت شيء من هذه الاحكام فتوقف المصنف حينئذ في الممكنتين لا حاصل له

ما هو مركوب زيد بالفعل فرس بالضر و رة لاشئ من الفرس بحمار بالضر و رة فلاشئ مما هو مركوب زيد بالفعل بحمار بالضر و رة وأما إذا اعتبرنا بالامكان كما هو مذهب الفارابي تنعكس الممكنة كنفسها لان مفهومها أن ما هو (ج) بالامكان فهو (ب) بالامكان فها هو (ب) بالامكان (ج) بالامكان لا محالة ويتضح لك من هذه المباحث أن انعكاس السالبة الضرورية كنفسها مستلزم لانعكاس الموجبة الممكنة كنفسها وبالعكس وكل ذلك بطريق العكس * قال

* (وأما الشرطية فالمتصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل قياسا منتجا للتحال وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس صدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيا وانما فهو انسان مع كذب العكس وأما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئها بالطبع) *

(أقول) الشرطيات المتصلة اذا كانت موجبة سواء كانت موجبة كلية أو جزئية تنعكس موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية بالتحالف فانه لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل قياسا منتجا للتحال اما اذا كانت موجبة فلانه اذا صدق كلما كان أو قد يكون اذا كان (اب فيج) وجب أن يصدق قد يكون اذا كان (ج د فاب) والافليس البتة اذا كان (ج د فاب) وينتظم مع الاصل هكذا قد يكون اذا كان (اب فيج) وليس البتة اذا كان (ج د فاب) ينتج قد لا يكون اذا كان (اب فاب) وهو محال ضرر و رة صدق قولنا كلما كان (اب فاب) وأما اذا كانت سالبة فلانه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان (اب فيج) وجب أن يصدق فليس البتة اذا كان (ج د فاب) والافليس قد يكون اذا كان (ج د فاب) وهو مع الاصل ينتج قد لا يكون اذا كان (ج د فيج) هذا خالف وانما لم ينعكس الموجبة الكلية لجواز أن يكون التالي أعم من المقدم و امتناع استلزام الامام الخاص كلما كقولنا كلما كان الشئ انسانا كان حيا وانما عكسه كلما كاذب وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس اصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيا وانما فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كان حيا وانما فلانه كلما كان هذا انسانا كان حيا وانما فلانه اذا كانت المتصلة لزومية اما اذا كانت اتفاقية فان كانت اتفافية متخاصة لم يقد عكسها لان معناها موافقة صادقي لصادق فكأن هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا اذا فائدة فيه وان كانت عامة لم تنعكس لجواز موافقة الصادق للتقدير بدون العكس حيث لا يكون التقدير صادقا وأما المنفصلات فلا يتصور فيها العكس لعدم امتياز جزئها بحسب الطبع وقد عرفت ذلك في صدر البحث * قال

* (البحث الثالث في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني عين الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقة في الصدق) *

(أقول) قال قدماء المنطقيين عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني جزأ أول ونقيض الجزء الاول ثانيا مع بقاء الكيف والصدق بحالهما فاذا قلنا كل انسان حيوان كان عكسه كلما ليس بحيوان ليس بانسان وحكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس حتى أن الموجبة الكلية تنعكس كنفسها فاذا اصدق قولنا كل (ج ب) انعكس الى قولنا كلما ليس (ب) ليس (ج) والافبعض مالم ليس (ب ج) وتنعكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض (ج) ليس (ب) وقد كان كل (ج ب) هذا خالف وينضم الى الاصل هكذا بعض مالم ليس (ب ج) وكل (ج ب) ينتج بعض مالم ليس (ب) رانه محال والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لا حيوان والسالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس الى سالبة جزئية فاذا قلنا لاشئ من (ج ب) أو ليس بعضه (ب) فاصدق ليس بعض مالم ليس (ب) ليس (ج) والافكل مالم ليس (ب) ليس (ج) وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل (ج ب) وقد كان لاشئ أو ليس بعض (ج ب) هذا خالف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة

(قوله فان قدماء المنطقيين)
أقول عكس النقيض
المستعمل في العالم هو
عكس النقيض بهذا المعنى
وأما المعنى الذي ذكره
المتأخرون فغير مستعمل
فيها

(قوله) قال المتأخرون لا نسلم أنه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس (بج) غاية ما في الباب (الح) أقول وقد دفع ذلك لأننا أخذنا نقيض الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى العدول وقد عرفت أن الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة فنقول ناكلاً ما ليس (ب) وليس (ج) موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضاها وجود الموضوع فإذا لم يصدق ذلك صدق ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ب) وكان معناه سالب (ج) عن بعض ما صدق عليه سلب (ب) فلا بد أن يصدق على ذلك البعض أي بعض ما ليس (ب) (ج) ٩٥ ويتم الدليل فالسالبة المعدولة المحمول وإن

الكيفية تنعكس كنفسها لأنه إذا صدق كلما كان (اب) فيج (د) فكل ما لم يكن (ج) (د) لم يكن (اب) لان انتفاء
اللازم يستلزم انتفاء المزموم والالزام مع بقاء المزموم وهو محال لم يلزم من اللازم شيء منها والموجبة
الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان لا انساناً وكذب قولنا قد يكون إذا كان
الشيء انساناً لم يكن حيواناً والسالبات تنعكسان إلى سالبة جزئية لأنه إذا صدق ليس البتة أو قد لا يكون إذا
كان (اب) فيج (د) فقد لا يكون إذا لم يكن (ج) (د) لم يكن (اب) والافكار لم يكن (ج) (د) لم يكن (اب) وتنعكس
إلى كلما كان (اب) كان (ج) (د) وقد كان ليس البتة أو قد لا يكون إذا كان (اب) فيج (د) وهذا خلف وقال
المتأخرون لا نسلم أنه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس (ب) (ج) غاية ما في الباب أنه يلزم منه صدق
قولنا ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج) لكنه لا يلزم منه صدق بعض ما ليس (ب) (ج) لان السالبة المعدولة
أعم من الموجبة المحصلة وصدق الأعم لا يستلزم صدق الأخص فلما متوا تلك الطريقة غير والتعريف إلى
ما عرفت به المصنف وهو جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني والثاني عين الأول مع مخالفة الأصل في
الكيف وموافقة في الصدق فالمراد بالقضية ههنا هي التي تحصل بعد هذا التبديل بخلاف القضية المذكورة
في تعريف العكس المستوي فأنها هي الأصل يعني نأخذ الجزء الثاني من الأصل ونجعل الجزء الأول نقيضه
ونأخذ الجزء الأول من الأصل ونجعل الجزء الثاني عينه فإذا حاولنا عكس قولنا كل انسان حيوان أخذنا
الحيوان وجعلنا الجزء الأول نقيضه أي الالاحيوان وأخذنا الانسان وجعلنا الجزء الثاني عينه فيحصل لاشئ
مما ليس حيواناً بانسان وهي القضية المطلوبة من العكس والوضح أن يقال أنه جعل نقيض الجزء الثاني
من الأصل ولأوعين الجزء الأول ثانياً مع المخالفة في الكيف والموافقة في الصدق * قال
* وأما الموجبات فإن كانت كلمة فسيج منها وهي التي لا تنعكس سواء بها بالعكس المستوي لأنه يصدق
بالضرورة كل قمر فهو ليس بنخسف وقت التربيع لادامته دون عكسه لما عرفت وتنعكس الضرورية
والدائمة دائماً كلمة لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج) (ب) فصدق لاشئ مما ليس (ب) (ج) والا
فبعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالفعل وهو مع الأصل ينتج بعض ما ليس (ب) فهو (ب) بالضرورة وفي
الضرورة ودائماً في الدائمة وهو محال وأما المشرطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفتة عامة كلمة لأنه
إذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج) (ب) مادام (ج) (ب) فدائماً لاشئ مما ليس (ب) (ج) مادام ليس (ب)
والاف بعض ما ليس (ب) فهو (ج) حين هو ليس (ب) وهو مع الأصل ينتج بعض ما ليس (ب) فهو (ب)
حين هو ليس (ب) وهو محال وأما الخاصةتان فتنعكسان عرفتة عامة لادائماً في البعض أما المعرفية العامة
فلا تستلزم العامتين أيها وأما اللادوام في البعض فلا يصدق بعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالاطلاق العام
والاف لاشئ مما ليس (ب) (ج) دائماً فتنعكس إلى لاشئ من (ج) (ب) دائماً وقد كان لاشئ من
(ج) (ب) بالفعل بحكم اللادوام ويلزمه كل (ج) (ب) فهو ليس (ب) بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف *
(أقول) على رأي المتأخرين حكم الموجبات في حكم السوالب في العكس المستوي بدون العكس فالموجبات
إن كانت كلمة فالسبح التي لا تنعكس سواء بها بالعكس المستوي لا تنعكس بعكس النقيض لأن الوقتية أخصها
وهي لا تنعكس لصدق قولنا بالضرورة كل قمر فهو ليس بنخسف وقت التربيع لادائماً مع كذب عكسه

الثاني من الأصل ونجعل الجزء الأول من العكس لان المفعول الأول للجعل هو المبتدأ الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الخبر الذي يراد به
الوصف فقوله عبارة المصنف هو أن يجعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بكونه نقيض الجزء الثاني من الأصل وذلك لا يتصور إلا بأن يؤخذ
الجزء الثاني من الأصل ليتعين نقيضه فيجعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بهذه الصفة أعني كونه نقيض الجزء الثاني من الأصل ولو فسرت
بجعل نقيض الجزء الثاني من الأصل بجزء أول من العكس لزم أن يراد بالمفعول الأول الوصف والثاني الذات وإذا أريد هذا المعنى فالعبارة

وهو ليس بعض المتخسف بقمر بالامكان العام لما عرفت أن كل متخسف بقمر بالضرورة واذا لم تنعكس الوقتية لم ينعكس شيء من السبع لان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم لما مر غير مرة والضرورة والدائمة تنعكسان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ب ج) فدائماً لا شيء مما ليس (ب ج) والاف بعض ما ليس (ب ج) بالفعل ونضمه الى الاصل ونقول بعض ما ليس (ب ج) بالفعل وبالضرورة أو دائماً كل (ج ب) ينتج بعض ما ليس (ب) فهو (ب) بالضرورة وان كان الاصل ضرورياً أو دائماً ان كان دائماً وانما هو بالضرورة لانه لا تنعكس كنهها لانه يصدق في المثال المذكور بالضرورة كل مركوب زيد فرس مع كذب لا شيء مما ليس بفرس مركوب زيد بالضرورة وصدق قولنا بعض ما ليس بفرس مركوب زيد بالامكان العام وهو الحمار والمشر وطمة والعرفية العامتان تنعكسان عرقية عامة كلية لانا اذا قلنا بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) مادام (ج) نصد دائماً لا شيء مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) والاف بعض ما ليس (ب ج) حين هو ليس (ب) ونضمه الى الاصل هكذا بعض ما ليس (ب ج) حين هو ليس (ب) وبالضرورة أو دائماً كل (ج ب) مادام (ج) ينتج بعض ما ليس (ب ب) حين هو ليس (ب) فانه خلف والمشر وطمة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرقية عامة لادائماً في البعض فانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) مادام (ج) لادائماً فدائماً لا شيء مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) لادائماً في البعض اما صدق قولنا لا شيء مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) فسلانه لازم العامتين ولازم العام لازم الخاص واما اللادوام في البعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق العام فـ لانه لو لاه لصدق قولنا لا شيء مما ليس (ب ج) دائماً فتنعكس الى قولنا لا شيء من (ج) ليس (ب) دائماً وقد كان يحكم لادوام الاصل لا شيء من (ج ب) بالفعل المستلزم لقولنا كل (ج) فهو ليس (ب) بالفعل لاسـ لـ لازم السالبة البسيطة الموجبة المعـ دولة المحمول عند وجود الموضوع الذي هو محقق هـ ما بسبب ايجاب الاصل لكن كل (ج) هو ليس (ب) بالفعل صادق لصدق ملزومه في كذب لا شيء من (ج) ليس (ب) دائماً فيكون اللادوام في البعض حقاً * قال

* (وان كانت جزئية فالخاصتان تنعكسان عرقية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً وجب أن يصدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً لانا نعرض ذات الموضوع وهو (ج د) ليس بالفعل (ج) لادوام لانبوت الباعله وليس (ج) مادام ليس (ب) والالكان (ج) حين هو ليس (ب) فليس (ب) حين هو (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) هذا خلف (ودج) بالفعل وهو ظاهر فبعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً وهو المطلوب وأما البواق فيـ لا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة والمعلقة وبعض القمر هو ليس بمتخسف بالضرورة الوقتية دون عكسها باعـ الجهات ومضى لم تنعكس لم ينعكس شيء منها لما عرفت في العكس المستوي) *

(أقول) الخاصتان من الموجبات الجزئية تنعكسان عرقية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً فبعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً لاننا نعرض ذات الموضوع وهو (ج د) ليس (ب) بالفعل بحكم لادوام الاصل و (د) ليس (ج) مادام ليس (ب) والالكان (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) فهو ليس (ب) في بعض أوقات كونه (ج) وقد كان (ب) في جميع أوقات كونه (ج) هذا خلف و (دج) بالفعل وهو ظاهر واذا صدق على (د) أنه ليس (ب) وانه ليس (ج) مادام ليس (ب) فبعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق عليه أنه (ج) بالفعل فبعض ما ليس (ب ج) بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بحجزيه وهو المطلوب وأما الموجبات الجزئية الباقية فـ لا تنعكس لان الوقتية اخص السبع والضرورة اخص الاربع التي هي الدائمتان والعامتان وهما لا تنعكسان أما الضرورية فـ لصدق قولنا

بالضرورة بعض الحيوان هو ليس بالإنسان بدون عكس - وهو بعض الإنسان ليس بحيوان بالامكان العام
أصدق قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة وأما الوقتية فلا لأنه يصدق بعض القمهر وليس يتخسف وقت
التربيع لا دائماً مع كذب بعض المتخسف ليس بقمهر بالامكان العام لأن كل متخسف قمهر بالضرورة ومتى
لم تنعكس لم تنعكس شيء من الموجبات الجزئية لما عرفت مراراً * قال

* (وأما السوالب كلية كانت أوجزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال كون نقيض المحمول أعم من الموضوع
وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشئ من (ج ب) مادام (ج) لا دائماً
فبعض مالم ليس (ب ج) حين هو ليس (ب) بفرض الموضوع (د) فهو ليس (ب) بالفعل و (ج)
في بعض أوقات كونه ليس (ب) لأنه ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج) فبعض مالم ليس (ب)
فهو (ج) في بعض أحيان ليس (ب) وهو المدعى وأما الوقتيتان الوجوديتان فتنعكس مطلقة عامة لأنه
إذا صدق لاشئ من (ج ب) بأحدى هذه الجهات المذكورة فبعض مالم ليس (ب ج) بالاطلاق العام بفرض
الموضوع (د) فهو ليس (ب) و (ج) بالفعل لوجود الموضوع فبعض مالم ليس (ب) فهو (ج)
بالفعل وهو المطلوب وهكذا بين عكوس جزئياتها) *

(أقول) وأما السوالب فكلية كانت أوجزئية لم تنعكس كلية لاحتمال أن يكون نقيض المحمول أعم من
الموضوع وامتناع إيجاب الاختصاص لكل أفراد الأعم كقولنا لاشئ من الإنسان يحجر فاليس يحجر أعم من
الإنسان فامتنع أن تنعكس إلى كل مالم ليس يحجر إنسان وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة لأنه إذا صدق
بالضرورة أو دائماً لاشئ من (ج ب) أو ليس بعضه (ب) مادام (ج) لا دائماً فيصدق بعض مالم ليس (ب)
(ج) حين هو ليس (ب) لأن ذات الموضوع موجود دلالة اللادوام عليه فلفرضه (د) ليس (ب) وهو
مفهوم الجزء الأول (ودج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) لأنه كان ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج) وإذا
صدق على (د) أنه ليس (ب) وأنه (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) فبعض مالم ليس (ب ج) حين هو ليس
(ب) وهو المدعى هذا ما في الكتاب والصواب أنهم ما تنعكسان حينية مطلقة لا دائماً الحينية فاما ذكرنا وأما
اللا دوام فلأنه يصدق على (د) أنه ليس (ج) بالفعل والإلكان (ج) دائماً فيكون ليس (ب) دائماً اللادوام سبب
الباء بدوام الجيم وقد كان لا دائماً هذا خاف وإذا صدق على (د) أنه ليس (ب) وأنه ليس (ج)
بالفعل صدق بعض مالم ليس (ب) ليس (ج) بالفعل وهو مفهوم اللادوام وأما الوقتيتان والوجوديتان
فتنعكس مطلقة عامة لأنه إذا صدق لاشئ من (ج ب) وليس بعضه (ب) بأحدى هذه الجهات وجب
أن يصدق بعض مالم ليس (ب ج) بالاطلاق العام لأن فرض ذات الموضوع (د) ليس (ب) وهو
مفهوم الجزء الأول (ودج) بالفعل يحكم اللادوام فبعض مالم ليس (ب ج) بالاطلاق وهو المطلوب وإنما
لم يثبت قيد اللادوام واللا ضرورة إلى العكس لجواز أن يكون (ج) ضروري (لد) فلا يصدق (د)
ليس (ج) بالامكان كقولنا ليس بعض الإنسان بلا كاتب بالضرورة ومع كذب بعض الكتاب إنسان
لا بالضرورة لأن كل كاتب إنسان بالضرورة * قال

* (وأما وافى السوالب والشرطيات موجبة كانت أو سلبية فغير معلومة الانعكاس لعدم الظاهر باليهان) *
(أقول) من الناس من ذهب إلى انعكاس السوالب الباقية والشرطيات أما انعكاس العمليات منها فلأنه
إذا صدق لاشئ من (ج ب) بالاطلاق العام فبعض مالم ليس (ب ج) بالاطلاق العام والافلاشي مما
ليس (ب ج) دائماً لاشئ من (ج) ليس (ب) دائماً يلزمه كل (ج ب) دائماً وقد كان لاشئ من (ج ب)
بالاطلاق هذا خاف وأما انعكاس الممكنتين فلأنه إذا قلنا لاشئ من (ج ب) بالامكان الخاص فبعض مالم ليس
(ب ج) بالامكان العام والافلاشي مما ليس (ب ج) بالضرورة لاشئ من (ج) ليس (ب) بالضرورة
و يلزمه كل (ج ب) بالضرورة وهو يناقض الأصل وأما انعكاس الشرطية الموجبة فلأنه إذا صدق كلما كان

ما ذكره الشارح (قوله أما
الدليل الاول فلانا لانسلم ان
قولنا لاشئ من (ج) ليس
(ب) دائما يستلزم كل (ج)
(ب) دائما لان السالبة
المعدولة لا تستلزم الموجبة
المحصلة) أقول قد عرفت
طريق دفع ذلك بان تلك
السالبة سالبة سالبة المحمول
وهي مستلزمة للموجبة
المحصلة وبهذا يدفع أيضا
قوله واثن سلمناه لكن
لانسلم استلزام لاشئ من
(ج) ليس (ب) بالضرورة
لكل (ج) بالضرورة
(قوله وأما الثالث فلانا
لانسلم استحالة قولنا قد يكون
اذالم يكن (ج) دفع (د) الخ)
أقول قد نفرد في هذا المقام
نكتة وهي أن يقال أحد
الامور الثلاثة واقع قطعاً اما
عدم استلزام الكل للجزء
واما عدم انتاج الشكل
الثالث من الشرطيات
المنصلة واما ثبوت الملازمة
الجزئية بين أي أمرين كانا
فيلازم أن لاتصدق سالبة
كلية لزومية في شئ من
المواد وذلك لان الكل ان لم
يستلزم الجزء فذلك هو
الامر الاول وان استلزمه
فاما ان لا ينتج الشكل الثالث
فذلك هو الامر الثاني وان
انتج فقد انتظام قياس من
الثالث ينتج الملازمة الجزئية
بين أي شئتين كانا ولو كانا
نقيضين بان يقال كما ثبتت

(اب) فمجد) فليس البتة اذالم يكن (ج) كان (اب) والا فقد يكون اذالم يكن (ج) كان (اب) وهو مع الاصل
ينتج قد يكون اذالم يكن (ج) دفع (د) وانه محال أو ينعكس بالنعكس المستوي الى قولنا قد يكون اذالم يكن (اب)
لم يكن (ج) فيكون (اب) ولزوما للنعكضين واما انعكاس الشرطية السالبة فلانه اذا قلنا ليس البتة اذا كان
(اب) فمجد) فقد يكون اذالم يكن (ج) دفع (اب) والا فليس البتة اذالم يكن (ج) دفع (اب) فقد لا يكون اذالم يكن (اب)
لم يكن (ج) ولا يلزمه قد يكون اذالم يكن (اب) فمجد) وهو يناقض الاصل ولما لم تتم هذه الدلائل عند المصنف
ولم يظفر بدليل آخر توقف في الانعكاس وعدمه اما الدليل الاول فلانا لانسلم ان قولنا لاشئ من (ج) ليس
(ب) دائما يستلزم كل (ج) دائما لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة وأما الثاني فلانا لانسلم
ان قولنا لاشئ مما ليس (ب) بالضرورة وينعكس الى قولنا لاشئ من (ج) ليس (ب) بالضرورة ولما عرفت
من ان السالبة الضرورية لا تنعكس كفسها ولان سلمناه لكن لانسلم استلزام لاشئ من (ج) ليس (ب)
بالضرورة لكل (ج) بالضرورة وسند المنع مامراً نفا وهو ان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة
وأما الثالث فلانا لانسلم استحالة قولنا قد يكون اذالم يكن (ج) دفع (د) لثبوت الملازمة الجزئية بين كل أمرين
ولو كانا نقيضين ببرهان من الشكل الثالث وهو ان كلما تحقق النقيضان تحقق أحدهما وكما تحقق النقيضان
تحقق الآخر فقد يكون اذالم يكن (ج) دفع (د) لثبوت الملازمة الجزئية بين كل أمرين
محال لجواز أن يكون (اب) محالاً والمحال يجوز أن يستلزم المحال واما الرابع فلانا لانسلم ان قولنا قد لا يكون اذالم يكن (اب)
كان (اب) لم يكن (ج) يستلزم قد يكون اذالم يكن (اب) فمجد) لجواز أن لا يكون الشئ لازماً ولا احداً للنقيضين
فان أكل زيد لا يستلزم أكل عمرو ولا نقيضه * قال

* (البحث الرابع في تلازم الشرطيات اما المتصلة اما الموجبة الكلية فتستلزم منفصلة مائة الجمع من عين المقدم
ونقيض التالي ومائة الخ لكون نقيض المقدم وعين التالي متعاً كعين عليهما والابطال للزوم والاتصال
والمنفصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات مقدم الاثنين عين أحد الجزأين وتاليهما نقيض الآخر ومقدمة
الآخر من نقيض أحد الجزأين وتاليهما عين الآخر وكل واحد من غير الحقيقية مستلزماً للآخرى
مرتبة من نقيض الجزأين) *

(أقول) المراد بالمتصلة في هذا الباب أعني باب تلازم الشرطيات اللزومية وبالمنفصلة العنادية ففي صدق للزوم
الكلية بين أمرين يصدق منع الجمع بين عين المأزوم ونقيض اللازم ومنع الخلو بين نقيض المأزوم وعين اللازم
وهذان الانفصالان متعاً كسان على اللزوم أي متى تحقق منع الجمع بين أمرين يكون عين كل واحد منهما
مستلزماً لنقيض الآخر متى تحقق منع الخلو بين أمرين يكون نقيض كل واحد منهما مستلزماً لعين الآخر اما
ان اللزوم بين الأمرين يستلزم الانفصالين فلانه لو لا ذلك لابطال اللزوم بينهما فانه على تقدير اللزوم بين أمرين
لوم يصدق منع الجمع بين عين المأزوم ونقيض اللازم لجواز ثبوت المأزوم مع نقيض اللازم فيجوز وقوع المأزوم
بدون اللازم فيبطل الملازمة بينهما وهذا خلاف وكذلك لوم يصدق منع الخلو بين نقيض المأزوم وعين اللازم
لجواز ارتفاع نقيض المأزوم وعين اللازم فيجوز ثبوت المأزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم بينهما وهذا خلاف
وأما الانفصالين متعاً كسان على اللزوم فانه لو لا ذلك لابطال الانفصال فانه اذا تحقق منع الجمع بين أمرين
فلوم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجواز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير
فيجوز اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع الجمع وكذلك اذا تحقق منع الخلو بين أمرين فلوم يجب ثبوت عين
الآخر على تقدير نقيض كل واحد منهما لجواز ثبوت نقيض الآخر على ذلك التقدير فيجوز ارتفاع نقيض
فلا يكون بينهما منع الخلو والمنفصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات مقدم متصلتين عين أحد الجزأين
وتاليهما نقيض الآخر ومقدم آخر من نقيض أحد الجزأين وتاليهما عين الآخر أي متى صدق الانفصال
الحقيقي بين أمرين استلزم عين كل واحد منهما نقيض الآخر ونقيض كل واحد منهما عين الآخر اما

مجموع الأمرين ثبت أحدهما وكما ثبت مجموع الأمرين ثبت الآخر فلا تصدق السالبة
الكافية للزمنية لصدق نقيضها أعني الموجبة الجزئية للزمنية في جميع المواد (قوله المقصد الأقصى والمطالب الأعلى من الفن الكلام
في القياس) أقول وذلك لأن مقاصد العلوم المدونة هي مسائلها التي ادركتها تصديقات فالمقصود في تلك العلوم هو الادراكات التصديقية
وأما الادراكات التصورية فاعتمادها يتطلب فيها السكون ووسائلها إلى تلك التصديقات والسفر في ذلك أن التصديقات الكاملة هي التي وصلت إلى
مرتبة اليقين وهذه يمكن تحصيلها بالنظر الصحيحة في المبادئ القطعية فصارت مطلوبة ٩٩ في العلوم الحقيقية والكامل من التصورات
ما وصل إلى كنه الحقيقة

وذلك متمسك بل متمسك فلم
تطلب التصورات في العلوم
الحقيقية الا لتسكون ووسائل
إلى التصديقات المطلوبة
ولهذا لم تفرد التصورات
بالمدونين وإن أمكن ذلك
بجملتها تدوين التصديقات
بجملتها عن التصورات فأنه
بحال وأيضا التصديقات
ادراكات تامة تقع النفس
بمصادون التصورات فذلك
صارت مطلوبة في العلوم
المدونة دون التصورات وإذا
كان المقصود الأصلي هو العلم
التصديقي كان البحث في هذا
الفن عن الطريق الموصل
إليه أدخل في المقصد بالقياس
إلى البحث عن الموصل إلى
التصور لأن حال الموصلين
في هذا الفن كحال الموصلي
إليه في العلوم الحكمية ثم
إن الموصل إلى التصديق
ينقسم إلى قياس واستقراء
وتعميل لكن العمدة منها
والمفيد للعلم اليقيني هو
القياس فصار الكلام فيه
مقصداً أقصى ومطلباً أعلى

الاول فلأنه لو لم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك
التقدير فيجوز اجتماعهما وكان بينهما انفصال حقيقي هذا خلف وأما الثاني فلأنه لو لم يجب ثبوت عين الآخر
على تقدير نقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت نقيض الآخر على تقدير نقيض كل واحد منهما فيجوز ارتفاع
الجزئين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي والمقدر خلافه هذا خلف وكل واحد من غير الحقيقة أي من مانعي
الجمع والخلو تسامز الأخرى من نقيض جزأيهما فحق صدق منع الجمع بين أمرين صدق منع الخلو بين
نقيضيهما فأنه لو جاز ارتفاع النقيضين لجاز اجتماع المعنيين فلا يكون بينهما منع الجمع ومهما صدق منع الخلو
بين أمرين صدق منع الجمع بين نقيضيهما فأنه لو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع المعنيين فلا يكون بينهما
منع الخلو * قال

(المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول) *

*** (الفصل الاول في تعريف القياس وأقسامه القياس قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزوم عنها الذاتها قول آخر) ***

(أقول) المقصد الأقصى والمطالب الأعلى من الفن الكلام في القياس لانه العمدة في استكمال المطالب
التصديقية وحده انه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزوم عنها الذاتها قول آخر كقولنا العالم منع غير وكل
منع غير حادث فانه قول مؤلف من قضيتين إذا سلمنا لزوم عنها الذاتها قول آخر وهو ان العالم حادث فأنقول
وهو المركب اما المفهوم العقلي وهو جنس القياس المعقول واما المفوظ وهو جنس القياس المفوظ
والمراد من القضايا ما فوق قضيتيهما واحدة لبيان اول القياس البسيط المؤلف من قضيتين كاذ كقولنا والقياس
المركب من قضايا فوق اثنتين كاسيحي وعازر ز به عن القضية الواحدة المستلزمة لذاتها عكسها المستلزمة
أو عكس نقيضها فانها لا تسمى قياساً وقوله متى سلمت إشارة إلى ان تلك القضايا لا يجب أن تكون مسلمة
في نفسها بل يجب أن تكون بحيث لو سلمت لزوم عنها قول آخر لم يندرج في الحد القياس الصادق المقدمات
وكاذبها كقولنا كل انسان حجير وكل حجير جاد فان هاتين القضيتين وإن كذبنا الانهما بحيث لو سلمنا لزوم عنها
ان كل انسان جاد وقوله لزوم عنها يخرج الاستقراء والتعميل فان مقدماتهما إذا سلمت لا يلزم عنها شيء لا يمكن
تخاف مدلولها عنهما وقوله لذاتها بحيث ز به عما يلزم لذاتها ابل بواسطة مقدمة غريبة كافي قياس المساواة
وهو ما يتركب من قضيتين متعلق بمحمول أوليهما ما يكون موضوع الأخرى كقولنا (أ) مساو لب مساو لج
فانهم ما يستلزمان ان (أ) مساو (ب) لكن لا لذاتها ابل بواسطة مقدمة غريبة وهي ان كل مساو مساو
مساو ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام الا حيث تصدق هذه المقدمة كافي قولنا (أ) ملزوم لب وب ملزوم
لج (ف) ملزوم (ب) لان ملزوم المازوم للشيء مازوم له وقولنا القدرة في الحقيقة والحقيقة في البيت فالبرهان في البيت
لان ما في الشيء الذي هو شيء آخر يكون فيه ما اذالم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا (أ) مبين

في هذا الفن بالقياس إلى الكلام في الموصل إلى التصور وبالقياس إلى سائر ما وصل إلى التصديق ولهذا جعل الاستقراء والتعميل من لواحق
القياس وقوابعه (قوله فالقول) أقول يعني ان القياس اما معقول وهو مركب من القضايا المعقولة واما مسموع وهو مركب من القضايا المفوظة
والاول هو القياس حقيقة والثاني انما يسمى قياساً لانه على الاول وهذا الحد يمكن ان يجعل حد الكل واحدهما فان جعل حد القياس
المعقول يراد بالقول والقضايا الامور والمعقولة وان جعل حد المسموع يراد به الامور والمفوظة وعلى التقديرين يراد بالقول الآخر الذي
هو النتيجة القول المعقول لان التلطف بالنتيجة غير لازم للقياس المعقول ولا للمسموع (قوله لم يندرج في الحد القياس الصادق المقدمات
وكاذبها) أقول يراد به لو قبل هو قول مؤلف من قضايا يلزم عنها الذاتها قول آخر لتبادر الوهم إلى تلك القضايا باصداقة في أنفسها مع ما يلزمها من

لب وب مبيان لج لم يلزم منه ان (ا) مبيان (لج) لان مبيان المبيان للشي لا يجب أن يكون مبيانه وكذلك
اذ قلنا (ا) نصف (ب) (وب) نصف (ج) لم يلزم منه ان (ا) نصف (ج) لان نصف النصف لا يكون نصفاً وقوله
قول آخر اذ به ان القول اللازم يجب أن يكون مغاير الكل واحده من هذه المقدمات فانه لو لم يعتبر ذلك في
القياس لزم أن يكون كل قضيتين قياساً كيف كانتا لا سئلناهما ما احدهما هو هذا الحد منقوض بالقضية
المركبة المستلزقة لهكسها المستوي أو عكس نقيضها فانه يصدق عليها انهم اقول مؤلف من قضيتين يستلزم لذاته
قولا آخر لكن لا يسمى قياساً * قال

* (وهو استثنائي ان كان عين النتيجة أو نقيضها مذ كورافيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسماً فهو متخير لكنه
جسم ينتج انه متخير وهو بعينه مذ كورافيه ولو قلنا لكنه ليس بمتخير ينتج انه ليس بجسم ونقيضه مذ كورافيه
واقتراني لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا نقيضه
مذ كورافيه بالفعل) *

(أقول) القياس اما استثنائي أو اقتراني لانه اما أن يكون عين النتيجة أو نقيضها مذ كورافيه بالفعل أولاً
يكون شيء منه مذ كورافيه بالفعل والاول استثنائي كقولنا ان كان هذا جسماً فهو متخير لكنه جسم ينتج انه
متخير فهو بعينه مذ كورافيه القياس أو لكنه ليس بمتخير ينتج انه ليس بجسم ونقيضها أي قولنا انه جسم
مذ كورافيه القياس بالفعل وانما يسمى استثنائياً للاشماله على حرف الاستثناء أعني لكن والثاني اقتراني
كقولنا الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فالجسم محدث فليس هو ولا نقيضه مذ كورافيه القياس بالفعل وانما
يسمى اقترانياً لاقتران الحد ودقيقه وانما يكرر النتيجة ونقيضها في التعريف بالفعل لانه لو لم يحدد لحد
الاقترايات في حد القياس الاستثنائي اذا النتيجة مركبة من مادتين طرفاهما من صورة وهي هيئتها التأليفية
ومادتها مذ كورافيه في الاقتران مادته الشيء ماب يحصل بالقوة فتكون النتيجة مذ كورافيه بالقوة فلو طاق
ذكر النتيجة في التعريف لا تنقض تعريف الاستثنائي منعاً وتعريف الاقتراني جعلاً لايقال أحد الامرين لازم
وهو اما بطلان تعريف القياس أو بطلان تقسيمه الى قسمين لان الاستثنائي ان لم يكن قياساً بطلان التقسيم
والا لكان تقسيماً للشيء الى نفسه والى غيره وان كان قياساً بطلان التعريف لانه اعتبر فيه أن يكون القول
اللازم مغاير الكل واحده من المقدمات واذا كانت النتيجة مذ كورافيه في القياس بالفعل لم تكن مغايرة لكل
واحده من مقدماته لانه لو لم تكن النتيجة اذا كانت مذ كورافيه بالفعل في القياس لم تكن مغايرة لكل
واحده من المقدمات وانما تكون كذلك لو لم تكن النتيجة جزءاً المقدمة وهو ممنوع فان المقدمة في القياس
الاستثنائي ليس قولنا الشمس طالعت استلزامه لوجود المهار لا يقال النتيجة ونقيضها قضية لاحتمالهما
الصدق والكذب والمذ كورافيه في القياس الاستثنائي ليس بقضية فلا يكون عين النتيجة أو نقيضها مذ كورافيه
فيه بالفعل لانه لو لم يكن المسر اذ بذلك أن يكون طرفاً النتيجة أو نقيضها مذ كورافيه بالترتيب الذي في النتيجة
وعلى هذا فلا إشكال * قال

* (وموضوع المطلوب فيه يسمى أصغر ومحموله أكبر والقضية التي جعلت جزءاً قياساً تسمى مقدمة والمقدمة
التي فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى والمكرر بينهما حد أو وسط واقتران الصغرى بالكبرى
يسمى قرينة وضرباً بالهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخرين يسمى شكلاً وهو
أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولاً فيهما
فهو الشكل الثاني وان كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى
فهو الشكل الرابع) *

(أقول) القياس الاقتراني اما جلي ان تركيب من جملةتين أو شرطية ان لم يتركب منهما ولو كان الجلي أبسطاً
فلنبدأ به ونقول القول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار استحصاله منه معاً لوبا

النتيجة فيخرج عن الحد
القياس الكاذب المقدمات
فتريد قوله لو سلمت
ليتناولها ما جميعاً فان أداة
الشرط تتناول الحق
والفسد (قوله لانا نقول
المراد بذلك) أقول هذا
هو الحق بتي لان النتيجة
لا يمكن أن تكون مذ كورة
بعينه في القياس لا على أن
تكون عين إحدى
المقدمات ولا أن تكون
جزءاً من احدهما والا لكان
العلم بالنتيجة مقدماً على العلم
بالقياس بمرتبة أو مرتبتين
وكذلك نقيضها لا يمكن أن
يكون بعينه مذ كورافيه
القياس والا لكان التصديق
بنقيض النتيجة مقدماً على
القياس ومع التصديق
بنقيضها لا يتصور التصديق
بها

وكل قياس حلي لا بد فيه من مقدمتين احدهما تشتمل على موضوع المطلوب كالجسم في المثال المذكور و
 وثانيهما على محموله كالحادث وهما يشتركان في الحد الاوسط كالمؤلف فهو موضوع المطلوب يسمى أصغر لانه
 يكون في الاغلب أخص والاخص أقل أفرادا فيكون أصغر ومحموله يسمى أكبر لانه لما كان أعم فهو أكثر
 أفرادا والحد المشترك المذكور بين الأصغر والا أكبر يسمى حدا أوسطا لتوسطه بين طرفي المطلوب والمقدمة
 التي فيها الأصغر تسمى صغرى لانها ذات الأصغر والتي فيها الأكبر كبرى لانها ذات الأكبر واثرتان الصغرى
 بالأكبر في ايجابهما - او سلبهما - او كليتهما او جزئيهما يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من وضع الحد
 الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب محله عليهم أو وضعه لهم أو حمله على أحدهما أو وضعه لهما لا سخر
 تسمى شكلا وهو أربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
 وان كان محمولا فيهما - فاه - والشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما والشكل الثالث وان كان موضوعا
 في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو - والشكل الرابع وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل
 الاول على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى
 محموله حتى يلزم منه الانتقال من موضوعه الى محموله وهذا الاوحد الاول فالاول فاهذا وضع في المرتبة الاولى ثم
 وضع الشكل الثاني لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لما ذكرته اياه في صغره وهي أشرف المقدمتين لاشتمالها
 على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول اذ المحمول انما يطلب لاجله اما ايجابا او سلبا ثم
 الشكل الثالث لان له قربا بما اليه لما ذكرته اياه في أخص المقدمتين ثم الرابع اذ اقرب له أصلا للحالقة اياه
 في المقدمتين وبعده عن الطبع جدا * قال

* (اما الشكل الاول فشرط انتاجه ايجاب الصغرى والالم بندرج الاصغر في الاوسط وكلية الكبرى والا
 لاحتمل ان يكون البعض المحكوم عليه بالا كبر غير البعض المحكوم به على الاصغر وضروبه بالمتحدة أربع
 الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) الثاني
 من كائنين الصغرى موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولائشي من (ب ا) فلائشي
 من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) وكل (ب ا)
 فبعض (ج ا) الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض
 (ج ب) ولائشي من (ب ا) فبعض (ج ا) ليس (ا) وتماثل هذا الشكل بينة بذاتها
 (اقول) اعلم ان لانتاج الاشكال الاربع شرائط بحسب كيفية المقدمات وكيفية شرائط بحسب جهة
 المقدمات اما الشرائط التي بحسب الجهة فسيأتيك بيانها في فصل المختلطات واما الشرائط التي بحسب الكيفية
 والكيفية ففي الشكل الاول أمران أحدهما بحسب الكيفية ايجاب الصغرى وثانيهما بحسب الكيفية
 كلية الكبرى اما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم يحصل الانتاج لان
 الكبرى تدل على ان ما ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالا كبر والصغرى على تقدير كونها سالبة سالبة بان
 الاوسط مسلوب عن الاصغر فلا صغرى يكون داندخلافه ثابت له الاوسط فالحكم على ما ثبت له الاوسط
 لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة واما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط
 محكوم عليه بالا كبر وجاز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصغر
 فلا يلزم النتيجة مثالا يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الانسان فرس
 وضروبه بالنتيجة باعتبار هذين الشرطين أربعة لان الضروب الممكنة الاربعة في كل شكل ستة عشر فاذن
 قد عرفت ان القضية منحصرة في الشخصية والمحصورة والمهملة لكن الشخصية منزلة منزلة السالبة لانتاجها
 في كبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا فرد يدرى ان ينتج بالضرورة هذا الانسان والمهملة في قوة الجزئية
 فالقضية المعبرة ليست الا المحصورة وهي أربعة الكائنان والجزئيتان وهي معبرة في الصغرى وفي الكبرى

(قوله وكل قياس حلي لا بد فيه من مقدمتين احدهما تشتمل على موضوع المطلوب والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى صغرى لانها ذات الأصغر والتي فيها الأكبر كبرى لانها ذات الأكبر واثرتان الصغرى بالأكبر في ايجابهما - او سلبهما - او كليتهما او جزئيهما يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب محله عليهم أو وضعه لهم أو حمله على أحدهما أو وضعه لهما لا سخر تسمى شكلا وهو أربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما - فاه - والشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما والشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو - والشكل الرابع وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل الاول على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم منه الانتقال من موضوعه الى محموله وهذا الاوحد الاول فالاول فاهذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لما ذكرته اياه في صغره وهي أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول اذ المحمول انما يطلب لاجله اما ايجابا او سلبا ثم الشكل الثالث لان له قربا بما اليه لما ذكرته اياه في أخص المقدمتين ثم الرابع اذ اقرب له أصلا للحالقة اياه في المقدمتين وبعده عن الطبع جدا * قال

(قوله وكل قياس حلي لا بد فيه من مقدمتين احدهما تشتمل على موضوع المطلوب والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى صغرى لانها ذات الأصغر والتي فيها الأكبر كبرى لانها ذات الأكبر واثرتان الصغرى بالأكبر في ايجابهما - او سلبهما - او كليتهما او جزئيهما يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب محله عليهم أو وضعه لهم أو حمله على أحدهما أو وضعه لهما لا سخر تسمى شكلا وهو أربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما - فاه - والشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما والشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو - والشكل الرابع وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل الاول على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم منه الانتقال من موضوعه الى محموله وهذا الاوحد الاول فالاول فاهذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لما ذكرته اياه في صغره وهي أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول اذ المحمول انما يطلب لاجله اما ايجابا او سلبا ثم الشكل الثالث لان له قربا بما اليه لما ذكرته اياه في أخص المقدمتين ثم الرابع اذ اقرب له أصلا للحالقة اياه في المقدمتين وبعده عن الطبع جدا * قال

فيحصل مقدمتان قطعا سواء كانا حليتين أم لا (قوله) فموضوع المطلوب يسمى أصغر لانه يكون في الاغلب أخص (قوله) أشرف المقدمتين (قوله) اشتمالها على الموضوع المطلوب هو الموجبة السالبة وموضوعها أخص من محمولها في الاغلب وان جاز أن يكون مساويا له أيضا (قوله) فسيأتيك بيانها في فصل المختلطات (قوله) اقول وانما افرد للشرائط بحسب الجهة فصلا على حدة ليكون اسهل في الضبط لمباحته المتكررة الشعب

الاول اسقط ثمانية اضرب
أقول هذا طريقة الحذف
والاسقاط وأما طريقة
التحصيل فهو أن يقال
الصغرى موجبتان مع
الكيتين في الكبرى فيحصل
أربعة نفس على ذلك سائر
الاشكال واعلم ان حاصل
الشكل الاول هو اندراج
الاصغر بكاه أو بعضه في
الوسط المحكوم عليه كليا
بالا كبر ايجابا واسلبا فيكون
الاصغر بكاه أو بعضه أيضا
محكوما عليه بالا كبراما
ايجابا واسلبا فينتج المحصورات
الاربعة وذلك من خواصه
فان ما عداه لا ينتج ايجابا كليا
وان حاصل الشكل الثاني
ان الاصغر والا كبر متساويان
في الوسط ايجابا واسلبا
فيتمسا فيسان قطعا فيكون
الا كبر مساويا عن الاصغر
كليا أو جزئيا فلا ينتج الشكل
الثاني اسالبة فضر بان
منه ينتجان سالبة كلية
وآخران سالبة جزئية وان
حاصل الشكل الثالث ان
الاصغر لا في الوسط ايجابا
والا كبر لا قاه اما ايجابا او
سلبا فيلحق في الجملة اما
ايجابا او سلبا فلا ينتج
الشكل الثالث الجزئية
فـ ثلاثة ضروب منه تنتج
موجبة جزئية وثلاثة أخرى
سالبة جزئية وأما الشكل
الرابع فينتج موجبة جزئية
وسالبة اما كلية أو جزئية

فذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبيريات الاربع يحصل منه ستة عشر ضربا لكن الشـ ثراط
الامر الاول اسقط ثمانية اضرب الصغريات السالبة مع الكبيريات الاربع والامر الثاني أربعة أخرى
الصغريات الموجبتان مع الجزئيتين فلم يبق الا أربعة اضرب الاول من موجبتين كيتين ينتج موجبة كلية
كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) الثاني من كيتين والصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة
كلية ينتج كلية سالبة كقولنا كل (ج ب) ولا شيء من (ب ا) فلا شيء من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى
جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الرابع من موجبة
جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولا شيء من (ب ا) فليس
بعض (ج ا) وتنتج هذه الضروب بينة بذاتها الاحتجاج البرهان واءـ لم ان ههنا كيتين ايجاب وسلب
وأشرفهما ايجاب لانه وجود السالب عدم الوجود وأشرف وكيتين السالبة والجزئية وأشرفهما السالبة
لانه اضبط وأنفع في العلم الوجود وأخص من الجزئية والاخص لاشتماله على أمر زائد أشرف فعلى هذا تكون
الموجبة الكلية أشرف المحصورات لاشتمالها على اشرفين وأخصها السالبة الجزئية لاحتمالها على أحسن
والسالبة الكلية أشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السالب الكلي باعتبار السالبة وشرف ايجاب الجزئي
بحسب ايجاب وشرف ايجاب من جهة واحدة وشرف السالبة من جهات متعددة ولما كان المقصود من
الاقيسة نتائجها ترتب باعتبار ترتيب نتائجها شرفا فقدم المنتج للاشرف على غيره * قال
(*) وأما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمته بالسلب والكيف وكلية الكبرى والاحصل الاختلاف الموجب
اعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى (*)
(أقول) لانتاج الشكل الثاني أيضا شرطان بحسب الكيفية والكمية اما بحسب الكيفية فاختلف مقدمته
في الكيف بان تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما بحسب الكمية فكلية الكبرى وذلك لانه
لولا تحقق أحد الشرطين لحصل الاختلاف الموجب اعدم الانتاج وهو صدق القياس تارة مع ايجاب وأخرى
مع السلب والاختلاف موجب للعقم اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لو اتفقت
المقدمتان في الكيف فاما ان يكونا موجبتين أو سالبتين وأيا ما كان يتحقق الاختلاف أما اذا كانتا موجبتين
فـ لانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق ايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس
حيوان كان الحق السالب وأما اذا كانتا سالبتين فـ يصدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس
بجحر فالحق السلب ولو قلنا ولا شيء من الناطق بحجر فالحق ايجاب وأما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء
الشرط الثاني فـ لانه لو كانت الكبرى جزئية فهي إما أن تكون موجبة أو سالبة وعلى كلا التقديرين
يتحقق الاختلاف اما على تقدير ايجابها فـ يصدق قولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان بفرس والصادق
الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وبعض الصاهل فرس كان الصادق السلب وأما على تقدير سلبها فـ يصدق
قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والصادق ايجاب أو بعض الحجر ليس بحيوان والحق
السلب وأما أن الاختلاف موجب للعقم القياس فلانه لمصادق مع ايجاب لم يكن منتجا للسلب ولما صدق
مع السلب لم يكن منتجا للايجاب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما على التعيين * قال
(*) وضربوه بالنتيجة أيضا أربعة الاول من كيتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب)
ولا شيء من (ب ا) فلا شيء من (ج ا) بالخالف وهو ضم نقض النتيجة الى الكبرى لينتج نقض الصغرى وبالعكس
الكبرى ليرتد الى الشكل الاول الثاني من كيتين والكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من
(ج ب) وكل (ب ا) فلا شيء من (ج ا) بالخالف وبالعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة الثالث من
موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولا شيء من (ب ا) فليس
بعض (ج ا) بالخالف وبالعكس الكبرى ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الجزئية (د) فكل (د ب)

ولاشئ من (اب) فلاشئ من (دا) ثم نقول بعض (جد) ولاشئ من (دا) فبعض (ج) ليس
 (١) الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج) ليس (ب)
 وكل (اب) فبعض (ج) ليس (١) بالخلاف والافتراض ان كانت السالبة مركبة *
 (أقول) المضروب النتيجة في الشكل الثاني بحسب مقتضى الشرطين أيضا أربعة لانه يسقط باعتبار الشرط
 الاول ثمانية أضرب السالبات والموجبات السكياتان والجزئيتان المختلفتان وباعتبار الشرط الثاني أربعة
 أخرى الكبرى الموجبة والجزئية مع السالبتين والجزئية السالبة مع الموجبتين فبقية المضروب النتيجة
 أربعة الاول من كائتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج) ولاشئ من (اب) فلاشئ من (ج) (١)
 بيانه بالخلاف والعكس اما الخلف فهو في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويحمل الصغرى لان نتائج
 هذا الشكل سالبة فنتجها وهو الموجبة يصلح اصغروية الشكل الاول ويجعل الكبرى القياس كبرى لانها
 السكيات تصلح لكبروية الشكل الاول فيستظم منها قياس في الشكل الاول ينتج ما يناقض الصغرى فيقال لو
 لم يصدق لاشئ من (ج) (١) اصدق بعض (ج) (١) ونضمه الى الكبرى هكذا بعض (ج) ولاشئ من (اب) ينتج
 من الشكل الاول بعض (ج) ليس (ب) وقد كالم صغرى كل (ج) هذا خالف والخلاف لا يلزم
 من الصورة لانهم ابدى هذه النتائج فيكون من المصادفة وليس من الكبرى لانها مفرضة اصدق فتعين ان يكون
 من نقيض النتيجة فيكون محال فالنتيجة حق واما العكس فبيان يعكس الكبرى لسيير تدالي الشكل الاول وينتج
 النتيجة المذكورة فيقال متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع
 عكس الكبرى صدقت النتيجة فمتى صدقت القرينة صدقت النتيجة وهو المطلوب الثاني من كائتين والصغرى
 سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من (ج) (ب) وكل (اب) فلاشئ من (ج) (١) بالخلاف والعكس اما
 الخلف فبالطريق المذكور واما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يجابها لانها عكس الجزئية والجزئية
 لا تنتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا لاشئ من (ج) (ب)
 الى لاشئ من (ب) (ج) وجعلناها كبرى وكبرى القياس الصغرى وقولنا كل (اب) ولاشئ من (ب) (ج)
 ينتج من ثانی الشكل الاول لاشئ من (ج) (١) وهو ينعكس الى لاشئ من (ج) (١) وهو المطلوب الثالث من
 صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج) (ب) ولاشئ من (اب)
 فبعض (ج) ليس (١) بالخلاف والعكس كما مر والافتراض وهو ان يفرض ذات موضوع الصغرى (د)
 فكل (د) وكل (د) (ج) ثم يضم المقدمة الاول الى الكبرى ويقال كل (د) ولاشئ من (اب) لينتج من
 أول هذا الشكل لاشئ من (دا) ثم يعكس المقدمة الثانية الى بعض (ج) (د) وتضم مع نتيجة القياس الاول
 هكذا بعض (ج) (د) ولاشئ من (دا) لينتج من الشكل الاول بعض (ج) (١) ليس (١) وهو المطلوب
 فالافتراض يكون أبدا من قياسين أحدهما من ذلك الشكل ولكن من ضرب أجلى والآخر من الشكل
 الاول الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج) ليس
 (ب) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (١) ولا يمكن بيانه بالعكس لا يعكس الكبرى لانها تنعكس جزئية والجزئية
 لا تصلح لكبروية الشكل الاول ولا يعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس وتقدير قبولها لا تقع في كبرى
 الشكل الاول فيبانه اما بالخلاف أو بالافتراض اذا كانت السالبة الجزئية مركبة ليتحقق وجود الموضوع
 وانما ثبت الضروب على ذلك الترتيب لان الضربين الاولين متجانسان لا كلي فلا بد من تقديمهما على الاخيرين
 وقدم الاول على الثاني والثالث على الرابع لاشتمالهما على صغرى الشكل الاول بخلاف الثاني والرابع
 * قال

* (وأما الشكل الثالث فشرطه ايجاب الصغرى والحصول الاختلاف وكلية احدي مقدمتيه والا كان
 البعض المحكوم عليه بالصغرى غير البعض المحكوم عليه بالا كبر فلم يجب التعدية وضروبه الناتجة سنة الاول

من موجبتين كائنتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وكل (با) فبعض (ج) بالخالف وهو وضع
 نقض النتيجة الى الصغرى لينتج نقض الكبرى وبالرد الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كائنتين والكبرى
 سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ج) ولا شيء من (با) فبعض (ج) ليس (ا) بالخالف وبالعكس الصغرى
 الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (بج) وكل (با) فبعض (ج) بالخالف
 وبالعكس الصغرى وبفرض موضوع الجزئية (د) فكل (دب) وكل (با) فكل (دا) ثم نقول كل (دج) وكل
 (دا) فبعض (ج) وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
 بعض (بج) ولا شيء من (با) فبعض (ج) ليس (ا) بالخالف وبالعكس الصغرى والافتراض الخامس من
 موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (ب) فبعض (ج) بالخالف
 وبالعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية
 كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (ب) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخالف والافتراض ان
 كانت السالبة مركبة أقول يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات ايجاب الصغرى وبحسب
 الكمية كلية احدى المقدمتين أما ايجاب الصغرى فلانها لو كانت سالبة فالكبرى اما أن تكون موجبة أو سالبة
 وأما ان كان يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج أما اذا كانت موجبة فكلنا لا شيء من الانسان بفرض وكل
 انسان حيوان أو ناطق فالحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وأما اذا كانت سالبة فكلنا اذا بد لنا الكبرى
 بقولنا ولا شيء من الانسان بـهـال أو حمار والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وأما كلية احدى
 المقدمتين فلانها لو كانتا جزئيتين احتمل أن يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالا كبر غير البعض من
 الاوسط المحكوم عليه بالصغرى فلم يجب تعدية الحكم من الاوسط الى الصغرى كقولنا بعض الحيوان انسان
 وبعضه فرس والحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا تعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية وباعتبار هذين
 الشرطين تحصل الضرر وبسبب ان اشتراط ايجاب الصغرى حذف ثمانية أضرب كل في الاول واشترط كلية
 احدها وحذف ضرب بين آخرين وهما الكبيران الجزئيان مع الموجبة الجزئية الاول من موجبتين كائنتين
 ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وكل (با) فبعض (ج) بوجهين أحدهما الخالف وطرقه في هذا
 الشكل أن يجعل نقض النتيجة الكلية كبرى اذ هذا الشكل لا ينتج الا جزئية وصغرى القياس لا يوجب صغرى
 فينتظم منها قياس في الشكل الاول ينتج لما ينفي الكبرى فيقال لو لم يصدق بعض (ج) اصدق لا شيء من (ج)
 وكل (بج) ولا شيء من (ج) ينتج لا شيء من (ج) وكان الكبرى كل (با) هذا خالف وثانيهما عكس الصغرى
 ايرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة بعينها الثاني من كائنتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية
 كقولنا كل (بج) ولا شيء من (با) فبعض (ج) ليس (ا) بالخالف وبالعكس الصغرى كما سلف في الضرب الاول
 بلافق وانما ينتج هذا ان الضرر بان كلية لجواز أن يكون الاصغر اعم من الاكبر وامتناع ايجاب الاخص
 افراد الاعم أو سلبه عنها كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق أو لا شيء من الانسان بفرض واذا لم ينتج
 الكلية لم ينتج شيء من الضروب الباقية لان الضرب الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والضرب الثاني
 اخص بالضرب المنتجة للسلب وعدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم الثالث من موجبتين والكبرى
 كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (بج) وكل (با) فبعض (ب) بالخالف وبالعكس الصغرى وهو ظاهر
 والافتراض وهو ان يفرض موضوع الجزئية (د) فكل (دب) وكل (دج) فبعض (دج) فبعض (دج) فبعض (دج) فبعض (دج)
 القياس لينتج من الشكل الاول كل (دا) ثم جعلها كبرى لا مقدمة الثانية لينتج من أول هذا الشكل بعض
 (ج) وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض
 (بج) ولا شيء من (با) فبعض (ج) ليس (ا) بالطرق الثلاثة والشكل ظاهر الخامس من موجبتين
 والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (ب) فبعض (ج) بالخالف والافتراض وهو

فرض موضوع الكبرى (د) فكل (دب) وكل (دا) فيجعل المقدمة الأولى صغرى وصغرى الاصل كبرى فكل (دب) وكل (بج) ينتج من الشكل الاول كل (دج) وتجعلها صغرى للمقدمة الثانية هكذا كل (دب) وكل (دا) فيهض (ج) وهو المطلوب وبالعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة لانه عكس الصغرى لان الكبرى جزئية والجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (بج) وبهض (ب) ليس (ا) فيهض (ج) ليس (ا) بالخالف والافتراض في الكبرى ان كانت سالبة مربية لا يتحقق وجود الموضوع لا بعكس الصغرى لان الجزئية لا تقع في كبرى الشكل الاول ولا بعكس الكبرى لانها لا تقبل العكس وبثبوتها انكاسها لا تصلح لصغروية الشكل الاول وانما وضعت هذه الضروب في هذه المراتب لان الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والثاني اخص الضروب المنتجة للسلب والاخص اشرف وقدم الثالث والرابع على الاخيرين لاشتمالهما على كبرى الشكل الاول * قال * (وَأما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واختلافهما بالكيف مع كلية احدهما او الايجاب الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروبه بالنتيجة ثمانية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وكل (اب) فيهض (ج) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ج) وبهض (اب) فيهض (ج) لاسر الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من (بج) وكل (اب) فلا شئ من (ج) لاسر الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ج) ولا شئ من (اب) فيهض (ج) ليس (ا) بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (بج) وبهض (ب) ليس (ا) فيهض (ج) ليس (ا) لاسر السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب) ليس (ج) وكل (اب) فيهض (ج) ليس (ا) بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (بج) وبهض (ب) ليس (ا) فيهض (ج) ليس (ا) بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لاشئ من (بج) وبهض (اب) فيهض (ج) ليس (ا) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة * (أقول) شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية أحد الأمرين وهو اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما وذلك لانه لولا أحدهما لزم أحد الامور الثلاثة اما سبب المقدمتين أو ايجابهما مع جزئية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع جزئيةها وعلى التقادير يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانتا سالبتين فلا صدق قولنا لاشئ من الانسان فرس ولا شئ من الجار بانسان والحق السلب ولا شئ من الصاهل بانسان والحق الايجاب واما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلا بد صدق قولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان مع حقيقة الايجاب أو كل فرس حيوان مع حقيقة السلب واما اذا كانتا مختلفتين بالكيف مع كونهما جزئيتين فلان الموجبة ان كانت صغرى صدق قولنا بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق أو بعض الفرس ليس بناطق والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وان كانت كبرى صدق بعض الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب أو بعض الناطق انسان والحق السلب وضروبه بالنتيجة بحسب هذا الاشتراط ثمانية لسقوط أربعة أضرب باعتبار عدم السالبتين وضربين لعدم الموجبتين مع جزئية الصغرى وآخرين لعدم المختلفتين الجزئيتين الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وكل (اب) فيهض (ج) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فانما اذا عكسنا الترتيب ارتد الى الشكل الاول هكذا كل (اب) وكل (بج) ينتج كل (اج) وهو ينعكس الى بعض (ج) وهو المطلوب ولا ينتج كلية الجواز أن يكون الاصغر أعظم من الاكبر

وامتناع كل الاخص على كل افراد الاعم كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان الحق بعض
الحيوان ناطق الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (اب)
فبعض (ج) بعكس الترتيب أيضا كالمثال الثالث من كائنين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء
من (بج) وكل (اج) فلا شيء من (با) بعكس الترتيب أيضا كالمثال الرابع من كائنين والصغرى موجبة
ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (بج) ولا شيء من (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس المقدمتين ليرجع الى
الشكل الاول هكذا بعض (ج) ولا شيء من (با) فبعض (ج) ليس (ا) وهو المطلوب ولا ينتج كليا لاحتمال
عموم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان مع ان الصادق ليس بعض الحيوان فرسا
الخامس من موجبة جزئية وصغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (بج) ولا شيء من
(اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس المقدمتين كالمثال السادس من سالبة جزئية وصغرى وموجبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب) ليس (ج) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الصغرى ليرتد
الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها السابع من موجبة كلية وصغرى وسالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (ا) ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الكبرى ليرجع
الى الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة الثامن من سالبة كلية وصغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة
جزئية كقولنا لا شيء من (بج) وبعض (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول
ثم عكس النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انتاجها لانها بالبعدا عن الطابع لم يعتد بانها جاهل
باعتبار نفسها فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبتين كائنين والايجاب الكلي أثرف الاربع وقدم
الثاني أيضا وان كان الثالث والرابع من كائنين والكلي أثرف وان كان سلبا من الجزئي وان كان ايحبا
لمشاركته لا الاول في ايحاب المقدمة بين وفي أحكام الاختلاط كما ستعرفه ثم الثالث لا يرتداده الى الشكل الاول
بعكس الترتيب ثم الرابع يكونه اخص من الخامس ثم الخامس على السادس لا يرتداده الى الشكل الاول
بعكس المقدمتين ثم السادس والسابع على الثامن لاشتماله على ايحاب الكلي دونه وقدم السادس
على السابع لا يرتداده الى الشكل الثاني دون السابع * قال

* (ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلاف وهو ضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى نقيض
الآخرى والثاني والخامس بالافتراض ولينبذ ذلك في الثاني لبقاس عليه والخامس وليكن البعض الذي هو
(ابد) فكل (دا) وكل (دب) فنقول كل (بج) وكل (دب) فبعض (ج) ثم نقول بعض (ج) وكل (دا)
فبعض (ج) وهو المطلوب *

(أقول) يمكن بيان انتاج الضروب الخمسة الاول بالخلاف وهو ان يضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين
لينتج ما ينعكس الى نقيض الآخرى اما في الضربين المنتجيين للايحاب فيجاء ل نقيض النتيجة ليكون كليا
كبرى وصغرى القياس لا يوجبها صغرى فينتظم ان على هيئة الشكل الاول كما مر في الخلف المستعمل
في الشكل الثالث ويحصل نتيجة تنعكس الى ما ينافي الكبرى فاولم يصدق بعض (ج) لا صدق لا شيء من
(ج) فجعلها كبرى صغرى القياس وهو كل (بج) لينتج لا شيء من (با) وتنعكس الى لا شيء من
(اب) وذو يضاد كبرى الضرب الاول ويناقض كبرى الضرب الثاني وأتاني الضروب المنتجة للسبب
فيجعل نقيض النتيجة لا يوجبها صغرى وكبرى القياس لكائنتها كبرى كما عملنا في الضرب الاول من
الشكل الثاني لينتج من الشكل الاول نتيجة تنعكس الى ما ينافي الصغرى مثل الاول لم يصدق لا شيء من (ج)
لا صدق بعض (ج) فجعلها صغرى لكبرى القياس وهو كل (اب) لينتج بعض (ج) فبعض (ج) (ب)
وقد كان صغرى القياس لا شيء من (بج) هذا خلاف وكذلك يمكن بيان الضرب الثاني والخامس
بالافتراض اما بيانه في الثاني فهو ان يفرض البعض الذي هو (ابد) فكل (دا) وكل (دب) فنضم كل

(دب) كبرى الى صغرى القياس ونقول كل (بج) وكل (دب) ينتج من أول هذا الشكل بعض (ج) نجعلها صغرى لكل (دا) لينتج من الشكل الاول بعض (جا) وهو المطلوب واما بيانها في الخامس فهو ان يهرض البعض الذي هو (بج) فكل (دب) وكل (دج) ثم نقول كل (دب) ولا شيء من (اب) ينتج من الشكل الثاني لا شيء من (دا) نجعلها كبرى لكل (دج) لينتج من الثالث بعض (ج) ليس (ا) وهو المطلوب واعلم ان يحصل الافتراض ان يؤخذ مقدمة من مقدمة القياس ويحصل وصفا موضوعها ونحوها على ذات الموضوع فتحصل مقدمة ثان كليات وان كانت مقدمة القياس جزئية لا اعتبارا ساواها اذ ذلك البعض وتسميتها فان كانت ربما لا تعدد ذات الموضوع بل يكون مختصرا في فرد واحد فلا يحصل كلية لاقتضاء الكل تعدد الافراد فنقول (ج) يحصل قضيتان شخصيتان وقد سمعت ان الشخصيات في الانتاج بمنزلة الكليات على ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لا شيء لان أحد الوصفين هو الحد الاوسط في القياس فيكون احدي مقدمتي الافتراض نحوها الحد الاوسط فتتظم هذه المقدمة الافتراضية مع المقدمة الاخرى القياسية وينتج نتيجة اذا انضمت الى المقدمة الاخرى الافتراضية فتحصل النتيجة المطلوبة في الافتراض قياسا ونزعم القوم ان أحدهم لا يبد أن يكون على نظام الشكل الاول والا سخر على نظام ذلك الشكل المطلوب انتاجه وهو ليس بصحيح على الإطلاق لان الافتراض في خامس هذا الشكل ليس كذلك بل أحد القياسين فيه من الشكل الثاني والا سخر من الشكل الثالث والافتراض في ثانيه أيضا لا يجب ان يقر ركفر روه فانه يمكن ان يبين بحيث يكون القياس الاول من الشكل الاول والثاني من الثالث على ان الاستنتاج من الاول والثالث أظهر وأبين من الاستنتاج من الرابع والاول ثم انك تراهم يتعرضون في باب العكس في الكليات ولا يتعرضون في باب الاقيسة الا في الجزئيات وهو أيضا ليس بمستقيم مطا على الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقدمة الكلية لان أحد قياسيه أمر غير مشتمل على شرائط الانتاج أو مرتب على هيئة الضرب المطلوب انتاجه واما الافتراض في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمة الكلية كفى كبرى الضرب الاول وصغرى الضرب الرابع وعليك الاعتبار والامتحان بما أعطيناك من القانون السلكي * قال

* (والمتقدمون حصروا الضرب الناتجة في الخمسة الاول وذكر والعدم انتاج الثلاثة الاخيرة الاختلاف في القياس من بسيطة ونعتمد كونه السالبة فيها من احدي الخاصتين فيسقط ما ذكره من الاختلاف) *

(أقول) المتقدمون كانوا يحصرون الضرب المنتجة في هذا الشكل في الخمسة الاول وكان عندهم ان الضرب الثلاثة الاخيرة عقيمة لثمة في الاختلاف فيها ما في الضرب السادس فصدق قولنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان والحق السالب أو كل ناطق حيوان والحق الايجاب واما في السابع فلا يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان والحق السالب أو بعض الحيوان ليس بانسان والحق الايجاب واما في الثامن فكذلك لانه لا شيء من الانسان بفرس وبعض الناطق انسان أو بعض الحيوان انسان وأشياء المنفرد الى جوابه بان بيان الاختلاف في هذه الضرب انما يتم اذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة كما نشترط في انتاجها أن تكون السالبة المستعملة فيها من احدي الخاصتين فلا تنتهض تلك النقوض عليها واعلم ان انتاجها بناء على انعكاس السالبة الجزئية الخاصة كنهها لان السادس والسابع انما يرتدان الى الثاني والثالث بعكسها والثامن انما ينتج لو كان بحيث اذا بدل مقدمة يحصل من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس الى النتيجة المطلوبة ولم يظهر للمقدمة من انعكاسها واتفق لبعض الافاضل من المتأخرين أن وقف عليه في ذلك * قال

* (الفصل الثاني في المختطات اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فعلة الصغرى) *
(أقول) المختطات هي الاقيسة الحاصلة من خراط الموجهات بعضها مع بعض وعند اعتبار الجهات في المقدمات

يعتبر لا تحتاج الاشكال شرائط اما الشكل الاول فشرطه باعتبار الجبهة الصغرى فانها لو كانت ممكنة لم يجب تعدد الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو اوسط بالفعل عمل محكوم عليه بالكبر والاصغر ليس مما هو اوسط بالفعل بل بالامكان فجاز ان يبقى باقوة ولا يخرج منها الى الفعل فلم يتعد الحكم من الاوسط اليه مثلا يصدق في الغرض المذكور كل جوار مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد قرس بالضرورة ولا يصدق كل جوار قرس بالامكان العام لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو قرس بالضرورة والجوار ليس بمركوب زيد بالفعل بل أصلا بالحكم على المركوب بالفعل لا يتعدى اليه * قال

* (والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشر وطنتين والعرفيتين والافكال الصغرى محذوفات عن اقيدا اللادوام واللاضرورة والضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى احدي العامتين وبعض اللادوام اليها ان كانت احدي الخاصتين) *

(أقول) قد عرفت ان الموجهات المعتبرة ثلاث عشرة فاذا اعتبرناها في الصغرى والكبرى حصل مائة وتسعة وستون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب ثلاثة عشر في نفسها لكن الشرط فعلية الصغرى أسقط من تلك المائة ستة وعشرين اختلاطا وهي حاصلة من ضرب الممكنة في ثلاثة عشر فبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة وأربعين وضابطا اتجاهات الكبرى ما أن تكون احدي الوصفيات الاربع التي هي المشر وطنتين والعرفيتان أو غيرهما فان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع بان تكون احدي التسع الباقية فالنتيجة كالكبرى وان كانت احداهما فالنتيجة كالصغرى لكن ان كان فيها قيد اللادوام أو اللاضرورة حذفناه وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة ونحو موصوفة بها أي غير مشتركة بينها وبين الكبرى ثم ينظر في الكبرى ان لم يكن فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدي العامتين كان المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدي الخاصتين ضمنناه الى المحفوظ كان المجموع الحاصل منهما جهة النتيجة اما الاول وهو ان الكبرى اذا كانت غير الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالكبرى فلا ندرج البين فان الكبرى حينئذ تدل على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالكبر بالجبهة المعتبرة في الكبرى لكن الاوسط مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوما عليه بالكبر بتلك الجبهة المعتبرة وأما الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احدي الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالصغرى فان الكبرى تدل على ان دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط مستدعا للاكبر كان ثبوت الاكبر لا يصغر بحسب ثبوت الاوسط له فان كان ثبوت الاوسط له دائما كان ثبوت الاكبر له دائما ايضا وان كان في وقت كان الاوسط مستدعا للاكبر بالضرورة كحقي المشر وطنتين كان ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ضرورة ثبوت الاوسط له لان الضروري للضروري ضروري وأما حذف اللادوام الصغرى واللاضرورة وان كان الصغرى لما كانت موجبة كان اللادوام واللاضرورة فيها سائبة لا مدخل لهما في انتاج هذا الشكل وأما حذف الضرورة المخصوصة بالصغرى فلان الكبرى اذا لم يكن فيها ضرورة جاز انفساك الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط لكن الاصغر مما ثبت له الاوسط فيجوز انفساك الاكبر عن الاصغر فلم يتعد ضرورة الصغرى الى النتيجة وأما ضم لادوام الكبرى فلا ندرج البين ايضا فان الكبرى حينئذ تدل على ان الاكبر غير دائم لكل ما هو اوسط بالفعل والاصغر مما هو اوسط بالفعل فيكون الاكبر غير دائم له مثلا الصغرى الضرورة مع المشر وطنة العامة تنتج ضرورة لان النتيجة كالصغرى بعينها ومع المشر وطنة الخاصة تنتج ضرورة لادامة لانضمام اللادوام مع الصغرى لكن القياس الصادق المقدمات لا يتألف منها لان القياس ملزم ولم ينتج وهو ان تنظم القياس الصادق المقدمات منها لم يصدق المألوم بدون اللازم وانه محال ومع العرفية العامة ينتج دائما حذف الضرورة التي هي المختصة بالصغرى منهما فلم يبق اللادوام ومع العرفية الخاصة دائما لا بد من حذف

(قوله أما الشكل الاول فشرطه باعتبار الجبهة أن تكون الصغرى فعلية) أقول ان شرط ذلك مبنى على أن المعتبر في الوصف العنوان أن يكون بالفعل عمل بحسب الخارج وأما اذا اكتفى بمجرد الامكان كما هو مذهب الفارابي فامكنة نتج في صغرى الشكل الاول وكذا في صغرى الشكل الثالث والنقص المذكور ههنا وهناك من دفع اذ لا يصدق حينئذ المقدمة القائلة كل مركوب بضروري

الضرورة وضع الدوام وقياس الصادق المقتضى لانتظام منهما أيضا كما عرفت والصغرى الدائمة مع
 إحدى العامتين تنتج دأمة ومع إحدى الخاصتين دأمة ولا يصدق مقدمتا القياس منهما أيضا كما عرفت
 لا يقال المشروطة ان فسرت بالضرورة مادام الوصف أنتج الصغرى الدائمة منهما ضرورة كضرورة لان
 الحكم في الكبرى بضرورة الا كبراه كل ماثب له الاوسط مادام وصف الاوسط ومما يدوم له وصف الاوسط
 هو الاصغر فيكون الا كبر ضروري الثبوت له وان فسرت بالضرورة بشرط الوصف لم ينتج الصغرى الضرورية
 معها ضرورة كالدأمة للدالة الكبرى على ان ضرورة الا كبر بشرط وصف الاوسط فاللازم ليس الا ان
 الا كبر ضروري للاصغر بشرط وصف الاوسط لكن الاوسط واجب الحذف عن النتيجة فإذن لا يبقى
 ضرورة الا كبر لاننا نقول وصف الاوسط اذا كان ضروريا بالذات الاصغر فكما نتحقق الاصغر فتتحقق ذات
 الا كبر ووصف الاوسط بالضرورة وكما نتحققا ثبت ضرورة الا كبر فكما نتحقق الاصغر ثبت ضرورة
 الا كبر وهو المطلوب ثم انك لو تأملت أدنى نامل أمكن ان تستخرج نتائج الاختلاف الباقية من الضابط
 المذكور وان أشكل عليك شئ منها فارجع الى هذا الجدول تعرف عليه ما مفصلة
 * (جدول القضايا المختلطات) *

الصغريات الكبرى	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة
الضرورة	ضرورة	دأمة	ضرورة	دأمة
الدأمة	دأمة	دأمة	دأمة	دأمة
المشروطة العامة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
المطابقة العامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	وجودية لدأمة	وجودية لدأمة
المشروطة الخاصة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
الوجودية للدأمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	وجودية لدأمة	وجودية لدأمة
الوجودية للاضرورة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	وجودية لدأمة	وجودية لدأمة
الوقتيية	وقتيية مطابقة	مطابقة وقتيية	وقتيية مطابقة	مطابقة وقتيية
			لدأمة	لدأمة
المنتشرة	منتشرة مطابقة	مطابقة منتشرة	منتشرة مطابقة	مطابقة منتشرة
			لدأمة	لدأمة

* قال * (وأما الشكل الثاني بشرطه بحسب الجهة أمران أحدهما صادق الدوام على الصغرى أو كون
 الكبرى من القضايا المنعكسة السواء والثاني أن لا تستعمل المعكبة الامع الضرورية المطابقة أو مع
 الكبرى بين المشروطتين) *

(أقول) يشترط في انتاج الشكل الثاني بحسب الجهة أمران كل واحد منهما أحد الأمرين الأول صادق
 الدوام على الصغرى أى كونها ضرورية أو دأمة أو كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السواء وذلك
 لأنه لو تنفيا كانت الصغرى غير الضرورية والدأمة وهى إحدى عشرة والكبرى من القضايا السبع الغير
 المنعكسة السواء البواخص الصغريات المشروطة الخاصة والوقتيية لان المشروطة الخاصة أنخص من المشروطة

العامّة والعرفيتين والوقعية من السبع الباقية وأخص الكبرى بالسبع الوقتية واختلاط الصغرى بين أعنى
المشروطة الخاصة والوقعية مع الكبرى الوقتية غير منتج لاختلاف الموجب لعدم الانتاج فانه يصدق قولنا
لاشئ من المنخسف بضئ بالضرورة مادام منخفاً وفي وقت معين لا دائماً وكل قـمضى بالضرورة وفي وقت
معين لا دائماً مع امتناع السلب بالامكان العام لصدق كل منخسف بـ بالضرورة وقولنا الكبرى بقولنا
وكل شئ مضمضة في وقت معين لا دائماً امتنع الايجاب ومضى لم ينتج هذان الاختلاطان لم ينتج سائر الاختلاطات
لاستلزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الاعم والثاني عدم استعمال الممكنة الا مع الضرورية المطلقة أو مع
الكبرى بين المشروطتين ومحصلة أن الممكنة ان كانت صـ غري لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة أو
المشروطتين وان كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة أما لاول فلانه قد ظهر من الشرط الاول أن
الممكنة الصغرى لا تنتج مع السبع الغير المنعكسة السوالب لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون
الكبرى من الست المنعكسة السوالب فلو استعملت الممكنة الصغرى مع غير الضرورية بالثلاث لكان
اختلاطها مع الدوام الثلاث التي هي الدائمة والعرفيتان لكن اختلاطها مع الدائمة عقيم لجواز أن يكون الثابت
اشئ بالامكان مساوياً دائماً كقولنا كل روي فهو أسود بالامكان لاشئ من الروي بأسـ ودائماً مع امتناع
سلب الشئ عن نفسه ولو بدلنا الكبرى بقولنا لاشئ من التركي بأسـ ودائماً امتنع الايجاب ويزم من عقم هذا
الاختلاط عقم اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفيتين أمام العرفية العامة فلان الدائمة أخص وعقم الاخص
يوجب عقم الاعم وأمام العرفية الخاصة فلهذا انتاج العرفية العامة مع الممكنة وعدم انتاج الدوام أيضاً لان
الاصل لكان تخالفاً للممكنة في الكيف كان الدوام موافقاً لها في الكيف ولا انتاج في هذا الشكل عن
متفقين في الكيف ومتى لم تنتج العرفية الخاصة مع الممكنة يجوز أيها تكون العرفية الخاصة معها عقيمة اذا المعنى
بانتاج القضية المركبة مع قضية أخرى انتاج أحد جزأيها مع الآخر بعدم انتاجها عدم انتاج جزأيها مع الآخر
ههنا نسبهم بـ ولون القياس من بسيطةين قياس واحد من مركبة وبسيطة قياسان ومن مركبتين أربعة
أقسام فان كان المنتج منها قياساً واحداً كان نتيجة القياس بسيطة والركبتان التامجت جعلت نتيجة القياس
وأما الثاني وهو أن الممكنة اذا كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة فانه قد تبين من الشرط الاول أن
الممكنة الكبرى مع غير الضرورية والدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من
القضايا الست فلو استعملت الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منتج
لجواز أن يكون المسـ لوب عن الشئ بالامكان ثابتاً دائماً كقولنا كل روي أبيض دائماً ولاشئ من الروي
بأبيض بالامكان مع امتناع السلب ولو قلنا بدل الكبرى ولاشئ من الهندي بأبيض بالامكان امتنع الايجاب
قال

* (والنتيجة دائماً ان صدق الدوام على إحدى مقدمتيه والا فلا يصغرى محذوفاً عنها الدوام واللا ضرورة
والضرورة أية ضرورة كانت) *

(أقول) الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل بحسب مقتضى الشرطين أربعة وثلاثون لان الشرط الاول أسقط
سبعة وسبعين اختلاطاً وهي الحاصلة من ضرب إحدى عشرة صغرى في سبع كبريات والشرط الثاني أسقط
ثمانية الممكنتين الصغرى مع الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والضابط في انتاجها ان الدوام اما ان
يصدق على إحدى مقدمتيه بان تكون ضرورية أو دائماً ولا يصدق فان صدق الدوام على إحدى المقدمتين
فالنتيجة دائماً والا لنتيجة كالصغرى بشرط حذف قبدي الوجود أي الدوام واللا ضرورة منها واحد حذف
الضرورة منها سـ واع كانت وصفية أو وقتية أما ان النتيجة كالأدلة الدائمة أو كالصغرى فبالبراهين المذكورة
في الملاحظات من الخلف والعكس والافتراض مثلاً اذا صدق كل (ج) بالاطلاق ولاشئ من (ب) بالضرورة
أو دائماً فلاشئ من (ج) دائماً ولا فبعض (ج) بالاطلاق وفبعضه صغرى لكبرى القياس هكذا بعض (ج) (ج)

بالاطلاق ولا شيء من (اب) بالضرورة أو دائماً ينتج من الاول بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة أو دائماً وقد كان كل (ج) بالاطلاق - ذا خلف أو بعكس الكبرى الى لا شيء من (ب) دائماً ينتج النتيجة المطلوبة ومن ههنا يظهر أن السالبة الضرورية لو انعكست كمنفعتها أنتج الضرورية في هـ - ذا الشكل ضرورية فلما لم يبين ذلك اقتصر في النتيجة على الدوام لا يقال المقدمتان اذا كانتا ضروريتين لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورية لان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب عن الآخر يكون أحدهما طرفين ضروري السلب عن الآخر فكان بين الطرفين مباينة ضرورية فيكون نتيجة الطرفين ضرورية لانا نقول الحكم في المقدمتين ليس الابان الاوسط ضروري الثبوت لذات أحدهما الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر واللازم منه أن ذات أحدهما الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر وهو ليس المطلوب بل المطلوب أن وصف أحد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر ولا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في المثال المشهور ولا شيء من الجمار بفرس بالضرورة وكل مر كوب زيد بفرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض الجمار مر كوب زيد بالضرورة لان كل جمار مر كوب زيد بالامكان واما حذف قيدى الوجود من الصغرى فلا شيء ان كانت مع كبرى بسيطة كان قيدى الوجود هاهنا وانفصالها في الكيف وان كانت مع مركبة لم تنتج مع أصلها كما ذكرنا ولا مع قيدى الوجود ههنا لان قيدى الوجود اما مطالعة أو ممكنة أو مطابقة وممكنة ولا نتاج في هـ - ذا الشكل منهم واما حذف الضرورية من الصغرى فلان المقدرة أن الدوام لا يصدق على الصغرى فلو كان فيها ضرورية لكانت اما الضرورية المشرطة أو الضرورية الوقتية أو الضرورية المنتشرة وأخص الاختلاطات من أحدها ومن مقدمة أخرى الاختلاط من مشروطتين أو من وقتية ومشروطية والضرورة فهما لم تعد الى النتيجة اما في الاختلاط من المشروطتين فلان الاوسط فيهما ضروري الثبوت لجموع ذات أحد الطرفين ووصفه وضروري السلب عن مجموع ذات الطرف الآخر ووصفه ولا يلزم منه الامتافاة الضرورية بين المجموعتين والمطلوب ضرورة منافية وصف أحد الطرفين لجموع ذات الطرف الآخر ووصفه وهو غير لازم أما في الاختلاط من الوقتية والمشرطة فلان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت للصغرى في بعض أوقات ذاته وضروري السلب عن الأكبر بشرط الوصف لم يلزم منه إلا أن ذات الأكبر مع وصفه ضروري السلب عن الأصغر في بعض الاوقات واما ان وصف الأكبر ضروري السلب عن ذات الأصغر فلا يلزم لجواز أن يكون لزوم ضرورة السلب فاشياء من اذ - نرا ان الذات بالوصف نعم لو ظهر انعكاس المشرطة كمنفعتها تعدت الضرورية من الصغرى امكنه تبين وان حاولت تفصيل نقاش في هذا القسم فعليه بتصحيح هذا الجدول

صغريات كبريات	مشرطة عامة	مشرطة خاصة	عرفية عامة	عرفية خاصة
مشرطة عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مشرطة خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة
وجودية لادائمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة
وجودية لاضرورية	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة
وقتية	وقتية مطابقة	وقتية مطابقة	وقتية مطابقة	وقتية مطابقة
منتشرة	منتشرة مطابقة	منتشرة مطابقة	منتشرة مطابقة	منتشرة مطابقة
ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة
ممكنة خاصة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة

* قال * (وأما الشكل الثالث فشرطه فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت الكبرى غير الاربع والافكعكس الصغرى محذوفاً عنها الالادوام ان كانت الكبرى احدى العامين ومضموماً اليها ان كانت احدى الخاصتين) *

(أقول شرط انتاج الشكل الثالث بحسب الجهة ان تكون الصغرى فعلية لانها لو كانت ممكنة لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما هو أوسط بالفعل والاوسط ليس بأصغر بالفعل بل بالامكان فجاز أن لا يصدق الاصغر بالفعل على الاوسط فلم يندرج الاصغر تحته فلا يلزم من الحكم بالا كبر على الاوسط الحكم به على الاصغر كما اذا فرضنا أن ز يدرك الفرس ولم يركب الجار وعمر يركب الجار دون الفرس يصدق قولنا كل ما هو مر كوب ز يدرك كوب عمر وبالامكان وكل مر كوب ز يدرك الفرس بالفعل مع كذب قولنا بعض ما هو مر كوب عمر وفرس بالفعل بل بالامكان العام لان كل ما هو مر كوب عمر وجار بالضرورة فالحكم يصدق مر كوب عمر بالفعل على مر كوب ز بل لم يندرج الاصغر تحته حتى يتعدى الحكم منه اليه وباعتبار هذا الشرط سقط من الاختلاطات الممكنة الاثني عشر من الاختلاطات وبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة وأربعين والكبرى فيها ان تكون احدى الوصفيات الاربع اولاً تكون فان لم تكن احدى الوصفيات الاربع بل احدى التسع الباقية كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بعينها وان كانت احدى الاربع فالنتيجة كعكس الصغرى محذوفاً عنها الالادوام ان كان العكس مقيداً به ومضموماً اليه الالادوام الكبرى ان كانت احدى الخاصتين اما ان النتيجة كالكبرى أو كعكس الصغرى فبالعارض المذكور من الخلف والعكس والافتراض على ما سبق بيانها وأما حذف الالادوام من عكس الصغرى فلان عكس الصغرى موجودة فيكون لادوامه سالبية ولا مدخل لها في صغرى هذا الشكل وأما ضم لادوام الكبرى فلانه ينتج مع الصغرى لادوام النتيجة وتفصيل نتائج اختلاطات القسم الثاني في هذا الجدول

(قوله بل احدى التسع كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بعينها) أقول فيه بحث لان الصغرى ان كانت احدى الدائمين والكبرى مطابقة عامة فعلى الضابط المذكور تكون النتيجة مطابقة عامة والحق أن النتيجة مطابقة حينية وتفصيله يطلب من شرح المطالع

صغريات كبريات	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة
ضرورية	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
دائمة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
مشروطة عامة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية لا دائمة	حينية لا دائمة
عرفية عامة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
مشروطة خاصة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
عرفية خاصة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية لا دائمة	حينية لا دائمة
مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
وجودية لادائمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
وجودية لا ضرورية	مطابقة عامة	مطابقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
وقفية	مطابقة عامة	مطابقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
منتشرة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة

* قال * (وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه بحسب الجهة أمو وخمسة الاول كون القياس فيه من العمليات الثاني انعكاس السالبة المسببة له في الثالث صدق الادوام على صغرى الضرب الثالث أو العرض العام على كبراه الرابع كون الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب الخامس كون الصغرى

في الثامن من احدى الخاصتين والكبرى بما يصدق عليها العرفي العام)*

(أقول) لانتاج الشكل الرابع بحسب الجهة شرائط خمسة الاول كون القياس فيه من الفعليات حتى لا تستعمل فيه الممكنة أصلا لان الممكنة اما ان تكون موجبة أو سالبة وأيا ما كان لا ينتج أما الممكنة السالبة فلما سيأتي في الشرط الثاني من وجوب انعكاس السالبة فيه وأما الممكنة الموجبة فلانها ما أن تكون صغرى أو كبرى وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف اما اذا كانت صغرى فالصدق قولنا في الفرض المذكور كل ناقص مركوب زيدا لا مكان وكل حجار ناقص بالضرر ورة مع ان الحق السالب وصدق هذا الاختلاط مع حقيقة الايجاب كغيره وأما اذا كانت كبرى فكقولنا كل مركوب زيدا فسر بالضرر ورة وكل حجار مركوب زيدا لا مكان الخاص مع امتناع الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل صاهل مركوب زيدا لا مكان كان الحق الايجاب الشرط الثاني أن تكون السالبة المستعملة فيه منعكسة لان أخص السوالب الغير المنعكسة هي السالبة الوقتية هي اما أن تكون صغرى أو كبرى وأيا ما كان لا ينتج اما اذا كانت صغرى فالصدق قولنا لا شيء من القمر يختسف بالتوقيت لادائما وكل ذي نحو فهو قمر بالضرر ورة والحق الايجاب وأما اذا كانت كبرى فالصدق قولنا كل مختسف فهو ذو نحو بالضرر ورة ولا شيء من القمر يختسف بالتوقيت لادائما مع امتناع السلب الشرط الثالث أن يصدق الدوام في الضرب الثالث على صغره اما ان تكون ضرورية أو دائمة أو العرفي العام على كبراهان تكون من القضايا الست المنعكسة السوالب فانه لو اتت في الامر ان كانت الصغرى احدى القضايا الغير الضرورية والدائمة وهي احدى عشرة والكبرى احدى السبع لكن لما كانت الصغرى في هذا الضرب سالبة وقد تبين أن السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب أن تكون منعكسة سقط من تلك الجلة اختلاط صغرى احدى السبع مع الكبرى السبع فلم يبق الا اختلاط صغرى احدى الوصفيات الاربع مع احدى السبع وأخص الصغريات المشروطة الخاصة والكبريات الوقتية وهي لا تنتج معها فلم تنتج البواني وذلك لانه يصدق لا شيء من المختسف بمضى بالاضاءة القمرية بالضرورة مادام مختسفا لادائما وكل قمر مختسف بالتوقيت لادائما مع امتناع سلب القمر عن المضي بالاضاءة القمرية واعلم أن البيان في الشرط الثاني والثالث انما يتم لو بين فيهما امتناع الايجاب حتى يلزم الاختلاف لكن لم يظهر بصورة تفرض يدل عليه الشرط الرابع كون الكبرى في الضرب السادس من القضايا الست المنعكسة السوالب لان هذا الضرب انما يتبين انتاجه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني فلا بد فيه من شرطين احدهما أن تكون الصغرى سالبة خاصة لتقبل الانعكاس كما عرفت فيما سبق وثانيهما أن تكون الكبرى الموجبة معها على الشرائط المعبرة بحسب الجهة في الشكل الثاني ليحصل النتيجة وشرطه أنه اذا لم يصدق الدوام على صغره تكون كبراهان من الست المنعكسة السوالب فيجب أن يكون كبرى الضرب السادس كذلك الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبراهان بما يصدق عليها العرفي العام لان انتاجه انما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة فلا بد أن يكون مقدما بحيث اذا بدأت احدها بالآخرى انتج سالبة خاصة لتقبل الانعكاس الى النتيجة المطالوبة والشكل الاول انما ينتج سالبة خاصة لو كان كبراهان احدى الخاصتين وصغره احدى القضايا الست التي يصدق عليها العرفي العام اما اذا كانت صغره احدى الوصفيات الاربع فظاهر واما اذا كانت احدى الدائمات فلان النتيجة حينئذ ضرورية لادائما أو دائمة لادائما وهما أخص من العرفية الخاصة فيصدق على النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة وهي تنعكس الى النتيجة المطالوبة فيجب أن تكون صغرى هذا الضرب احدى الخاصتين لانها كبرى الشكل الاول وكبراهان القضايا الست لانها صغرى الشكل الاول ومن ههنا يظهر ان الضرب السابع لما كان انتاجه انما يتبين بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وجب أن تكون السالبة المستعملة فيه قابلة للانعكاس وأن تكون الموجبة مع عكسها على شرط انتاج الشكل الثالث فلا بد فيه أيضا من شرطين

أحدهما أن تكون السالبة إحدى الخاصتين وثانيهما أن تكون الموجبة فعلية لأن الصغرى الممكنة عقيمة
 في الشكل الثالث وانما لم يذكر ذلك في الكتاب لأن الشرط الاول قد علم في فصل القياس والشرط الثاني
 قد علم من أول الشروط وهو عدم استعمال الممكنة في هذا الشكل * قال
 * (والنتيجة في الضرب بين الاولين بعكس الصغرى ان صدق الدوام عليها أو كان القياس من الست المنعكسة
 السوالب والافطاقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على إحدى مقدمتيه والافعكس الصغرى
 وفي الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام على الكبرى والافعكس الصغرى محذوفاً عنها الدوام
 وفي السادس كافي الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كافي الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي
 الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب) *

(أقول) المنتج من الاختلاط بحسب الشرائط المذكورة في كل واحد من الضرب بين الاولين مائة وأحد
 وعشرون وهي الخاصات الستة من ضرب الموجبات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة
 وأربعون وهي الحاصلات من الصغريين الدائمين مع الفعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطتين
 والعرفيتين مع الست المنعكسة السوالب وفي الرابع والخامس ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات
 الفعلية الاحدى عشرة مع الست المنعكسة السوالب وفي السادس والثامن اثنا عشر تحصل من الصغريين
 الخاصتين مع الست المنعكسة السوالب وفي السابع اثنا عشر وعشرون تحصل من الكبرى بين الخاصتين مع
 الفعليات الاحدى عشرة والنتيجة في الضرب بين الاولين عكس الصغرى ان كانت ضرورية أو دائمة أو كان
 القياس من الست المنعكسة السوالب والافطاقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان كانت إحدى المقدماتين
 ضرورية أو دائمة والافعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت الكبرى ضرورية أو دائمة
 والافعكس الصغرى محذوفاً عنها الدوام وبيان الكل بالبراهين المذكورة في الملاحظات وفي السادس كافي
 الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كافي الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كافي
 الشكل الاول بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب وبالجملة لما كانت هذه الضروب الثلاثة الاخيرة ترد الى
 الاشكال الثلاثة المذكورة لما ذكرنا من الطرق كانت نتائج تلك الاشكال بعينها في السادس والسابع
 وبعكسها في الثامن وعليك بمطالعة هذا الجدول

[illegible]

* جدول تناهي الضرب الثالث وهو من كائتين والصغرى سالبة *

كبريات صغريات	ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
مشروطة عامة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لا دائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض
عرفية عامة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لا دائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض
مشروطة خاصة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لا دائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض
عرفية خاصة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لا دائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض
مطابقة عامة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
وجودية لا دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
وجودية لا ضرورية	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
وقتيّة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
منتشرة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة

جدول تناهي الضرب الرابع وهو من كائتين والصغرى موجبة والخامس وهو من موجبة جزئية صغرى وسالبة كائية كبرى

صغريات كبريات	ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائمة	دائمة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية مطابقة
دائمة	دائمة	دائمة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية مطابقة
مشروطة عامة	دائمة	دائمة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية مطابقة
عرفية عامة	دائمة	دائمة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية مطابقة
مشروطة خاصة	دائمة	دائمة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية مطابقة
عرفية خاصة	دائمة	دائمة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية مطابقة	حينية مطابقة
مطابقة عامة	دائمة	دائمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة
وجودية لا دائمة	دائمة	دائمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة
وجودية لا ضرورية	دائمة	دائمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة
وقتيّة	دائمة	دائمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة
منتشرة	دائمة	دائمة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة	مطابقة عامة

* (جدول نتائج الضرب السادس) *		
كبريات صغيرات	مشر وطئة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة
مشر وطئة عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مشر وطئة خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة

* (جدول نتائج الضرب السابع) *		
صغيريات كبريات	مشر وطئة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	حديثة لا دائمة	حديثة لا دائمة
دائمة	حديثة لا دائمة	حديثة لا دائمة
مشر وطئة عامة	حديثة لا دائمة	حديثة لا دائمة
مشر وطئة خاصة	حديثة لا دائمة	حديثة لا دائمة
عرفية عامة	حديثة لا دائمة	حديثة لا دائمة
عرفية خاصة	حديثة لا دائمة	حديثة لا دائمة
مطابقة عامة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
وقعية	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
متشعبة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة

* (جدول نتائج الضرب الثامن) *	
كبريات صغيرات	مشر وطئة خاصة
ضرورية	دائمة لا دائمة
دائمة	دائمة لا دائمة
مشر وطئة عامة	عرفية خاصة
عرفية عامة	عرفية خاصة
مشر وطئة خاصة	عرفية خاصة
عرفية خاصة	عرفية خاصة

* قال * (الفصل الثالث في الاقترانيات الحائثة من الشرطيات * وهي خمسة أقسام القسم الاول ما يتركب من المتصلات والمطبوع منهما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وتنقسم الاشكال الاربعه فيه لانه ان كان تاليا في الصغرى مقبدا ما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان مقبدا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقبدا ما في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع وشروط الانتاج وعدد الضروب والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في الجليات من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان (اب فيجد) وكلما كان (ج د فيز) ينتج كلما كان (اب فيز)

(أقول) ليس المراد بالقياس الشرطي هو المركب من الشرطيات المحضة بل هو ما لا يتركب من الجليات سواء تركب من الشرطيات المحضة أو من الشرطيات والجليات وأقسام خمسة لانه اما ان يتركب من متصلتين أو منفصلتين أو حليمة ومنفصلة أو حليمة ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة القسم الاول ما يتركب من المتصلتين والشركة بينهما اما في جزء تام من كل واحد منهما وهو المقدم بأكمله أو التالى بأكمله أو ما في جزء غير تام منهما أي جزء من المقدم أو التالى أو ما في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى فهذه ثلاثة أقسام لكن ان قرب بالاطبع منها الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من المقدمتين وتنقسم فيه الاشكال الاربعه لان الاوسط وهو المشترك بينهما ان كان تاليا في الصغرى مقبدا ما في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان (اب فيجد) وكلما كان (ج د فيز) فكما كان (اب فيز) وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان (اب فيجد) وليس البتة اذا كان (ه ز فيجد) فليس البتة اذا كان (اب فيز) وان كان مقبدا فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان (ج د فاب) وكلما كان (ج د فيز) فقد يكون اذا كان (اب فيز) وان كان مقبدا ما في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان (ج د فاب) وكلما كان (ه ز فيجد) فقد يكون اذا كان (اب فيز) وشروط انتاج هذه الاشكال كما في الجليات من غير فرق حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكاية الكبرى وفي الثاني اختلاف مقدمتيه بالكيف وكاية الكبرى الى غير ذلك وكذلك عدد ضروبيها الا في الشكل الرابع فان ضروبه ههنا خمسة لان انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة بحسب تركيب السالبة وهو غير معتبر في الشرطيات وكذلك حال النتيجة في الكمية والكيفية فكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول موجبة كلية ومن الشكل الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس * قال

* (القسم الثاني ما يتركب من المنفصلتين والمطبوع منهما كانت الشركة في جزء غير تام من المقدمتين كقولنا دائما ما كل (اب) أو كل (ج د) ودائما ما كل (د ه) أو كل (و ز) ينتج دائما ما كل (اب) أو كل (ج ه) أو كل (و ز) لامتناع حلول الواقع عن مقدمتي التآليف وعن احدي الاخرين فينبغي فيه الاشكال الاربعه والشروط المعتبرة بين الحليمتين معتبرة ههنا بين المشاكرين) *

(أقول) القسم الثاني من الاقترانيات الشرطية ما يتركب من منفصلتين وهو ايضا ينقسم الى ثلاثة أقسام لان الشركة بينهما اما في جزء تام منهما أو في جزء غير تام منهما أو في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى الان المطبوع من هذه الاقسام ما تكون الشركة في جزء غير تام من المقدمتين وشروط انتاجه ايجاب المقدمتين وكاية احدهما وصدق منع الخلو عليهما كقولنا دائما ما كل (اب) أو كل (ج د) ودائما ما كل (د ه) أو كل (و ز) ينتج دائما ما كل (اب) أو كل (ج ه) أو كل (و ز) لامتناع حلول الواقع عن مقدمتي التآليف وهما كل (ج د) وكل (د ه) وعن احدي الاخرين أي كل (اب) وكل (و ز) فانه لما كانت المقدمتان مابغى الخلو وجب أن يكون أحد طرفي كل واحد منهما واقعا في الواقع والا تخلف في الواقع فالواقع من المنفصلة الاولى اما الطرف الغير المشترك أو الطرف المشترك فان كان الطرف الغير المشترك فهو أحد أجزاء النتيجة وان كان الطرف المشترك فالواقع مع من المنفصلة الثانية واما الطرف المشترك فيجتمع الطرفان المشاركان على الصدق وتصدق نتيجة التآليف وهي الجزء الاخيرة من النتيجة أو الطرف الغير المشترك وهو الجزء الثالث فالواقع لا يخلو

عن تتبع التآليف وعن الطرفين الغير المشاركين وتنعقد الاشكال الاربع في هذا القسم أيضا بحسب الطرفين المشاركين ويعتبر فيهما أن يكونا على شرائط الانتاج المتغيرة بين الجليتين * قال
 * (القسم الثالث ما يترتب من الجلية والمتصلة والمطبووع منه ما كانت الجلية كبرى والشركة مع تالي المتصلة ونتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليا نتيجة التآليف بين التالى والجلية كقولنا كلما كان (اب فيج) وكل (د) ينتج كلما كان (اب) فكل (ج) وينعقد فيه الاشكال الاربع والشرائط المتغيرة بين الجليتين معتبرة ههنا بين التالى والجلية

(أقول) (القسم الثالث من الاقيسة الشرطية ما يترتب من الجلية والمتصلة والجلية فيه اما ان تكون صغرى أو كبرى وأيا ما كان فالمشارك اليه اما تالي المتصلة أو مقدمها فهذه أربعة أقسام الا ان المطبووع منها ما كانت الجلية كبرى والشركة مع تالي المتصلة وشرط انتاجه بحسب المتصلة ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليا نتيجة التآليف بين التالى والجلية كقولنا كلما كان (اب فيج) وكل (د) ينتج كلما كان (اب فيج) لانه كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالى مع الجلية أما صدق التالى فظاهر وأما صدق الجلية فلا يلزم اصادقة في نفس الامر فتكون صادقة على ذلك التقدير وكلما صدق التالى مع الجلية صدق نتيجة التآليف فكما صدق المقدم صدق نتيجة التآليف وهو المطلوب وتنعقد فيه الاشكال الاربع باعتبار مشاركة التالى والجلية والشرائط المتغيرة بين الجليتين معتبرة ههنا بين التالى والجلية * قال

* (القسم الرابع ما يترتب من الجلية والمتصلة وهو على قسمين الاول ان يكون عدد الجليات بعدد أجزاء الانفصال المتشارك كل واحدة منها واحد من أجزاء الانفصال امام اتحاد التآليف في النتيجة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (ه) وكل (ب ط) وكل (د ط) وكل (ه ط) ينتج كل (ج ط) لصدق أحد أجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الجلية وأمام اختلاف التآليف في النتيجة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (ه) وكل (ب ج) وكل (د ط) وكل (ه ز) ينتج كل (ج) اما (ج) واما (ط) واما (ز) لما مر الثاني ان تكون الجليات أقل من أجزاء الانفصال وتكون الجلية ذات جزء واحد والمنفصلة ذات جزأين والمشارك مع أحدهما كقولنا اما كل (ط) أو كل (ج ب) وكل (ب د) ينتج اما كل (ط) أو كل (ج د) لامتناع خلو الواقع عن مقدمي التآليف وعن الجزء الغير المشارك *)

(أقول) رابع الأقسام ما يترتب من الجلية والمنفصلة وهو قسمان لان الجليات اما ان تكون بعدد أجزاء الانفصال أو تكون أقل منها وهذه القسم ليست بحاصرة لجواز كونها أكثر عدد من أجزاء الانفصال الاول ان تكون الجليات بعدد أجزاء الانفصال ولنفرض ان كل واحدة من الجليات يشارك جزءا واحدا من أجزاء الانفصال وحدها اما ان يكون التآليفات بين الجليات وأجزاء الانفصال متحدة في النتيجة أو مختلفة فيها أما اذا كانت نتائج التآليفات واحدة فهو القياس المقسم وشرطه ان تكون المنفصلة موحدة كلية مانعة الخلو أو حقيقة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (ه) وكل (ب ط) وكل (د ط) وكل (ه ط) ينتج كل (ج ط) لانه لا بد من صدق أحد أجزاء الانفصال والجليات صادقة في نفس الامر فاي جزء يفرض صدق مقدم أجزاء المنفصلة يصدق مع ما يشاركه من الجليات وينتج النتيجة المطلوبة وأما اذا كانت نتائج التآليفات مختلفة وهو القياس الغير المقسم فليكن المنفصلة مانعة الخلو كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (ه) وكل (ب ج) وكل (د ط) وكل (ه ز) ينتج كل (ج) اما (ج) واما (ط) واما (ز) لما مر من وجوب صدق أحد أجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من الجليات اشئ ان تكون الجليات أقل من أجزاء الانفصال ولنفرض الجلية واحدة والمنفصلة ذات جزأين ومانعة الخلو ومشاركة الجلية مع أحدهما كقولنا اما كل (ط) أو كل (ج ب) وكل (ب د) ينتج اما كل (ط) أو كل (ج د) لان المنفصلة لما كانت مانعة الخلو وجب صدق أحد جزأيها فالواقع منهما اما الجزء الغير المتشارك وهو أحد جزأي النتيجة أو الجزء المتشارك فيصدق مع

الحايات وهما مقدمة التأليف فيصمد في نتيجة التأليف وهي الجزء الآخر من النتيجة فالواقع لا يخفى
 عن جزأها * قال
 (القسم الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والاشتراك ما في جزء تام من المقدمتين أو غير تام منهما وما كلاًهما
 كان فالطوبوع منهما ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى موجبة مثال الاول قولنا كلما كان (اب فيج د)
 ودائماً اما كل (ج د) أو (هـ ز) مانعة الجمع ينتج دائماً ما ان يكون (اب) أو (هـ ز) مانعة الجمع لاستلزام
 امتناع الاجتماع مع اللازم دائماً وفي الجملة امتناعه مع المألوم دائماً وفي الجملة ومانعة الخلو ينتج قد يكون
 اذا لم يكن (اب فهـ ز) لاستلزام نقيض الاوسط للطرفين استلزاماً كلياً واستلزام ذلك المطلوب من الثالث ومثال
 الثاني كلما كان (اب فيج د) ودائماً اما كل (ده) أو (دز) مانعة الخلو ينتج كلما كان (اب) فاما كل (ج هـ) أو
 (دز) والاستقصاء في هذه الاقسام الى الرسائل التي عملناها في علم المنطق)

(أقول) آخر أقسام الاقتراعات الشريطية ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والشركية بينهما ما في جزء تام
 منهما أو في جزء غير تام منهما أو في جزء تام من احدها ما غير تام من الاخرى فهذه أقسام ثلاثة اقتصر
 المصنف على القسمين الاولين وكل منهما ينقسم الى قسمين لان المتصلة فيهما ما ان تكون صغرى أو كبرى
 ليكن المطبوع منهما ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى أما الاول وهو ما يكون الشركية في جزء
 تام من المقدمتين فالمتصلة اما مانعة الجمع أو مانعة الخلو فان كانت مانعة الجمع كقولنا كلما كان (اب فيج د)
 ودائماً أو قد يكون اما (ج د) أو (هـ ز) مانعة الجمع ينتج دائماً أو قد يكون اما (اب) أو (هـ ز) لان (ج د) لازم
 (لاب وهـ ز) ممنوع الاجتماع مع (ج د) كذا كان أو جزئياً فيكون (هـ ز) ممنوع الاجتماع مع (اب) كذلك لان
 امتناع الاجتماع مع اللازم دائماً وفي الجملة يستلزم امتناع الاجتماع مع المألوم دائماً وفي الجملة وان
 كانت مانعة الخلو كما في المثال المذكور والمنفصلة مانعة الخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن (اب) (فهـ ز) لان نقيض
 الاوسط وهو نقيض (ج د) يستلزم طرفي النتيجة اعني نقيض (اب) وعين (هـ ز) اما انه يستلزم نقيض (اب)
 فـ لان نقيض (ج د) لازم يستلزم نقيض (هـ ز) فـ لان (هـ ز) يستلزم (ج د) و (هـ ز) فـ لكل
 أمرين بينهما مانع الخلو يستلزم نقيض كل واحد منهما عين الآخر على ما مر في استلزام الشريطيات واذا
 استلزم نقيض الاوسط للطرفين أنتج من الشكل الثالث أن نقيض (اب) قد يستلزم عين (هـ ز) وهو المطلوب
 وأما الثاني وهو ما يكون الشركية في جزء غير تام من المقدمتين وليسكن المتصلة مانعة الخلو فـ كقولنا كلما كان
 (اب فيج د) ودائماً اما كل (ده) أو (دز) ينتج كلما كان (اب) فاما كل (ج هـ) أو (دز) لانه كلما
 فرض (اب) كان (ج د) فالواقع حيثئذ من المتصلة اما كل (ده) أو (دز) فان كان (ده) فالواقع على تقدير
 (اب) كل (ج د) وكل (ده) وهما يستلزمان كل (ج هـ) وان كان (دز) فـ على تقدير (اب) يكون الواقع
 اما كل (ج هـ ودز) وهو المطلوب هذا كلام اجمالي في الاقتراعات الشريطية وأما بيان تفصيلها فهو مما
 لا يليق بالختصرات * قال

* (الفصل الرابع في القياس الاستثنائي * وهو مركب من مقدمتين احدها شرطية والاخرى وضع
 لأحد جزأها أو رفعه ليلزم وضع الآخر أو رفعه ويجب ايجاب الشرطية وتولي ونية المتصلة وعنادية المنفصلة
 وكلايتها أو كناية الوضع أو الرفع ان لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفع) *
 (أقول) قد مر ان القياس الاستثنائي ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً في الشرطية فالمدكور فيه من
 النتيجة أو نقيضها اما مقدمة من مقدماته وهو محال والالزم اثبات الشيء بنفسه أو بنقيضه أو جزء من مقدمتيه
 والمقدمة التي جزؤها قضية تكون شرطية والاخرى وضعية فالقياس الاستثنائي ما يكون مركباً من مقدمتين
 احدها شرطية والاخرى وضعية أي اثبات لأحد جزأها أو رفعه أي نفيه ليلزم وضع الجزء الآخر أو رفعه
 كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج أن النهار موجود ولو كان النهار

ليس بوجوده ينتج أن الشمس ليست بطالعة وكقولنا دائماً أن يكون هذا العدد زوجاً وفرداً يمكن هذا العدد زوج ينتج أنه ليس بفرد ولكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد في المتصلات ينتج الوضع والرفع الرفع وفي المتصلات ينتج الوضع الرفع وبالعكس ويتم في إنتاج هذا القياس شرائط أحدها أن تكون الشرطية موجبة فأنه لو كانت سالبة لم تنتج شيئاً لا الوضع ولا الرفع فأن معنى الشرطية السالبة سلب الازم والعناد وإذا لم يكن بين الأمرين لزوم أو عناد لم يلزم من وجود أحدهما أو عدمه وجود الآخر أو عدمه وثانيها أن تكون الشرطية لزومية أن كانت متصلة وعنادية أن كانت منفصلة لا اتفاقية لأن العلم يصدق الاتفاقية أو كذبها موقوف على العلم يصدق أحدهما أو كذبه فلا يستفيد العلم بصدق أحد الطرفين أو كذبه من الاتفاقية يلزم الدور وثالثها أحد الأمرين وهو إما كلية الشرطية أو كلية الاستثناء أي كلية الوضع أو الرفع فأنه لو اتفق الأمر أن احتمال أن يكون الازم أو العناد على بعض الأوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من إثبات أحد جزأي الشرطية أو نفيه ثبوت الآخر أو انقضاءه اللهم إلا إذا كان وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء وضعه فأنه ينتج القياس حينئذ ضرورة كقولنا أن قدّم زيد في وقت الظهر مع عمرو أكرمه أسكنه قدّم عمرو في ذلك الوقت فأكرمته والمساراد بكلمة الاستثناء ليس بتحقيقه في جميع الأزمنة فقط بل مع جميع الأوضاع التي لا تنافي وضع المقدم فإذا قلنا قد يكون إذا كان (اب فيجد) وكان (اب) واقعاً دائماً يلزم بمجرد ذلك تحقق (جد) في الجملة وإنما يلزم ذلك لو كان (اب) كما هو واقع دائماً كان واقعاً مع جميع الأوضاع التي لا تنافي (اب) وليس يلزم من وقوعه دائماً وقوعه مع جميع الأوضاع الغير المتنافية لجواز أن يكون له وضع غير مناف ولا يكون له تحقق أصلاً والمذكور في بعض الكتب أن دوام الوضع والرفع منتج وهو إنما يصح لو فسرنا الشرطية الكلية بما يكون الازم أو العناد فيه متحققاً مع الأوضاع المتحققة في نفس الأمر حتى يلزم من دوام الوضع أو الرفع تحققه مع جميع الأوضاع المعبرة وليس كذلك بل هي مفسرة تحقّق الازم أو العناد على الأوضاع الغير المتنافية للمقدم فيجوز أن يكون الازم في الجزئية شرطاً لا جديداً مع وجود الازم دائماً حينئذ لا يلزم وجود الازم لعدم تحقق وضع الملزوم مع الازم وشرطه لأنه إنما ماداً دائماً كما يصدق قولنا قد يكون إذا كان الواجب موجوداً كان الجزء موجوداً من الشكل الثالث والواجب موجوداً دائماً لا يلزم منه أن يكون الجزء موجوداً في الجملة لأن الازم ههنا دائماً وعلى وضع اجتماع الواجب والجزء في الوجود وهو ليس بواقع أصلاً* قال

(والشرطية الموضوعية أن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والابطال الازم دون العكس في شيء منهما الاحتمال كون التالي أعم من المقدم وإن كانت منفصلة فإن كانت حقيقة فاستثناء عين أي جزء كان ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجميع واستثناء نقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر لاستحالة الخلو وإن كانت مانعة ينتج القسم الأول فقط لامتناع الاجتماع دون الخلو وإن كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع الخلو دون الجمع)*

(أقول) الشرطية السلي هي جزء القياس الاستثنائي إما متصلة أو منفصلة فإن كانت متصلة ينتج استثناء عين مقدمها عين التالي والازم أن يكسلك الازم عن الملزوم فيطل الازم واستثناء نقيضه نقيض التالي المقدم والازم وجود الملزوم بدون الازم فيطل الازم أيضاً دون العكس في شيء منهما أي لا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم ولا استثناء نقيض المقدم نقيض التالي لجواز أن يكون التالي أعم من عين المقدم فلا يلزم من وجود الازم وجود الملزوم ولا من عدم الملزوم عدم الازم وإن كانت منفصلة فإن كانت حقيقة ينتج استثناء عين أي جزء كان نقيض الآخر لاستحالة الجميع بينهما واستثناء نقيض أي جزء كان عين الآخر لاستحالة الخلو منهما فيكون لها أربع نتائج اثنتان باعتبار استثناء العين واثنتان باعتبار استثناء النقيض كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً لكنه ليس بزوج فهو ليس بفرد لكنه ليس بزوج فهو فرد فهو ليس

قوله وانما سمي خلفا أي
باطلا أقول هذا الوجه في
التسمية هو الذي ارتضاه
الجمهور وقيل انما سمي خلفا
في التسمية به ثبت المطلوب
بإبطال نقضه فكانه يأتي
مطلوبه لا على سبيل
الاستقامة بل من خلفه
ويؤيده تسمية القياس
الذي ينساق الى المطلوب
ابتداء أي من غير تعرض
لابطال نقضه بالاستقامة كان
المتمسك به يأتي مطلوبه من
قدمه على الاستقامة قوله
وهو مركب من قياسين
أقول توضيحه بمثال أن يقال
فرضنا صدق قولنا كل (ج
ب) بالفعل ثم نقول يجب أن
يصدق في عكسه بعض (ب
ج) بالفعل ثم نستدل على
صدق هذا العكس بقياس
الخلف هكذا لو لم يصدق هذا
العكس على تقدير صدق
الاصل لصدق نقضه مع
الاصل فهذه مقدمة متصلة
حاصلها لو لم يصدق مطلوبنا
وهو بعض (ب ج) بالفعل
لصدق لاشئ من ب ج دائما
مع قولنا كل ج بالفعل
ثم نضم الى هذه المتصلة متصلة
أخرى هكذا وكما صدق
لاشئ من (ب ج) دائما مع
قولنا كل (ج ب) بالفعل
صدق قولنا لاشئ من (ج ج)
دائما فهذا قياس اقترافي
مركب من متصلتين ينتج لو
لم يصدق بعض (ب ج) بالفعل
لصدق لاشئ من (ج ج)

زوج لكنه ليس بغير زوج وان كانت مانعة لجمع انتج القسم الاول فقط أي استثناء عن أي جزء
كان نقض الآخر لا متناع الاجتماع بينهما ما ولا ينتج استثناء نقض شئ من جزأيه عن الآخر لجواز
ارتفاعهما فيكون لهما تتبعتان بحسب استثناء العين كقولنا ما أن يكون هذا الشئ شجرة أو حجر لكنه شجر
فهو ليس بحجر لكنه شجر فهو ليس بشجر وان كانت مانعة لخالو ينتج القسم الثاني فقط أي استثناء نقض أي
جزء كان عين الآخر لا متناع ارتفاعهما ما ولا ينتج استثناء عين أي شئ من جزأيه نقض الآخر لا مكان
اجتماعهما فيكون لهما أيضا تتبعتان بحسب استثناء النقيض كقولنا ما أن يكون هذا الشئ لاشجرة أو لا حجر
لكنه شجر فهو لا حجر لكنه شجر فهو لا شجر * قال

* (الفصل الخامس في لواحق القياس * وهي أربعة الاول القياس المركب وهو ما يتركب من مقدمات ينتج
بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمات أخرى نتيجة وهلم جرا الى أن يحصل المطلوب وهو اما موصول النتائج
كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) ثم كل (ج د) وكل (د ا) فكل (ج ا) ثم كل (ج ا) وكل (ا هـ)
فكل (ج هـ) واما موصول النتائج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (د ا) وكل (ا هـ) فكل (ج هـ) *
(أقول) القياس المركب قياس مركب من مقدمات ينتج مقدمات منها نتيجة وهي مع المقدمة الاخرى تنتج
أخرى وهلم جرا الى أن يحصل المطلوب وذلك انما يكون اذا كان القياس المنتج للمطلوب يحتاج مقدماته
أو احدها الى كسب بقياس آخر كذلك الى أن ينتهي الكسب الى المبادئ البدئية فيكون هناك قياسات
مرتبة محصلة للمطلوب ولهذا سمي قياسا مركبا فان صرح بنتائج تلك القياسات سمي موصول النتائج لوصول
تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) ثم كل (ج د) وكل (د ا) فكل (ج ا) ثم
كل (ج ا) وكل (ا هـ) فكل (ج هـ) واسلم يصرح به اسمي موصول النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكروان
كانت مراد من جهة المعنى كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (د ا) وكل (ا هـ) فكل (ج هـ) * قال
* (الثاني قياس الخلف وهو إثبات المطلوب بإبطال نقضه كقولنا لو كذب ليس كل (ج ب) لكان كل (ج ب)
وكل (ب ا) على انهما مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل (ج ب) لكان كل (ج ب) لكن ليس كل (ج ا) على انه
محال فينتج ليس كل (ج ب) وهو المطلوب *
(أقول) قياس الخلف قياس يثبت المطلوب بإبطال نقضه وانما سمي خلفا أي باطلا لانه باطل في نفسه بل لانه
ينتج الباطل على تقدير صدق حقيقته المطلوب وهو مركب من قياسين أحدهما اقترافي من متصلة وجملية
والآخر استثنائي وليكن المطلوب ليس كل (ج ب) فنقول لو لم يصدق ليس كل (ج ب) لصدق نقضه وهو كل
(ج ب) وانفرض ان هـ نامقدمة صادقة في نفس الامر وهي كل (ب ا) فنجعلها كبرى للمتصلة وهو القياس
الاقترافي لينتج لو لم يصدق ليس كل (ج ب) لكان كل (ج ا) ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة للقياس الاستثنائي
ونستثنى نقض التالي فنقول لكن ليس كل (ج ا) على ان كل (ج ا) أمر محال فينتج ليس كل (ج ب) وهو
المطلوب * قال

* (الثالث الاستقراء وهو الحكم على كل لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فركه
الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو لا يفيد اليقين لاحتمال أن لا يكون السكك بهذه
المتابعة كالتمساح *
(أقول) الاستقراء هو الحكم على كل لوجوده في أكثر جزئياته وانما قال في أكثر جزئياته لان الحكم
لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسوما وسعى استقراء لان مقدماته لا تحصل
الابتتبع الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فركه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك
وهو لا يفيد اليقين بين لجواز وجود جزئ آ آخر لم يستقراء ويكون حكمه تخالفا لما استقري كالتمساح في
مثال ذلك * قال

* (الرابع التمثيل وهو اثبات حكم في جزئ وجـد في جزئ آخر لغني مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالبيت وأثبتوا عليه المعنى المشترك بالدوران وبالانقسام غير المراد بين النبي والاثبات كقولهم علة الحدوث اما التأليف أو كذا أو كذا والاخيران باطلان بالخلاف فتعين الاول وهو ضعیف اما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة وسائر الشروط المساوية مدار مع انهم ليست العلة وأما الانقسام فالحصر بمنوع لجواز علية غير المذكور وبقتدير تسليم علية المشترك في المقيس عليه لا يلزم علية في المقيس لجواز أن تكون خصوصية المقيس عليه شرطاً للعلية أو خصوصية المقيس مانعة منها) *

(أقول) التمثيل اثبات حكم واحد في جزئ لثبوت في جزئ آخر لغني مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياساً والجزئ الاول فرع والثاني أصلاً والمشارك علة وجامعاً كما يقال العالم مؤلف فهو حادث كالبيت يعني البيت حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون العالم حادثاً كالبيت وأثبتوا علية المشترك بوجهين أحدهما الدوران وهو افتراض الشيء بغيره وجوداً وعدمه كما يقال الحدوث دائر مع التأليف وجوداً وعدمه أما وجوداً ففي البيت وأما عدمه ففي الواجب تعالى والدوران آية كون المدار علة للدائر فيكون التأليف علة للحدوث وثانيهما السبب والتقسيم وهو ايراد أوصاف الاصل وإبطال بعضها بالتيقن الباقي للعلية كما يقال علة الحدوث في البيت اما التأليف أو الامكان والتالي باطل بالخلاف لان صفات الواجب ممكنة وليست بعداثة فتعين الاول والوجهان ضعيفان أما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة التامة والشرط المساوي مدار للماهول مع أنه ليس بعلة وأما السبب والتقسيم فلان حصر العلة في الاوصاف المذكورة بمنوع لان التقسيم ليس مراد بين النبي والاثبات فجاز أن تكون العلة غير ما ذكرت ثم بعد تسليم صحة الحصر لا نسلم ان المشترك اذا كان علة في الاصل يلزم أن يكون علة في الفرع لجواز أن يكون خصوصية الاصل شرطاً للعلية أو خصوصية الفرع مانعة عنها * قال

* (وأما الخاتمة ففهمها بحثان * الاول في مواد الاقيسة) *

وهي يقينية وغير يقينية أما اليقينية فست أوليات وهي قضايا تصور طرفيها كاف في الجزم بالنسبة بينهما كما قولنا الكل أعظم من الجزء ومشاهدات وهي قضايا يحكم بها بقوى ظاهرة أو باطنية كالحكم بأن الشمس مضيئة وأن لناخوفاً وغضاباً ومجرباً وهي قضايا يحكم بها المشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السمومية اوجب للاسهال وحدسيات وهي قضايا يحكم بها الحدس قوى من النفس مفيدة للعلم كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس والحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب ومتواترات وهي قضايا يحكم بها الكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطؤ عاينها كالحكم بوجود مكة وبغداد ولا يخصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو الغاضي بكل العدد والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس بحجة على الغير وقضايا قياسات هي ما هو التي يحكم بها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان الاربعه زوج لانقسامها بمائتين) *

(أقول) كما يجب على المنطقي النظر في صورة الاقيسة كذلك يجب عليه النظر في موادها الكلية حتى يمكنه الاحترار عن الخطأ في الحكم من جهة الصور والمادة ومواد الاقيسة ما يقينية أو غير يقينية واليقين هو اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاده بأنه لا يمكن أن يكون الا كذا الاعتقاد مطابقة النفس الامر غير ممكن الزوال قبل القيد الاول يخرج الظن والثاني الجهل المركب والثالث اعتقاد المقادير اليقينية فضروريات وهي مبادئ أول في الاكتساب ونظريات اما الضروريات فست لان الحكم بصديق القضايا اليقينية اما العقل او الحدس أو المركب منهما لا تخصر المدرك في الحدس والعقل فان كان الحكم هو العقل فاما أن يكون حكم العقل بمجرد تصور الطرفين أو بواسطة فان كان حكم العقل بمجرد تصورهما سميت تلك القضايا أوليات كقولنا الكل أعظم من الجزء وان لم يكن حكم العقل بمجرد تصور الطرفين بل بواسطة فلا بد أن لا تغيب تلك الوساطة

عن الذهن غيبه وتصوره ما والالم تكن تلك القضايا مبادئ أول وتسمى قضايا قياسها معها كقولنا الاربعه زوج فان من تصور الاربعه الزوج تصور الانقسام بتساويين في الحال وترتب في ذهنه أن الاربعه منقسمة بتساويين وكل منقسم بتساويين فهو زوج فهي قضية قياسها معها في الذهن وان كان الحاكم هو الحسن فهي المشاهدات فان كان من الحواس الظاهرة سميت حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة وان كان من الحواس الباطنية سميت وجدانيات كالحكم باننا نخوفنا وغضبنا وان كان مركبا من الحسن والعقل فالحسن اما ان يكون حس السمع أو غيره فان كان حس السمع فهي المتواترات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة السمع من جميع كثير أحال العقل توطؤهم على الكذب كالحكم بوجود دمكة وبغداد ومبلغ الشهادات غير مختصر في عدد بل الحاكم بكل العدد حصول اليقين ومن الناس من عين عدد المتواترات وليس بشئ وان كان غير حس السمع فاما ان يحتاج العقل في الجزم الى تكرار المشاهدات مرة بعد أخرى ولا يحتاج فان احتاج فهي الجبر بان كالحكم بان شرب السم يودي بالهلاك بواسطة مشاهدات متكررة وان لم يحتاج الى تكرار المشاهدات فهي الحدسيات كالحكم بان نور القمر مستطاد من نور الشمس لاختلاف تشكلااته النورية بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبعدا والحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب ويقال له الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادئ ورجوعه عنها الى المطالب فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذا حركه فيه أصلا والانتقال فيه ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه الى الوجود وحقيقته ان تستنتج المبادئ المرتبة في الذهن فيحصل المطالب فيه والجبر بان والحدسيات ليست بحاجة على الغير لجواز ان لا يحصل له الحدس أو التجربة المفيدة ان العلم بها قال

* (والقياس المؤلف من هذه الست يسمى برهانا وهو الماني وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن والعين كقولنا هذا متعفن الاخلط وكل متعفن الاخلط فهو مجحوم فهذا المجحوم وماني وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا مجحوم وكل مجحوم فهو متعفن الاخلط فهذا متعفن الاخلط) *

(أقول) في عبارته مساهلة بل البرهان هو القياس المؤلف من اليقينيات سواء كانت ابتداعية وهي الضروريات الست أو بواسطة وهي النظريات والحد الاوسط فيه لابد ان يكون علة للنسبة الا كبرالى الا صغر في الذهن فان كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج ج أيضا فهو برهان ماني لانه يعطى المية في الذهن والخارج كقولنا هذا متعفن الاخلط وكل متعفن الاخلط فهو مجحوم فهذا المجحوم فتعفن الاخلط كانه علة لثبوت الخي في الذهن كذلك علة لثبوت الخي في الخارج وان لم يكن كذلك بل لا يكون علة للنسبة الا في الذهن فهو برهان اني لانه يفيد انية النسبة في الخارج دون ثبوتها كقولنا هذا مجحوم وكل مجحوم متعفن الاخلط فهذا متعفن الاخلط فالخي وان كانت علة لثبوت تعفن الاخلط في الذهن الا انها ليست علة له في الخارج ج بل الامر بالعكس * قال

* (وأما غير اليقينيات فست مشهورات وهي قضايا يحكم بها الاعتراف بجميع الناس بمصلحة عامة أو رافة وحية أو نفع العامة من عادات وشرائع وآداب والفرق بينها وبين الاوليات ان الانسان لو خذ لا ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم فيبيع والعبد حسن وكشف العورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمود ومن ههنا ما يكون صادقا وما يكون كاذبا لكل قوم مشهورات وأهل كل صناعة يحسبها ومساومات وهي قضايا تسلّم من الخصم فيبني عليها الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلا والغرض منه اقتناع القاصر عن ادراك البرهان والزام الخصم ومقبولات وهي قضايا تؤخذ من بينة دقيقة اما لمرسماوى أو ما يدعى عقل ودين كالأخوذة من أهل العلم والزهة ومقبولات وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف

دائما ثم يجعل هذه النتيجة مقدمة في القياس الاستثنائي وقول لم يصدق بعض (ب) ج) بالفعل اصدق لاشئ من (جج) دائما لكن التالي باطل فالمقدم مثله فقد انتفى عدم صدق بعض (بج) بالفعل فتعين صدقه فقد حصل المطلوب بطريق الخلف من قياسين اقتراني واسستثنائي كما ذكره وقس على ما أوضحناه قياس الخلف في اثبات النتائج (قوله والحدس هو سرعة الانتقال) أقول فيه مساهلة في العبارة موافقة للمتن فان السرعة من الاوصاف العارضة للحركة ولا يوصف بها غيرها وقد صرح بان لاحركة في الحدس فلا يكون هنالك سرعة حقيقة لكنه تسامح فجعل كون الانتقال دفعا سرعة والامرين

من هذين يسمى خطايه والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وأمر الدين ونهي خلاف
وهي قضايا اذا وردت على النفس أثرت فيها تأثر برأيهما من قبض وبسط كقولهم الخمر ياقوتة سيالة
والعسل مرة مهوعة والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير
ووجه الوزن والصوت الطيب وهميات وهي قضايا كاذبة يتحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة كقولنا
كل موجود مشار اليه وراء العالم فضاء لانها ياله ولولا دفع العقل والشرائع لكانت من الاوليات
وعرف كذب الوهم لوافقته العقل في مقدمات القياس الناتجة لنقيض حكمه وانكاره ونقيضه عند الوصول
الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى سقطا والغرض منه انقاص الخصم وتخليطه *

(أقول) من غير اليقينيات المشهورات وهي قضايا يعرف بها جميع الناس وسبب شهرتها فيما بينهم اما
استعمالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وامانا في طباعهم من الرقة كقولنا امرأة الضعفاء
محمودة وامانا فيهم من الحجة كقولنا كشف العورة مذموم وامانا في الانهم من عاداتهم كقبح ذبح الحيوانات
عند أهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم وامانا من شرائع وآداب كالامور الشرعية وغيرها وروى بما تبلغ الشهرة
بحيث تلتبس بالاوليات ويفرق بينهما ما بان الانسان لو فرض نفسه خالصة من جميع الامور والمغايرة لعقله حكم
بالاوليات دون المشهورات وهي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات ولكل قوم مشهورات
بحسب عاداتهم وآدابهم ولكل أهل صناعة أيضا مشهورات بحسب صناعاتهم ومنها المسلمات وهي قضايا
تسلم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بينهم خاصة أو بين أهل العلم كتسليم الفقهاء
مسائل أصول الفقه كما يستدل الفقيه على وجوب الزكاة في حلى المبالغة بقوله عليه الصلاة والسلام في الحلى
زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد فلا نسلم انه حجة فنقول له قد ثبت هذا في علم أصول الفقه ولا بد أن تأخذه
ههنا مسماة او القياس المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى جدلا والغرض منه الزام الخصم واقتناع
من هو قاصر عن ادراك المقدمات البرهان ومنها المقبولات وهي قضايا تؤخذ من يعتقدها بالامر سماعي
من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء واما الاختصاص به بمن يدعى دين كاهل العلم والزهدي وهي نافعة
جددا في تعظيم أمر الله تعالى والشكفة على خلق الله تعالى ومنها المظنونات وهي قضايا يتحكم بها العقل حكما
راجح مع تجوز نقيضه كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق ففلان سارق والقياس
المركب من المقبولات والمظنونات يسمى خطايه والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم
ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها الخيالات وهي قضايا يتخيل بها افتتان النفس منها قبضا وبسطا فتعقرو
أو ترغب كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة
انقبضت وتنفرت عنه والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب
وبريد في ذلك ان يكون الشعر على وزن لطيف أو ينشد بصوت طيب ومنها الوهميات وهي قضايا كاذبة يتحكم
بها الوهم في أمور غير محسوسة وانما قيد بالامور الغير المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات ليس
بكاذب كما اذا حكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء وذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان يدرك بها الجزئيات
المنفردة من المحسوسات فهي تابعة للحس فاذا حكم على المحسوسات كان حكما صحيحا وان حكم على غير
المحسوسات باحكامها كانت كاذبة كالحكم بان كل موجود مشار اليه وان راء العالم فضاء لا يتناهى
فان الحس والوهم سيقا الى النفس فهي متجذبة اليها مسخرة لهما حتى ان احكام الوهميات وبالم تنميز
عندها من الاوليات ولولا دفع العقل والشرع وتكذيبهما احكام الوهم بقي التباسها بالاوليات ولم يكدر بفتح
اصلا مما يعرف به كذب الوهم انه يساعد العقل في المقدمات المنتجة لنقيض ما حكم به الحكم الوهم بالخوف
من الميت مع انه يوافق العقل في ان الميت جامد والجماد لا يخاف منه المنتج لقولنا الميت لا يخاف منه فاذا وصل
الوهم والعقل الى النتيجة تكذب الوهم وانكرها والقياس المركب منها يسمى سقطا والغرض منه تخليط

الخصم واسكانه وأعظم فائدة معرفتها الاحتراز عنها * قال

(والمغالطة قياس يفسد صورته بأن لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية أو الكيفية أو الجهة أو مادته بأن يكون بعض المقدمة والمطلوب شيئا واحداً والكون الالفاظ مترادفة كقولنا كل انسان بشرو وكل بشر ضحالك فكل انسان ضحالك أو كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا الصورة الفرس المنقوش على الحائط هذا فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة أو من جهة المعنى كعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس ووضع الطبيعة مقام الكمية كقوله الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس وأخذ الامور الذهنية مكان العينية وبالعكس فعليك بمراعاة كل ذلك لئلا تقع في الغلط والمستهمل للمغالطة يسمى سوفسطائيان قابل بهما الحكميم ومشافعيان قابل بهما الجدلي *)

(أقول) المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة أو من جهة المادة أو من جهة المعنى فبأن لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية أو الكيفية أو الجهة كما إذا كان كبرى الشكل الاول جزئية أو صفراء سالبة أو ممكنة وأما من جهة المادة فبأن يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئا واحداً وهو المصادرة على المطلوب كقولنا كل انسان بشرو وكل بشر ضحالك فكل انسان ضحالك أو بأن يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة وشبه الكاذب بالصادق اما من حيث الصورة أو من حيث المعنى اما من حيث الصورة كقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الجدار انهم افرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة وأما من حيث المعنى فكعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس والغلط فيه ان موضوع المقدمتين ليس بموجود اذا لم يثبت وجوده صدق عليه انه انسان وفرس وكوضع القضية الطبيعية مقام الكمية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس وربما تغير العبارة ويقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت للثابت للشيء ثابت لذلك الشيء فيكون الجنس ثابتاً للانسان ووجه الغلط أن الكبرى ليست بكمية وكأخذ الذهنيات مكان الخار جيات كقولنا الخار جيات كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن قائم بالذهن وكل قائم بالذهن فهو عرض ينتج ان الجوهر عرض فلا بد من مراعاة جميع ذلك لئلا يقع فيه الغلط وفي أخذ وضع الطبيعة مكان الكمية من باب فساد المادة نظراً لان الفساد فيه ليس بالاختلال شرط الانتاج الذي هو الكمية حقيقة فيكون من باب فساد الصورة لا المادة ومن يستعمل المغالطة فان قابل بهما الحكميم فهو سوفسطائي وان قابل بهما الجدلي فهو مشافعي * قال

(البحث الثاني في اجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرفت ما يمدو هي حدود الموضوعات واجزاؤها) (البحث الثاني في اجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرفت ما يمدو هي حدود الموضوعات واجزاؤها) واعراضها الذاتية والمقدمات غير البينة في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع كقولنا لأن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان نعمل بأي بعد على كل نقطة شيئاً فائرة والمقدمات البينة بنفسها كقولنا المقادير المساوية لعدد واحد متساوية ومساائل وهي القضايا التي يطلب بها نسبة مجهولات الى موضوعات في ذلك العلم لموضوعاتها فتكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك للآخر أو مباين له وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان وقد تكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تصحيحه وقد تكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم على خط فان زاويتي جنبيه اما قائمتان أو مساويتان لهما وقد تكون عرضاً ذاتياً كقولنا كل مثلث زاياه مثلث قائم الزاوية واما مجموعها فاختار جهة عن موضوعاتها لا امتناع أن يكون جزءا للشيء مطاباً بالثبوت له بالبرهان وليكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة والحمد لله العلي والهداية والصلاة على محمد وآله منجى الخلائق من الغواية وأصحابه الذين

هم أهل الدراية والجد لله أولاً وآخراً *

(أقول) اجزاء العلوم ثلاثة موضوعات ومبادئ ومساائل اما الموضوع فقد عرفته في صدر الكتاب وهو اما امر واحد كما عدد للحساب واما امر متعدد فلا بد من اشتراكها في امر واحد يلاحظ في سائر ما بحث العلم كموضوعات هذا الفن فانها مشتركة في الاصل الى ما لو لم يحول والاجزاء ان تكون العلوم المتفرقة عاملاً واحداً واما المبادئ فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم وهي اما تصورات أو تصديقات اما تصورات فهي حدود الموضوعات واجزاؤها وجزئياتها واعراضها الذاتية واما التصديقات فاما بينة بنفسها وتسمى علماً او ما متعارفة كقولنا في علم الهندسة القادر المساوية لشيء واحد متساوية واما غير بينة بنفسها فان ادعى المتعلم لها الحسن ظن سميت أصولاً لموضوعة كقولنا لثالثان فصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان تلقاها بالانكار والشك سميت مصادرات كقولنا لثالثان فعل بأي بعدو على كل نقطة شيناً دائرة وفي كون الموضوع جزأ من العلم على حدة نظراً لانه ان اراد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات الشروع فيه - على ما مر وان اراد به تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزأ آخر بالاستقلال واما المسائل فهي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ان كانت كسبئية ولها موضوعات ومجولات اما موضوعاتها فقد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك لا آخر أو مابين له والمقدار موضوع علم الهندسة وقد يكون موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان فالمقدار موضوع العلم وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطاً في النسبة وهو عرض ذاتي وقد يكون نوع موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن تنصيفه فان الخط نوع من المقادير وقد يكون نوع موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل خط تام على خط فان زاويتي جنبيه اما قائمتان أو متساويتان لهما فان الخط نوع من المقادير وقد اخذ في المسئلة مع قيامه على خط آخر وهو عرض ذاتي المقادير وقد يكون موضوعها عرضاً ذاتياً كقولنا كل مثلث فان زاوياها مثل قائمتين فالمثل عرض ذاتي المقادير وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا كل مثلث متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان فهذه موضوعات المسائل وبالجملة هي اما موضوعات العلم أو اجزاؤها أو اعراضها الذاتية أو جزئياتها واما مجولاتها فهي الاعراض الذاتية لموضوع العلم فلا بد ان تكون خارجة عن موضوعاتها لا متنازع أن يكون جزء الشيء معلوماً بالبرهان لان الاجزاء بينة الثبوت لشيء

وليكن هذا آخر ما اردنا ان نراه في هذه الاوراق والجد لواجب الوجود مفيض الارزاق والصلاة على افضل البشر على الاطلاق محمد المبعوث بنعيم مكارم الاخلاق وعلى آله واصحابه الدجى واصحابه مغايب الحجبى

الجدلوليه والصلاة على نبيه وبعد فقد تم شرح العلامة قطب الدين محمود بن محمد الرازى على الرسالة الشمسية للإمام نجم الدين عمر بن علي القزويني الكاتبي في المناطق محلى الهوامش بحاشية العلامة السيد علي بن محمد الجرجاني وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحمدية بجوار سيدى أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لعفوره القدير أحمد الباني الحلبي ذى العجز والتقصير في شهر جمادى الثاني سنة ١٣٠٧ هجرية على صاحبها افضل الصلاة وأتم التحيمة

(قوله وفي كون الموضوع جزأ من العلوم على حدة نظر) أقول قد اُجيب عن النظر بمنع الحصر وهو ان لا يريد بكون الموضوع جزأ ان تصوره جزأ من العلم حتى يندرج في المبادئ التصورية ولان التصديق بكونه موضوعاً لعلوم جزأ منه ليرد ان هذا التصديق خارج عن العلم اتلفاً فكيف يعد جزأ منه بل يريد بكونه جزأ من العلم أن التصديق بوجود الموضوع جزء من العلم وهذا الجواب مردود لان الشيخ الرئيس قد صرح في الشفاء بأن التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية فلا يكون أيضاً جزأ على حد قبل مندرجاً في المبادئ التصديقية والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب

* (فهرست شرح القطب على الشعبية) *

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
٣	أما المقدمة ففيها بحثان المبحث الاول في ماهية المنطق
١٦	المبحث الثاني في موضوعه
٢٠	المقالة الاولى في المفردات وفيها أربعة فصول * الفصل الاول في الالفاظ
٣١	الفصل الثاني في المعاني المفردة
٤٢	الفصل الثالث في مباحث الكلّي والجزئي
٥٤	الفصل الرابع في التعريفات
٥٦	المقالة الثانية في القضايا وأحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول * أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الاولى
٥٩	الفصل الاول في الجملة وفيه أربعة مباحث المبحث الاول في أجزائها وأقسامها
٦٣	المبحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع
٦٧	المبحث الثالث في العدول والتجصيل
٧٠	المبحث الرابع في القضايا بالوجهة
٧٧	الفصل الثاني في أقسام الشرطية
٨٣	الفصل الثالث في أحكام القضايا وفيه أربعة مباحث المبحث الاول في التناقض
٨٨	المبحث الثاني في العكس المستوي
٩٤	المبحث الثالث في عكس النقيض
٩٨	المبحث الرابع في تلازم الشرطيات
٩٩	المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول الفصل الاول في تعريف القياس وأقسامه
١٠٧	الفصل الثاني في المختلطات
١١٨	الفصل الثالث في الافتراضيات السكائنة من الشرطيات
١٢٠	الفصل الرابع في القياس الاستثنائي
١٢٢	الفصل الخامس في لواحق القياس
١٢٣	وأما الخاتمة ففيها بحثان * الاول في مواد الاقيسة
١٢٦	المبحث الثاني في أجزاء العلوم

* (تم الفهرست) *